أَوضَحُ المَسالِكْ

إلى

أَلفِيَّة ابْنِ مَالِكْ

بسم الله الرحمن الرحيم

أَوضَحُ المسَالكْ

إلى

ألفِيَّة ابْن مَالِكْ

تأليف

الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف

ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، المصري

المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

دار ابن حزم

الطّبعَة الأولى
١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

ISBN 978-9953-81-623-4

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: 14/6366

هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)

بريد إلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb

ترجمة المؤلف

(٧٠٨ ـ ٧٦١هـ = ١٣٠٩ ـ ١٣٦٠م)

هو عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام من أئمة العربية. مولده ووفاته بمصر.

ولد بالقاهرة سنة ٧٠٨هـ، واشتغل بالعربية حتى أتقنها وبرز فيها، وكان صالحاً وَرِعاً.

قرأ على ابن السراج، وسمع من أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى وَلم يلازمه، وحضر دروس الشيخ تاج الدين التبريزي، وتفقّه على مذهب الإمام الشافعي، ثم تَحَنبَل بعد ذلك.

قال عنه ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه.

وقال عنه شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني: لقد انفرد ابن هشام بالفوائد العربية والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة، والاقتدار على التصرف في الكلام.

من تصانيفه:

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.
- عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب.
- رفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة.
- الإعراب عن قواعد الإعراب.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ـ هو كتابنا هذا ـ.
- نزهة الطرف في علم الصرف.
- موقد الأذهان ـ وهو في الألغاز النحوية ـ.

ـ توفي رحمه الله في الخامس من ذي القعدة سنة ٧٦١هـ، ودفن عند باب النصر بالقاهرة ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتَمَّانِ الأكْمَلاَنِ على سيدنا محمد خاتم النبيين، وإمام المتقين، وقائد الغرِّ المحَجَّلِين، وعلى آله وَصحبه أجمعين، صلاةً وَسلاماً دائمين بدوَام السَّماوَات وَالأرَضِينَ.

أما بعدَ حمدِ الله مستحقِّ الحمد وَمُلْهِمِهِ، وَمُنْشىءِ الخلق وَمُعْدِمه، وَالصَّلاَةِ وَالسلام على أشرف الخلق وَأكْرَمِه، المنعوت بأحسن الخُلُق وَأعظمِهِ، محمدٍ نَبيِّه، وَخليله وَصَفِيِّه، وَعَلَى آله وَأصحابِهِ، وأحزابه وَأحبابه، فإن كتاب الخلاصة الألفية، في علم العربية، نَظْم الإمام العلاَّمة جمال الدين أبي عبدالله محمد بن مالك الطائي، رحمه الله! كتابٌ صَغُرَ حَجْماً، وَغَزُرَ عِلماً، غير أنه لإفراط الإيجاز، قد كاد يُعَدُّ من جملة الألْغَاز.

وقَد أسعفت طالبيه، بمختصر يُدَانيه، وَتوضيح يسايره وَيُبَارِيه، أحُلُّ به ألفاظه وَأوضح معانيه، وَأُحلِّلُ به تراكيبه، وَأُنقِّحُ مبانيه، وَأعذب به موارده، وَأعقِل به شَوَارده، وَلا أخْلِي منه مسألة شاهد أو تمثيل، وَربما أشير فيه إلى خلاف أو نَقْدٍ أو تعليل، وَلم آلُ جَهْداً في توضيحه وَتهذيبه، وَربما خالفته في تفصيله وَترتيبه.

وَسميته: «**أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك**».

وَبالله أعْتَصم، وَأسأله العِصْمَةَ مما يَصِمُ، لا ربَّ غيره، وَلاَ مأمول إلا خَيْرُهُ، عليه توكلت، وإليه أنيب.

هذا باب شرح الكلام، وشرح ما يتألف الكلام منه

الكلام ـ في اصطلاح النحويين ـ عبارة عما اجتمع فيه أمران: اللفظ، والإفادة.

والمرادُ باللفظ الصوتُ المشتمل على بعض الحروفِ، تحقيقاً أو تقديراً.

والمراد بالمفيد: ما دَلَّ على مَعْنى يحسُنُ السكُوتُ عليه.

وأقل ما يتألف الكلام من اسمين: كـ «زَيْدٌ قائم» ومن فعل واسم، كـ «قَامَ زَيْدٌ» ومنه «اسْتَقِمْ»؛ فإنه من فعل الأمر المنطوق به، ومن ضمير المخاطَبِ والمقدَّر بأنت.

والكَلِم: اسمُ جِنْسٍ جَمْعِيٍّ، وَاحِدُه كَلِمَة، وهي: الاسم، والفعل، والحرف، ومعنى كونه اسمَ جنسٍ جَمْعِيٍّ أنه يدل على جماعَةٍ، وإذا زِيدَ على لفظه تاء التأنيث فقيل: «كلمةٌ» نَقَصَ معناه، وصار دَالاًّ على الواحد، ونظيرُه لَبِنٌ وَلَبِنَةٌ، وَنَبْقٌ وَنَبْقَةٌ.

وقد تبين ـ بما ذكرناه في تفسير الكلام: من أن شَرْطَه الإفادة، وأنه من كلمتين، وبما هو مشهور من أن أقل الجمع ثلاثة ـ أن بين الكلام وَالكَلم عموماً وخصوصاً من وَجْهٍ؛ فالكلم أَعَمُّ من جِهَةِ المعنى؛ لانطلاقه على المفيد وغيره، وَأَخَصُّ من جهة اللفظ؛ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين، فنحو: «زيد قام أبوه» كلام؛ لوجود الفائدة، وكَلِم؛ لوجود الثلاثة بل الأربعة، و«قام زيد» كلام لا كَلِم، و«إن قَامَ زيد» بالعكس.

والقولُ عبارةٌ عن «اللفظ الدالِّ عَلى مَعْنًى»؛ فهو أعَمُّ من الكلام، والكلم، والكلمة؛ عموماً مطلقاً لا عموماً من وَجْهٍ.

وتطلق الكلمة لغة ويُراد بها الكلام، نحو: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠]، وذلك كثيرٌ لا قليلٌ.



فصل: يتميز الاسمُ عن الفعل والحرف بخمس علامات:

إحداها: الجر، وليس المرادُ به حرفَ الجر؛ لأنه قد يدخل في اللفظ على ما لَيس باسم، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قُمْتَ»، بل المرادُ به الكسرةُ التي يُحْدِثها عاملُ الجرِّ، سواء كان العاملُ حرفاً، أم إضافةً، أم تَبَعِيةً، وقد اجتمعت في الْبَسْمَلة.

الثانية: التَّنْوين، وهو: نون ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطاً لغير توكيد، فخرج بقيد السكون النونُ في «ضَيْفَنٍ» للطُّفَيْلِيِّ، و«رَعْشَنٍ» للمُرْتَعِش، وبقيد الآخِرِ النونُ في «انْكَسَر» و«مُنْكَسِر»، وبقولي: «لَفْظاً لا خطًّا» النونُ اللاحقةُ لآخر القَوَافِي، وستأتي، وبقولي: «لغير توكيد» نونُ، نحو: ﴿لنسفعاً﴾ [العلق: ١٥]، و«لَتَضْرِبُنْ يا قَوْمُ» و«لَتَضْرِبِنْ يا هِنْدُ».

وأنواع التنوين أربعة:

أحدُها: تنوين التمكين، كزَيْدٍ وَرَجُلٍ، وفائدتُه الدلالَةُ على خِفّةِ الاسم وتَمَكُّنِهِ في باب الإسمية؛ لكونه لم يُشْبه الحرفَ فيبنى، ولا الفعلَ فيمنعَ من الصرف.

الثاني: تنوينُ التنكير، وهو اللاحقُ لبعض المبنيّات للدَّلالَة على التنكير؛ تقول:

«سِيبَوَيْهِ» إذا أرَدْتَ شَخْصاً معيناً اسْمُهُ ذلك، و«إيهِ» إذا استزدْتَ مُخَاطَبَكَ من حديث معين؛ فإذا أردت شَخْصاً مَّا اسْمُه سيبويه أو استزادةً من حديثٍ مَّا نَوَّنْتَهُمَا.

الثالث: تنوين المقابلة، وهو اللاحقُ لنحو «مسلماتٍ» جَعَلُوه في مُقابلة النون في نحو: مُسْلِمِينَ.

الرابع: تنوين التعويض، وهو اللاحق لنحو غَوَاشٍ، وَجَوَارٍ عوضاً عن الياء، وَلإذْ في نحو: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]، عوضاً عن الجملة التي تضاف «إذْ» إليها.

وهذه الأنواع الأربعة مختصة بالاسم.

وزاد جماعةٌ تنوينَ التَّرَنُّمِ، وهو اللاحِقُ للقوافي المُطْلَقَة، أي: التي آخرها حرف مد، كقوله:

١ ـ أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ   وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ

الأصل «العتابا» و«أصابا» فجيء بالتنوين بدلاً من الألف، لترك الترنم.

وزاد بعضهم التنوين الغالي، وهو: اللاحِقُ للقَوَافِي المُقَيَّدَةِ زيادةً على الْوَزْنِ، ومن ثَمَّ سُمِّي غالياً، كقوله:

٢ ـ قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمىٰ وَإِنْنْ   كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً قَالَتْ وَإِنْنْ

والحقُّ أنهما نونان زِيدَتَا في الوقف، كما زيدت نون «ضَيْفَنٍ» في الوصل والوقف، وليسا من أنواع التنوين في شيء؛ لثبوتهما مع «أل»، وفي الفعل، وفي الحرف، وفي الخط والوقف، ولحذفهما في الوَصْلِ، وعلى هذا فلا يَرِدَانِ عَلَى مَنْ أَطْلَقَ أن الاسم يُعْرَف بالتنوين، إلا من جهة أنه يُسَمِّيهمَا تَنْوِينَيْنِ، أما باعتبار ما في نفس الأمر فلا.

الثالثة: النداء، وليس المرادُ به دخولَ حرف النداءِ؛ لأن «يا» تدخل في اللفظ على ما ليس باسم، نحو: ﴿**يا لَيْتَ قَوْمِي**﴾ [يس: ٢٦] ﴿**ألاَ يا اسْجُدُوا**﴾ [النمل: ٢٥]، في قراءة الكسائي، بل المرادُ كونُ الكلمةِ مناداةً، نحو: «يا أَيُّهَا الرجلُ، وَيَا فُلُ، وَيَا مَكْرَمَانُ».

الرابعة: أَلْ غيرُ الموصولَةِ، كالفرس والغلام، فأما الموصولَة فقد تدخل على المضارع، كقوله:

٣ ـ مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ

الخامسة: الإسناد إليه، وهو: أن تَنْسُبَ إليه ما تَحْصُلُ به الفائدةُ، وذلك كما في «قُمْتُ» و«أنا» في قولك: «أنا مؤمن».

فصل: يَنْجَلِي الفعلُ بأربع علامات:

إحداها: تاء الفاعل، متكلماً كان كـ «قُمْتُ» أو مخاطباً نحو: «تَبَارَكْتَ».

الثانية: تاء التأنيث الساكنة، كـ «قَامَتْ، وَقَعَدَتْ»، فأما المتحركة فتختص بالاسم كقائمة.

وبهاتين العلامتين رُدَّ على مَن زعم حرفية ليس وعسى، وبالعلامة الثانية على مَنْ زعم اسمية نعم وبئس.

الثالثة: ياء المخاطبة: كقُومِي، وبهذه رُدَّ على مَن قال: إن هاتِ وتَعَالَ اسما فعلين.

الرابعة: نون التوكيد شديدةً أو خفيفة: نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢]، وأما قوله:

٤ ـ أَقَــائِــلُــنَّ أَحْــضِــرُوا الــشُّــهُــودَا

فضرورة.

فصل: ويُعْرَف الحرفُ بأنه لا يحسُنُ فيه شيء من العلامات التسع؛ كهل وفي، ولم.

وقد أشير بهذه المُثُلِ إلى أنواع الحروف؛ فإن منها ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال فلا يعمل شيئاً كَهَلْ، وتقول: «هل زيد أخوك؟» و«هل يقوم؟» ومنها ما يختص بالأسماء فيعمل فيها كفِي، نحو: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ﴾ [الذاريات: ٢٠]، ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ﴾ [الذاريات: ٢٢]، ومنها ما يختص بالأفعال فيعمل فيها كَلَمْ، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: ٣].

فصل: والفعل جنس تحته ثلاثة أنواع:

أحدها: المضارع، وعلامتُه أن يَصْلُح لأن يلي «لم» نحو: «لم يَقُمْ»، «لم يَشَم»، والأفصح فيه فتحُ الشِّين لا ضَمُّهَا، والأفْصَحُ في الماضي شَمِمْتُ ـ بكسر الميم ـ لا فتحها، وإنما سمي مضارعاً لمشابهته للاسم؛ ولهذا أعرب واستحق التقديم في الذكر على أخوَيْه.

ومتى دَلّتْ كلمة على معنى المضارع ولم تقبل «لم» فهي اسم، كأوَّهْ وأُفّ بمعنى أتوجَّعُ وأتَضَجَّرُ.

الثاني: الماضي، ويتميز بقبول تاء الفاعل كَتَبَارك وعَسَى وليس؛ أو تاء التأنيث الساكنة كنِعْم وبِئْس وَعَسَى وَلَيْسَ.

ومتى دَلّتْ كلمة على معنى الماضي ولم تقبل إحدى التاءين فهي اسم كَهَيْهَاتَ وَشَتَّانَ، بمعنى بَعُدَ وافترق.

الثالث: الأمر، وعلامته أن يقبل نون التوكيد مع دلالته على الأمر، نحو: «قُومَنَّ»، فإن قبلت كلمة النونَ ولم تدلَّ على الأمر فهي فعلٌ مضارعٌ، نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢]؛ وإن دلت على الأمر ولم تقبل النون فهي اسم كنَزَال ودَرَاكِ، بمعنى انْزِلْ وأدْرِكْ، وهذا أولى من التمثيل بصَهْ، وحَيَّهَلْ فإن اسميتهما معلومة مما تقدم؛ لأنهما يقبلان التنوين.



هذا باب شرح المعرب والمبني

الاسم ضربان: مُعْرَب، وهو الأصل، ويسمى مُتَمَكِّناً، ومبنيٌّ؛ وهو الفرع، ويسمى غير متمكّن.

وإنما يُبْنَى الاسمُ إذا أشبه الحرف، وأنواع الشّبه ثلاثة:

أحدها: الشبه الوَضْعي: وضابطه أن يكون الاسم على حرف أو حرفين، فالأول: كتاء «قُمْتُ» فإنها شبيهة بنحو: باء الجر ولامِهِ وواو العطف وفائه، والثاني: كنَا مِنْ «قُمْنَا» فإنها شبيهة بنحو: قَدْ وبَلْ.

وإنما أعرب نحو: «أبٍ، وأخٍ» لضَعْف الشبه بكونه عارضاً؛ فإن أصلهما أبَوٌ وأخَوٌ، بدليل أَبَوَانِ وأَخَوَانِ.

والثاني: الشبه المعنوي: وضابطُه أن يتضمن الاسم معنًى من معاني الحروف، سواء وضع لذلك المعنى حَرْفٌ، أم لا.

فالأول: كَمَتَى، فإنها تستعمل شَرْطاً، نحو: «مَتَى تَقُمْ أَقُمْ» وهي حينئذٍ شبيهة في المعنى بإنِ الشرطية، وتستعمل أيضاً استفهاماً نحو: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤]، وهي حينئذٍ شبيهة في المعنى بهمزة الاستفهام.

وإنما أعربت أيٌّ الشرطية في نحو: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨]، والاستفهامية في نحو: ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ﴾ [الأنعام: ٨١]، لضعف الشّبه بما عارضه من ملازمتها للإضافة التي هي من خصائص الأسماء.

والثاني نحو: «هُنَا» فإنها متضمِّنَة لمعنى الإشارة، وهذا المعنى لم تضع العرب له حرفاً، ولكنه من المعاني التي مِنْ حَقِّها أن تؤدّى بالحروف؛ لأنّه كالخطاب والتّنبيه، فهُنَا مستحقة للبناء؛ لتضمّنها لمعنى الحَرفِ الذي كان يستحق الوضع.

وإنما أعرب «هذَان، وهاتان» ـ مع تضمُّنهما لمعنى الإشارة ـ لضعف الشّبه بما عارضه من مجيئها على صورة المثنّى؛ والتّثنية من خصائص الأسماء.

الثالث: الشبه الاستعمالي وضابطُه: أن يلزم الاسمُ طريقةً من طرائق الحروف كأن يَنُوبَ عن الفعل وَلاَ يَدْخُلَ عليه عاملٌ فيؤثر فيه، وكأن يَفْتَقِرَ افتقاراً متأصِّلاً إلى جملة.

فالأول: كـ «هَيْهَاتَ، وَصَهْ، وَأَوَّهْ» فإنها نائبة عن بَعُدَ وَأَسْكُتْ وَأَتَوَجَّعُ، ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل، فتتأثر به، فأشبهت «ليت ولعلَّ» مثلاً، ألا ترى أنّهما نائبان عن «أتمنَّى وأترجَّى» ولا يدخل عليهما عامل، وَاحْتُرِزَ بانتفاء التّأثر من المصدر النّائب عن فعله نحو: «ضَرْباً» في قولك: «ضَرْباً زَيْداً» فإنَّه نائب عن «اَضْرِبْ» وهو مع هذا معربٌ، وذلك لأنّه تدخل عليه العواملُ، فتؤثّر فيه، تقول: «أعجبني ضربُ زيدٍ، وكرهت ضربَ عمرو، وعجبت من ضَرْبِهِ».

والثّاني: كإِذْ وإذا وَحَيْثُ والموصولاتُ، ألا تَرى أنَّك تقول: «جئْتُكَ إذ»، فلا يتمُّ معنى «إذْ» حتى تقول: «جاءَ زَيْدٌ»، وَنَحْوُهُ، وكذلك الباقي، وَاحترِزَ بذكر الأصالة من نحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]؛ فيوم: مضاف إلى الجملة، والمضاف مفتقر إلى المضاف إليه، ولكنَّ هذا الافتقار عارضٌ في بعض التّراكيب، ألا ترى أنَّك تقول: «صُمْتُ يَوْماً، وَسِرْتُ يَوْماً»، فلا يحتاج إلى شيء، وَاحترِزَ بذكر الجملة من نحو: «سُبْحَان»، وَ«عِنْدَ» فإنَّهما مفتقران في الأصالة لكن إلى مفرد، تقول: «سُبْحَانَ الله» وَ«جلستُ عندَ زيدٍ».

وإنما أُعْرِبَ «اللذان، واللتان، وَأيُّ الموصولة» في نحو: «اضرب أيَّهُمْ أساء»، لضعف الشَّبَهِ بما عارضَه من المجيء على صورة التّثنية، ومن لزوم الإضافة.

وما سَلِمَ من مشابهة الحرف فمعربٌ؛ وهو نوعان: ما يظهر إعرابه، كأرْض، تقول: «هذه أرضٌ، ورأيت أرضاً، ومررت بأرضٍ» وما لا يظهر إعرابه كالْفَتَى، تقول: «جَاءَ الْفَتَى، ورأيت الفَتَى، ومررت بالفَتَى»، ونظيرُ الفتى سُماً، كهُدًى، وهي لغة في الاسم، بدليل قول بعضهم: «ما سُمَاكَ؟» حكاه صاحب الإفصاح، وأما قوله:

٥ ـ وَاللّـهُ أَسْـمَـاكَ سُـمًـا مُـبَـارَكـا

فلا دليل عليه فيه؛ لأنه منصوب مُنَوَّن، فيحتمل أنَّ الأصل سُمُ، ثم دخل عليه النّاصبُ ففتح كما تقول في يَدٍ: «رأيت يَداً».

فصل: والفعل ضَرْبَانِ: مبنيٌّ، وهو الأصل، ومُعْرَبٌ، وهو بخلافه. فالمبنيّ نوعان:

أحدهما: الماضي، وبناؤهُ على الفتح كضَرَبَ، وأما «ضَرَبْتُ» ونحوه، فالسكون عارضٌ أَوْجَبَهُ كَرَاهتُهم تواليَ أربع متحركات فيما هو كالكلمة [الواحدة] وكذلك ضمة «ضَرَبُوا» عارضة لمناسبة الواو.

والثاني: الأمر، وبناؤُهُ على ما يُجْزَمُ به مضارعُه، فنحو: «اضْرِبْ» مبني على السكون، ونحو: «اضْرِبَا» مبني على حذف النون، ونحو: «اغْزُ» مبنيٌّ على حذف آخر الفعل.

والمعربُ: المضارعُ نحو: «يَقُومُ» لكن بشرط سلامته من نون الإناث ونون التوكيد المبَاشِرَةِ، فإنه مع نون الإناث مبني على السكون، نحو: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ومع نون التّوكيد المباشرة مبنيٌّ على الفتح، نحو: ﴿لَيُنۢبَذَنَّ﴾ [الهمزة: ٤]، وأما غير المباشرة فإنه معرب معها تقديراً، نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦]، ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ [يونس: ٨٩].

والحروفُ كُلُّهَا مبنية.

فصل: وأنواع البناء أربعة؛ أحَدُها: السكُون؛ وهو الأصل ويسمّىٰ أيضاً وَقْفاً، ولخفته دَخَلَ في الكلم الثّلاث، نحو: هَلْ، وقُمْ، وكَمْ. والثاني: الفتح، وهو أقرب الحركات إلى السكُون؛ فلذا دخل أيضاً في الكَلِمِ الثلاث، نحو: سَوْفَ، وقَامَ، وأَيْنَ. والنّوعان الآخَرانِ هما: الكسر والضم، ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخلا فيه، ودَخَلاَ في الحرف والاسم، نحو: لام الجر و«أمسِ» ونحو: «مُنْذُ» في لغة مَن جَرَّ بها أو رَفَعَ، فإنَّ الجارّة حرف والرّافعة اسم.

فصل: الإعرابُ أَثَرٌ ظاهر مُقَدَّر يجلبه العاملُ في آخرِ الكلمة، وأنواعه أربعة: رفعٌ ونصبٌ في اسم وفعل، نحو: «زَيْدٌ يَقُومُ، وَإِنَّ زَيْداً لَنْ يَقُومَ» وجَرٌّ في اسم، نحو: «لِزَيْدٍ» وجَزْمٌ في فعل نحو: «لم يَقُمْ» ولهذه الأنواع الأربعة علاماتٌ أصول، وهي: الضَّمة للرّفع، والفتحة للنّصب، والكسرة للجر، وحذف الحركة للجزم، وعلاماتٌ فروعٌ عن هذه العلامات، وهي واقعة في سبعة أبواب:

الباب الأول: باب الأسماء الستة، فإنها ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتخفض بالياء، وهي «ذُو» بمعنى صاحب، والْفَمُ إذا فارقته الميم، والأب، والأخ، والْحَمُ، والْهَنُ، ويشترط في غير «ذُو» أن تكون مضافة لا مفردة، فإن أفردت أعربت بالحركات، نحو: ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ﴾ [النساء: ١٢]، و﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾ [يوسف: ٧٨]، و﴿وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ﴾ [النساء: ٢٣]، فأما قوله:

٦ ـ خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا

فشاذّ، أو الإضافة مَنْوِيّة، أي: خياشِيمَهَا وَفَاهَا، واشترط في الإضافة أن تكون لغير الياء، فإن كانت للياء أعربت بالحركات المُقَدَّرة، نحو: ﴿وَأَخِى هَٰرُونُ﴾ [القصص: ٣٤]، ﴿إِنِّى لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِى وَأَخِى﴾ [المائدة: ٢٥]، و«ذُو» ملازمة للإضافة لغير الياء، فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها.

وإذا كانت «ذو» مَوْصُولَةً لزمتها الواو، وقد تعرب بالحروف كقوله:

٧ ـ فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

وإذا لم تفارق الميمُ الفَمَ أعرب بالحركات.

فصل: والأفْصَحُ في الهَنِ النَّقْصُ، أي: حَذْفُ اللام، فيعربُ بالحركات ومنه الحديث: «**مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيهِ وَلاَ تَكْنُوا**»، ويجوز النَّقْصُ في الأب والأخِ والْحَمِ، ومنه قولُه:

٨ ـ بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمْ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

وقولُ بعضهم في التثنية: «أَبَانِ» و«أَخَانِ». وقصْرُهُنَّ أولى من نقصهن كقوله:

٩ ـ إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

وقَوْلِ بعضهم: «مُكْرَهٌ أَخَاكَ لاَ بَطَلٌ».

وقَوْلِهِمْ للمرأة «حَمَاةٌ».

الباب الثاني: المُثَنَّى، وهو: ما وُضِعَ لاثنين وأغْنَى عن المتعاطفين، كالزيدان والهندان؛ فإنه يرفع بالألف، وَيجَرّ وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها.

وحملوا عليه أربعة ألفاظ: «اثْنَيْنِ» و«اثْنَتَيْنِ» مطلقاً، و«كِلاَ» و«كِلْتَا» مضافين لمضمر؛ فإن أضيفا إلى ظاهرٍ لَزِمَتْهُمَا الألف.

الباب الثالث: باب جمع المذكر السالم، كالزيدون والمسلمون؛ فإنه يرفع بالواو، ويُجَرُّ وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها.

ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع ثَلاَثَةُ شروط؛ **أحدها**: الخلو من تاء التأنيث، فلا يجمع، نحو: «طَلْحَة» و«عَلاّمَة». **الثاني**: أن يكُون لمذكر، فلا يجمع، نحو: «زَيْنَبَ» و«حَائِض». **الثالث**: أن يكُون لِعَاقِلٍ، فلا يجمع، نحو: «وَاشِق» علماً لكلب، و«سَابِق» صفة لفرس.

ثم يشترط أن يكُون إمَّا علماً غير مركب تركيباً إسنادياً ولا مَزْجِيًّا؛ فلا يجمع، نحو: «بَرَقَ نَحْرُهُ» و«مَعْدِ يكَرِبَ»، وإمَّا صفةً تقبل التاء أو تدلُّ على التفضيل، نحو: «قَائِم» و«مُذْنِب» و«أفْضَل» فلا يجمع، نحو: «جَرِيح» و«صَبُور» و«سَكْرَان» و«أحْمَر».

فصل: وَحَمَلُوا على هذا الجمع أرْبَعَةَ أنْوَاع:

أحدها: أسماء جموع، وهي: أولُو، وعالَمُونَ، وعِشْرُونَ، وبابه.

والثاني: جموع تكسير، وهي: بَنُونَ، وحَرُّونَ، وأرَضُونَ، وسِنُونَ، وبابه؛ فإن هذا الجمع مُطَّرِد في كل ثلاثي حذفت لامه وَعُوِّضَ عنها هاء التأنيث ولم يُكَسَّرْ،

نحو: عِضَةٍ وعِضِينَ، وعِزَةٍ وعِزِينَ، وثُبَةٍ وثُبِينَ، قال الله تعالى: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢]، ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴿٩١﴾﴾ [الحجر: ٩١]، ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴿٣٧﴾﴾ [المعارج: ٣٧]، ولا يجوز ذلك في نحو: تَمْرَةٍ لعدم الحذف، ولا في نحو: «عِدَةٍ» و«زِنَةٍ» لأن المحذوف الفاء، ولا في نحو: «يَدٍ» و«دم»، وشذ أَبُونَ وأَخُونَ، ولا في اَسم وأُخْتٍ وبِنت لأن العوض غير التاء، وَشَذَّ بَنُونَ، ولا في نحو: شَاةٍ وشَفَةٍ لأنهما كُسِّرَا على شِيَاه وشِفَاه.

والثالث: جموعُ تصحيح لم تستوف الشروط، كأهْلُونَ ووَابِلُونَ؛ لأن أهْلاً ووَابِلاً ليسا عَلَمين ولا صفتين، ولأنَّ وَابِلاً لغير عاقل.

والرابع: ما سُمِّيَ به من هذا الجمع وما ألحق به كَعِلِّيُّون وَزَيْدُونَ مُسمًّى به، ويجوز في هذا النوع أن يُجْرَى مُجْرَى غِسْلِين في لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون مُنَوَّنَةً، ودون هذا أن يُجْرَى مُجْرَى عَرَبُونٍ في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون مُنَوَّنَة، كقوله:

١٠ ـ وَاعْتَرَتْنِي الْهُمُومُ بِالْمَاطِرُونِ

ودون هذه أن تلزمه الواو وفَتْحُ النون، وبعضهم يُجْرِي بنين وبابَ سنين مجرى غِسْلِينٍ، قال:

١١ ـ وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنٍ عَلِيٌّ أَبًا بَرًّا، وَنَحْنُ لَهُ بَنِينُ

وقال:

١٢ ـ دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ

وبعضهم يطرد هذه اللُّغَةَ في جمع المذكر السالم وكلِّ ما حمل عليه، وَيُخَرِّجُ عليها قوله:

١٣ ـ لاَ يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِبَابِ

وقوله:

١٤ ـ وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ

فصل: نونُ المثنى وما حُمل عليه مكسورةٌ، وفتحُها بعد الياء لُغَةٌ، كقوله:

١٥ ـ عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً

وقيل: لا يختص بالياء، كقوله:

١٦ ـ أعْـرِفُ مِـنْـهَـا الْـجِـيـدَ وَالْـعَـيْـنَـانَـا

وقيل: البيت مصنوع، ونونُ الجمع مفتوحةٌ، وكَسْرُهَا جائز في الشعر بعد الياء، كقوله:

١٧ ـ وَأَنْـكَـرْنَـا زَعَـانِـفَ آخَـرِيـنِ

وقوله:

وَقَـدْ جَـاوَزْتُ حَـدَّ الأَرْبَـعِـيـنِ

الباب الرابع: الجمع بألف وتاء مزيدتين، كهندات ومسلمات؛ فإن نَصْبَه بالكَسرة نحو: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العنكبوت: ٤٤]، وربما نُصِبَ بالفتحة إن كان محذوفَ اللام كسمعت لُغَاتَهُمْ؛ فإن كانت التاء أصليَّة كأبْيَاتٍ وَأَمْوَاتٍ أو الألف أصلية كقُضَاة وغُزاة نُصِبَ بالفتحة.

وحُمل على هذا الجمع شيئان: «أُولاَتُ»، نحو: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾ [الطلاق: ٦]، وَمَا سُمِّيَ به من ذلك، نحو: «رَأَيْتُ عَرَفاتٍ» و«سَكَنْتُ أَذْرِعَاتٍ»، وهي قَرْيَة بالشّام، فبعضُهم يُعربه على ما كان عليه قبل التسمية، وبعضُهم يترك تنوين ذلك، وبعضُهم يُعْرِبه إعرابَ ما لا ينصرف، وَرَوَوْا بالأوجه الثّلاثة قوله:

١٨ ـ تَـنَـوَّرْتُـهَـا مِـنْ أَذْرِعَـاتٍ وَأَهْـلُـهَـا بِـيَـثْـرِبَ أَدْنَـى دَارِهَـا نَـظَـرٌ عَـالِـي

الباب الخامس: ما لا ينصرف، وهو ما فيه عِلّتَانِ من تسع كأحْسَنَ، أو واحدة منها تقوم مقامهما كمساجد وصَحْرَاءَ؛ فإنَّ جَرَّهُ بالفتحة، نحو: ﴿فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ [النساء: ٨٦]، إلا إن أضيف، نحو: ﴿فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٖ﴾ [التين: ١٤]، أو دَخَلَتْه أل مُعَرِّفَةً، نحو: ﴿فِي ٱلْمَسَٰجِدِۗ﴾ [البقرة: ١٨٧]، أو موصولة، نحو: ﴿كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ﴾ [هود: ٢٤]، أو زائدة كقوله:

١٩ ـ رَأَيْـتُ الْـوَلِـيـدَ بْـنَ الـيَـزِيـدِ مُـبَـارَكـاً

الباب السادس: الأمثلة الخمسة، وهي: كُلُّ فِعلٍ مُضَارعٍ اتَّصَلَ به ألفُ اثنين، نحو: تَفْعَلاَنِ ويَفْعَلاَنِ، أو واو جمع، نحو: تَفْعَلُونَ ويَفْعَلُونَ، أو ياء مخاطبة، نحو: تَفْعَلينَ، فإنَّ رَفْعَهَا بثُبوت النون، وجَزْمَهَا ونَصْبها بحَذْفها، نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤]، وأما: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، فالواو لامُ الكلمةِ، والنونُ ضمير النسوة، والفعل مبنيّ، مثل: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ووزنه يَفْعُلْنَ، بخلاف قولك: «الرِّجَالُ يَعفُونَ»، فالواو ضمير المذكّرين، والنّون علامةُ رفعٍ فتحذف،

نحو: ﴿وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ووزنه تَعْفُوا، وأصله تَعْفُووا.

الباب السابع: الفعل المضارع المعتل الآخر، وهو: ما آخره ألفٌ كَيَخْشَى، أو ياء كَيَرْمِي، أو واو كَيَدْعُو؛ فإنَّ جَزْمَهن بحذف الآخر، فأما قوله:

٣٠ـ أَلَـمْ يَـأْتِـيـكَ وَالأَنْـبَـاءُ تَـنْـمِـي ... بِـمَـا لاقَـتْ لَـبُـونُ بَـنِـي زِيَـادِ

فضرورة.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرِ﴾ [يوسف: ٩٠]، في قراءة قُنْبُل فقيل: «مَنْ» موصولة وتَسْكِينُ «يصبر» إما لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة، أو على أنه وَصَلَ بنية الوقف، وإما على العطف على المعنى؛ لأن مَنْ الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وإبهامها.

تنبيه: إذا كان حرف العلة بدلاً من همزة كَيَقْرَأُ وَيُقْرِىء ويَوْضُؤُ، فإن كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسيّ، ويمتنع حينئذٍ الحذفُ لاستيفاء الجازم مُقْتَضَاهُ، وإن كان قبله فهو إبدال شاذ، ويجوز مع الجازم الإثبات والحذفُ، بناء على الاعتداد بالعارض وعدمهِ وهو الأكثر.



فصل: وتُقَدَّر الحركاتُ الثلاثُ في الاسم المعرب الذي آخِرُه ألفٌ لازمةٌ، نحو: الْفَتَى وَالْمُصْطَفَى، ويسمى معتلاً مقصوراً.

والضمة والكسرة في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها نحو: المُرتَقِي والقَاضِي، ويسمّىٰ منقوصاً. وخرج بذكر الاسم، نحو: يَخْشَى، ويَرْمِي، وبذكر اللزوم، نحو: «رأيت أخَاكَ» و«مررت بأخِيكَ»، وباشتراط الكسرة، نحو: ظَبْي وكُرْسِيّ.

وتقدَّرُ الضمة والفتحة في الفعل المعتلّ بالألف نحو: «هو يَخْشَاهَا» و«لن يَخْشَاهَا».

والضمة فقط في الفعل المعتلّ بالواو أو الياء، نحو: «هُوَ يَدْعُو» «هُوَ يَرْمِي».

وتظهر الفتحة في الواو والياء، نحو: «إنَّ الْقَاضِيَ لَنْ يَرْمِيَ وَلَنْ يَغْزُوَ».



هذا باب النَّكِرة والمعرفة

الاسم نَكِرَة، وهي الأصل، وهي عبارة عن نوعين:

أحدهما: ما يقبل «أل» المؤثرة للتعريف، كرجل، وفرس، ودار، وكتاب.

والثاني: ما يقع موقع ما يقبل «أل» المؤثرة للتعريف، نحو: «ذِي، ومَنْ، ومَا» في قولك: «مَرَرْتُ برَجُلٍ ذي مَالٍ، وَبِمَنْ مُعْجِبٍ لك، وبمَا معجب لك» فإنها واقعة موقع «صاحب، وإنسان، وشيء» وكذلك نحو: صَهٍ ـ منوناً ـ فإنه واقع موقع قولك: «سُكُوتاً».

ومعرفة، وهي الفرع، وهي عبارة عن نوعين:

أحدهما: ما لا يقبل «أل» البتة ولا يقع موقع ما يقبلها؛ نحو: زيد، وعمرو.

والثاني: ما يقبل «أل» ولكنها غير مؤثرة للتعريف، نحو: «حارث، وعَبَّاس، وضَحَّاك»، فإن «أل» الدَّاخلة عليها لِلَمْحِ الأصل بها.

وأقسام المعارف سبعة: المضمر كأنَا وهُمْ، والعَلَم كزيد وهند، والإشارة كذَا وذِي، والموصول كالّذِي والّتِي، وذو الأداة كالغلام والمرأة، والمضاف لِواحِدٍ منها كابْنِي وغُلاَمِي، والمنادى، نحو: «يَا رَجُلُ» لمعين.



فصل في المضمر: المضمر والضّمير: اسمان لما وُضِعَ لمتكلم كأنا، أو لمخاطَبٍ كأنْتَ، أو لغائب كهُوَ، أو لمخاطب تارةً ولغائب أخرى، وهو الألف والواو والنون، كقُومَا وقَامَا، وقُومُوا وقَامُوا، وقُمْنَ.

وينقسم إلى بارز ـ وهو ما له صورة في اللّفظ كتاء «قُمْتُ» ـ وإلى مستتر، وهو بخلافه كالمقدّر في «قُمْ».

وينقسم البارز إلى متّصل وهو: ما لا يُفْتَتَحُ به النّطق ولا يقع بعد «إلاّ» كياء «ابْنِي» وكاف «أكرمَكَ» وهاء «سَلْنِيهِ» ويائه، وأمَّا قوله:

٢١ ـ وَمَا عَلَيْنَا إذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا ... أَنْ لاَ يُجَاوِرَنَا إلاّكِ دَيَّارُ

فضرورة.

وإلى منفصل، وهو: ما يُبْتَدَأُ به ويقع بعد «إلا»، نحو: «أنا» تقول: «أنا مؤمن» و«ما قام إلا أنا».

وينقسم المتصل ـ بحسب مواقع الإعراب ـ إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ ما يختصُّ بمحل الرفع، وهو خمسة: التاء كقُمْتُ، والألف كقَامَا، والواو كقَامُوا، والنّون كقُمْنَ، وياء المخاطبة كقُومِي.

٢ ـ وما هو مشترك بين محلّ النّصب والجر فقط، وهو ثلاثة: ياء المتكلم، نحو: ﴿رَبِّيٓ أكرمني﴾ [الفجر: ١٥]، وكاف المخاطب، نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٣]، وهاء الغائب، نحو: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ﴾ [الكهف: ٣٧].

٣ ـ وما هو مشترك بين الثلاثة، وهو «نا» خاصة، نحو: ﴿رَبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣].

وقال بعضهم: لا يختص ذلك بكلمة «نا» بل الياء، وكلمة «هم» كذلك؛ لأنّك تقول: «قومِي» و«أكْرَمَنِي» و«غُلاَمِي» و«هم فَعَلُوا» و«إنّهم» و«لهم مال» وهذا غيرُ سَدِيدٍ؛ لأنَّ ياء المخاطبة غيرُ ياء المتكلم، والمنفصل غير المتَّصل.

وألفاظ الضّمائر كلُّها مبنيّة، ويختصّ الاستتار بضمير الرّفع.

وينقسم المستتر إلى مستتر وُجُوباً، وهو ما لا يخلُفُهُ ظاهر ولا ضمير منفصل، وهو: المرفوعُ بأمر الواحد، كـ «قُمْ» أو بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد، كـ «تَقُومُ» أو بمضارع مبدوء بالهمزة، كـ «أقُوم» أو بالنون، كـ «نَقُومُ» أو بفعل استثناء، كـ «خَلاَ، وَعَدَا، وَلاَ يَكُون» في نحو قولك: «قَامُوا ما خَلاَ زيداً، وما عَدَا عَمْراً، ولا يكون زيداً وما عَدَا عَمْراً، ولا يكون زيداً» أو بأَفْعَلَ في التعجب أو بأفْعَلِ التفضيلِ، كـ «مَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ» و﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا﴾ [مريم: ٧٤]، أو باسمِ فِعْلٍ غير ماضٍ، كـ «أَوَّه، وَنَزَالِ».

وإلى مستتر جوازاً، وهو: ما يخلُفُه ذلك، وهو: المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة، أو الصفات المَحْضَة، أو اسم الفعل الماضي، نحو: «زَيْدٌ قَامَ، وَهِنْدٌ قَامَتْ، وزيدٌ قائِمٌ، أو مَضْرُوبٌ، أو حَسَنٌ، وَهَيْهَات»؛ ألا ترى أنه يجوز «زيد قام أبوه» أو «ما قام إلا هو» وكذا الباقي.

هذا التقسيم تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما، وفيه نظر، إذ الاستتار في نحو: «زيد قام» واجب، فإنه لا يقال: «قام هو» على الفاعلية، وأما: «زيد قام أبوهُ» أو «ما قامَ إلا هُوَ» فتركيبٌ آخر، والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضّمير المستتر كأقوم، وإلى ما يرفعه وغيرَه كقَامَ.



وينقسم المنفصل ـ بحسب مواقع الإعراب ـ إلى قسمين:

١ ـ ما يختصُّ بمحل الرفع، وهو: «أنا، وأنت، وهُوَ» وفروعهن؛ ففرع أنا: نحن، وفرع أنْتَ: أنتِ، وأنْتُمَا، وأنْتُمْ، وأنْتُنَّ، وفرعُ هُوَ: هِيَ، وَهُمَا، وهُمْ، وهُنَّ.

٢ ـ وما يختصُّ بمحل النّصب، وهو: «إيَّا» مُرْدَفاً بما يدلُّ على المعنى المراد نحو: «إيَّايَ» للمتكلم، و«إيَّاكَ» للمخاطب، و«إيَّاهُ» للغائب، وفروعُهَا: إيَّانَا، وإيَّاكِ، وإيَّاكُمَا، وإيَّاكُمْ، وإيَّاكُنَّ، وإيَّاهَا، وإيَّاهُمَا، وإيَّاهُمْ، وإيَّاهُنَّ.

تنبيه: المختار أن الضّمير نفسُ «إيَّا» وأن اللَّواحِق لها حروفُ تكلُّم، وخطابٍ، وغيبةٍ.

فصل: القاعدة أنه متى تأتَّى اتِّصالُ الضّمير لم يُعْدَل إلى انفصاله؛ فنحو: «قُمْتُ» و«أكرمتك» لا يقال فيهما: «قامَ أنا» ولا «أكْرَمْتُ إياك»، فأما قولُه:

٢٢ ـ إلا يَزِيدُهُمُ حُبّاً إلَيَّ هُمُ

وقولُه:

٢٣ ـ إيَّاهُمُ الأرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ

فضرورةٌ.

ومثال ما لم يتأتّ فيه الاتصال أن يتقدم الضمير علي عامله، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أو يلي «إلاّ»، نحو: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠].

ومنه قوله:

٢٤ ـ .... وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

لأن المعنى مَا يُدَافِعُ عن أحْسَابِهِم إلاّ أَنَا.

ويستثنى من هذه القاعدة مسألتان:

أن يكون عاملُ الضميرِ عاملاً في ضَمِيرٍ آخَرَ أعْرَفَ منه مقدم عليه وليس مرفوعاً؛ فيجوز حينئذٍ في الضّمير الثّاني الوجهان، ثم إن كان العامل فعلاً غير ناسخ، فالوصل أرْجَحُ كالهاء من «سَلْنِيهِ»، قال الله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: ٢٨]، ﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا﴾ [محمد: ٣٧]، ومن الفصل: «إنَّ اللّهَ مَلّكَكُمْ إيَّاهُمْ»، وإن كان ٱسْماً فالفصل أرْجَحُ، نحو: «عجبت من حُبّي إيَّاه» ومن الوصل قولُه:

٢٥ ـ لَقَدْ كَانَ حُبِّيكِ حَقّاً يَقِينَا

وإن كان فعلاً ناسخاً، نحو: «خِلْتَنِيه» فالأرْجَحُ عند الجمهور الفَصْلُ، كقوله:

٢٦ ـ أَخِي حَسِبْتُكَ إيَّاهُ

وعند الناظم والرُّمَّاني وابن الطَّرَاوة الوَصْلُ، كقوله:

٢٧ ـ بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِىءٍ بَرٍّ إخَالُكَهُ

الثانية: أن يكون منصوباً بكان أو إحدى أخواتها، نحو: «الصديق كنتَه» أو «كَانَهُ زيدٌ» وفي الأرجح من الوجهين الخلافُ المذكورُ، ومن ورود الوصل الحديثُ: «**إن يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلّطَ عليه**» ومن ورود الفَصْل قولُه:

٢٨ ـ لَئِنْ كَانَ إيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا

ولو كان الضمير السابق في المسألة الأولى مرفوعاً وجب الوصْلُ، نحو: «ضربته» ولو كان غيرَ أَعْرَفَ وجب الفَصْلُ، نحو «أعطاه إياك» أو «إياي» أو «أعطاك إياي»، ومن ثَمَّ وجب الفَصْلُ إذا اتحدت الرّتبة، نحو: «مَلَّكْتَنِي إيَّايَ» و«مَلَّكْتُكَ إيَّاكَ» و«مَلَّكْتُهُ إيَّاهُ»، وقد يُبَاحُ الوصل إن كان الاتحاد في الغَيْبَةِ، واختلف لفظُ الضّميرين، كقوله:

٢٩ ـ أَنـــالَـــهُـــمـــاهُ قَـــفْـــوُ أَكْـــرَمِ وَالِـــدِ

فصل: مضى أن ياء المتكلم من الضّمائر المشتركة بين محلَّي النصب والخفض.

فإن نَصَبَهَا فعلٌ أو اسْمُ فعلٍ أو «لَيْتَ» وجب قبلها نون الوقاية، فأما الفعل، فنحو: «دَعَانِي» و«يُكْرِمُنِي» و«أَعْطِنِي» وتقول: «قام القوم ما خَلاَنِي» و«ما عَدَانِي» و«حَاشَانِي» إن قَدَّرْتَهُنَّ أفعالاً، قال:

٣٠ ـ تُـمَـلّ الـنَّـدَامـىٰ مَـا عَـدَانِـي فَـإِنَّـنِـي

وتقول: «ما أَفْقَرنِي إلى عفو الله» و«مَا أَحْسَنَنِي إنِ اتّقَيْتُ الله»، وقال بعضهم: «عليه رَجُلاً لَيْسَنِي» أي: لِيَلْزَمْ رجلاً غيري، وأما تجويز الكوفي «ما أَحْسَنِي»، فمبنيٌّ على قوله: إن «أَحْسَنَ» ونحوه اسمٌ، وأما قولُه:

٣١ ـ إذْ ذَهَـــبَ الـــقَـــوْمُ الـــكِـــرَامُ لَـــيْـــسِـــي

فضرورة.

وأما نحو: ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾ [الزمر: ٦٤]، فالصحيح أن المحذوف نون الرّفع.

وأما اسم الفعل، فنحو: «دَرَاكِنِي» و«تَرَاكِنِي» و«عَلَيْكَنِي» بمعنى أَدْرِكْنِي وبمعنى اتركْني وبمعنى الزَمْنِي.

وأما ليت فنحو: ﴿يَٰلَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر: ٢٤]، وأما قوله:

٣٢ ـ فَـيَـا لَـيْـتِـي إذَا مَـا كَـانَ ذَاكُـمْ

فضرورة عند سيبويه، وقال الفراء: يجوز «لَيْتَنِي» و«لَيْتِي».

وإن نَصَبَهَا «لعلَّ» فالحذْفُ، نحو: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦]، أكثَرُ من الإثبات، كَقَوْله:

٣٣ ـ أَرِيـنِـي جَـوَاداً مَـاتَ هُـزْلاً لَـعَـلّـنِـي

وهو أكثر من «لَيْتِي»، وغَلِطَ ابن الناظم فجعل «لَيْتِي» نادراً، و«لَعَلِّي» ضرورة.

وإن نصبها بقيةُ أخوات ليت ولعل ـ وهي: إنَّ، وَأَنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ ـ فالوجهان كقوله:

٣٤ ـ وَإِنّـي عَـلَـى لَـيْـلَـى لَـزَارٍ، وَإِنَّـنِـي

وإن خَفَضَها حرفٌ: فإن كان «مِنْ» أو «عَنْ» وجبت النونُ، إلاَّ في الضرورة، كقوله:

٣٥ ـ أيُّها السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلاَ قَيْسُ مِنِي

وإن كان غيرهما امتنعت، نحو «لِي» و«بِي» و«فِيَّ» و«خَلاَيَ» و«عَدَايَ» و«حَاشَايَ» قال:

٣٦ ـ فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إلٰهَهُمْ حَاشَايَ إنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُورُ

وإن خَفَضَها مضاف: فإن كان «لَدُنْ» أو «قَطْ» أو «قَدْ» فالغالبُ الإثباتُ، ويجوز الحذفُ فيه قليلاً، ولا يختص بالضرورة، خلافاً لسيبويه، وغلط ابن الناظم، فجعل الحذف في «قَدْ، وقَطْ» أعْرَفَ من الإثبات، ومثالهما: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّى عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦]، قرىء مُشَدَّداً ومُخَفّفاً، وفي حديث النار: «**قَطْنِي قَطْنِي**» و«**قَطِي قَطِي**»، وقال:

٣٧ ـ قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي

وإن كان غَيْرَهُنَّ امتنعت، نحو: «أبي» و«أخِي».



هذا باب العَلَم

وهو نوعان: جِنْسِيٌّ وسيأتي، وشَخْصِيٌّ، وهو: اسم يُعَيِّن مُسَمَّاه تعييناً مطلقاً، فخرج بذكر التعيين النكراتُ، وبذكر الإطلاق ما عدا العَلَمَ من المعارف؛ فإن تعيينها لمسمياتها تعيينٌ مُقَيَّدٌ، ألا ترى أن ذا الألف واللام مثلاً إنما تعين مُسَمَّاه ما دامت فيه «أل» فإذا فارقَتْهُ فارقهُ التعيينُ، ونحو: «هذا» إنما يعين مُسمَّاه ما دام حاضراً، وكذا الباقي.



فصل: وَمُسَمَّاه نوعان: أُولُو العِلْم من المذكَّرِينَ كجَعْفَر، والمؤنثاتِ كخِرْنِق، وما يُؤْلَفُ: كالقبائل كقَرَنَ، والبلاد كعَدَن، والخيل كلاَحِقٍ، والإبل كشَذْقَم، والبقر كعَرَارٍ، والغنم كهَيْلَة، والكلاب [نحو] وَاشِقٍ.

فصل: وينقسم إلى مُرْتَجَلٍ، وهو: ما استعمل من أول الأمر علماً، كأُدَدٍ لرجل، وسُعَاد لامرأة، ومنقول ـ وهو الغالب ـ وهو: ما استعمل قبل العلمية لغيرها، وَنَقْلُه إما من اسم إما لحدث كزَيْدٍ وفَضْل، أو لعين كأسد وثور، وإما من وَصْفٍ إما لفاعل كحَارِثٍ وحَسَنٍ، أو لمفعول كمنصور ومحمد، وإما من فعل إما ماض كشَمَّر، أو

مضارع كَيَشْكُر، وإما من جملة إما فعلية كشَابَ قَرْنَاهَا، أو إسمية كزيد منطلق، وليس بمسموع، ولكنهم قَاسُوهُ، وعن سيبويه الأعلام كلها منقولة، وعن الزجاج كلها مُرْتَجلة.

فصل: وينقسم أيضاً إلى مُفْرَد، كزَيْد وهِنْد، وإلى مركَّب، وهو ثلاثة أنْوَاع:

١ ـ مركَّب إسنادِيّ، كـ «بَرَقَ نَحْرُهُ» و«شَابَ قَرْنَاهَا» وهذا حكمه الحكاية، قال:

٣٨ ـ نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ

٢ ـ ومركَّب مَزْجِيٌّ، وهو: كل كلمتين نزِّلَتْ ثانيتهما منزلَةَ تاء التأنيث مما قبلها، فحكم الأول: أن يُفْتَحَ آخِرُه، كـ «بَعْلَبَكَّ» و«حَضْرَمَوْتَ» إلا إن كان ياء فيسكن، كـ «مَعْدِ يكَرِبَ» و«قَالِي قَلاَ» وحُكْمُ الثاني: أن يُعْرَب بالضمة والفتحة، إلا إنْ كان كلمة «وَيْهِ» فيبنى على الكسر، كـ«سِيبَوَيْهِ» و«عَمْرَوَيْهِ».

٣ ـ ومركَّب إضافي، وهو الغالب، وهو: كل اسمين نُزِّل ثانيهما منزلَةَ التنوين مما قبله، كـ «عَبْدالله» و«أبي قُحَافة»، وحكمه أن يُجْرَى الأولُ بحسب العوامل الثلاثة رفعاً ونصباً وجرًا، ويجر الثاني بالإضافة.

فصل: وينقسم أيضاً إلى اسم، وكُنْيَةٍ، ولَقَبٍ:

فالكُنْيَة: كل مركَّب إضافي في صَدْرِه أبٌ أو أمٌّ، كأبي بكر، وأُم كلثوم.

واللّقب: كل ما أشْعَرَ بِرِفْعَة الْمُسَمَّى أو ضَعَتِهِ، كزين العابدين وأنْفِ النَّاقة.

والاسم ما عَدَاهُما، وهو الغالب، كزيد وعمرو.

ويؤخّرُ اللقب عن الاسم، كـ «زَيد زَيْن العابدين» وربما يُقَدَّم كقوله:

٣٩ ـ أَنَا ٱبْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو، وَجَدِّي

ولا تَرْتِيبَ بين الكنْيَة وغيرها، قال:

٤٠ ـ أَقْسَمَ بِاللّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ

وقال حسان:

٤١ ـ وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ الله مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ   سَمِعْنَا بِهِ إلاَّ لِسَعْدٍ أَبِي عَمْرِو

وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضي أنَّ اللّقب يجب تأخيره عن الكُنْيَة، كـ «أبي عبدالله أنف النَّاقة» وليس كذلك.

ثم إن كان اللقب وما قبله مضافين، كـ «عبدالله زين العابدين» أو كان الأول: مفرداً، والثاني: مضافاً، كـ «زيد زين العابدين» أو كانا بالعكس، كـ «عبد الله كرز» تَبِعَ الثاني للأول: إما بَدَلاً، أو عَطْفَ بيانٍ، أو قَطَعْتَهُ عن التبعية: إما برفعه خبراً

لمبتدأ محذوف، أو بنصبه مفعولاً لفعل محذوف، وإن كانا مفردين، كـ «سعيد كُرْز» جاز ذلك ووَجْهٌ آخر، وهو إضافة الأول إلى الثاني، وجمهورُ البصريين يوجب هذا الوجه، ويردُّه النَّظر، وقولُهم: «هٰذَا يَحْيَى عَيْنَانُ».

فصل: والعَلَم الجنسي اسمٌ يعيِّنُ مسماه بغير قيدٍ تعيينَ ذِي الأداة الجنسية أو الحضورية، تقول: «أُسَامَةُ أَجْرَأُ مِنْ ثُعَالَةَ»، فيكُون بمنزلة قولك: «الأسد أجرأ من الثعلب» و«أل» في هذين للجنس، وتقول: «هٰذا أُسَامَةُ مُقْبِلاً»، فيكُون بمنزلة قولك: «هذا الأسد مقبلاً» و«أل» في هذا لتعريف الحضور، وهذا العَلَمُ يُشْبه عَلَم الشخص من جهة الأحكام اللفظية؛ فإنه يمتنع من «أل» ومن الإضافة، ومن الصَّرْفِ إن كان ذا سببٍ آخَرَ، كالتأنيث في: «أسامة» و«ثُعَالَة»؛ وكَوَزْنِ الفعل في: «بَنَاتِ أَوْبَرَ» و«ابن آوَى»، وَيُبْتَدَأ به، ويأتي الحالُ منه، كما تقدم في المثالَيْنِ، ويُشْبه النَّكِرَة من جهة المعنى، لأنه شائع في أمَّتِهِ لا يختص به واحد دون آخر.

فصل: وَمُسَمَّى عَلَم الجنس ثلاثَةُ أنواع:

أحدها: ـ وهو الغالب ـ أعْيَانٌ لا تُؤْلَفُ، كالسِّبَاع والحشرات كأسامة، وثُعَالة، وأبي جَعْدَةَ للذئب، وأُم عِرْيَطٍ للعقرب.

والثاني: أعيان تؤلف، كهَيَّان بن بَيَّان للمجهول العين والنسب، وأبي المَضَاء للفرس، وأبي الدَّغْفَاء للأحمق.

والثالث: أمور معنوية، كسُبْحَان للتسبيح، وكَيْسَان لِلْغَدْرِ، ويَسَارِ للمَيْسَرَة، وفَجَارِ للفَجْرَة، وبَرَّة للمبرة.



هذا باب أسماءِ الإشارة

والمُشَار إليه إما واحد، أو اثنان، أو جماعة، وكلُّ واحد منها إما مذكر وإما مؤنث، فللمفرد المذكر «ذا»، وللمفرد المؤنث عشرة، وهي: ذِي، وتِي، وذِهِ، وتِهِ، وذِهْ، وتِهْ، وذِه، وتِه، وذات، وتا، وللمثنى ذَانِ، وتَانِ رفعاً، وذَيْنِ وتَيْنِ جرًّا ونصباً، ونحو: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، مؤول، ولجمعهما: «أولاء» ممدوداً عند الحجازيين ومقصوراً عند تميم، ويقلُّ مجيئه لغير العقلاء كقوله:

٤٢ ـ وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولٰئِكَ الأَيَّام

فصل: وإذا كان المُشَار إليه بعيداً لحقته كافٌ حَرْفية تتصرَّفَ تَصَرُّفَ الكاف

الاسمية غالباً، ومن غير الغالب: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [المجادلة: ١٢]، ولك أن تزيد قبلها لاماً، إلا في التثنية مطلقاً، وفي الجمع في لغة من مَدَّهُ، وفيما سَبَقَتْهُ «ها»، وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقاً.

فصل: ويشار إلى المكان القريب بهُنَا أو هٰهُنَا، نحو: ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤]، وللبعيد بهُنَاكَ أو هٰهُنَاكَ أو هُنَالِكَ أو هَنَّا أو هِنَّا أو هنت أو ثَمَّ، نحو: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْءَاخَرِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [الشعراء: ٦٤].



هذا باب الموصول

وهو ضربان: حرفي، واسمي:

فالحرفيُّ: كلُّ حرفٍ أُوِّلَ مع صِلَتِهِ بمصدر، وهو ستة: أَنَّ، وأَنْ، ومَا، وكَيْ، ولَوْ، والَّذِي، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]، ﴿لِكَىْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦]، ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ [التوبة: ٦٩].

والاسميُّ ضربانِ: نَصٌّ، ومشترك.

فالنصُّ ثمانية: منها للمفرد المذكر «الذي» للعالم وغيره، نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٧٤]، ﴿هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]، وللمفرد المؤنث: «التي» للعاقلة وغيرها، نحو: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢]، ولتثنيتهما: «اللّذانِ» و«اللّتَانِ» رفعاً، و«اللّذَيْنِ» و«اللّتَيْنِ» جرًّا ونصباً، وكان القياسُ في تثنيتهما وتثنية: «ذَا» و«تَا»، أن يقال: اللّذِيَانِ وَاللّتِيَانِ وَذَيَانِ وتَيَانِ، كما يقال: القَاضِيَانِ ـ بإثبات الياء ـ وَفَتَيَانِ ـ بقلب الألف ياء ـ ولكنهم فَرَقُوا بين تثنية المبني والمعرب، فحذفوا الآخر، كما فرقوا في التصغير، إذ قالوا: اللّذَيَّا وَاللّتَيَّا وَذَيَّا وَتَيَّا، فأبْقَوا الأوَّلَ على فتحه، وزادوا ألفاً في الآخر عِوَضاً عن ضمة التصغير، وتميم وقيس تُشَدِّد النون فيهما تعويضاً من المحذوف أو تأكيداً للفرق، ولا يختصُّ ذلك بحالة الرفع خلافاً للبصريين؛ لأنه قد قرىء في السَّبع: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱللَّذَيْنِّ﴾ [فصلت: ٢٩]، ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتَيْنِّ﴾ [القصص: ٢٧]، بالتشديد، كما قرىء ﴿وَٱللَّذَانِّ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ﴾ [النساء: ١٦]، ﴿فَذَٰنِّكَ بُرْهَٰنَانِ﴾ [القصص: ٣٢]، وَبَلْحَرِثُ بن كَعْب وبعضُ ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان، قال:

٤٣ ـ أَبَنِي كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا

وقال:

٤٤ ـ هُـمَـا الـلّـتَـا لَـوْ وَلَـدَتْ تَـمِـيـمُ

ولا يجوز ذلك في ذَانِ وتَانِ للإلباس.

وتلَخّص أن في نون الموصول ثلاثَ لُغَاتٍ، وفي نون الإشارة لُغَتَان.

ولجمع المذكَّرِ كثيراً ولغيره قليلاً «الألَى» مقصوراً، وقد يُمَدُّ، و«الّذِينَ» بالياءِ مطلقاً، وقد يقال: بالواو رفعاً، وهو لُغة هُذَيْل أو عُقَيْل، قال:

٤٥ ـ نـحْـنُ الّـذُونَ صَـبَّـحُـوا الـصَّـبَـاحَـا يَـوْمَ الـنُّـخَـيْـلِ غَـارَةً مِـلْـحَـاحَـا

ولجمع المؤنث: «اللاّتِي» و«اللائِي»، وقد تحذف ياؤهما، وقد يتقارض الألَى واللاّئِي، قال:

٤٦ ـ مَـحَـا حُـبُّـهَـا حُـبَّ الألُـى كُـنَّ قَـبْـلَـهَـا

أي: حب اللاتي، وقال:

٤٧ ـ فَـمَـا آبَـاؤنَـا بِـأَمَـنَّ مِـنْـهُ عَـلَـيْـنَـا الـلاّءِ قَـدْ مَـهَـدُوا الْـحُـجُـورَا

أي: الذين.

والمشترك ستة: مَنْ، ومَا، وأيٌّ، وألْ، وذُو، وذا.

فأما «مَنْ» فإنها تكون للعالِمِ، نحو: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣]. ولغيره في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يُنَزَّلَ منزلتَهُ نحو: ﴿مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ﴾ [الأحقاف: ٥]، وقوله:

٤٨ ـ أَسِـرْبَ الْـقَـطَـا هَـلْ مَـنْ يُـعِـيـرُ جَـنَـاحَـهُ

وقوله:

٤٩ ـ أَلاَ عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي العُصُرِ الْخَالِي

فدُعاء الأصنام ونداء القَطَا والطّلَل سَوَّغَ ذلك.

الثانية: أن يجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه «مَنْ» نحو: ﴿كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]، لشُموله الآدميينَ والملائكةَ والأصنامَ، ونحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨]، ونحو: ﴿مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾ [النور: ٤٥]، فإنه يشمل الآدميَّ والطائرَ.

الثالثة: أن يقترن به في عمومٍ فُصِّل بمن، نحو: ﴿مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾ [النور: ٤٥]،

يمشي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥]، لاقترانهما بالعاقل في عموم ﴿كُلَّ دَآبَّةٍ﴾ [النور: ٤٥].

وأما «ما» فإنها لما لا يَعْقِلُ وَحْدَه، نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾ [النحل: ٩٦]، وله مع العاقل، نحو: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحشر: ١]، ولأنواع مَنْ يعقل، نحو: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم﴾ [النساء: ٣]، وللمُبهَمِ أمْرُهُ كقولك: وقد رأيت شَبَحاً: «انْظُرْ إلى ما ظَهَرَ».

والأربعة الباقية للعاقِلِ وغيرِهِ؛ فأما «أيُّ» فخالَفَ في موصوليتها ثعلب، ويردُّه قوله:

٥٠ ـ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

ولا تُضَاف لنكرة خلافاً لابن عصفور، ولا يعمل فيها إلا مُسْتَقبَل مُتَقدِّم، نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، خلافاً للبصريين، وسُئِلَ الكسائيُّ: لم لا يجوز «أعجبني أيُّهُمْ قَامَ»؟ فقال: أيٌّ كذا خُلِقَتْ، وقد تؤنث وتُثَنَّى وتجمع، وهي معربة؛ فقيل: مطلقاً، وقال سيبويه: تُبْنَى على الضم إذا أضيفت لفظاً وكان صَدْرُ صلتها ضميراً محذوفاً، نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، وقوله:

عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

وقد تعرب حينئذ كما رويت الآية بالنصب والبيت بالجر.



وأمَّا «أل»، فنحو: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾ [الحديد: ١٨]، ونحو: ﴿وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ ۝٥ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ ۝٦﴾ [الطور: ٥، ٦]، وليست موصولاً حَرْفِيًّا خلافاً للمازني ومَنْ وافقه، ولا حرف تعريف خلافاً لأبي الحسن.



وأما «ذو» فخاصة بِطيِّىءٍ، والمشهور بناؤها، وقد تعرب، كقوله:

فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

فيمن رواه بالياء، والمشهور أيضاً إفرادُها وتذكيرها، كقوله:

٥١ ـ وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

وقد تُؤَنَّثُ وتُثَنَّى وتُجْمَعُ، حكاه ابن السَّراج، ونازَعَ في ثبوت ذلك ابنُ مالكٍ، ولكنَّهم حكى «ذَاتُ» للمفردة، و«ذَوَاتُ» لجمعها، مضمومتين، كقوله:

٥٢ ـ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ

وحكي إعرابهما إعرابَ ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات.

وأما «ذا» فشرط موصوليتها ثلاثة أمور:

أحدها: أن لا تكون للإشارة، نحو: «مَنْ ذَا الذّاهِبُ؟» و«مَاذَا التَّوَانِي؟».

والثاني: ألا تَكُون مُلْغَاة، وذلك بتقديرها مركبة مع «ما» في نحو: «ماذَا صَنَعْتَ» كما قَدَّرها كذلك من «قال: عَمَّاذَا تَسْأَلُ» فأثبت الألف لتوسُّطِها، ويجوز الإلغاء عند الكُوفيين وابن مالك على وجه آخر، وهو تَقْدِيرُهَا زائدةً.

والثالث: أن يتقدمها استفهام بما باتفاق، أو بِمَنْ على الأصح، كقول لبيد:

٥٣ ـ أَلاَ تَسْأَلاَنِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ

وقوله:

٥٤ ـ فَمَنْ ذَا يُعَزِّي الْحَزِينَا

والكوفيُّ لاَ يَشْتَرِط مَا ولا مَنْ، واحتجَّ بقوله:

٥٥ ـ أَمِنْتِ وَهٰذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

أي: والذي تحملينَهُ طليق، وعندنا أن «هذا طليق» جملة اسمية، و«تحملين» حال، أي: وهذا طليق محمولاً.

فصل: وتفتقر كلُّ الموصولات إلى صلة متأخرة عنها مشتملة على ضمير مطابق لها يسمى العائد.

والصلة: إما جملة، وشرطُهَا: أن تكون خبرية، معهودة، إلا في مقام التهويل والتفخيم، فيحسن إبهامها، فالمعهودة كـ «جاء الذي قامَ أبُوهُ»، والمبهمة نحو: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]، ولا يجوز أن تكون إنشائية كـ«بِعْتُكَه» ولا طلبية كـ«اضْرِبْهُ» و«لاَ تَضْرِبْهُ»، وإما شِبْهُهَا، وهي ثلاثة: الظرف المكاني، والجار والمجرور، التامَّان، نحو: «الذي عندك» و«الذي في الدار» وَتَعَلُّقُهُمَا باستقرَّ محذوفاً، وَالصِّفَةُ الصَّرِيحة، أي: الخالصة للوصفية، وتختص بالألف واللام، كـ«ضارب» و«مضروب» و«حَسَن» بخلاف ما غَلَبَتْ عليها الاسمية، كأبْطَحٍ وأجْرَعٍ وصاحب وراكب، وقد تُوصَلُ بمضارع، كقوله:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ

ولا يختص ذلك عند ابن مالك بالضرورة.

فصل: ويجوز حَذْفُ العائد المرفوع إذا كان مبتدأ مخبراً عنه بمفردٍ، فلا يُحْذَفُ في نحو: «جَاءَ اللَّذَانِ قَامَا» أو «ضُرِبَا» لأنه غير مبتدأ، ولا في نحو: «جاء الذي هو

يقوم» أو «هو في الدار» لأن الخبر غير مفرد؛ فإذا حُذِفَ الضميرُ لم يَدُلَّ دليل على حذفه، إذ الباقي بعد الحذف صالحٌ لأن يكون صلة كاملة، بخلاف الخبر المفرد، نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، ونحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، أي: هو إلٰهٌ في السماء، أي: معبود فيها، ولا يكثر الحذفُ في صلة غير «أيٍّ» إلا إنْ طالَتِ الصِّلَةُ، وَشَذَّتْ قراءة بعضهم: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٤]، وقوله:

٥٦ ـ مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ

والكوفيون يَقِيسُونَ على ذلك.

ويجوز حَذفُ المنصوب إن كان متصلاً، وناصبه فعلٌ أو وَصْفٌ غيرُ صِلَةِ الألف واللام، ونحو: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [التغابن: ٤]، وقوله:

٥٧ ـ مَا اللّهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ

بخلاف «جاء الذي إياه أكرمت» و«جاء الذي إنه فاضل» أو «كأنَّهُ أَسَد» أو «أنا ضاربُهُ»، وَشَذَّ قولُه:

٥٨ ـ مَا الْمُسْتَفِزُّ الْهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ

وحذفُ منصوبِ الفعل كثيرٌ، ومنصوب الوصفِ قليلٌ.

ويجوز حَذْفُ المجرور بالإضافة إنْ كان المضاف وصفاً غيرَ ماض، نحو: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، بخلاف «جاء الذي قَامَ أَبُوهُ» و«أَنَا أَمْسِ ضَارِبُهُ».

والمجرور بالحرفِ إنْ كان الموصول أو الموصوف بالموصول مجروراً بمثل ذلك الحرف مَعْنًى وَمُتَعلّقاً، نحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، أي: منه، وقوله:

٥٩ ـ لَا تَرْكَنَنَّ إِلَى الأَمْرِ الّذي رَكَنَتْ أَبْنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

وَشَذَّ قوله:

٦٠ ـ وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي

أي: فيه، وقوله:

٦١ ـ وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللّهُ عَلْقَمُ

أي: عليه، فحذَفَ العائدَ المجرورَ مع انتفاء خَفْضِ الموصول في الأول، ومع اختلاف المتعلّقِ في الثاني، وهما: «صَبَّ» و«عَلْقَمٌ».



هذا باب المعرفة بالأداة

وهي «أل» لا اللامُ وَحْدَها، وفاقاً للخليل وسيبويه، وليست الهمزةُ زائدةً، خلافاً لسيبويه.

وهي: إما جنسية، فإن لم تخلُفْها «كلٌّ» فهي لبيان الحقيقة، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، وإن خَلَفَتْهَا «كلٌّ» حقيقةً فهي لشُمُول أفراد الجنس، نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، وإن خلفتها مجازاً فلشمول خصائص الجنس مبالَغَةً، نحو: «أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْماً».

وإما عَهْدِيّةٌ، والعهد إما ذِكْرِيّ نحو: ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦]، أو عِلْمِيٌّ نحو: ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾ [طه: ١٢]، ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، أو حُضُورِيٌّ نحو: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

فصل: وقد تَرِدُ «أل» زائدة، أي: غير مُعَرِّفَةٍ، وهي إما لازمة كالتي في عَلَم قَارنَتْ وَضْعه كالسَّمَوْأَلِ وَالْيَسَع وَاللاَّتِ وَالْعُزَّى، أو في إشارة وهو «الآن» وفاقاً للزجاج والناظم، أو في موصول وهو «الذي» و«التي» وفروعهما، لأنه لا يجتمع تعريفان، وهذه معارف بالعَلَمية والإشارة، والصِّلَة، وإما عارضة: إما خاصة بالضرورة، كقوله:

٦٢ ـ وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

وقوله:

٦٣ ـ صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

لأن «بنات أوبر» عَلَم، و«النفس» تمييز، فلا يَقْبَلاَن التعريفَ، ويلتحق بذلك ما زِيدَ شذوذاً نحو: «ٱدْخُلُوا الأَوَّلَ فَالأَوَّلَ».

وإما مُجَوَّزَةٌ لِلَمْحِ الأصل، وذلك أن العَلَم المنقول مما يقبل «أل» قد يُلْمَحُ أَصْلُهُ فتدخل عليه أل، وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صِفَةٍ كحارثٍ وقاسم وحَسَنٍ وحُسَيْنٍ وعَبَّاس وضَحَّاك، وقد يَقَعُ في المنقول عن مصدر كفَضْل، أو اسم عَيْنٍ كنُعمان، فإنه في الأصل اسمٌ للدَّم، والبابُ كلُّه سماعيٌّ، فلا يجوز في نحو مُحمَّد وصالح ومَعْروف، ولم تَقَعْ في نحو: «يزيد» و«يَشْكُر»، لأن أصله الفعل وهو لا يقبل أل، وأما قوله:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً

فضرورة سَهَّلَهَا تَقدُّم ذكر الوليد.

فصل: من المُعَرَّفِ بالإضافة أو الأداة ما غَلَبَ على بعض مَنْ يستحقُّه حتى التَحَقَ بالأعلام؛ فالأول: كابن عباس، وابن عُمَرَ بن الخطاب، وابن عَمْرو بن العاص، وابن مسعود، غَلَبَتْ على الْعَبَادلة دون مَنْ عداهم من إخوتهم، والثاني: كالنَّجم للثُّرَيَّا، والعَقَبَة والبيت والمدينة والأعشى، و«أل» هذه زائدة لازمة، إلا في نداء أو إضافة فيجب حذفها، نحو: «يَا أَعْشَى بَاهِلَةَ»، و«أَعْشَى تَغْلِبَ»، وقد يحذف في غير ذلك، سمع «هٰذَا عَيُوقٌ طَالِعاً»، و«هٰذَا يَوْمُ إِثْنَيْنِ مُبَارَكاً فِيهِ».



هذا باب المبتدأ والخبر

المبتدأ: اسمٌ أو بمنزلته، مُجَرَّدٌ عن العوامل اللفظية أو بمنزلته، مُخْبَرٌ عنه، أو وصفٌ رافعٌ لمكْتَفًى به.

فالاسمُ، نحوُ: « اللّهُ رَبُّنَا» و«مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا» والذي بمنزلته، نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، و﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، و«تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ».

والمجرد كما مثلنا، والذي بمنزلة المجرد، نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، و«بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ» لأن وجود الزائد كلا وُجُودٍ، ومنه عند سيبويه: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ۝٦﴾ [القلم: ٦]، وعند بعضهم: «وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ».

وَالوَصْفُ نحو: «أَقَائِمٌ هٰذَانِ»، وَخَرَجَ نحوُ: «نَزَالِ»، فإنه لَا مُخْبَرٌ عنه ولا وَصْفٌ، ونحوُ: «أَقَائِمٌ أَبَوَاهُ زَيْدٌ»، فإن المرفوع بالوصف غيرُ مُكْتَفًى بِهِ، فزيدٌ: مبتدأ، والوَصْفُ خبرٌ.

ولا بُدَّ لوصف المذكور من تَقَدُّم نَفْيٍ أو استفهام، نحو:

٦٤ ـ خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا

ونحو:

٦٥ ـ أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا

خلافاً للأخفش والكوفيين، ولا حُجَّةَ لهم في نحو:

٦٦ ـ خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاَ تَكُ مُلْغِياً

خلافاً للناظم وابنه؛ لجواز كون الوصف خبراً مقدماً، وإنما صحَّ الإخبار به عن الجمع لأنه على فَعِيل، فهو على حد: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤].

وإذا لم يُطابق الوصف ما بعده تَعَيَّنَتِ ابتدائيَّته، نحو: «أقائِمٌ أخَوَاك»، وإن طَابَقَهُ في غير الإفراد تَعَيَّنَتْ خبريَّتُهُ، نحو: «أقَائِمَانِ أخَوَاك»، و«أقَائِمُونَ إخْوَتُكَ»، وإن طَابَقَهُ في الإفراد احْتَمَلَهما، نحو: «أقَائِم أخُوكَ».

وارتفاعُ المبتدأ بالابتداء، وهو التجرُّد للإسناد، وارتفاع الخبر بالمبتدأ، لا بالابتداء، ولا بهما، وعن الكوفيين أنهما ترَافَعَا.

فصل: والخبرُ الجزءُ الذي حَصَلَتْ به الفائدة مع مبتدإ غير الوصف المذكور، فخرج فاعلُ الفعل، فإنه ليس مع المبتدأ، وفاعلُ الوَصْفِ.

وهو: إما مفرد، وإما جملة. والمفرد: إما جامد فلا يتحمَّلُ ضمير المبتدأ، نحو: «هٰذَا زَيْدٌ»، إلا إنْ أُوِّل بالمشتق، نحو: «زَيْدٌ أَسَدٌ»، إذا أريدَ به شُجَاع، وإما مشتق فيتحمل ضميرَهُ، نحو: «زيد قائم»، إلا إنْ رفع الظَّاهِرَ، نحو: «زيد قائم أبَوَاهُ»، ويبرز الضميرُ المتحمَّلُ إذا جَرَى الوصْفُ على غيرِ مَنْ هو له، سواء ألْبَسَ، نحو: «غُلاَمُ زَيْدٍ ضَارِبُهُ هُوَ» إذا كانت الهاء للغلام، أم لم يُلْبِسْ، نحو: «غُلاَمَ هِنْدٍ ضَارِبَتُهُ هِيَ»، وَالكُوفِيُّ إنما يلتزم الإبراز عند الإلباس، تمسكاً بنحو قوله:

٦٧ ـ قَوْمِي ذُرَا المَجْدِ بَانُوهَا...

والجملة إما نفسُ المبتدأ في المعنى؛ فلا تحتاج إلى رَابِطٍ، نحو: ﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، إذَا قُدِّرَ «هو» ضميرَ شأنٍ، ونحو: ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنبياء: ٩٧]، ومنه «نُطْقِي اللّهُ حَسْبِي» لأن المراد بالنطق المَنْطُوقُ به.

وإما غَيْرُه فلا بُدَّ من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مَسُوقَة له، وذلك بأن تشتمل على اسم بمعناه، وهو إما ضميرُه مذكوراً، نحو: «زيد قائم أبُوهُ»، أو مُقَدَّراً، نحو: «السَّمْن مَنَوَانِ بِدِرْهم»، أي: منه، وقراءة ابن عامر: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النساء: ٩٥]، أي: وَعَدَهُ، أو إشارةٌ إليه نحو: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، إذا قُدِّر «ذلك» مبتدأً ثانياً، لا تابعاً للباس. قال الأخفش: أو غيرهما، نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴿١٧٠﴾﴾ [الأعراف: ١٧٠]، أو على اسْم بلفظه ومعناه، نحو: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ﴿١﴾ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴿٢﴾﴾ [الحاقة: ١، ٢]، أو على اسمٍ أعَمَّ منه، نحو: «زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ» وقوله:

٦٨ ـ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلاَ صَبْرَا

فصل: ويقع الخبر ظَرْفاً؛ نحو: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]،

ومجروراً نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، والصحيحُ أن الخبر في الحقيقة مُتَعَلِّقُهُمَا المحذوف، وأن تقديره كائنٌ أو مستقرٌّ، لا كان أو ٱسْتَقَرَّ، وأن الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرف والمجرور كقوله:

٦٩ ـ فَــإِنَّ فُــؤَادِي عِــنْــدَكِ الــدَّهْــرَ أَجْــمَــعُ

ويخبر بالزمان عن أسماء المعاني نحو: «الصَّومُ الْيومَ» و«السَّفَرُ غداً» لا عن أسماء الذوات، نحو: «زيد الْيَوْمَ»، فإن حصلت فائدة جاز، كأن يكون المبتدأ عاماً والزمان خاصاً، نحو: «نَحْنُ فِي شَهْرِ كَذَا»، وأما نحو: «الْوَرْدُ فِي أَيَّارَ»، و«الْيَوْمَ خَمْرٌ» و«اللّيْلَةَ الْهِلاَلُ»، فالأصل: خُرُوجُ الورد، وشُرْبُ خمرٍ، ورؤية الهلال.

فصل: ولا يبتدأ بنكرَة، إلا إنْ حَصَلَتْ فائدة: كأن يخبر عنها بمختص مقدم ظرف أو مجرور، نحو: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]، و﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌۖ﴾ [البقرة: ٧]، ولا يجوز «رَجلٌ في الدَّار» ولا «عِنْدَ رجلٍ مالٌ» أو تتلو نفياً، نحو: «ما رجل قائم» أو استفهاماً، نحو: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِۚ﴾ [النمل: ٦٠]، أو تكُون موصوفة سواء ذُكِرَا، نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾ [البقرة: ٢٢١]، أو حذفت الصفة، نحو: «السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَم»، ونحو: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، أي: مَنَوَان منه، وطائفة مِن غيركم، أو الموصوف، كالحديث: «**سَوْدَاءُ وَلُودٌ خَيْرٌ مِنْ حَسْنَاءَ عَقِيم**»، أي: امرأة سَوْدَاء، أو عاملة عملَ الفعلِ، كالحديث: «**أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ**» ومن العاملة المضافةُ، كالحديث: «**خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ**».

ويُقَاس على هذه المواضع ما أشبهها نحو: «قَصَدَكَ غُلاَمُهُ رَجُلٌ» و «كَمْ رَجُلاً في الدَّارِ»، وقوله:

٧٠ ـ لَــوْلاَ اصْــطِــبَــارٌ لأَوْدَى كُــلُّ ذِي مِــقَــةٍ

وقولك: «رُجَيْل في الدَّارِ» لشبه الجملة بالظرف والمجرور، واسمِ الاستفهام كالاسم المقرونِ بِحَرْفِهِ، وتالي «لولا» بتالي النفي، وَالمُصَغَّر بالموصوف.

فصل: وللخبر ثلاثُ حالات:

ـ إحداها: التأخُرُ، وهو الأصل كـ «زَيْدٌ قَائِمٌ» ويجب في أربع مسائل:

إحداها: أن يخاف التباسُه بالمبتدأ، وذلك إذا كانا معرفتين، أو متساويين ولا قرينة، نحو: «زيد أخُوك» و«أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي» بخلاف «رجل صالح حاضر» وقولهم «أبو يُوسُفَ أبو حَنِيفَةَ»، وقوله:

٧١ ـ بَــنُــونَــا بَــنُــو أَبْــنَــائِــنَــا . . .

أي: بنو أبنائنا مثل بنينا.

الثانية: أن يُخاف التباسُ المبتدأ بالفاعل، نحو: «زيد قام» بخلاف «زيد قائم» أو «قام أبوه» و«أخَوَاكَ قَامَا».

الثالثة: أن يقترن بإلاّ مَعْنًى، نحو: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌۚ﴾ [هود: ١٢]، أو لفظاً، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، فأما قوله:

٧٢ ـ . . . وَهَـــلْ إِلاّ عَـــلَـــيْـــكَ الـــمُـــعَـــوَّلُ

فضرورة.

الرابعة: أن يكون المبتدأ مُسْتَحِقًّا للتصدير، إما بنفسه نحو: «مَا أَحْسَنَ زَيْداً» و«مَنْ فِي الدَّارِ؟» و«مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ» و«كَمْ عَبِيدٍ لِزَيْدٍ» أو بغيره، إما متقدماً عليه، نحو: «لَزَيْدٌ قَائِمٌ»، وأما قوله:

٧٣ ـ أُمُّ الْـــحُـــلَـــيْـــسِ لَـــعَـــجُـــوزٌ شَـــهْـــرَبَـــهْ

فالتقدير: لهي عجوز، أو اللام زائدة لا لام الابتداء، أو متأخراً عنه، نحو: «غُلاَمُ مَنْ في الدَّارِ» و«غُلاَمُ مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ» و«مَالُ كَمْ رَجُلٍ عِنْدَكَ» أو مُشَبَّهاً به، نحو: «الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ»، فإن المبتدأ هنا مُشَبَّه باسم الشرط؛ لعمومه، واستقبال الفعل الذي بعده، وكونه سبباً، ولهذا دَخَلَتِ الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب.

ـ **الحالة الثانية**: التقدم، ويجب في أربع مسائل:

إحداها: أن يُوقِعَ تأخيرُه في لَبْس ظاهرٍ، نحو: «فِي الدَّارِ رَجُلٌ» و«عِنْدَكَ مَالٌ» و«قَصدَكَ غُلاَمُهُ رَجُلٌ» و«عِنْدِي أَنَّكَ فَاضِلٌ»، فإنَّ تأخير الخبر في هذا المثال يوقع في إلباس «أن» المفتوحة بالمكسورة، و«أن» المؤكِّدَة بالتي بمعنى لَعَلَّ، ولهذا يجوز تأخيرُه بعد «أما» كقوله:

٧٤ ـ . . . . . . وَأَمَّـــا أَنَّـــنِـــي جَـــزِعٌ   يَـوْمَ الـنَّـوَى فَـلِـوَجْـدٍ كَـادَ يَـبْـرِيـنِـي

لأن «إنَّ» المكسورة و«أنَّ» التي بمعنى لعلَّ لا يدخلان هنا، وتأخيره في الأمثلة الأول يوقع في إلباس الخبر بالصفة، وإنما لم يجب تقديمُ الخبر في نحو: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢]؛ لأن النكرة قد وُصِفَت بمُسَمًّى، فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لا صفة.

الثانية: أن يقترن المبتدأ بإلاّ لفظاً، نحو:

مَـــا لَـــنَـــا إِلاّ اتِّـــبَـــاعُ أَحْـــمَـــدَا

أو مَعْنًى، نحو: «إِنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ».

الثالثة: أن يكون لازِمَ الصَّدرِيّةِ، نحو: «أَيْنَ زَيْدٌ»؟ أو مضافاً إلى ملازمها، نحو: «صَبِيحَةَ أيِّ يَوْم سَفَرُكَ».

الرابعة: أن يعودَ ضميرٌ متصلٌ بالمبتدأ على بعض الخبر، كقوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾[محمد: ٢٤]، وقول الشاعر:

٧٥ ـ . . . وَلٰكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

ـ **الحالة الثالثة:** جواز التقديم والتأخير، وذلك فيما فُقِدَ فيه مُوجِبُهُمَا، كقولك: «زيد قائم» فيترجَّحُ تأخِيرُهُ على الأصل، ويجوز تقديمهُ لعدم المانع.

فصل: وما عُلم من مبتدإٍ أو خبر جاز حَذْفُهُ، وقد يجب.

فأما حذف المبتدأ جوازاً، فنحو: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾[فصلت: ٤٦ والجاثية: ١٥]، ويقال: كيف زيد؟ فتقول: دَنِفٌ، التقدير: فَعَمَلُه لنفسه، وإساءته عليه، وهو دَنِفٌ.

وأما حذفه وجوباً فإذا أُخبر عنه بنَعْتٍ مَقْطُوع لمجرد مَدْح، نحو: «الْحَمْدُ لِلّهِ الْحَمِيدُ» أو ذم، نحو: «أعُوذُ باللّهِ من إبليسَ عدُوُّ المؤمنين» أو تَرَحُّم، نحو: «مَرَرْتُ بعبدِكَ المِسْكِينُ» أو بمصدر جيء به بَدَلاً من اللفظ بفعله، نحو: «سَمْعٌ وَطَاعَةٌ» وقوله:

٧٦ ـ فَقَالَتْ: حَنَانٌ، مَا أَتَى بِكَ هٰهُنَا؟!

التقدير: أَمْرِي حَنَانٌ وأَمْرِي سَمْعٌ وَطَاعَةٌ.

أو بمخصوص بمعنى نعم أو بئس مؤخر عنها، نحو: «نعمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» و«بئس الرَّجُلُ عَمْرٌو» إذا قُدِّرَا خبرين، فإن كان مقدماً، نحو: «زَيْدٌ نعمَ الرجلُ» فمبتدأ لا غير، ومن ذلك قولهم: «مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ؟» أي: مذكورُكَ زَيْدٌ، وهذا أَوْلىٰ من تقدير سيبويه: كلامُكَ زيد.

وقولهم: «فِي ذِمَّتي لأَفْعَلَنَّ»، أي: في ذمتي ميثاقٌ أو عَهْدٌ.

وأما حَذْفُ الخبر جوازاً، فنحو: «خَرَجْتُ فَإِذَا الأَسَدُ» أي: حَاضِرٌ، ونحو: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾[الرعد: ٣٥]، أي: كذلك، ويقال: مَنْ عِنْدَكَ؟ فتقول: زيد، أي: عندي.

وأما حَذْفُهُ وجوباً ففي مسائل:

إحداها: أن يكون كَوْناً مُطْلَقاً والمبتدأ بعد «لولا»، نحو: «لَوْلاَ زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ»، أي: لولا زيد موجود، فلو كان كَوْناً مقيداً وجب ذكره إن فُقِدَ دليلُه، كقولك: «لولا زيد سَالَمَنَا ما سَلِمَ» وفي الحديث: «**لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَبَنَيْتُ الكَعْبَةَ عَلَى**

قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ»، وجاز الوجهان إن وُجِدَ الدليل، نحو: «لولا أنْصارُ زَيْدٍ حَمَوْهُ مَا سلِمَ»، ومنه قول أبي العلاء المعري:

٧٧ ـ فَلَوْلاَ الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ

وقال الجمهور: لا يذكر الخبر بعد «لولا»، وَأَوْجَبُوا جَعْلَ الكون الخاص مبتدأ، فيقال: لولا مُسَالمةُ زيد إيانا، أي: موجودة، وَلَحَّنُوا المعري، وقالوا: الحديث مَرْوِيٌّ بالمعنى.

الثانية: أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم، نحو: «لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ» و«ايْمُنُ اللّهِ لأَفْعَلَنَّ»، أي: لعمرُكَ قَسَمِي، وَأَيْمُنُ اللّهِ يميني، فإن قلت: «عَهْدُ اللّهِ لأَفْعَلَنَّ» جاز إثبات الخبر، لعدم الصراحة في القسم، وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو: «لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ» أن يقدر لَقَسَمِي عمرُكَ؛ فيكون من حَذْف المبتدإ.

الثالثة: أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسمٌ بواو هي نَصٌّ في المعية، نحو: «كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ» و«كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ» ولو قلت: «زيد وعمرو» وأردت الإخبار باقترانهما جاز حَذْفُه وذكره، قال:

٧٨ ـ وَكُلُّ امْرِىءٍ وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ

وَزَعَم الكوفيون والأخفشُ أن نحو: «كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ» مُسْتَغْنٍ عن تقدير الخبر، لأن معناه مع ضيعته.

ـ الرابعة: أن يكون المبتدأ إمَّا مَصْدَراً عاملاً في اسم مُفَسِّر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبراً عن المبتدأ المذكور، نحو: «ضَرْبِي زيداً قائماً» أو مضافاً للمَصْدَرِ المذكور، نحو: «أَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْتُوتاً» أو إلى مُؤَوَّل بالمَصْدَرِ المذكور، نحو: «أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الأَمِيرُ قَائِماً».

وخبرُ ذلك مُقَدَّرٌ بإذْ كَانَ، أَوْ إذَا كَانَ، عند البصريين، وبمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش، واختارهُ الناظم، فيقدر في «ضَرْبِي زيداً قائماً» ضَرْبُهُ قائماً، ولا يجوز ضربِي زيداً شديداً، لصلاحية الحال للخبرية، فالرفع واجب، وَشَذَّ قولهم: «حكمك مُسَمَّطاً»، أي: حكمك لك مُثْبَتاً.

فصل: وَالأَصَحُّ جوازُ تَعَدُّدِ الخبر، نحو: «زيد شاعر كاتب»، والمانعُ يَدَّعي تقديرَ «هو» للثاني، أو أنَّهُ جامع للصفتين، لا الإخبار بكل منهما.

وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم من قوله:

٧٩ ـ يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى ... وَأُخْرَى لأَعْدَائِهَا غَائِظَهْ

لأن «يَدَاكَ» في قوة مبتدأين لكل منهما خَبَرٌ، ومن نحو قولهم: «الرُّمَّانُ حُلْوٌ

حَامِضٌ»، لأنهما بمعنى واحد، أي: مُزٌّ، ولهذا يمتنع العطفُ على الأصح، وأن يتوسط المبتدأ بينهما، ومن نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا صُمٌّ وَبُكۡمٌ﴾ [الأنعام: ٣٩]؛ لأن الثاني تابع.



هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ويسمى ٱسْمَهَا، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول، ويسمى خَبَرَهَا، وهي ثلاثةُ أقسام:

أحدها: ما يعمل هذا العَمَلَ مطلقاً، وهو ثمانية: كان، وهِيَ أمُّ البابِ، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظَلَّ، وبات، وصار، وليس، نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤].

الثاني: ما يعمله بشرط أن يتقدَّمَه نفي أو نهي أو دعاء، وهو أربعة: زال ماضي يَزَالُ، وبَرِحَ، وَفتِىءَ، وٱنْفَكَّ، مثالُهَا بعد النفي: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]، ﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَـٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]، ومنه: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٨٥]، وقولُه:

٨٠ ـ فَـقُـلْـتُ يَـمِـيـنُ الـلّـهِ أَبْـرَحُ قَـاعِـداً

إذ الأصل لا تَفْتَأُ ولا أبرح، ومثالُهَا بعد النَّهْي، قولُه:

٨١ ـ صَـاحِ شَـمِّـرْ وَلاَ تَـزَلْ ذَاكِـرَ الـمَـوْتِ

ومثالُهَا بعد الدعاء، قولُه:

٨٢ ـ وَلاَ زَالَ مُـنْـهَـلاً بِـجَـرْعَـائِـكِ الْـقَـطْـرُ

وَقَيَّدْتُ زال بماضي يَزَالُ احترازاً من زال ماضي يَزِيلُ، فإنه فعل تام متعدٍّ إلى مفعول، ومعناه مَازَ، تقول: «زِلْ ضَأْنَكَ عَنْ مَعْزِكَ» ومَصْدَره الزَّيْلُ، ومن ماضي يَزُولُ، فإنه فعل تام قاصر، ومعناه الانتقال، ومنه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ﴾ [فاطر: ٤١]، ومصدره الزَّوَالُ.

الثالث: ما يعمل بشرط تقدم «ما» المصدرية الظرفية، وهو دَامَ، نحو: ﴿مَا دُمۡتُ حَيّٗا﴾ [مريم: ٣١]، أي: مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا، وسميت «ما» مصدرية لأنها تُقَدَّر بالمَصْدَر، وهو الدوام، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف، وهو المدة.

فصل: وهذه الأفعال في التصَرُّفِ ثلاثةُ أقسامٍ:

١ ـ ما لا يَتَصَرَّفُ بحالٍ، وهو «ليس» باتفاق، و«دام» عند الفراء وكثيرٍ من المتأخرين.

٢ ـ وما يتصرف تصرفاً ناقصاً، وهو «زال» وأخواتُهَا، فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر، و«دام» عند الأقْدَمِينَ، فإنهم أثبتوا لها مضارعاً.

٣ ـ وما يتصرف تصرفاً تامًّا، وهو الباقي.

وللتصاريف في هذين القسمين ما للماضي من العمل، فالمضارع، نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]، والأمر، نحو: ﴿كُونُواْ حِجَارَةً﴾ [الإسراء: ٥٠]، والمصدر، كقوله:

٨٣ ـ وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

واسم الفاعل، كقوله:

٨٤ ـ وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِناً أَخَاكَ........................

وقوله:

٨٥ ـ قَضَى اللّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلاً أُحِبُّكِ........................

فصل: وتوسُّطُ أخبارِهِنَّ جائز، خلافاً لابن دُرُسْتُوَيْهِ في ليسَ، ولابن مُعْطٍ في دام، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وقرأ حمزة وحفص: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٧]، بنصب البر، وقال الشاعر:

٨٦ ـ لاَ طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ........................

إلا أن يَمْنَعَ مَانعٌ، نحو: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً﴾ [الأنفال: ٣٥].

فصل: وتقديمُ أخبارهن جائز، بدليل: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]، ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، إلا خبر دام اتفاقاً، وليس عند جمهور البصريين، قَاسُوهَا على عسى، واحتجَّ المجيزُ بنحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، وأجيب بأن المعمول ظرفٌ فيتَّسَعُ فيه، وإذا نفي الفعل بما جاز تَوَسُّطُ الخبر بين النافي والمنفي مطلقاً، نحو: «ما قائماً كان زيد» ويمتنع التقديمُ على «ما» عند البصريين وَالفَرَّاء، وأجازه بقية الكوفيين، وَخَصَّ ابنُ كَيْسَانَ المنعَ بغير زالَ وأخواتها؛ لأن نَفْيَهَا إيجابٌ، وَعَمَّمَ الفَرَّاء المنعَ في حروف النفي، ويردُّهُ قولُه:

٨٧ ـ عَلَى السِّنِّ خَيْراً لاَ يَزَالُ يَزِيدُ

فصل: ويجوز باتفاق أن يليَ هذه الأفعالَ معمولُ خَبَرِهَا إن كان ظرفاً أو مجروراً، نحو: «كان عندك، أو في المسجد، زَيْدٌ مُعْتَكِفاً»، فإن لم يكن أحَدَهُمَا فجمهورُ البصريين يمنعون مطلقاً، والكوفيون يُجيزون مطلقاً، وَفَصَّلَ ابن السرَّاج والفارسيُّ وابن عصفور فأجازوه إن تقدَّمَ الخبر معه، نحو: «كَانَ طَعَامَكَ آكِلاً زَيْدٌ» ومَنَعُوه إن تقدم وحده، نحو: «كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلاً»، واحتجَّ الكوفيون بنحو قوله:

٨٨ ـ بِـمَـا كَـانَ إيَّـاهُـمْ عَـطِـيَّـةُ عَـوَّدَا

وَخُرِّجَ على زيادة كان أو إضمار الاسم: مُرَاداً به الشأن، أو راجعاً إلى ما، وعليهنَّ فعطية مبتدأ، وقيل: ضرورة، وهذا متعين في قوله:

٨٩ ـ بَـاتَـتْ فُـؤَادِيَ ذَاتُ الْـخَـالِ سَـالِـبَـةً

لظهور نَصْبِ الخبَرِ.

فصل: قد تستعمل هذه الأفعال تامَّة، أي: مستغنية بمرفوعها، نحو: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، أي: وإن حَصَلَ ذو عُسْرَة؛ ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الروم: ١٧]، أي: حين تَدْخُلُونَ في المَسَاء وحين تَدْخُلُونَ في الصَّبَاح؛ ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧ و ١٠٨]، أي: ما بَقِيَتْ، وقوله:

٩٠ ـ وَبَـاتَ وَبَـاتَـتْ لَـهُ لَـيْـلَـةٌ

وقالوا: «بَاتَ بالقَوْمِ»، أي: نزل بهم؛ و«ظَلَّ الْيَوْمُ»، أي: دام ظِلُّهُ؛ و«أَضْحَيْنَا»، أي: دَخَلْنَا في الضُّحَى.

إلا ثلاثة أفعال فإنها أُلْزِمَتِ النَّقْصَ؛ وهي: فتيء، وزال، وليس.

فصل: تختصُّ «كان» بأُمورٍ، منها: جَوَاز زيادتها بشرطين:

أحدهما: كونُها بلفظ الماضي، وَشَذّ قول أم عَقيل:

٩١ ـ أَنْـتَ تَـكُـونُ مَـاجِـدٌ نَـبِـيـلُ

والثاني: كونُهَا بين شيئين متلازمين لَيْسَا جاراً ومجروراً، نحو: «ما كان أحْسَنَ زيداً»، وقول بعضهم: «لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلُهُمْ»، وَشَذّ قولُهُ:

٩٢ ـ عَـلَـى كَـانَ الْـمُـسَـوَّمَـةِ الْـعِـرَابِ

وليس من زيادتها قولُه:

٩٣ ـ وَجِـيـرَانٍ لَـنَـا كَـانُـوا كِـرَامِ

لرفعها الضميرَ، خِلافاً لسيبويه.

ومنها: أنها تُحْذَفُ، وَيَقَعُ ذلك على أربعة أوْجُهٍ:

أحدها: ـ وهو الأكثر ـ: أن تُحْذَفَ مع اسمها ويبقى الخبر، وَكَثُرَ ذلك بعد «إنْ» و«لَوِ» الشرطيتين.

مثالُ «إنْ»، قولُكَ: «سِرْ مُسْرِعاً إنْ رَاكباً وَإنْ مَاشِياً»، وقوله:

٩٤ ـ إنْ ظَـــالِـــمـــاً أَبَـــداً وَإنْ مَـــظْـــلُـــومَـــا

وقولُهم: «النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إنْ خَيراً فَخَيْرٌ، وَإن شَرًّا فَشَرٌّ». أي: إن كان عملُهم خيراً فجزاؤهم خيرٌ، ويجوز «إنْ خَيْرٌ فَخَيْراً» بتقدير: إنْ كان في عملهم خير فَيُجزَوْنَ خيراً، ويجوز نصبهما ورفعهما، والأول: أرْجَحها، والثاني: أضعفها، والأخيران: مُتَوَسِّطَانِ.

ومثال لو: «**الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ**»، وقولُه:

٩٥ ـ لاَ يَـــأْمَـــنِ الـــدَّهْـــرَ ذُو بَـــغْـــيٍ وَلَـــوْ مَـــلِـــكَـــاً

وتقولُ: «ألاَ طَعَامَ وَلَوْ تَمْراً»، وَجَوَّزَ سيبويه الرفعَ بتقدير: ولو يكون عندنا تَمْرٌ.

وَقَلَّ الْحَذْفُ المذكور بدون إنْ وَلَوْ، كقوله:

٩٦ ـ مِـــنْ لَـــدُ شَـــوْلاً فَـــإلَـــى إتْـــلائِـــهَـــا

قَدَّرَهُ سيبويه: مِنْ لَدُ أن كَانَتْ شَوْلاً.

الثاني: أن تُحْذَفَ مع خبرها ويبقى الاسم، وهو ضعيف، ولهذا ضَعُفَ «وَلَوْ تَمْرٌ، وَإنْ خَيْرٌ» في الوجهين.

الثالث: أن تُحْذَفَ وحدها، وَكَثُرَ ذلك بعد «أنِ» المصدرية في مثل: «أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ»، أصله: انطلقتُ لأن كُنْتَ مُنْطَلقاً، ثم قُدِّمَت اللامُ وما بعدها على انطلقت للاختصاص، ثم حُذِفَت اللام للاختصار، ثم حذفت «كان» لذلك فانفصل الضمير، ثم زيدت «ما» للتعويض ثم أُدغِمت النون في الميم للتقارب، وعليه قوله:

٩٧ ـ أَبَـــا خُـــرَاشَـــةَ أَمَّـــا أَنْـــتَ ذَا نَـــفَـــرٍ

أي: لأنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ فَخَرْتَ، ثم حُذِف متعلّق الجار.

وَقَلَّ بدونها، كقوله:

٩٨ ـ أَزْمَـــانَ قَـــوْمِـــي وَالْـــجَـــمَـــاعَـــةَ كَـــالّـــذِي

قال سيبويه: أراد أَزْمَانَ كَانَ قَوْمِي.

الرابع: أن تُحْذَفَ مع مَعْمُولَيْهَا، وذلك بعد «إنْ» في قولهم: «افْعَلْ هٰذَا إِمَّا لاَ»، أي: إن كنت لا تفعل غيره، فما عِوَضٌ، ولا النافيةُ للخبرِ.

ومنها: أن لام مضارعها يجوز حَذْفُهَا، وذلك بشرط كونه مجزوماً، بالسكون، غير متصل بضمير نَصْب، ولا بساكن، نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]، بخلاف: ﴿مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ﴾ [يونس: ٧٨]، لانتفاء الجزم؛ ﴿وَتَكُونُواْ مِنۢ بَعْدِهِۦ قَوْمًا صَٰلِحِينَ﴾ [يوسف: ٩]، لأن جَزْمه بحَذْفِ النون، ونحو: «إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ»، لاتصاله بالضمير؛ ونحو: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]، لاتصاله بالساكن؛ وخَالَفَ في هذا يونس، فأجاز الحذفَ، تمسكاً بنحو قوله:

٩٩ ـ فَـإِنْ لَـمْ تَـكُ الْـمِـرْآةُ أَبْـدَتْ وَسَـامَـةً

وحَمَلَه الجماعةُ على الضرورة، كقوله:

١٠٠ ـ وَلٰـكِ ٱسْـقِـنِـي إِنْ كَـانَ مَـاؤُكَ ذَا فَـضْـلِ

فصل: في ما ولا ولات وإن الْمُعْمَلاَتِ عَمَلَ لَيْسَ تشبيهاً بها.

أما «ما»، فأعْمَلَها الحجازيُّونَ، وبِلُغَتِهم جاء التنزيل، قالَ الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، ولإعمالهم إياها أربعة شروط:

أحدها: أن لا يقترن اسْمُهَا بإنِ الزائدة، كقوله:

١٠١ ـ بَـنِـي غُـدَانَـةَ مَـا إِنْ أَنْـتُـمْ ذَهَـبٌ

وأما رواية يعقوب «ذَهَباً» بالنصب فَتُخَرَّجُ على أنَّ إنْ نافيةٌ مُؤَكِّدَةٌ لما، لا زائدة.

الثاني: أن لا ينتقض نفي خبرها بإلاّ، فلذلك وجب الرفع في: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ [القمر: ٥٠]، ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، فأما قولُه:

١٠٢ ـ وَمَـا الدَّهْـرُ إلاَّ مَـنْجَـنُـوناً بِـأَهْـلِـهِ وَمَـا صَـاحِـبُ الْـحَـاجَـاتِ إلاَّ مُـعَـذَّبَـا

فمن باب «مَا زَيْدٌ إلاَّ سَيْراً»، أي: إلاّ يَسِيرُ سَيْراً؛ والتقدير: إلاّ يدور دَوَرَانَ مَنْجَنُونٍ، وَإلاّ يُعَذِّبُ مُعَذَّباً، أي: تعذيباً.

ولأجل هذا الشرط أيضاً وجب الرفع بعد «بل» و«لكن» في نحو: «مَا زَيْدٌ قَائِماً بَلْ قَاعِدٌ» أو «لَكِنْ قَاعِدٌ» على أنه خبر لمبتدأ محذوف، ولم يجز نصبه بالعَطْفِ لأنه مُوجَبٌ.

الثالث: أن لا يتقدَّمَ الخبر، كقولهم: «مَا مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ»، وقوله:

١٠٣ ـ وَمَا خُذَّلٌ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعِدَى

فأما قوله:

١٠٤ ـ إذ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

فقال سيبويه: شاذ، وقيل: غلط وإن الفرزدق لم يعرف شَرْطَهَا عند الحجازيين، وقيل: «مِثْلَهُمْ» مبتدأ، ولكنه بُنِيَ لإبهامه مع إضافته لِلْمَبْنِيِّ، ونظيرهُ: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤]، فيمن فتحهما، وقيل: «مِثْلَهُمْ» حال، والخبر محذوف، أي: ما في الوجود بشرٌ مثلَهُمْ.

الرابع: أن لا يتقدم معمولُ خبرها على اسمها، كقوله:

١٠٥ ـ وَمَا كُلَّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ

إلا إن كان المعمول ظرفاً أو مجروراً فيجوز، كقوله:

١٠٦ ـ فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوَالِي مُوَالِيَا

وأما «لا» فإعمالها عَمَلَ ليس قليلٌ، وَيُشْتَرط له الشروطُ السابقة، ما عدا الشرط الأول، وأن يكون المعمولان نكرتين، والغالبُ أن يكون خبرها محذوفاً، حَتَّى قيل بلزوم ذلك، كقوله:

١٠٧ ـ فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ

والصحيح جواز ذكره، كقوله:

١٠٨ ـ تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا   وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللّهُ وَاقِيَا

وإنما لم يُشْتَرَط الشرطُ الأول لأن «إنْ» لا تزاد بعد «لا» أصلاً.

وأما «لاَتَ» فإن أصلها «لا» ثم زِيدَتِ التاء، وعَمَلُهَا واجبٌ، وَلَهُ شرطان: كونُ معموليها اسْمَيْ زمان، وَحُذِفَ أحدهما، والغالبُ كونُهُ المرفوعَ، نحو: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، أي: ليسَ الحينُ حينَ فِرَارٍ، ومن القليل قراءةُ بعضهم برفع الحين، وأما قوله:

١٠٩ ـ يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لاَتَ مُجِيرُ

فارتفاع «مُجِيرُ» على الابتداء، أو على الفاعلية، والتقديرُ: حين لات له مجير، أو يحْصُلُ له مجير، و«لات» مُهْمَلَة؛ لعدم دخولها على الزمانِ، ومثلُه قولُه:

١١٠ ـ لاَتَ هَـــنَّـــا ذِكْـــرَى جُـــبَـــيْـــرَةَ

إذ المبتدأ «ذِكْرَى» وليس بزَمَانٍ.

وأما «إنْ» فإعمالُهَا نادرٌ، وهو لُغة أهل الْعَالِيَةِ، كقول بعضهم: «إنْ أَحَدٌ خَيْراً مِنْ أَحَدٍ إلاَّ بِالْعَافِيَةِ» وكقراءة سَعيدٍ: ﴿إِنِ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عباداً أَمْثالَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤]، وقول الشاعر:

١١١ ـ إنْ هُـــوَ مُـــسْـــتَـــوْلِـــيـــاً عَـــلَـــى أَحَـــدِ

فصل: وَتُزَاد الباء بكثرةٍ في خبر «ليس» و«ما»، نحو: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦]، ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾ [البقرة: ٧٤]، وَبِقِلَّةٍ في خبر «لا» وكلِّ ناسخ مَنْفِي، نحو قوله:

١١٢ ـ وَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

وقوله:

١١٣ ـ وَإِنْ مُدَّتِ الأيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِـأَعْـجَـلِـهِـمْ.........

وقوله:

١١٤ ـ فَـلَـمَّـا دَعَـانِـي لَـمْ يَـجِـدْنِـي بِـقُـعْـدُدِ

وَيَنْدُرُ في غير ذلك كخبر «إنَّ» و«لكنَّ» و«لَيْتَ» في قوله:

١١٥ ـ فَـإِنَّـكَ مِـمَّـا أَحْـدَثَـتْ بِـالْـمُـجَـرَّبِ

وقوله:

١١٦ ـ وَلَـكِـنَّ أجْـراً لَـوْ فَـعَـلْـتِ بِـهَـيِّـنِ

وقوله:

١١٧ ـ أَلاَ لَـيْـتَ ذَا الْـعَـيْـشَ الـلَّـذِيـذَ بِـدَائِـمِ

وإنما دخلت في خبر «أنَّ» في: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ﴾ [الأحقاف: ٣٣]، لما كان: «أو لم يروا أن الله» في معنى: «أو ليس الله».



هذا باب أفعال المقاربة

وهذا من باب تسمية الكل باسم الجزء، كتسميتهم الكَلاَمَ كلمةً.

وحقيقةُ الأمر أن أفعال الباب ثلاثة أنواع: ما وضع للدلالة على قُرْبِ الخبر، وهو ثلاثة: كَادَ، وأَوْشَكَ، وكَرَبَ، وما وضع للدلالة عَلَى رَجَائِهِ، وهو ثلاثة: عَسَى، واخْلَوْلَقَ، وحَرَى، وما وضع للدلالة على الشروع فيه، وهو كثير، ومنه: أَنْشَأَ، وطَفِقَ، وجَعَلَ، وعَلِقَ، وأَخَذَ.

وَيَعْمَلْنَ عمل «كان»، إلا أن خَبَرَهُنَّ يجب كونُه جملةً، وَشَذّ مجيئه مفرداً بعد «كاد» و«عسى»، كقوله:

١١٨ ـ فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِباً

وقولهم: «عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُساً».

وأما: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ [ص: ٣٣]، فالخبرُ محذوفٌ، أي: يَمْسَحُ مَسْحاً.

وشرطُ الجملة: أن تكون فِعْلِيَّةً، وَشَذّ مجيء الاسمية بعد «جَعَلَ» في قوله:

١١٩ ـ وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ ... مِنَ الأكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ

وشرطُ الفعلِ ثلاثةُ أُمورٍ:

أحدُهَا: أن يكون رافعاً لضمير الاسم، فأما قولُه:

١٢٠ ـ وَقَدْ جَعَلْتُ إذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ... ثَوْبِي . . . .

وقوله:

١٢١ ـ وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُثُّهُ ... تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلاَعِبُهْ

فثوبي وأحْجَارُه بَدَلاَنِ من اسْمَيْ جَعَلَ وكَادَ، ويجوز في «عسى» خاصةً أن ترفع السببيَّ، كقوله:

١٢٢ ـ وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ

يروى بنصب «جهده» ورفعه.

الثاني: أن يكون مضارعاً، وَشَذّ في «جَعَلَ» قولُ ابنِ عباس رضي الله عنهما: «فجعلَ الرَّجُلُ إذا لم يَسْتَطِعْ أنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولاً».

الثالث: أن يكون مقروناً بأَنْ إن كان الفعل حَرَى أو اخْلَوْلَقَ، نحو: «حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَأْتِيَ» و«اخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمْطِرَ»، وأن يكون مُجَرَّداً منها إن كان الفعل دَالاًّ على

الشروع، نحو: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾ [الأعراف: ٢٢]، والغالبُ في خبر «عسى» و«أوشك» الاقتران بها، نحو: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء: ٨]، وقوله:

١٢٣ ـ وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا ... إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

والتجرُّدُ قليلٌ، كقوله:

١٢٤ ـ عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

وقوله:

١٢٥ ـ يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ... فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

وكاد وكَرَبَ بالعكس: فمن الغالِبِ قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، وقول الشاعر:

١٢٦ ـ كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ

ومن القليل، قولُه:

١٢٧ ـ كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ

وقوله:

١٢٨ ـ وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا

ولم يذكر سيبويه في خبر كَرَبَ إلا التجردَ من أن.

فصل: وهذه الأفعال ملازمةٌ لصيغة الماضي، إلا أربعةً استُعمل لها مضارع، وهي: «كاد»، نحو: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾ [النور: ٣٥]، و«أوشك»، كقوله:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ

وهو أكثرُ استعمالاً من ماضيها، و«طَفِقَ»، حكى الأخفش: طَفَقَ يَطْفِقُ كضرب يضرب، وطَفِقَ يَطْفَقُ كعلم يعلم، و«جَعَلَ»، حكى الكسائي: «إنَّ الْبَعِيرَ لَيَهْرَمُ حَتَّى يَجْعَلُ إِذَا شَرِبَ الْمَاءَ مَجَّهُ».

واستعمل اسمُ فاعل لثلاثة، وهي: «كاد» قاله الناظم، وأنشد عليه:

١٢٩ ـ .... وَإِنَّنِي ... يَقِيناً لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ

و«كَرَبَ» قاله جماعة، وأنشدوا عليه:

١٣٠ ـ أَبُنَيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ

و«أَوْشَكَ»، كقوله:

١٣١ ـ فَـــإِنَّـــكَ مُـــوشِـــكٌ أَنْ لاَ تَـــرَاهَـــا

والصوابُ أن الذي في البيت الأول: كابد ـ بالباء الموحدة ـ من المُكَابَدَة وَالعَمَل، وهو اسمٌ غيرُ جارٍ على الفعل، وبهذا جزم يعقوب في شرح ديوان كثير.

وأنَّ كارباً في البيت الثاني: اسمُ فاعل كَرَبَ التامة في نحو قولهم: «كَرَبَ الشتاء» إذا قَرُبَ، وبهذا جزم الجوهري.

واسْتُعمل مَصْدَرٌ لاثنين، وهما: «طفق، وكاد» حكى الأخفش طُفُوقاً عمن قال: طَفَقَ بالفتح، وطَفَقاً عمن قال: طَفِقَ بالكسر، وقالوا: كَادَ كَوْداً ومَكَاداً وَمَكَادَةً.

فصل: وتختصُّ «عسى» و«اخلولق» و«أوشك» بجواز إسنادِهِنَّ إلى «أَنْ يَفْعَلَ» مُسْتَغْنًى به عن الخبر، نحو: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٢١٦]، وينبني على هذا فرعان:

أحدهما: أنه إذا تقدَّمَ على إحداهن اسمٌ هو المُسْنَدُ إليه في المعنى وتأَخَّرَ عنها «أنْ» والفعلُ، نحو: «زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ»، جاز تقديرُهَا خاليةً من ضمير ذلك الاسم، فتكون مُسْنَدة إلى «أن» والفعلِ مُسْتَغْنًى بهما عن الخبر، وجاز تقديرُهَا مسندةً إلى الضمير، وتكون «أنْ» والفعلُ في موضع نصب على الخبر.

ويظهر أثر التقديرين في التأنيث والتثنية والجمع، فتقول على تقدير الإضمار: «هِنْدٌ عَسَتْ أَنْ تُفْلِحَ» و«الزَّيْدَانِ عَسَيا أَنْ يَقُومَا» و«الزَّيْدُونَ عَسَوْا أَنْ يَقُومُوا» و«الهِنْدَاتُ عَسَيْنَ أَنْ يَقُمْنَ»، وتقول على تقدير الْخُلُوِّ من الضمير «عسى» في الجميع، وهو الأفْصَحُ، قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحجرات: ١١].

الثاني: أنه إذا ولي إحداهن «أنْ» والفعلُ وتأخّرَ عنهما اسمٌ هو المُسْنَدُ إليه في المعنى، نحو: «عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ»، جاز في ذلك الفعل أن يُقَدَّرَ خالياً من الضمير؛ فيكون مُسْنَداً إلى ذلك الاسم، وعسى مسندة إلى أنْ والفعلِ مستغنًى بهما عن الخبر، وأن يُقَدَّرَ مُتَحَمِّلاً لضمير ذلك الاسم، فيكون الاسم مرفوعاً بعسى، وتكون «أنْ» والفعلُ في موضع نصب على الخبرية، ومنعَ الشَّلَوْبِينُ هذا الوَجْهَ لضعف هذه الأفعال عن توسُّطِ الخبر، وأجازه المبرد والسِّيرَافيّ والفارسيّ.

ويظهر أثر الاحتمالين أيضاً في التأنيث والتثنية والجمع، فتقول على وجه الإضمار: «عَسَى أَنْ يَقُومَا أَخَوَاكَ» و«عَسَى أَنْ يَقُومُوا إِخْوَتُكَ» و«عَسَى أَنْ يَقُمْنَ نِسْوَتُكَ» و«عَسَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ» بالتأنيث لا غير، وعلى الوجه الآخر تُوَحِّدُ «يقوم» وتؤنث «تطلع» أو تُذَكِّرُهُ.

مسألة: يجوز كسر سين «عَسَى» خلافاً لأبِي عُبَيدة، وليس ذلك مطلقاً خلافاً للفارسي، بل يتقيد بأن تُسْنَدَ إلى التاء أو النونِ أو نا، نحو: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ﴾ [البقرة: ٢٤٦]؛ ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾ [محمد: ٢٢]، قرأهما نافع بالكسر، وغيرُهُ بالفتح، وهو المختار.



هذا باب الأَحْرُفِ الثَّمَانِيَةِ الداخلة على المبتدأ والخبر

فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع خبره ويسمى خَبَرَهَا.

فالأول والثاني: «إنَّ» و«أنَّ»: وهما لتوكيد النسبة، وَنَفْيِ الشكِّ عنها، والإنكارِ لها.

والثالث: «لَكِنَّ»: وهو للاستدراك والتوكيد، فالأول نحو: «زَيْدٌ شُجَاعٌ لَكِنَّهُ بَخِيلٌ» والثاني نحو: «لَوْ جَاءَنِي أَكْرَمْتُهُ، لَكِنَّهُ لَمْ يَجِيء».

والرابع: «كَأَنَّ»: وهو للتشبيه المؤكَّد، لأنه مركب من الكاف وأَنَّ.

والخامس: «لَيْتَ»: وهو للتمني، وهو: طَلَبُ ما لا طمع فيه أو ما فيه عُسْرٌ، نحو: «لَيْتَ الشَّبَابَ عَائِدٌ» وقول مُنْقَطِعِ الرجاء: «لَيْتَ لِي مَالاً فَأَحُجَّ مِنْهُ».

والسادس: «لَعَلَّ»: وهو للتوقُّع، وَعَبَّرَ عنه قوم بالترجِّي في المحبوب، نحو: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١]، أو الإشفاقِ في المكروه، نحو: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾ [الكهف: ٦]، قال الأخفش: وللتعليل، نحو: «أَفْرِغْ عَمَلَكَ لَعَلَّنَا نَتَغَدَّى» ومنه: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾ [طه: ٤٤]، قال الكوفيون: وللاستفهام، نحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣﴾ [عبس: ٣]، وَعُقَيل تجيزُ جَرَّ اسمها وكسر لامها الأخيرة.

والسابع: «عَسَى» في لُغَيَّة، وهي بمعنى لعلَّ، وشرطُ اسْمِهِ أن يكون ضميراً، كقوله:

١٣٢ ـ فَقُلْتُ: عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا

وقوله:

١٣٣ ـ أَقُولُ لَهَا لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

وهو حينئذٍ حرفٌ وفاقاً للسيرافي، ونَقَلَهُ عن سيبويه، خلافاً للجمهور في إطلاق القول بِفِعْلِيَّتِهِ، ولابن السَّرَّاج في إطلاق القول بحرفيته.

والثامن: «لا» النافية للجنس، وستأتي.

ولا يتقدَّمُ خَبَرُهن مطلقاً، ولا يتوسَّطُ إلا إن كان الحرف غير «عسى» و«لا»، والخبرُ ظرفاً أو مجروراً، نحو: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾ [المزمل: ١٢]، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [النازعات: ٢٦].

فصل: تتعيَّنُ «إنَّ» المكسورة حيث لا يجوز أن يَسُدَّ المصدرُ مَسَدَّهَا وَمَسَدَّ معموليها، و«أنَّ» المفتوحة حيث يجب ذلك، وَيَجُوزَان إن صَحَّ الاعتباران.

فالأول في عشرة، وهي:

(١) أن تقع في الابتداء، نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [القدر: ١]، ومنه: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [يونس: ٦٢].

(٢) أو تاليةً لحيث، نحو: «جَلَسْتُ حَيْثُ إِنَّ زَيْداً جَالِسٌ».

(٣) أو لإذ، كـ «جِئْتُكَ إِذْ إِنَّ زَيْداً أَمِيرٌ».

(٤) أو لموصول، نحو: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾ [القصص: ٧٦]، بخلاف الواقعة في حَشْوِ الصِّلَة، نحو: «جَاءَ الّذي عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ»، وقولهم: «لاَ أَفْعَلُهُ مَا أَنَّ حِرَاءَ مَكَانَهُ» إذ التقدير ما ثَبَتَ ذلك، فليست في التقدير تالية للموصول.

(٥) أو جواباً لقسم، نحو: ﴿حمٓ ﴿١﴾ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢﴾ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الدخان: ١ ـ ٣].

(٦) أو محكيةً بالقول، نحو: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].

(٧) أو حالاً، نحو: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ﴿٥﴾﴾ [الأنفال: ٥].

(٨) أو صفة، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنَّهُ فَاضِلٌ».

(٩) أو بعد عامل عُلِّقَ باللام، نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقين: ١].

(١٠) أو خَبَراً عن اسم ذَاتٍ، نحو: «زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ»، ومنه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾ [الحج: ١٧].

والثاني في تسعة، وهي:

(١) أن تقع فاعلةً، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١].

(٢) أو مفعولة غير محكية، نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم﴾ [الأنعام: ٨١].

(٣) أو نائبةً عن الفاعل، نحو: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ﴾ [الجن: ١].

(٤) أو مبتدأ، نحو: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ﴾ [فصلت: ٣٩]، ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾﴾ [الصافات: ١٤٣].

(٥) أو خَبَراً عن اسم مَعْنًى غير قولٍ ولا صادقٍ عليه خَبَرُهَا، نحو: «ٱعْتِقَادِي أَنَّهُ فَاضِلٌ»، بخلاف: «قَوْلِي إِنَّهُ فَاضِلٌ» و«اعْتِقَادُ زَيْدٍ إِنَّهُ حَقٌّ».

(٦) أو مجرورةً بالحرف، نحو: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦٢].

(٧) أو مجرورة بالإضافة، نحو: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣].

(٨) أو معطوفةً على شيء من ذلك، نحو: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ﴾ [البقرة: ٤٧].

(٩) أو مُبْدَلَةً من شيء من ذلك، نحو: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧].

والثالث في تسعة:

(١) **أحدها:** أن تَقَعَ بعد فاءِ الجزاء، نحو: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤]، فَالكَسْرُ على معنى فهو غفور رحيم، والفتحُ على معنى فَالغُفْرَانُ وَالرَّحْمَة، أي: حَاصِلاَنِ، أو فالحاصلُ الغفرانُ والرحمة. كما قال الله تعالى: ﴿وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ﴾ [فصلت: ٤٩]، أي: فهو يَؤُوسٌ.

(٢) **الثاني:** أن تقع بعد «إذا» الْفُجَائية، كقوله:

١٣٤ ـ إذَا أَنَّـــهُ عَـــبْـــدُ الْـــقَـــفَـــا وَالـــلَّـــهَـــازِمِ

فالكَسْرُ على معنى فإذا هو عبدُ القفا، وَالفَتْحُ على معنى فإذا العبوديَّةُ، أي: حاصلة، كما تقول: خَرَجْتُ فإذا الأسَدُ.

(٣) **الثالث:** أن تقع في موضع التعليل، نحو: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٨﴾﴾ [الطور: ٢٨]، قرأ نافعٌ والكسائيُّ بالفتح على تقدير لام العلة، والباقون بالكسر على أنه تعليل مستأنف، ومثلُه: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، ومثلُه: «لَبَّيْكَ؛ إنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ».

(٤) **الرابع:** أن تقع بعد فعلِ قَسَمٍ ولا لام بعدها، كقوله:

١٣٥ ـ أَوْ تَـحْـلِـفِـي بِـرَبِّـكِ الْـعَـلِـيِّ أَنِّـي أَبُـو ذَيَّـالِـكِ الـصَّـبِـيِّ

فالكَسْرُ على الجواب، والبصريون يُوجِبُونَهُ، والفتحُ بتقدير «على» ولو أُضْمِرَ الفعلُ أو ذُكِرَت اللام تعين الكَسْرُ إجماعاً، نحو: «والله إنَّ زَيْداً قَائِمٌ» و«حَلَفْتُ إنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ».

(٥) **الخامس**: أن تقع خبراً عن قولٍ وَمُخْبَراً عنها بقول والقائلُ واحد، نحو: «قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ اللّهَ»، ولو انتفى القولُ الأولُ فُتِحَتْ، نحو: «عِلْمِي أَنِّي أَحْمَدُ اللّهَ»، ولو انتفى القولُ الثاني أو اختلف القائل كُسِرَت، نحو: «قَوْلِي إِنِّي مُؤْمِنٌ» و«قَوْلِي إِنَّ زَيْداً يَحْمَدُ اللّهَ».

(٦) **السادس**: أن تقع بعد واو مَسْبُوقَة بمفرد صالح للعطف عليه، نحو: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴿١١٩﴾﴾ [طه: ١١٨، ١١٩]، قرأ نافعٌ وأبو بكر بالكسر: إما على الاستئناف، أو بالعطف على جملة إن الأولى، والباقون بالفتح بالعطف على «أنْ لا تجوع».

(٧) **السابع**: أن تقع بعد حتى، ويختص الكسر بالابتدائية، نحو: «مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى إنّهُمْ لاَ يَرْجُونَهُ»، والفتح بالجارَّةِ والعاطفةِ، نحو: «عَرَفْتُ أُمُورَكَ حَتَّى أنّكَ فَاضِلٌ».

(٨) **الثامن**: أن تقع بعد «أمَا» نحو: «أمَا إنّكَ فَاضِلٌ»، فالكَسْرُ على أنها حرفُ استفتاحٍ بمنزلة ألاَ، والفتحُ على أنها بمعنى أَحَقًّا.

(٩) **التاسع**: أن تقع بعد «لاَ جَرَمَ» والغالبُ الفَتْحُ، نحو: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ﴾ [النحل: ٢٣]، فالفتح عند سيبويه على أن «جَرَمَ» فعلٌ ماضٍ، و«أن» وَصِلَتَهَا فاعلٌ: أي: وَجَبَ أن الله يعلم، و«لا» صلة، وعند الفراء على أن «لاَ جَرَمَ» بمنزلة لاَ رَجُلَ، ومعناهما لاَ بُدَّ، وَمِنْ بَعْدَهُمَا مُقَدَّرَة، والكسر على ما حكاه الفراءُ من أن بعضهم ينزلها مَنْزِلَةَ اليمين فيقول: «لاَ جَرَمَ لآتِيَنّكَ».

فصل: وتدخل لامُ الابتداء بعد «إنَّ» المكسورة على أربعة أشياء:

أحدها: الخبر، وذلك بثلاثة شروط: كونه مؤخراً، وَمُثْبَتاً، وَغَيْرَ ماض، نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ﴾ [النمل: ٧٤]، ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ﴾ [القلم: ٤]، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ﴾ [الحجر: ٢٣]، بخلاف، ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾ [المزمل: ١٢]، ونحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾ [يونس: ٤٤]، وَشَذَّ قوله:

١٣٦ ـ وَأَعْلَمُ إنَّ تَسْلِيماً وَتَرْكاً ... لَلاَ مُتَشَابِهَانِ وَلاَ سَوَاءُ

وبخلاف نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾ [آل عمران: ٣٣]، وأجاز الأخفشُ والفراءُ

ـ وتبعهما ابن مالك ـ «إن زَيْداً لَنِعْمَ الرَّجُلُ» و«لَعَسَى أنْ يَقُومَ» لأن الفعل الجامد كالاسم، وأجاز الجمهور «إنَّ زَيْداً لَقَدْ قَامَ» لِشَبَهِ الماضي المقرون بِقَدْ بالمضارع لِقُرْب زمانه من الحال، وليس جَوَازُ ذلك مخصوصاً بتقدير اللام للقسم لا للابتداء، خلافاً لصاحب الترشيح، وأما نحو: «إنَّ زَيْداً لَقَامَ»، ففي الغُرَّة أن البصريَّ والكوفيَّ على منعها إن قُدِّرَت للابتداء، والذي نحفظه أن الأخفش وهشاماً أجازاها على إضمار قَدْ.

الثاني: معمول الخبر، وذلك بثلاثة شروط أيضاً: تَقَدُّمِهِ على الخبر، وكونِهِ غيرَ حالٍ، وكونِ الخبر صالحاً للام، نحو: «إنَّ زَيْداً لَعَمْراً ضَارِبٌ»، بخلاف «إنَّ زَيْداً جَالِسٌ في الدَّارِ» و«إنَّ زَيْداً رَاكِباً مُنْطَلِقٌ» و«إنَّ زَيْداً عَمْراً ضَرَبَ» خلافاً للأخفش في هذه.

الثالث: الاسم، بشرط واحد، وهو أنْ يتأخر عن الخبر، نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [النازعات: ٢٦]، أو عن معموله، نحو: «إنَّ في الدَّارِ لَزَيْداً جَالِسٌ».

الرابع: الْفَصْلُ، وذلك بلا شرط، نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، إذا لم يُعْرَبْ «هو» مبتدأ.

فصل: وتتصل «ما» الزائدة بهذه الأحرف إلا «عسى» و«لا» فتكفُّهَا عن العملِ، وتهيئها للدخول على الجمل، نحو: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، و﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]، بخلاف قوله:

١٣٧ ـ وَلَكِنَّمَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

إلا «لَيْتَ» فتبقى على ٱختصاصها، ويجوز إعمالُهَا وإهمالُها، وقد رُوِيَ بهما قولُه:

١٣٨ ـ قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هٰذَا الْحَمَامُ لَنَا

وَنَدَرَ الإعمالُ في إنَّمَا، وهل يمتنع قياسُ ذلك في البواقي مطلقاً؟ أو يَسُوغُ مطلقاً؟ أو في لعلَّ فقط؟ أو فيها وفي كأنَّ؟ أقوالٌ.

فصل: يُعْطَفُ على أسماء هذه الحروف بالنصب: قبل مجيء الخبر، وبعده، كقوله:

١٣٩ ـ إنَّ الرَّبِيعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا   يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا

وَيُعْطَفُ بالرفع بشرطين: استكمالِ الخبر، وكونِ العامل «أنَّ» أو «إنَّ» أو «لَكِنَّ»، نحو: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣]، وقوله:

١٤٠ ـ فَإِنَّ لَنَا الأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالأَبُ

وقوله:

١٤١ - وَلكنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الأصْلِ وَالْخَالُ

والمحقِّقُونَ على أن رَفْعَ ذلك ونحوه على أنه مبتدأ حُذِفَ خبره، أو بالعطف على ضمير الخبر، وذلك إذا كان بينهما فاصل، لا بالعطف على محل الاسم مثل: «مَا جَاءَني من رَجُلٍ وَلاَ آمْرَأَةٌ»، بالرفع، لأن الرافع في مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ.

ولم يشترط الكسائيُّ والفراء الشرطَ الأول تَمَسُّكاً، بنحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة: ٦٩]، وبقراءة بعضهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وملَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، وبقوله:

١٤٢ - فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

وقوله:

١٤٣ - وَإِلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ.................

ولكن اشترط الفراء - إذا لم يتقدَّمِ الخبرُ - خَفَاء إعراب الاسم كما في بعض هذه الأدلّةِ.

وخَرَّجَهَا المانعون على التقديم والتأخير، أي: والصابئون كذلك، أو على الحذف من الأول كقوله:

١٤٤ - .... فَإِنِّي وَأَنْتُمَا - وَإن لم تَبُوحَا بِالْهَوى - دَنِفَانِ

ويتعيَّنُ التوجيهُ الأولُ في قوله:

فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

ولا يتأتى فيه الثاني لأجل اللام، إلاّ أن قُدِّرَتْ زَائدةً مثلها في قوله:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

والثاني في قوله تعالى: ﴿وَملائِكَتُهُ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، ولا يتأتّى فيه الأولُ لأجل الواو في ﴿يُصَلُّونَ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، إلا إن قُدِّرَتْ للتعظيم مثلها في: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩].

ولم يشترط الفراء الشَّرْطَ الثاني تمسكاً، بنحو قوله:

١٤٥ - يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ فِي بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

وخرج على أن الأصل «وأنتِ مَعِي» والجملة حالية، والخبرُ قوله: «في بلدة».

فصل: تُخَفَّفُ «إنَّ» المكسورة لثقلها، فيكثر إهمالُهَا لزوال اختصاصها، نحو: ﴿وإن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [يس: ٣٢]، ويجوز إعمالُها استصحاباً للأصل، نحو: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١]، وتلزم لامُ الابتداء بعد المهملة فارقَةً بين الإثبات والنفي، وقد تُغْنِي عنها قرينةٌ لفظية، نحو: «إنْ زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ»، أو معنويّةٌ، كقوله:

١٤٦ ـ وَإنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

وإن ولي «إن» المكسورة المخففة فعلٌ كثُر كونه مضارعاً ناسخاً، نحو: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: ٥١]، ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]، وأكثر منه كونه ماضياً ناسخاً، نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]، ﴿إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾ [الصافات: ٥٦]، ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَـٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، وَنَدَر كونُه ماضياً غيرَ ناسخ، كقوله:

١٤٧ ـ شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً

ولا يُقَاس عليه: «إنْ قَامَ لأنَا، وإنْ قَعَدَ لَزَيْدٌ»، خلافاً للأخفش والكوفيين، وأنْدَرُ منه كَوْنُه لا ماضياً ولا ناسخاً كقوله: «إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وَإنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ».

فصل: وتُخَفّفُ «أنَّ» المفتوحة فيبقى العمل، ولكن يجب في اسمها كونُه مضمراً محذوفاً، فأما قوله:

١٤٨ ـ بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وأنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالاَ

فضرورة.

ويجب في خبرها: أن يكون جملة، ثم إن كانت اسميةً أو فعليةً فعلُهَا جامدٌ أو دعاء لم تَحْتَجْ لفاصل، نحو: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَـٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم: ٣٩]، ﴿وَٱلْخَـٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩]، ويجب الْفَصْلُ في غيرهن بقد، نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣]، أو تنفيس، نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]، أو نفي بلا، أو لن، أو لم، نحو: ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]، ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴿٥﴾﴾ [البلد: ٥]، ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴿٧﴾﴾ [البلد: ٧]، أو لو، نحو: ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَـٰهُم﴾ [الأعراف: ١٠٠]، ويَنْدُر تركُه، كقوله:

١٤٩ ـ عَلِمُوا أنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا

ولم يذكر «لو» في الفواصل إلا قليلٌ من النحويين، وقولُ ابن الناظم: «إنَّ الفَصْلَ به قَلِيلٌ» وَهَمٌ منه على أبيه.

فصل: وتخفف «كأنّ» فيبقى أيضاً إعمالُهَا، لكن يجوز ثبوتُ اسمها وإفرادُ خبرها، كقوله:

١٥٠ ـ كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءُ خُلُبْ

وقوله:

١٥١ ـ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

يروى بالرفع على حذف الاسم، أي: كَأَنَّهَا، وبالنصب على حذف الخبر، أي: كَأَنْ مكانَهَا، وبالجر على أن الأصل كَظَبْيَةٍ، وَزِيدَ «أنْ» بينهما.

وإذا حُذِفَ الاسمُ وكان الخبر جملة اسميةً لم يحتج لفاصِلٍ، كقوله:

١٥٢ ـ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

وَإِنْ كَانت الجملة فعلية فُصِلَتْ بِلَمْ أو قَدْ، نحو: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤]، ونحو قوله:

١٥٣ ـ لاَ يَهُولَنَّكَ اصْطِلاَءُ لَظَى الْحَرْ ... بِ؛ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

مسألة: وتخفف «لَكِنَّ» فتهمل وجوباً، نحو: ﴿وَلَكِنْ اللَّهُ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧]، وعن يونس والأخفش جوازُ الإعمال.



هذا باب «لا» العاملة عمل إنَّ

وَشَرْطُهَا: أن تكون نافيةً، وأن يكون المنفيُّ الجنسَ، وأن يكون نفيه نصًّا، وأن لا يدخل عليها جار، وأن يكون اسمها نكرة، متصلاً بها، وأن يكون خبرها أيضاً نكرة، نحو: «لاَ غُلامَ سَفَرٍ حَاضِرٌ».

فإن كانت غَيْرَ نافيةٍ لم تعمل، وَشَذَّ إعمالُ الزائدة في قوله:

١٥٤ ـ لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لاَ ذُنُوبَ لَهَا ... إذاً لَلاَمَ ذَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا

ولو كانت لِنَفْيِ الوَحْدَةِ عملت عمل ليس، نحو: «لاَ رَجُلٌ قَائِماً، بَلْ رَجُلاَنِ» وكذا إن أُرِيدَ بها نَفْيُ الجنس لا على سبيل التنصيص، وإن دخل عليها الخافض خَفَضَ

نكرة، نحو: «جِئْتُ بِلاَ زَادٍ»، و: «غَضِبْتُ مِنْ لاَ شَيْءٍ» وَشَذَّ: «جِئْتُ بِلاَ شَيْءَ» بالفتح، وإن كان الاسْمُ معرفة أو منفصلاً منها أُهْمِلَت، ووجب ـ عند غير المبرّد وابن كَيْسَان ـ تكرارُها، نحو: «لاَ زَيْدٌ في الدَّارِ وَلاَ عَمْرٌو» ونحو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧]، وإنما لم تكرر في قولهم: «لاَ نَوْلُكَ أَنْ تَفْعَلَ»، وقوله:

١٥٥ ـ أَبَاءُ مَا شِئْتِ، حَتَّى لاَ أَزَالُ لِمَا لاَ أَنْتِ شَائِيَةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَانِي

للضرورة في هذا، ولتأول: «لاَ نَوْلُكَ» بلا يَنْبَغِي لك.



فصل: وإذا كان اسمها مفرداً ـ أي: غير مضاف، ولا شَبيهٍ به ـ بُنِيَ على الفتح إن كان مفرداً أو جمعَ تكسير، نحو: «لا رَجُلَ، ولا رِجَالَ» وعليه أو على الكسر إن كان جمعاً بألف وتاء، كقوله:

١٥٦ ـ إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلاَ لَذَّاتِ لِلشِّيبِ

رُوِيَ بهما، وفي الخصائص أنه لا يجيزُ فَتْحَهُ بصريٌّ إلا أبا عثمان، وعلى الياء إن كان مُثَنًّى أو مجموعاً على حَدِّه، كقوله:

١٥٧ ـ تَعَزَّ فَلاَ إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتِّعَا

وقوله:

١٥٨ ـ يُحْشَرُ النَّاسُ لاَ بَنِينَ ولاَ آ بَاءَ إِلاَّ وَقَدْ عَنَتْهُمْ شُؤُونُ

قيل: وعلة البناء تَضَمُّنُ معنى «مِنْ» بدليل ظهورها في قوله:

١٥٩ ـ وَقَالَ أَلاَ لاَ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ

وقيل: تركيب الاسم مع الحرف كخمسة عشر.

وأما المضاف وشبهه فمعربان، والمراد بشبهه: ما اتَّصَلَ به شيءٌ من تمام معناه، نحو: «لا قبيحاً فِعْلُهُ محمود، ولا طالعاً جَبَلاً حاضر، ولا خيراً من زيد عندنا».



فصل: ولك في نحو: «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ» خَمْسَةُ أَوْجُهٍ:
أحدها: فَتْحُهُمَا، وهو الأصل، نحو: ﴿**لاَ بَيْعَ فِيهِ وَلاَ خُلَّةَ**﴾ [البقرة: ٢٥٤]، في قراءة ابن كثير، وأبي عمرو.

الثاني: رَفْعُهُمَا، إِما بالابتداء، أو على إِعمال «لا» عَمَلَ ليس كالآية في قراءة الباقين، وقوله:

١٦٠ ـ لاَ نَـــاقَـــةٌ لِـــيَ فِـــي هـــذَا وَلاَ جَـــمَـــلُ

الثالث: فَتْحُ الأول ورَفْعُ الثاني، كقوله:

١٦١ ـ لاَ أُمَّ لِـــــــي إِنْ كَـــــــانَ ذَاكَ وَلاَ أَبُ

وقوله:

١٦٢ ـ وَأَنْـــتُـــمْ ذُنَـــابَـــى لاَ يَـــدَيْـــنِ وَلاَ صَـــدْرُ

الرابع: عكس الثالث، كقوله:

١٦٣ ـ فَـــلاَ لَـــغْـــوٌ وَلاَ تَـــأْثِـــيـــمَ فِـــيـــهَـــا

الخامس: فَتْحُ الأول وَنَصْبُ الثاني، كقوله:

١٦٤ ـ لاَ نَـــسَـــبَ الْـــيَـــوْمَ وَلاَ خُـــلَّـــةً

وهو أَضْعَفُهَا حتى خَصَّهُ يُونُسُ وجماعةٌ بالضرورة كتنوين المنادى، وهو عند غيرهم على تقدير «لا» زائدةً مُؤَكِّدَةً، وأن الاسم منتصب بالعطف.

فإن عطفت ولم تكرر «لا» وَجَبَ فتح الأول، وجاز في الثاني النصبُ والرفعُ، كقوله:

١٦٥ ـ فَـــلاَ أَبَ وَٱبْـــنـــاً مِـــثْـــلُ مَـــرْوَانَ وَٱبْـــنِـــهِ

ويجوز «وَٱبْنٌ» بالرفع، وأما حكاية الأخفش «لاَ رَجُلَ وَٱمْرَأَةَ» ـ بالفتح ـ فشاذة.



فصل: وإذا وُصِفت النكرةُ المَبْنِيَّةُ بمفردٍ مُتَّصِلٍ جاز فَتْحُهُ على أنه رُكِّبَ معها قبل مجيء «لا» مثل «خَمْسَةَ عَشَرَ»، وَنَصْبُهُ مراعاةً لمحلِّ النكرة، وَرَفْعُهُ مراعاةً لمحلها مع لا، نحو: «لاَ رَجُلَ ظَرِيفَ فِيهَا» ومنه: «أَلاَ مَاءَ مَاءَ بَارِداً عندنا» لأنه يُوصفُ بالاسم إذا وصف، والقول بأنه توكيد خطأ.

فإن فُقِدَ الإفرادُ نحو: «لاَ رَجُلَ قَبِيحاً فِعْلُهُ عندنا» أو «لا غُلاَمَ سَفَرٍ ظَرِيفاً عندنا» أو الاتصالُ نحو: «لا رَجُلَ في الدَّارِ ظَرِيفٌ» أو «لاَ مَاءَ عندنا مَاءً بَارِداً» امْتَنَعَ الفتحُ، وجاز الرفعُ والنصبُ، كما في المعطوف بدون تكرار «لا»، وكما في البدل الصالح

لعمل «لا» فالعَطْفُ نحو: «لاَ رَجُلَ وَٱمْرَأَةَ فيها»، والبدل نحو: «لا أَحَدَ رَجُلٌ وَٱمْرَأَةٌ فيها»، فإن لم يصلح له فالرَّفْعُ نحو: «لا أَحَدَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو فيها» وكذا في المعطوف الذي لا يَصْلُح لعمل «لا» نحو: «لا امْرَأَةَ فيها ولا زَيْدٌ».

فصل: وإذا دخلت همزة الاستفهام على «لا» لم يتغير الحكم.

ثم تارةً يكون الحرفان باقيين على مَعْنَيَيْهِما، كقوله:

١٦٦ ـ أَلاَ ٱصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ

وهو قليل، حتى تَوَهَّمَ الشَّلَوْبِينُ أنه غير واقع.

وتارةً يُرَادُ بهما التوبيخُ، كقوله:

١٦٧ ـ أَلاَ ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ

وهو الغالبُ.

وتارةً يُرَادُ بهما التَّمَنِّي، كقوله:

١٦٨ ـ أَلاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ

وهو كثير، وعند سيبويه والخليل أنَّ «ألا» هذه بمنزلة أَتَمَنَّى فلا خَبَرَ لها، وبمنزلة: «لَيْتَ» فلا يجوز مُرَاعاةُ مَحَلِّها مع اسمها، ولا إلغاؤها إذا تكررت، وخَالَفَهما المازنيُّ والمبرد، ولا دليل لهما في البيت، إذ لا يَتَعَيَّنُ كون: «مستطاع» خبراً، أو صفة، و«رجوعه» فاعلاً، بل يجوز كون «مستطاعٌ» خَبَراً مقدماً، و«رُجُوعُهُ» مبتدأ مؤخراً، والجملة صفة ثابتة.



وترد «ألا» للتنبيه فتدخل على الجملتين نحو: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [يونس: ٦٢]، ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، وَعَرْضِيَّةً وَتَحْضِيضِيَّةً فَتَخْتَصَّان بالفعلية نحو: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢]، ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣].

مسألة: وإذا جُهِلَ الخبر وَجَبَ ذكره، نحو: «لاَ أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» وإذا عُلِمَ فحذفُهُ كثيرٌ، نحو: ﴿فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١]، ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، ويلتزمه التميميون والطائيون.



هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر، فتنصبهما مفعولين

أفعال هذا الباب نوعان:

● **أحدهما**: أفعال القلوب، وإنما قيل لها ذلك: لأن معانيها قائمة بالقلب، وليس كلُّ قلبي يَنْصب المفعولين، بل القلبي ثلاثة أقسام: ما لا يَتَعَدَّى بنفسه، نحو: فَكَّرَ وتفكَّر، وما يَتَعَدَّى لِواحِدٍ نحو عَرَفَ وَفَهِمَ، وما يَتَعَدَّى لاثنين وهو المراد، وينقسم أَرْبَعَةَ أَقْسَام:

أحدها: ما يفيدُ في الخبر يقيناً، وهو أربعة: وَجَدَ، وأَلْفَى، وَتَعلَّمْ - بمعنى ٱعْلَمْ - وَدَرَى، قال الله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴿٦٩﴾﴾ [الصافات: ٦٩]، وقال الشاعر:

١٦٩ - تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا

وَالأكثرُ وقوعُ هذا على «أَنَّ» وصلتها، كقوله:

١٧٠ - فَقُلْتُ تَعَلَّمْ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً

وقوله:

١٧١ - دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدِ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ

والأَكْثَرُ في هذا أن يَتَعَدَّى بالباء، فإذا دخلت عليه الهمزة تَعَدَّى لآخَرَ بنفسه نحو: ﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس: ١٦].

والثاني: ما يُفيد في الخبر رُجْحَاناً، وهو خمسة: جَعَلَ، وحَجَا، وعَدَّ، وهَبْ، وزَعَمَ، نحو: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩]، وقوله:

١٧٢ - قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ

وقوله:

١٧٣ - فَلاَ تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى

وقوله:

١٧٤ - وَإِلاَّ فَهَبْنِي ٱمْرَأً هَالِكَا

وقوله:

١٧٥ - زَعَمَتْنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ

والأكْثَرُ في هذا وُقوعُه على أنْ وَأنَّ وصلتهما، نحو: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْ﴾ [التغابن: ٧]، وقال:

١٧٦ ـ وَقَـدْ زَعَـمَـتْ أَنِّـي تَـغَـيَّـرْتُ بَـعْـدَهَـا

والثالث: ما يَرِدُ بالوجهين، والغالبُ كونُه لليقين، وهو اثنان: رَأى، وعَلِمَ، كقوله جلَّ ثناؤه: ﴿إِنَّهُمۡ يَرَوۡنَهُۥ بَعِيدٗا ٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبٗا ٧﴾ [المعارج: ٦، ٧]، وقوله تعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنۡ عَلِمۡتُمُوهُنَّ مُؤۡمِنَٰتٖ﴾ [الممتحنة: ١٠].

والرابع: ما يرد بهما، والغالبُ كونُه للرُّجْحانِ، وهو ثلاثة: ظَنَّ، وحَسِبَ، وخَالَ، كقوله:

١٧٧ ـ ظَـنَـنْـتُـكَ إنْ شَـبَّـتْ لَـظَـى الـحَـرْبِ صَـالِـيـاً

وكقوله تعالى: ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ﴾ [البقرة: ٤٦]، كقول الشاعر:

١٧٨ ـ وَكُـنَّـا حَـسِـبْـنَـا كُـلَّ بَـيْـضَـاءَ شَـحْـمَـةً

وقوله:

١٧٩ ـ حَـسِـبْـتُ الـتُّـقَـى وَالـجُـودَ خَـيْـرَ تِـجَـارَةٍ

وكقوله:

١٨٠ ـ إخَـالُـكَ ـ إنْ لَـمْ تَـغْـضُـضِ الـطَّـرْفَ ـ ذَا هَـوًى

وقوله:

١٨١ ـ مَـا خِـلْـتُـنـي زِلْـتُ بَـعْـدَكُـمْ ضَـمِـنـاً

● تنبيهان:

الأول: ترد عَلِمَ بمعنى عَرَفَ، وَظَنَّ بمعنى اتَّهَمَ، ورأى بمعنى الرأي ـ أي: المذهب ـ وحَجَا بمعنى قَصَدَ، فيتعدَّيْنَ إلى واحدٍ، نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا﴾ [النحل: ٧٨]، ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ بِضَنِينٖ ٢٤﴾ [التكوير: ٢٤]، وتقول: «رأى أبو حنيفة حِلَّ كذا، ورأى الشافعي حُرْمَتَهُ» و«حَجَوْتُ بَيْتَ الله».

وترد وَجدَ بمعنى حَزن أو حَقَدَ فلا يتعدَّيانِ.

وتأتي هذه الأفعال وبقيةُ أفعال الباب لمعَانٍ أُخَرَ غير قلبية فلا تتعدَّى لمفعولين وإنما لم يحترز عنها لأنها لم يشملها قولنا: «أفعال القلوب».

الثاني: ألحقوا رأى الحلمية برأى العِلْميَّة في التعدِّي لاثنين، كقوله:

١٨٢ ـ أَرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا

وَمَصْدَرُهَا الرؤيا، نحو: ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰيَ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ١٠٠]، ولا تختصُّ الرؤيا بمصدر الحلمية، بل تقع مصدراً للبصرية، خلافاً للحريري وابن مالك، بدليل: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِيٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠]، قال ابن عباس: هي رُؤْيا عَيْن.

● النوع الثاني: أفعال التصيير، كَجَعَلَ، وردَّ، وَتَرَكَ، واتَّخذَ، وتَخِذَ، وَصَيَّرَ، ووَهَبَ، قال اللَّهُ تعالى: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩]، ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩]، ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، وقال الشاعر:

١٨٣ ـ تَخِذْتُ غُرَازَ إِثْرَهُمُ دَلِيلاً

وقال:

١٨٤ ـ فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

وقالوا: «وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ» وهذا مُلازِمٌ للمُضِيِّ.



فصل: لهذه الأفعال ثلاثة أحكام:

أحدها: الإعمالُ، وهو الأصْلُ، وهو واقعٌ في الجميع.

الثاني: الإلغاءُ، وهو: إبطال العمل لفظاً ومحلاً، لضعف العامل بتوسُّطِهِ أو تَأَخُّرِهِ، كـ «زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ» و«زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ» قال:

١٨٥ ـ وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ وَالخَوَرُ

وقال:

١٨٦ ـ هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ، وَإِنَّمَا

وإلغاءُ المتأخِّرِ أقْوَى من إعماله، والمتوسِّطِ بالعكس، وقيل: هُمَا في المتوسِّطِ بين المفعولين سَوَاءٌ.

الثالثُ: التعليقُ، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً، لمجيء ما له صَدْرُ الكلام بعده، وهو: لام الابتداء، نحو: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلْأٓخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ولامُ القَسَم، كقوله:

١٨٧ ـ وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي

وَمَا النافيةُ نحو: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥].

وَلاَ وَإِنِ النافيتان في جواب قَسَم ملفوظٍ بهِ أو مُقَدَّر، نحو: «عَلِمْتُ وَاللَّهِ لاَ زَيْدٌ في الدَّارِ وَلاَ عَمْرٌو» و«عَلِمْتُ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ».

والاستفهام، وله صورتان:

إحداهما: أن يعترض حَرْفُ الاستفهامِ بين العامل والجملة، نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩].

والثانية: أن يكون في الجملة ٱسْمُ استفهام: عمدةً كان، نحو: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢]، أو فضلةً، نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

ولا يدخل الإلغاءُ ولا التعليقُ في شيء من أفعال التَّصْيير، ولا في قلبيٍّ جَامِدٍ ـ وهو اثنان: هَبْ، وَتَعَلَّمْ ـ فإنهما يلزمان الأمْرَ، وما عداهما من أفعال الباب متصرف إلا وَهَبَ، كما مر.

ولتصاريفهنَّ ما لهنَّ، تقول في الإعمال: «أظُنُّ زيداً قَائماً» و«أَنا ظَانٌّ زيداً قائماً»، وفي الإلغاء: «زَيْدٌ أظُنُّ قَائِمٌ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أظُنُّ، وَزَيْدٌ أَنَا ظَانٌّ قَائِمٌ، وَزَيْدٌ قائِمٌ أنا ظَانٌّ» وفي التعليق: «أظن ما زَيْدٌ قائمٌ، وَأَنَا ظَانٌّ ما زيدٌ قائم».

وقد تبين مما قدمناه أن الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين:

أحدهما: أن العامل المُلْغَى لا عَمَلَ له ٱلْبَتَّةَ، والعامل المعلّق له عَمَلٌ في المحل، فيجوز: «علمت لَزَيْدٌ قائم وَغَيْرَ ذلِكَ من أموره» بالنصب عَطْفاً على المحل، قال:

١٨٨ ـ وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَى ... وَلاَ مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

والثاني: أن سبب التعليق مُوجِبٌ، فلا يجوز: «ظَنَنْتُ ما زيداً قائماً» وسبب الإلغاء مُجَوِّز، فيجوز: «زَيْداً ظننتُ قائماً» و«زيداً قائماً ظننتُ».

ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم، خلافاً للكوفيين والأخفش، واستدلُّوا بقوله:

١٨٩ ـ أنِّي رَأَيْتُ مِلاَكُ الشِّيمَةِ الأدَبُ

وقوله:

١٩٠ ـ وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

وأُجيب بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه:

أحدُها: أن يكون من التعليق بلام الابتداء المُقَدَّرة، والأصل: «لَمِلاَكُ» و«لَلَدَيْنَا» ثم حُذِفت وبقي التعليقُ.

والثاني: أن يكون من الإلغاء، لأن التوسُّط المُبيحَ للإلغاء ليس التوسُّطَ بين المعمولين فقط، بل توسُّط العامل في الكلام مقتضٍ أيضاً، نعم الإلغاء للتوسُّطِ بين المعمولين أقْوَى، والعامل هنا سُبِقَ بأنِّي وبما النافية، ونظيره: «مَتَى ظَنَنْتَ زَيْداً قائماً» فيجوز فيه الإلغاء.

والثالث: أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف، وهو ضمير الشأن، والأصل: «وَجَدْتهُ» و«إِخَالُه» كما حُذِفَ في قولهم: «إِنَّ بِكَ زَيْد مأخُوذٌ».



فصل: ويجوز بالإجماع حذفُ المفعولين اختصاراً، أي: لدليل، نحو: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٧٤]، وقوله:

١٩١ ـ بِأيِّ كِتَابٍ أمْ بِأيَّةِ سُنَّةٍ ... تَرى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ وَتَحْسَبُ

أي: تزعمونهم شركائي، وتحسب حُبَّهُمْ عاراً عَلَيَّ.

وأما حذفهما اقتصاراً ـ أي: لغير دليل ـ فعن سيبويه والأخفش المنعُ مطلقاً، واختاره الناظم، وعن الأكثرين الإجازة مطلقاً، لقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦ و٢٣٢]، ﴿فَهُوَ يَرَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٥]، ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح: ١٢]، وقولهم: «مَنْ يَسْمَع يَخَلْ»، وعن الأعلم يجوز في أفعال الظن دون أفعال العِلْم.

ويمتنع بالإجماع حذفُ أحدهما اقتصاراً، وأما اختصاراً فمنعه ابن مَلْكُون وأجازَهُ الجمهور، كقوله:

١٩٢ ـ وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّي غَيْرَهُ ... مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

فصل: تُحْكى الجملة الفعلية بعد القوْل، وكذا الإسمية، وَسُلَيْمٌ يُعْمِلُونه فيها عَمَلَ ظَنَّ مطلقاً، وعليه يُرْوَى قولُه:

١٩٣ ـ تَقُولُ هَزِيزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثْأَبِ

بالنصب، وقوله:

١٩٤ ـ إذا قُلْتُ أَنِّي آيِبٌ أَهْلَ بَلْدَةٍ

بالفتح، وَغَيْرُهُم يشترط شروطاً، وهي: كونُه مضارعاً، وَسَوَّى به السيرافي «قُلْتَ» بالخطاب، والكوفيُّ «قُلْ»، وإسنادُهُ للمخاطَبِ، وكونُه حالاً، قاله الناظم، ورُدَّ بقوله:

١٩٥ ـ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا

والحقُّ أن متى ظرف لتجمعنا لا لنقول، وكونُه بعد استفهام بحَرْفٍ أو باسْمٍ، سمع الكسائي: «أتقول لِلْعِمْيَانِ عَقْلاً» وقال:

١٩٦ ـ عَــلاَمَ تَــقُــولُ الــرُّمْــحَ يُــثْــقِــلُ عَــاتِــقِــي

قال سيبويه والأخفش: وكونُهما متصلين، فلو قلت: «أأنت تقول» فالحكاية، وخولفا، فإن قَدَّرت الضمير فاعلاً بمحذوفٍ والنصبَ بذلك المحذوف جاز اتفاقاً، واغتفر الجميع الفَصْلَ بظرف أو مجرور أو معمولِ القَوْلِ، كقوله:

١٩٧ ـ أَبَــعْــدَ بُــعْــدٍ تَــقُــولُ الــدَّارَ جَــامِــعَــةً

وقوله:

١٩٨ ـ أَجُــهَّــالاً تَــقُــولُ بَــنِــي لُــؤَيٍّ

قال السُّهَيْلِي: وأن لا يتعدَّى باللام، كـ «تَقُولُ لِزَيْدٍ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ».

وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط، نحو: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة: ١٤٠] الآية، في قراءة الخطاب، وَرُوِيَ:

عَــلاَمَ تَــقُــولُ الــرُّمْــحُ

بالرفع.



هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة

وهي: أَعْلَمَ وأَرَى اللّذَانِ أَصْلُهما علم ورأى المتعديان لاثنين، وما ضُمِّنَ معناهما من نَبَّأ وأَنْبأ وخَبَّرَ وأَخْبَرَ وحَدَّثَ، نحو: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٧]، ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا﴾ [الأنفال: ٤٣].

ويجوز عند الأكثرين حذفُ الأول، كـ «أَعْلَمْتُ كَبْشَكَ سَمِيناً» والاقتصار عليه، كـ «أَعْلَمْتُ زَيْداً».

وللثاني وللثالث من جواز حذف أحدهما اختصاراً وَمَنْعِهِ اقتصاراً، ومن الإلغاء والتعليق ما كان لهما، خلافاً لمن منع من الإلغاء والتعليق مطلقاً، ولمن منعهما في المبنيّ للفاعل، ولنا على الإلغاء قولُ بعضهم: «البَرَكَةُ أَعْلَمَنَا اللَّهُ مَعَ الأَكَابِرِ» وقولُهُ:

١٩٩ ـ وَأَنْــتَ أَرَانِــي الــلَّــهُ أَمْــنَــعُ عَــاصِــمٍ

وعلى التعليق: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧]، وقوله:

٢٠٠ ـ حَذَارِ فَقَدْ نُبِّئْتُ إِنَّكَ لَلَّذِي سَتُجْزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعَدُ أَوْ تَشْقَى

قال ابن مالك: وإذا كانت أرى وأعلم منقولَتَيْن من المتعدي لواحد تعدَّتا لاثنين، نحو: ﴿مِّنْ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، وحكمهما حكم مفعولَيْ «كَسَا»، في الحذف لدليل وغيره، وفي منع الإلغاء والتعليق، قيل: وفيه نظر في موضعين؛ أحدهما: أن «علم» بمعنى عرف إنما حفظ نقلُها بالتضعيف لا بالهمزة، والثاني: أن «أرى» البصرية سُمع تعليقها بالاستفهام، نحو: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وقد يُجَاب بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياساً، نحو: «أَلْبَسْتُ زَيْداً جُبَّةً» وبادعاء أن الرؤية هنا علمية.



هذا باب الفاعل

الفاعل: اَسْمٌ أو ما في تأويله، أسند إليه فعلٌ أو ما في تأويله، مُقَدَّمٌ، أصليُّ المحلِّ والصيغة.

فالاسم، نحو: «تَبَارَكَ اللَّهُ» والمُؤَوَّل به، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، والفِعْلُ كما مثلنا، ومنه: «أَتَى زَيْدٌ» و«نِعْمَ الفَتَى»، ولا فرق بين المتصرف والجامد، والمُؤَوَّل بالفعل، نحو: ﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [النحل: ٦٩]، ونحو: «وَجْهُه» في قوله: «أتى زَيْدٌ مُنيراً وَجْهُهُ» و«مُقَدَّم» رافع لتوهم دخول، نحو: «زَيْدٌ قَامَ» و«أَصْلِيُّ المحلِّ» مخرج لنحو: «قَائِمٌ زيد» فإن المسند ـ وهو قائم ـ أَصْلُه التأخيرُ لأنه خبر، وذكر الصيغة مخرج لنحو: «ضُرِبَ زَيْدٌ» ـ بضم أول الفعل وكسر ثانيه، فإنها مُفَرَّعَة عن صيغة ضَرَبَ ـ بفتحهما.

وله أحكام:

أحدها: الرفع، وقد يُجَرُّ لفظاً بإضافة المصدر، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، أو اسْمِهِ، نحو: «مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الْوُضُوءُ»، أو بِمِنْ أو بالباء الزائدتين، نحو: ﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]، ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح: ٢٨].

الثاني: وقوعه بعد المُسْنَدِ، فإن وُجِدَ ما ظَاهِرُهُ أنه فاعل تَقَدَّم وَجَبَ تقديرُ الفاعل ضميراً مستتراً، وكونُ المُقَدَّم إما مُبْتَدَأً في نحو: «زَيْدٌ قَامَ»، وإمَّا فَاعِلاً محذوف الفعل في نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، لأن أداة الشرط مختصة بالجمل الفعلية، وجاز الأمران في نحو: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦]، و﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ﴾ [الواقعة: ٥٩]، والأَرْجَحُ الفاعلية.

وعن الكوفي جوازُ تقديم الفاعل، تَمَسُّكاً بنحو قول الزَّبَّاء:

٢٠١ ـ مَـا لِـلْـجِـمَـالِ مَـشْـيُـهَـا وَئِـيـدَا



وهو عندنا ضرورة، أو: «مَشْيُهَا» مبتدأ حُذِفَ خبره، أي: يَظْهر وَئيداً، كقولهم: «حُكْمُكَ مُسَمَّطاً» أي: حكمك لك مُثْبَتاً، قيل: أو: «مَشْيُها» بدلٌ من ضمير الظرف.

❋ ❋ ❋

الثالث: أنه لا بُدَّ منه، فإن ظهر في اللفظ، نحو: «قَامَ زَيدٌ، الزيدان قَامَا» فذاك، وإلاّ فهو ضمير مستتر راجع: إما لمذكور، كـ «زَيْدٌ قَامَ» كما مَرَّ، أو لما دَلَّ عليه الفعل، كالحديث: «**لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ**»، أي: ولا يشرب هو، أي: الشاربُ، أو لما دَلَّ عليه الكلامُ أو الحالُ المُشَاهَدَةُ، نحو: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ ﴿٢٦﴾﴾ [القيامة: ٢٦]، أي: إذا بلغتِ الرُّوحُ، ونحو قولهم: «إذا كَانَ غداً فَأْتِنِي»، وقوله:

٢٠٢ ـ فَـإِنْ كَـانَ لاَ يُـرْضِـيـكَ حَـتَّـى تَـرُدَّنِـي

أي: إذا كان هو ـ أي: ما نحن الآنَ عليه من سَلامة ـ أو فإن كان هو ـ أي: ما تشاهده مِنِّي ـ وعن الكسائي إجازة حَذْفِهِ تمسُّكاً بنحو ما أَوَّلْنَاه.

الرابع: أنه يَصِحُّ حذفُ فِعْلِهِ، إن أجيب به نَفْيٌ، كقولك: «بَلَى زيْدٌ» لمَن قال: ما قام أحدٌ، أي: بَلَى قَامَ زَيْدٌ، ومنه قوله:

٢٠٣ ـ تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ: لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ ... مِنَ الْوَجْدِ شَيءٌ، قُلْتُ: بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

أو استفهام محقّقٌ، نحو: «نَعَمْ زَيْدٌ» جواباً لمن قال: هل جاءك أحد؟ ومنه: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، أو مُقَدَّرٌ كقراءة الشاميِّ وأبي بكر: ﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦ ـ ٣٧]، وقوله:

٢٠٤ ـ لِـيُـبْـكَ يَـزِيـدُ ضَـارِعٌ لِـخُـصُـومَـةٍ

أي: يُسَبِّحُهُ رجال، وَيَبْكِيه ضارعٌ، وهو قياسيّ وِفَاقاً للجَرْمي وابن جني، ولا

يجوز في نحو: «يُوعَظُ في المسجد رَجُلٌ» لاحتماله للمفعولية، بخلاف: «يُوعَظ في المسجد رِجَال زيد»، أو استلزمه ما قبله، كقوله:

٢٠٥ ـ غَدَاةَ أَحَلَّتْ لابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ   حُصَيْنٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ والخَمْرُ

أي: «وَحَلّتْ له الخمر»، لأن «أحَلّتْ» يستلزم «حَلّتْ»، أو فَسَّرَهُ ما بعده، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، والحذف في هذه واجب.



الخامس: أنَّ فعله يُوَحَّد مع تثنيته وَجَمْعه، كما يُوَحَّد مع إفراده، فكما تقول: «قَامَ أَخوكَ» كذلك تقول: «قَامَ أَخَواكَ» و«قَامَ إِخْوَتُكَ» و«قَامَ نِسْوَتُكَ»، قال اللَّهُ تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الفرقان: ٨]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠]، وحكى البصريون عن طيىء وبعضُهُمْ عن أزد شَنُوءَة، نحوَ: «ضَرَبُونِي قَوْمُكَ» و«ضَرَبْنَنِي نِسْوَتُكَ» و«ضَرَبَانِي أَخَوَاكَ» قال:

٢٠٦ ـ أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا

وقال:

٢٠٧ ـ يَلُومُونَنِي في اشْتِرَاءِ النَّخِيـ   ـلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمُ أَلْوَمُ

وقال:

٢٠٨ ـ نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِناً   أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ

وَالصَّحيحُ أن الألف والواو والنون في ذلك أحْرُفٌ دَلُّوا بها على التثنية والجمع، كما دَلَّ الجميعُ بالتاء في نحو: «قَامَتْ» على التأنيث، لا أنها ضمائرُ الفاعلين وما بعدها مبتدأ على التقديم والتأخير أو تابعٌ على الإبدال من الضمير، وأن هذه اللغة لا تمتنع من المُفْرَدَيْنِ أو المفردات المتعاطفة، خلافاً لزاعمي ذلك، لقول الأئمة: إن ذلك لغة لقوم معينين، وتقديمُ الخبَرِ والإبدالُ لا يختصَّانِ بلغة قوم بأعيانهم، ولمجيء قوله:

٢٠٩ ـ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ

وقوله:

٢١٠ ـ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخِيرُ

السادس: أنه إن كان مؤنثاً أُنِّثَ فِعْلُهُ بتاء ساكنةٍ في آخر الماضي، وبتاء المُضَارَعَةِ في أول المضارع.

ويجب ذلك في مسألتين:

● **إحداهما**: أن يكون ضميراً متصلاً، كـ «هِنْدٌ قَامَتْ» أو «تَقُومُ»، و«الشَّمْسُ طَلَعَتْ» أو «تَطْلُعُ»، بخلاف المنفصل، نحو: «مَا قَامَ ـ أَوْ يَقُوم ـ إِلاّ هِيَ» ويجوز تركها في الشعر إن كان التأنيث مجازياً، كقوله:

٢١١ ـ وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

وقوله:

٢١٢ ـ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

● **والثانية**: أن يكون متصلاً حقيقيَّ التأنيث نحو: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران: ٣٥]، وشَذَّ قولُ بعضهم: «قَالَ فُلاَنَةُ» وهو رديءٌ لا ينقاس.

وإنما جاز في الفصيح، نحو: «نِعْمَ المَرْأَةُ» و«بِئْسَ المَرْأَةُ» لأن المراد الجنسُ، وسيأتي أن الجنس يجوز فيه ذلك.

ويجوز الوجهان في مسألتين:

إحداهما: المنفَصل، كقوله:

٢١٣ ـ لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ

وقولهم: «حَضَرَ القَاضِيَ اليَوْمَ امْرَأَةٌ» والتأنيث أكْثَرُ، إلاّ إن كان الفاصِلُ «إلاّ» فالتأنيث خاصٌّ بالشعر، نصَّ عليه الأخفشُ، وأنشد على التأنيث:

٢١٤ ـ مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمِّ ... فِي حَرْبِنَا إِلاّ بَنَاتُ الْعَمِّ

وَجوَّزه ابنُ مالكٍ في النثر، وقرىء: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ﴾ [يس: ٢٩]، ﴿فَأَصْبَحُوا لَا تُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥].

الثانية: المجازي التأنيث، نحو: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ﴿٩﴾﴾ [القيامة: ٩]، ومنه اسمُ الجنس، واسمُ الجمع، والجمعُ، لأنهن في معنى الجماعة، والجماعة مؤنَّثٌ مجازيٌّ، فلذلك جاز التأنيثُ، نحو: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [الشعراء: ١٠٥]، و﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤]، و«أَوْرَقَتِ الشَّجَرُ» والتذكيرُ، نحو: «أَوْرَقَ الشَّجَرُ»، ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ﴾ [الأنعام: ٦٦]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠]، و«قَامَ الرِّجَالُ»، و«جَاءَ الهُنُودُ» إلا أنَّ سلامَةَ نظم الواحد في جَمْعي التصحيح أوْجَبَتْ التذكيرَ في نحو: «قَامَ الزَّيْدُونَ» والتأنيث في نحو: «قَامَتِ الهِنْدَاتُ»، خِلافاً للكوفيين فيهما، وللفارسيِّ في المؤنث، واحتجُّوا بنحو: ﴿إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠]، ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة: ١٢]، وقوله:

٢١٥ ـ فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي

وَأُجِيبَ بأن البنين والبنات لم يَسْلَم فيهما لفظُ الواحِدِ، وبأن التذكير في: ﴿جَآءَكَ﴾ للفَصْلِ، أو لأن الأصل النساءُ المؤمناتُ، أو لأن «أل» مقدرة باللاتي، وهي اسم جمع.



السابع: أن الأصل فيه أن يتصل بفعله ثم يجيء المفعول، وقد يُعْكَس، وقد يتقدمهما المفعولُ، وكلٌّ من ذلك جائز وواجب.

فأما جواز الأصل فنحو: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦].

وأما وُجُوبه ففي مسألتين:

إحداهما: أن يُخْشَى اللّبْسُ، كـ «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى» قاله أبو بكر والمتأخرون كالجُزوليّ وابن عصفور وابن مالك، وخالفهم ابنُ الحاج محتجًّا بأن العرب تُجيز تصغير عُمَرَ وَعَمْرو، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء، وبأنه يجوز: «ضَرَبَ أَحَدُهُمَا الآخَرَ»، وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً وَشَرْعاً باتفاق على الأصحِّ، وبأن الزَّجَّاجَ نَقَلَ أنه لا خلاف في أنه يجوز في نحو: ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾ [الأنبياء: ١٥]، كونُ «تلك» اسْمَهَا، و«دَعْواهُمْ» الخبر، والعكس.

الثانية: أن يُحْصَرَ المفعولُ بإنما، نحو: «إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً» وكذا الحصر بإلا عند الجُزُوليّ وجماعة، وأجاز البصريون والكسائيّ والفَرَّاء وابن الأنباري تقديمَه على الفاعل، كقوله:

٢١٦ ـ وَلَمَّا أَبَى إلاَّ جِمَاحاً فُؤَادُهُ

وقوله:

٢١٧ ـ فَمَا زَادَ إلاّ ضِعْفَ مَا بِي كَلامُهَا

وقوله:

٢١٨ ـ وَتُغْرَسُ إلاّ فِي مَنَابِتِهَا النَّخْلُ

وأما تَوَسُّطُ المفعولِ جوازاً، فنحو: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴿٤١﴾﴾ [القمر: ٤١]، وقولك: «خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ» وقال:

٢١٩ ـ كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

وأما وُجُوبه ففي مسألتين:

إحداهما: أن يَتَّصل بالفاعل ضميرُ المفعولِ، نحو: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة:

[١٢٤]، ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾ [غافر: ٥٢]، ولا يُجيزُ أكْثَرُ النحويين، نحو: «زانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ» لا في نثرٍ ولا في شعرٍ، وأجازه فيهما الأخفشُ وابنُ جِنِّي وَالطُّوَال وابنُ مالكٍ، احتجاجاً بنحو قوله:

٢٢٠ ـ جَـزَى رَبُّـهُ عَـنِّـي عَـدِيَّ بْـنَ حَـاتِـمٍ

والصحيحُ جَوازُه في الشعر فقط.

والثانية: أن يُحْصَرَ الفَاعلُ بإنما، نحو: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨]، وكذا الحَصْرُ بإلاّ عند غير الكسائي، واحتجَّ بقوله:

٢٢١ ـ مَا عَابَ إلاّ لَئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ وَلاَ جَفَا قَطُّ إلاّ جُبَّأٌ بَطَلاَ

وقوله:

٢٢٢ ـ وَهَـلْ يُـعَـذِّبُ إلاّ الـلَّـهُ بِـالـنَّـارِ

وقوله:

٢٢٣ ـ فَـلَـمْ يَـدْرِ إلاّ الـلَّـهُ مَـا هَـيَّـجَـتْ لَـنَـا

وأما تقدُّمُ المفعول جوازاً فنحو: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧].

وأما وجوباً ففي مسألتين:

إحداهما: أن يكون مما له الصَّدْرُ، نحو: ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]، ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾ [الإسراء: ١١٠].

الثانية: أن يقع عاملُه بعد الفاء، وليس له منصوب غيره مقدم عليها، نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣﴾ [المدثر: ٣]، ونحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾ [الضحى: ٩]، بخلاف: «أمّا اليَوْمَ فَاضْرِبْ زَيْداً».

تنبيه: إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا حَصْرَ في أحدهما وَجَبَ تقديمُ الفاعل كضَرَبْتُه، وإذا كان المضمر أحدهما: فإن كان مفعولاً وجب وَصْلُه وتأخير الفاعل كضَرَبَني زَيْدٌ، وإن كان فاعلاً وجب وَصْلُهُ وتأخيرُ المفعولِ أو تقديمه على الفعل كضَرَبْتُ زَيْداً، وَزَيْداً ضَرَبْتُ، وكلامُ الناظم يُوهِمُ امتناعَ التقديمِ، لأنه سَوَّى بين هذه المسألة ومسألة «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى» والصوابُ ما ذكرنا.



هذا باب النائب عن الفاعل

وقد يُحْذَفُ الفاعلُ، للجهل به كـ «سُرِقَ المَتاعُ»، أو لغرضٍ لفظي كتصحيح النَّظْم في قوله:

٢٢٤ ـ عُلِّقْتُهَا عَرَضاً، وَعُلِّقَتْ رَجُلاً غَيْرِي، وَعُلِّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

أو معنويٍّ كأنْ لا يتعلق بذكره غَرَضٌ، نحو: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم﴾ [النساء: ٨٦]، ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُواْ﴾ [المجادلة: ١١].

فينوب عنه ـ في رَفْعِهِ، وَعُمْدِيته، ووجوب التأخير عن فعله، واستحقاقِهِ للاتِّصال به، وتأنيثِ الفعل لتأنيثه ـ واحدٌ من أربعة:

الأول: المفعول به، نحو: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [هود: ٤٤].

الثاني: المجرور، نحو: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩]، وقولك: «سِيرَ بزَيْدٍ».

وقال ابن دُرُسْتُوَيْهِ وَالسُّهَيْلِي وتلميذُهُ الرُّنْدِيُّ: النائب ضميرُ المصدر لا المجرور، لأنه لا يُتْبَع على المحل بالرفع، ولأنه يُقدَّمُ، نحو: ﴿كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، ولأنه إذا تقدَّم لم يكن مبتدأ، وكلُّ شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو: «مُرّ بهند».

ولنا قولهم: «سِيرَ بزَيْدٍ سَيْراً» وأنه إنما يُراعى محل يظهر في الفصيح، نحو: «لَسْتُ بِقَائِمٍ وَلا قَاعِداً» بخلاف، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الفَاضِلَ» بالنصب، أو «مُرّ بزَيْدٍ الفَاضِلُ» بالرَّفع، فلا يجوزان، لأنه لا يجوز: «مَرَرْتُ زيداً» ولا «مُرّ زَيْدٌ»، والنائب في الآية ضمير راجع إلى ما رَجَعَ إليه اسم كان، وهو المُكَلَّفُ، وامتناعُ الابتداء لعدم التجرُّدِ، وقد أجازوا النيابة في: «لم يُضْرَبْ مِنْ أَحَدٍ» مع امتناع: «مِنْ أَحَدٍ لم يُضْرَبْ» وقالوا في: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]: إن المجرور فاعل مع امتناع: «كَفَتْ بِهِنْدٍ».

الثالث: مصدر مُخْتصّ، نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾﴾ [الحاقة: ١٣]، ويمتنع نحو: «سِيرَ سَيْرٌ» لعدم الفائدة، فامتناع سيرَ على إضمار السير أحَقُّ، خلافاً لمَن أجازه، وأما قوله:

٢٢٥ ـ وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ

فالمعنى وَيُعْتَلَل الاعتلالُ المعهودُ، أو اعتلالٌ، ثم خصَّصَه بعَلَيْك أخرى محذوفة للدليل، كما تحذف الصفاتُ المُخَصِّصَةُ، وبذلك يُوَجَّه: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ﴾ [سبأ: ٥٤]، وقولُه:

٢٢٦ ـ فَيَا لَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا

وقوله:

٢٢٧ ـ يُـغْـضِـي حَـيَـاءً وَيُـغْـضَـى مِـنْ مَـهَـابَـتِـهِ

ولا يقال: النَّائبُ المجرورُ، لكونه مفعولاً له.

الرابع: ظرف مُتَصرِّفٌ مُخْتصّ، نحو: «صِيمَ رَمَضَانُ» و«جُلِسَ أَمَامَ الأمِيرِ» ويمتنع نيابة، نحو: عِنْدَكَ وَمَعَكَ وَثَمَّ، لامتناع رفعهن، ونحو: مكاناً وزماناً إذا لم يُقَيَّدا.

ولا يَنُوبُ غيرُ المفعول به مع وجوده، وأجازه الكوفيون مطلقاً، لقراءة أبي جعفر: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤]، والأخفشُ بشرط تَقَدُّمِ النائِبِ، كقوله:

٢٢٨ ـ مَـا دَامَ مَـعْـنِـيًّـا بِـذِكْـرٍ قَـلْـبُـهُ

وقوله:

٢٢٩ ـ لَـمْ يُـعْـنَ بِـالـعَـلْـيَـاءِ إلاّ سَـيِّـدا

مسألة: وَغَيْرُ النائب ممَّا معناه متعلِّق بالرافع واجبٌ نَصْبُهُ لفظاً إن كان غيرَ جار ومجرور، كـ «ضُرِبَ زَيْدٌ يومَ الخميس أمَامَكَ ضَرْباً شديداً» ومن ثَمَّ نُصِبَ المفعولُ الذي لم يُنَبْ في نحو: «أُعْطِيَ زَيْدٌ ديناراً»، و«أُعْطِيَ دِينارٌ زَيْداً»، أو محلاً إن كان جاراً ومجروراً، نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴿١٣﴾﴾ [الحاقة: ١٣]، وَعِلَّة ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحداً، فكذلك نائبه.



فصل: وإذا تَعَدَّى الفعل لأكثرَ من مفعول فنيابة الأول جائزة اتفاقاً، ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقاً؛ نَقَلَهُ الخَضْرَاوِيُّ وابن الناظم، والصوابُ أن بعضهم أجازه إن لم يُلْبِس، نحو: «أعْلَمْتُ زَيْداً كَبْشَكَ سميناً»، وأما الثاني: ففي باب «كَسَا» إن ألْبَسَ، نحو: أعطَيْتُ زَيْداً عَمْراً» امتنع اتفاقاً، وإن لم يُلْبِس، نحو: «أعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهَماً» جاز مطلقاً، وقيل: يمتنع مطلقاً، وقيل: إن لم يُعْتَقَد القلبُ، وقيل: إن كان نكرة والأول معرفة، وحيث قيل: بالجواز، فقال البصريون: إقامة الأول أولى، وقيل: إن كان نكرة فإقامته قبيحة، وإن كانا معرفتين استويا في الحسن، وفي باب: «ظن»، قال قوم: يمتنع مطلقاً للإلباس في النكرتين والمعرفتين، وَلِعَوْدِ الضمير على المؤخّرِ إن كان الثاني نكرة لأن الغالب كونه مشتقًّا، وهو حينئذٍ شبيهٌ بالفاعل لأنه مسند إليه فرتبته التقديم، واختاره الجزولي والخضراوي، وقيل: يجوز إن لم يلبس ولم يكن جملة،

واختاره ابن طَلْحَة وابن عُصْفور وابن مالك، وقيل: يشترط أن لا يكون نكرة والأول معرفة فيمتنع: «ظُنَّ قَائِمٌ زَيْداً»، وفي باب «أعْلَمَ» أجازه قوم إذا لم يُلْبس، وَمَنَعَهُ قوم منهم الخضراوي والأُبَّدِيُّ وابن عصْفور، لأن الأول مفعول صحيح، والأخيران مبتدأ وخبر شُبّها بمفعول: «أعْطَى»، ولأن السماع إنما جاء بإقامة الأوَّل، قال:

٢٣٠ ـ وَنُـبِّـئْـتُ عَـبْـدَالـلَّـهِ بِـالْـجَـوِّ أَصْـبَـحَـتْ

وقد تَبَيَّنَ أن في النظم أموراً، وهي:

(١) حكاية الإجماع على جواز إقامة الثاني من باب: «كَسَا» حيث لا لَبْسَ.

(٢) وعدم اشتراط كون الثاني من باب «ظن» ليس جملة.

(٣) وإيهام أن إقامة الثالث غير جائزةٍ باتفاق، إذ لم يذكره مع المتفق عليه ولا مع المختلف فيه، ولعل هذا هو الذي غلط ولده حتى حكى الإجماع على الامتناع.



فصل: يُضم أوَّلُ فعلِ المفعولِ مطلقاً، وَيشْركُهُ ثاني الماضي المبدوء بتاء زائدة كتَضَارَبَ وَتَعَلَّمَ، وثالثُ المبدوء بهمزِ الوصل كانْطَلَقَ واسْتَخْرَجَ واسْتَحْلَى، ويُكْسَر ما قبل الآخر من الماضي، وَيُفْتَح من المضارع.

وإذا اعتلَّت عينُ الماضي وهو ثلاثي، كقَالَ وبَاعَ، أو عين افْتَعَلَ أو انْفَعَلَ كاخْتَارَ وانْقَادَ، فلك كَسْرُ ما قبلها بإخلاص، أو إشمامُ الضمِّ، فَتُقْلَبُ ياء فيهما، ولك إخلاصُ الضمِّ، فَتُقْلَبُ واواً، قال:

٢٣١ ـ لَـيْـتَ، وَهَـلْ يَـنْـفَـعُ شَـيْـئاً لَـيْـتُ؟ لَـيْـتَ شَـبَـابـاً بُـوعَ فَـاشْـتَـرَيْـتُ

وقال:

٢٣٢ ـ حُـوكَـت عَـلَـى نِـيـرَيْـنِ إذْ تُـحَـاكُ

وهي قليلة، وتُعْزَى لفَقْعَس ودَبِير، وادَّعَى ابن عذرة امتناعَها في افْتَعَلَ وانْفَعَلَ، والأول: قول ابن عُصْفور والأُبَّدِيِّ وابن مالك، وادَّعى ابن مالك امتناعَ ما أَلْبَسَ من كَسرٍ كخِفتُ وبِعتُ، أو ضم كعُقْتُ، وأصل المسألة «خَافَنِي زَيْدٌ» و«بَاعَنِي لِعَمْرو» و«عَاقَنِي عَنْ كَذَا» ثم بَنَيْتَهُنَّ للمفعول، فلو قلت: خِفْتُ وبِعتُ ـ بالكسر ـ وعُقْتُ ـ بالضم ـ لَتُوُهِّمَ أنهن فعل وفاعل، وانعكس المعنى، فتعين أن لا يجوز فيهن إلا الإشمام، أو الضم في الأوَّلَيْنِ والكَسْرُ في الثالث، وأن يمتنع الوجه المُلْبِس، وَجَعَلَته المغاربةُ مرجوحاً، لا

ممنوعاً ولم يلتفت سيبويه للإلباس، لحصوله في نحو مُخْتار وتُضَارّ.

وأوجب الجمهور ضمَّ فاء الثلاثي المضعَّف نحو: شُدَّ ومُدَّ، والحقُّ قولُ بعض الكوفيين: إن الكسر جائز، وهي لغة بني ضَبَّةَ وبعض تميم، وقرأ عَلْقَمة: ﴿رِدَّت إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥]، ﴿وَلَوْ رِدُّوا﴾ [الأنعام: ٢٨]، بالكسر، وجَوَّزَ ابنُ مالكٍ الإشمامَ أيضاً، وقال المهاباذي: مَنْ أشم في: «قِيلَ» و«بِيعَ» أشَمَّ هُنا.



هذا باب الاشتغال

إذا اشتغل فعلٌ متأخِّر بنصبه لمحلّ ضميرِ اسم متقدِّم عن نَصْبه للفظ ذلك الاسم كـ «زَيْداً ضَرَبْتُهُ» أو لمحله كـ «هٰذَا ضَرَبْتُهُ» فالأصْلُ أن ذلك الاسم يجوز فيه وجهان، أحدهُما: راجحٌ لسلامته من التقدير، وهو الرفع بالابتداء، فما بعده في موضع رفع على الخبرية، وجملةُ الكلام حينئذٍ اسميةٌ، **والثاني:** مَرْجُوح لاحتياجه إلى التقدير، وهو النصب، فإنه بفعلٍ مُوَافِقٍ للفعل المذكور محذوفٍ وجوباً، فما بعده لا محل له؛ لأنه مُفَسِّر، وجملة الكلام حينئذٍ فعلية.

ثم قد يَعْرِض لهذا الاسم ما يوجب نَصْبَه، وما يُرَجِّحه، وما يُسَوِّي بين الرفع والنصب، ولم نَذْكُر من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم لأن حدَّ الاشتغال لا يَصْدُق عليه، وَسَيَتَّضِحُ ذلك.

فيجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختصُّ بالفعل كأدَواتِ التَّحْضِيض، نحو: «هلاَّ زَيداً أكْرَمْتَهُ» وأدواتِ الاستفهام غير الهمزة، نحو: «هَلْ زَيْداً رَأَيْتَهُ» و«مَتَى عَمْراً لَقِيتَهُ» وأدواتِ الشرط، نحو: «حَيْثُما زَيْداً لَقِيتَهُ فَأكْرِمْهُ» إلا أنَّ هذين النوعين لا يقع الاشتغال بعدهما إلا في الشعر، وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريحُ الفعل، إلا إنْ كانت أداة الشرط «إذا» مطلقاً، أو «إنْ» والفعلُ ماضٍ فيقع في الكلام، نحو: «إذَا زَيْداً لَقِيتَهُ ـ أو تَلْقَاهُ ـ فَأكْرِمْهُ» و«إنْ زَيْداً لَقِيتَهُ فَأكْرِمْهُ» ويمتنع في الكلام «إنْ زيداً تَلْقَهُ فأكْرِمْهُ» ويجوز في الشعر، وتسويةُ الناظِم بين «إن» و«حَيْثُمَا» مَرْدودة.



ويترجَّحُ النصب في سِتِّ مَسَائِلَ:

إحداها: أن يكون الفعلُ طلباً، وهو الأمر والدعاء ولو بصيغة الخَبَرِ، نحو: «زَيْداً اضْرِبْهُ» و«اللَّهُمَّ عَبْدَكَ ارْحَمْهُ» و«زَيْداً غَفَرَ اللَّهُ لَهُ».

وإنما وجب الرفع في نحو: «زَيْدٌ أحسِنْ بِهِ» لأن الضمير في محل رفع.

وإنَّما اتَّفَقَ السبعةُ عليه في نحو: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجۡلِدُواْ﴾ [النور: ٢]، لأن تقديره عند سيبويه: مِمَّا يُتْلَى عليكم حُكْمُ الزاني والزانية، ثم اسْتُؤْنِفَ الحكم، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا، ولذا قال في قوله:

٢٣٣ ـ وَقَـائِـلَـةٍ خَـوْلاَنُ فَـانْـكِـحْ فَـتَـاتَـهُـمْ

إن التقدير: هذه خَوْلاَنُ، وقال المبرد: الفاء لمعنى الشرط، ولا يعمل الجوابُ في الشرط، فكذلك ما أشبههما، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً؛ فالرفع عندهما واجب، وقال ابن السيِّد وابن بابشاذ: يُخْتَارُ الرفعُ في العموم كالآية، والنصبُ في الخصوصِ، كـ «زَيْداً اضربْهُ».

الثانية: أن يكون الفعل مَقْروناً باللام أو بلا الطلبيتين، نحو: «عَمْراً لِيَضْرِبْهُ بَكْرٌ» و«خَالِداً لاَ تُهِنْهُ»، ومنه: «زَيْداً لاَ يُعَذِّبْهُ اللَّهُ» لأنه نفي بمعنى الطلب.

ويجمع المسألتين قولُ الناظم: «قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ» فإن ذلك صادقٌ على الفعل الذي هو طلب، وعلى الفعل المَقْرُونِ بأداةِ الطَّلب.

الثالثة: أن يكون الاسْمُ بعد شيءِ الغالبُ أن يليه فعلٌ، ولذلك أمثلة: منها همزة الاستفهام، نحو: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾ [القمر: ٢٤]، فإن فُصِلت الهمزة فالمختارُ الرفعُ، نحو: «أَأَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ»، إلا في نحو: «أَكُلَّ يَوْمٍ زَيْداً تَضْرِبُهُ» لأن الفَصْلَ بالظرف كَلاَ فَصْلٍ، وقال ابن الطَّرَاوَة: إن كان الاستفهام عن الاسم فالرَّفْعُ، نحو: «أَزَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أَمْ عَمْرٌو»، وَحَكَمَ بشذوذ النصب في قوله:

٢٣٤ ـ أَثَـعْـلَـبَـةَ الْـفَـوَارِسَ أَمْ رِيَـاحـاً   عَـدَلْـتَ بِـهِـمْ طُـهَـيَّـةَ وَالْـخِـشَـابَـا

وقال الأخفش: أَخَوَاتُ الهمزة كالهمزة، نحو: «أَيُّهُمْ زَيْداً ضَرَبَهُ»، «وَمَنْ أَمَةَ اللَّهِ ضَرَبَهَا»، ومنها النفي بما أو لا أو إنْ، نحو: «مَا زَيْداً رَأَيْتُهُ» وقيل: ظاهرُ مذهبِ سيبويه اختيارُ الرفع، وقال ابن الباذش وابن خروف: يستويان، ومنها: «حَيْثُ»، نحو: «حَيْثُ زَيْداً تَلْقَاهُ أَكْرِمْهُ» كذا قال الناظم، وفيه نظر.

الرابعة: أن يقع الاسمُ بعد عاطفٍ غير مفصول بأمَّا، مسبوق بفعل غير مبني على اسم، كـ «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْراً، أَكْرَمْتُهُ»، ونحو: ﴿وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَاۖ لَكُمۡ﴾ [النحل: ٥]، بعد: ﴿خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٍ﴾ [النحل: ٤]، بخلاف، نحو: «ضَرَبْتُ زَيْداً، وَأَمَّا عَمْرٌو فَأَهَنْتُهُ» فالمختار الرفع؛ لأن «أمَّا» تقطع ما بعدها عما قبلها، وقرىء: ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ﴾ [فصلت: ١٧]، بالنصب على حد «زَيْداً ضَرَبْتُه»، وحتى ولكن وَبلْ كالعاطف، نحو: « ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْداً ضَرَبْتُه».

الخامسة: أن يُتوهم في الرفع أن الفعل صفة، نحو: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَهُ﴾ [القمر: ٤٩]، وإنما لم يُتَوَهم ذلك مع النصب، لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

ومن ثَمَّ وجب الرفع إن كان الفعلُ صفة، نحو: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ۝٥٢﴾ [القمر: ٥٢]، أو صِلَةً، نحو: «زَيدٌ الّذِي ضَرَبْتُهُ» أو مضافاً إليه، نحو: «زَيْدٌ يَوْمَ تَرَاهُ تَفْرَحُ»، أو وقع الاسم بعد ما يختصُّ بالابتداء، كإذا الفُجائيَّة على الأصح، نحو: «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو» أو قبل ما لا يَردُ ما قبله معمولاً لما بعده، نحو: «زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ!» أو «إنْ رَأَيْتَهُ فَأَكْرِمْهُ» أو «هَلْ رَأَيْتَهُ» أو «هَلاّ رَأَيْتَهُ».

* **(تنبيهان)**:

ـ **الأول**: ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع، كما في مسألة إذا الفجائية، لعدم صدق ضابط الباب عليها، وكلامُ الناظم يوهم ذلك.

ـ **الثاني**: لم يعتبر سيبويه إيهامَ الصفة مُرَجِّحاً للنصب، بل جعل النصب في الآية مثله في: «زَيْداً ضَرَبْتُهُ» قال: وهو عربي كثير.

السادسة: أن يكون الاسم جواباً لاستفهام منصوب، كـ «زَيْداً ضَرَبْتُهُ» جواباً لِمَن قال: «أَيَّهُمْ ضَرَبْتَ» أو «مَنْ ضَرَبْتَ».

ويستويان في مثل الصورة الرابعة، إذا بُنِيَ الفعلُ على اسم غير «ما» التعجبية، وتضَمَّنَت الجملةُ الثانيةُ ضميرَه، أو كانت معطوفة بالفاء، لحصول المشاكلة رَفَعْتَ أو نَصَبْتَ، وذلك نحو: «زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ لأَجْلِهِ»، أو «فَعَمْراً أَكْرَمْتُهُ» بخلاف: «مَا أَحْسَنَ زَيْداً وَعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ عِنْدَهُ» فلا أَثَر للعطف، فإن لم يكن في الثانية ضميرٌ للأول، ولم يعطف بالفاء، فالأخفش والسِّيَرافي يمنعان النصب، وهو المختار، والفارسيُّ وجماعة يُجيزُونه، وقال هشام: الواو كالفاء.

وهذه أمور مُتَمِّمَاتٌ لما تَقَدَّمَ:

أحدها: أن المُشْتَغِلَ عن الاسم السابق كما يكون فعلاً، كذلك يكون اسماً، لكن بشروط ثلاثة، **أحدها**: أن يكون وصفاً، **الثاني**: أن يكون عاملاً، **الثالث**: أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله، وذلك نحو: «زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ الآنَ أَوْ غَداً» بخلاف، نحو: «زَيْدٌ عَلَيْكَهُ» و«زَيْدٌ ضرباً إِيَّاهُ» لأنهما غير صفة، نعم يجوز النصب عند مَنْ جَوَّز تقديمَ معمول اسم الفعل، وهو الكسائي، ومعمول المصدر الذي لا ينحلّ بحرف مصدري، وهو المبرد والسِّيرافي، وبخلاف، نحو: «زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسِ» لأنه غير عامل على الأصَحِّ، و«زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُه» و«وَجْهُ الأبِ زَيْدٌ حَسَنُهُ»، لأنَ الصِّلَة والصِّفَة المشبهة لا يعملان فيما قبلهما.

الثاني: لا بُدَّ في صحة الاشتغال من عُلْقَةٍ بين العاملِ والاسْمِ السابِقِ، وكما

تحصل العُلْقة بضميره المتصل بالعامل، كـ «زَيْداً ضَرَبْتُهُ»، كذلك تحصل بضميره المنفصل من العامل بحرف الجر، نحو: «زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ» أو باسم مضاف، نحو: «زَيْداً ضَرَبْتُ أَخَاهُ» أو باسم أجنبي أُتْبِعَ بتابع مشتمل على ضمير الاسم بشرط أن يكون التابع نعتاً له، نحو: «زَيْداً ضَرَبْتُ رَجُلاً يُحِبُّهُ» أو عطفاً بالواو، نحو: «زَيْداً ضَرَبْتُ عَمْراً وَأَخَاهُ» أو عطف بيانٍ، كـ «زَيْداً ضَرَبْتُ عَمْراً أَخَاهُ»، فإن قَدَّرت الأخَ بدلاً بطلت المسألة رفعت أو نصبت، إلا إذا قلنا: عاملُ البدلِ والمبدل منه واحد صَحَّ الوجهان.

الثالث: يجب كون المُقَدَّر في نحو: «زَيْداً ضَرَبْتُهُ» من معنى العامل. المذكور وَلَفْظِهِ، وفي بقية الصُّوَر من معناه دون لفظه، فيقدر: جَاوَزْتُ زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ، وَأَهَنْتُ زَيْداً ضَرَبْتُ أَخَاهُ.

الرابع: إذا رفع فعلٌ ضميرَ اسم سابق، نحو: «زَيدٌ قَامَ» أو «غُضِبَ عَلَيْهِ» أو ملابساً لضميره، نحو: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ» فقد يكون ذلك الاسم واجبَ الرفع بالابتداء، كـ «خَرَجْتُ فَإِذا زَيْدٌ قَامَ» و«لَيْتَمَا عَمْرٌو قَعَدَ» إذا قدرت «ما» كافة.

أو بالفاعلية، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، و«هَلاَّ زَيْدٌ قَامَ».

وقد يكون رَاجِحَ الابتدائية على الفاعلية، نحو: «زَيْد قَامَ» عند المبرد وَمُتَابِعِيه، وَغَيْرُهُم يوجب ابتدائيته، لعدم تقدم طالب الفعل.

وقد يكون راجحَ الفاعلية على الابتدائية، نحو: «زَيْدٌ لِيَقُمْ»، ونحو: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَعَدَ»، ونحو: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦]، و﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ﴾ [الواقعة: ٥٩].

وقد يستويان نحو: «زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرٌو قَعَدَ عِنْدَهُ».



هذا باب التَّعَدِّي واللُّزوم

الفعل ثلاثة أنواع:

أحدها: ما لا يوصَفُ بِتَعَدٍّ ولا لُزُوم، وهو «كان» وأخواتها، وقد تقدمت.

الثاني: المُتَعَدِّي، وله علامتان؛ **إحداهما:** أن يصح أن يَتَّصِلَ به هاءُ ضميرِ غيرِ المصدرِ، **الثانية:** أن يُبْنَى منه اسمُ مفعولٍ تام، وذلك كـ «ضَرَبَ»، ألا ترى أنك تقول: «زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمْرٌو» فَتَصِلَ به هاءَ ضميرِ غيرِ المصدرِ وهو: «زيد»، وتقول: «هُوَ مَضْرُوبٌ» فيكون تامًّا.

وحكمه أن ينصب المفعولَ به، كـ «ضَرَبْتُ زَيْداً» و«تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ» إلا إنْ ناب عن الفاعل، كـ «ضُرِبَ زَيْدٌ» و«تدُبِّرَتِ الكُتُبُ».

الثالث: اللازم، وله اثنتا عشرةَ علامة، وهي:

أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر، وأن لا يُبْنَى منه اسمُ مفعولٍ تام، وذلك كـ «خَرَجَ»، ألا ترى أنه لا يقال: «زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمْرٌو»، ولا: «هُوَ مَخْرُوج»، وإنما يقال: «الْخُرُوج خَرَجَهُ عَمْرٌو» و«هُوَ مَخْرُوج بِهِ، أوْ إلَيْهِ».

وأن يدل على سَجِيَّةٍ ـ وهي: مَا لَيْسَ حَرَكَةَ جسمٍ من وصف ملازم ـ نحو: جَبُنَ وشجع.

أو على عَرَض ـ وهو: ما لَيْسَ حَرَكَةَ جسمٍ من وصف غير ثابت ـ كَمَرِضَ وكسل ونَهِمَ إذا شبع.

أو على نظافة، كنَظُفَ وطَهُرَ وَوَضُؤَ.

أو على دَنَسٍ، نحو: نَجُسَ وقَذُرَ.

أو على مُطَاوَعَة فاعِلِهِ لفاعِلِ فعلٍ مُتَعدٍّ لواحد، نحو: كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ، وَمَدَدْتُهُ فامتد. فلو طَاوَعَ ما يتعدى فعلُه لاثنين تعدَّى لواحدٍ كعَلَّمْتُهُ الحِسَابَ فَتَعَلَّمَهُ.

أو يكون موازناً لافْعَلَلَّ، كاقْشَعَرَّ واشْمَأَزَّ، أو لما أُلْحِقَ به، وهو اْفْوَعَلَّ، كاكْوَهَدَّ الفَرْخُ إذا ارْتَعَدَ.

أو لافْعَنْلَلَ، كاحْرَنْجَمَ، أو لما أُلْحِقَ به، وهو اْفعنلل بزيادة إحدى اللامين، كاقعنسسَ الجملُ إذا أبى ينقاد، وافْعَنْلَى، كاحْرَنْبَى الديكُ إذا انْتَفَشَ للقتال.

وحُكْمُ اللازم: أن يَتَعَدَّى بالجار، كـ «عَجِبْتُ مِنْهُ» و«مَرَرْتُ بِهِ»، و«غَضِبْتُ عليه».

وقد يُحْذف ويبقى الجر شذوذاً، كقوله:

٢٣٥ ـ أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

أي: إلى كُلَيْبٍ.

وقد يُحْذَفُ وَيُنْصَبُ المجرور، وهو ثلاثة أقسام:

(١) سماعيّ جائز في الكلام المنثور، نحو: «نَصَحْتُهُ» و«شَكَرْتُهُ»، والأكثر ذِكْر اللام، نحو: ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ٧٩]، ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي﴾ [لقمان: ١٤].

(٢) وَسَمَاعِيّ خاصّ بالشعر، كقوله:

٢٣٦ ـ ... كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وقوله:

٢٣٧ ـ آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ

أي: في الطريق، وعلى حَبِّ العراق.

(٣) وقياسيّ، وذلك في أَنَّ وأَنْ وكَيْ، نحو: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، ونحو: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٣]، ونحو: ﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ﴾ [الحشر: ٧]، أي بأنه، ومن أن جاءكم، ولكيلا، وذلك إذا قَدَّرْتَ «كي» مصدريةً، وأهمل النحويون هنا ذكر «كي»، واشترط ابنُ مالك في أَنَّ وأَنْ أَمْنَ اللّبس؛ فَمَنَعَ الحذف في نحو: «رَغِبْتُ في أن تَفْعَلَ» أو «عَنْ أنْ تَفْعَلَ» لإشكال المراد بعد الحذف، ويُشْكِل عليه: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]، فحذف الحرف مع أن المُفَسِّرين اختلفوا في المراد.



فصل: لبعض المفاعيل الأصَالَةُ في التقدم على بعض: إما بكونه مبتدأ في الأصل، أو فاعلاً في المعنى، أو مُسَرَّحاً لفظاً أو تقديراً، والآخر مقيد لفظاً أو تقديراً، وذلك كـ «زيْداً» في: «ظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً» و«أَعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهَماً» و«اخْتَرْتُ زيداً القَوْمَ»، أو «مِنَ القَوْمِ».

ثم قد يجب الأصلُ، كما إذا خِيفَ اللّبْس، كـ «أَعْطَيْتُ زَيداً عَمْراً» أو كان الثاني محصوراً، كـ «مَا أَعْطَيْتُ زيداً إلاّ دِرْهَماً» أو ظاهراً والأولُ ضمير، نحو: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴿١﴾﴾ [الكوثر: ١].

وقد يمتنع كما إذا اتَّصَلَ الأولُ بضمير الثاني، كـ «أَعطَيْتُ المَالَ مَالِكَهُ» أو كان محصوراً، كـ «ما أَعْطَيْتُ الدِّرْهَمَ إلاّ زَيْداً» أو مضمراً والأولُ ظاهر، كـ «الدِّرْهَمَ أَعْطَيتُهُ زَيْداً».

فصل: يجوز حَذْفُ المفعول لغرض: إما لفظي كَتَنَاسُبِ الفواصل في نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴿٣﴾﴾ [الضحى: ٣]، ونحو: ﴿إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴿٣﴾﴾ [طه: ٣]، وكالإيجاز في نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤].

وإما معنوي كاحتقاره في نحو: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ﴾ [المجادلة: ٢١]، أي: الكافرين، أو لاستهجانه كقول عائشة رضي الله عنها: «مَا رَأَى مِنِّي وَلاَ رَأَيْتُ مِنْهُ» أي: العَوْرَةَ.

وقد يمتنع حَذْفُهُ، كأن يكون محصوراً، نحو: «إِنَّما ضَرَبْتُ زَيْداً»، أو جواباً كـ «ضَرَبْتُ زيداً» جواباً لِمَن قال: «مَنْ ضَرَبْتَ»؟

فصل: وقد يُحذَفُ ناصبُهُ إنْ عُلِمَ، كقولك لمن سَدَّدَ سهماً: «القِرْطَاسَ» ولمن تأهب لسفرٍ: «مَكَّةَ» ولمن قال: مَنْ أضرِبُ: «شَرَّ الناس»، بإضمار: تُصِيب، وتُريد، واضرب.

وقد يجب ذلك كما في الاشتغال، كـ «زَيْداً ضَرَبْتُهُ» والنداء، كـ «يَا عَبْدَاللَّهِ»، وفي الأمثال، نحو: «الكِلاَبَ عَلى البَقَرِ»، أي: أَرْسِلْ، وفيما جرى مجرى الأمثال، نحو: ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧١]، أي: وَأْتُوا، وفي التحذير بإيَّاكَ وأخواتها، نحو: «إيَّاكَ وَالأسَدَ»، أي: إيَّاكَ بَاعِدْ وَاحْذَرِ الأسَدَ، وفي التحذير بغيرها بشرط عَطْفٍ أو تكرار، نحو: «رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ» أي: باعد واحذر، ونحو: «الأسَدَ الأسَدَ»، وفي الإغراء بشرط أحدهما، نحو: «المُرُوءَةَ والنَّجْدَةَ»، ونحو: «السِّلاَحَ السِّلاَحَ» بتقدير الزم.



هذا باب التنازع في العمل

ويُسَمَّى أيضاً: باب الإعمال.

وحقيقته: أن يتقدم فعلان متصرفان، أو اسمان يُشْبِهانهما، أو فعلٌ متصرف واسم يُشْبِهه، ويتأخّرَ عنهما معمولٌ غيرُ سببيٍّ مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى.

مثال الفعلين: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف: ٩٦]، ومثال الاسمين قوله:

٢٣٨ ـ عُهِدْتَ مُغِيثاً مُغْنِياً مَنْ أَجَرْتَهُ

ومثال المُخْتَلِفَيْنِ: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩].

وقد تَتَنَازَعُ ثلاثَةٌ، وقد يكون المتنازعُ فيه متعدداً، وفي الحديث: «**تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتُحَمِّدُونَ دُبُرَ كل صلاةٍ ثَلاثاً وَثَلاثِينَ**» فتنازع ثلاثة في اثنين ظرفٍ ومصدرٍ.

وقد عُلم مما ذكرتُه أن التنازع لا يقع بين حرفين، ولا بين حرف وغيره، ولا بين جامدين، ولا بين جامد وغيره، وعن المبرد إجازتُه في فِعْلَي التعجب، نحو: «مَا أحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْداً»، و«أَحْسِنْ بِهِ وَأَجْمِلْ بِعَمْرٍو»، ولا في معمول متقدِّم، نحو: «زيداً ضَرَبْتَ وَأَكْرَمْتَ»، أو «شَتمته» خلافاً لبعضهم، ولا في معمول متوسِّطٍ، نحو: «ضَرَبْتُ زَيْداً وأَكْرَمْتُ» خلافاً للفارسي، ولا في نحو:

٢٣٩ ـ فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ

خلافاً له وللجُرجَاني؛ لأن الطالب للمعمول إنما هو الأول، وأما الثاني، فلم يُؤْت به للإسناد، بل لمجرّد التقوية، فلا فاعل له، ولهذا قال:

٢٤٠ ـ أَتَـاكِ أَتَـاكِ الـلاَّحِـقُـونَ احْـبِـسِ احْـبِـسِ

ولو كان من التنازع لقال: «أتَاكِ أَتَوْكِ» أو «أَتَوْكِ أَتَاكِ»، ولا في نحو:

٢٤١ ـ وَعَـزَّةُ مَـمْـطُـولٌ مُـعَـنًّـى غَـرِيـمُـهَـا

بل: «غريمُها» مبتدأ، و«ممطولٌ»، و«مُعَنًّى» خَبَرَانِ، أو «ممطولٌ» خبر، و«مُعَنًّى» صفة له، أو حال من ضميره.

ولا يمتنع التنازع في نحو: «زَيْدٌ ضَرَبَ وَأَكْرَمَ أخاهُ» لأن السببيّ منصوب.



فصل: إذا تنازع العاملان جاز إعمالُ أيهما شئتَ باتفاق، واختار الكوفيون الأولَ لسَبْقِهِ، والبصريون الأخيرَ لقُرْبِهِ.

فإن أعْمَلْنَا الأولَ في المُتَنَازَعِ فيه، أعملنا الأخيرَ في ضميره، نحو: «قَامَ وقَعَدَا ـ أو وَضَرَبْتُهُمَا، أو مَرَرْتُ بهما ـ أَخَوَاكَ»، وبعضهم يُجِيز حذف غير المرفوع؛ لأنه فَضْلَة، كقوله:

٢٤٢ ـ بِـعُـكَـاظُ يُـعْـشِـي الـنَّـاظِـريـ ـنَ إذا هُـمُ لَـمَـحُـوا شـعـاعُـهْ

ولنا أنَّ في حَذْفِهِ تَهْيِئَةَ العامِلِ للعملِ وَقَطْعه عنه، والبيت ضرورة.

وإن أعْمَلْنَا الثاني، فإن احتاج الأولُ لمرفوع فالبصريون يُضْمِرُونه، لامتناع حذف العُمدَة، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب، نحو: «رُبَّهُ رَجُلاً» و«نِعْمَ رَجُلاً» وفي الباب، نحو: «ضَرَبُوني وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ» حكاه سيبويه، وقال الشاعر:

٢٤٣ ـ جَـفَـوْنِـي وَلَـمْ أَجْـفُ الأخِـلاّءَ، إنَّـنِـي

والكسائيُّ وهشامٌ والسُّهَيْلِيُّ يُوجِبُون الحذفَ، تَمَسُّكاً بظاهر قوله:

٢٤٤ ـ تَـعَـفَّـقَ بِـالأرْطَـى لَـهَـا وَأَرَادَهَـا رِجَـالٌ..................

إذ لم يقل: «تَعَفّقُوا» ولا: «أرَادُوا».

والفَرَّاء يقول: إن استوى العاملان في طلب المرفوع فالعملُ لهما، نحو: «قَامَ وَقَعَدَ أخواكَ»، وإنِ اختلفا أضمرته مُؤَخَّراً، كـ «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْداً هُوَ».

وإن احتاج الأولُ لمنصوبٍ لفظاً أو مَحَلاًّ، فإن أوقَعَ حَذْفُه في لَبْسٍ أو كان

العامل من باب: «كان» أو من باب: «ظَنَّ» وجب إضمار المعمول مُؤَخّراً، نحو: اسْتَعَنْتُ وَاْسْتَعَانَ عَلَيَّ زَيْدٌ بِهِ، وَكُنْتُ وَكَانَ زَيْدٌ صَدِيقاً إِيَّاهُ، وَظَنَّنِي وَظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً إِيَّاهُ، وقيل: في باب: «ظن» و«كان» يضمر متقدماً، وقيل: يظهر، وقيل: يحذف، وهو الصحيح، لأنه حَذْفٌ لدليل.

وإنْ كان العامل من غير بَابَيْ: «كان» و«ظن» وجب حذفُ المنصوبِ، كـ «ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زيد»، وقيل: يجوز إضماره، كقوله:

٢٤٥ ـ إِذَا كُـنْـتَ تُـرْضِـيـهِ وَيُـرْضِـيـكَ صَـاحِـبٌ

وهذا ضرورة عند الجمهور.

مسألة: إذا احتاج العاملُ المُهْمَلُ إلى ضمير، وكان ذلك الضميرُ خبراً عن اسم، وكان ذلك الاسم مخالفاً في الإفراد والتذكير أو غيرهما للاسم المُفَسِّر له ـ وهو المتنازَع فيه ـ وجب العدولُ إلى الإظهار، نحو: «أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخاً الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ».

وذلك لأن الأصل «أظن ويظنني الزيدين أخوين»، فأظن: يطلب «الزيدين أخوين» مفعولين، و«يظنني» يطلب «الزيدين» فاعلاً، و«أخوين» مفعولاً؛ فأعْمَلْنَا الأول، فَنَصَبْنَا الاسمين، وهما: «الزيدين أخوين» وأضمرنا في الثاني ضمير: «الزيدين» وهو الألف، وبقي علينا المفعولُ الثاني يحتاج إلى إضماره، وهو خبر عن ياء المتكلم، والياء مخالفة لأخوين الذي مُفَسِّر للضمير الذي يُؤْتَى به، فإن الياء للمفرد، و«الأخوين» تثنية، فَدَارَ الأمْرُ بين إضماره مُفْرَداً ليُوافق المخبَر عنه، وبين إضماره مُثَنًّى ليوافق المُفَسِّرَ، وفي كل منهما محذور، فوجب العدولُ إلى الإظهار، فقلنا: «أخاً» فوافق المخبَرَ عنه، ولم يَضُرَّهُ مخالفَتُهُ لـ «أَخَوَيْنِ»، لأنه اسمٌ ظاهر لا يحتاج لما يفسره، هذا تقرير ما قالوا.

ولم يَظْهَر لي فَسَادُ دَعْوَى التنازعِ في الأخوين، لأن: «يَظُنُّنِي» لا يطلبه، لكونه مثنى والمفعول الأول مفرد.

وعن الكوفيين أنهم أجازوا فيه وجهين: حَذْفَهُ، وإضْمَارَهُ على وَفْقِ المخبَرِ عنه.



هذا باب المفعول المطلق

أي: الذي يَصْدُقُ عليه قَوْلُنَا: «مفعول» صِدْقاً غير مُقَيَّد بالجارّ.

وهو: اسم يُؤَكِّد عامِلَه، أو يُبَيِّنُ نوعه، أو عَدَدَه، وليس خبراً ولا حالاً، نحو:

«ضَرَبْتُ ضَرْباً» أو «ضَرْبَ الأمِيرِ» أو «ضَرْبَتَيْنِ» بخلاف، نحو: «ضَرْبُكَ ضَرْبٌ أَلِيم»، ونحو: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النمل: ١٠].

وأكثر ما يكون المفعول المطلق مَصْدَراً.

والمصدر: اسمُ الحدثِ الجاري على الفعل.

وخرج بهذا القيد، نحو: «اغْتَسَلَ غُسْلاً» و«تَوَضَّأَ وُضُوءاً» و«أَعْطَى عَطَاءً» فإن هذه أسماءُ مصادر.

وعاملُه إما مصدر مثلُه، نحو: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣]، أو ما اشتق منه: من فعل، نحو: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، أو وَصْفٍ، نحو: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ۝١﴾ [الصافات: ١].

وزعم بعضُ البصريين أن الفعل أصل للوصف، وزعم الكوفيون أن الفعل أصل لهما.



فصل: ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر مِنْ صِفَةٍ، كـ «سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ»، و«اشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ»، و«ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ الأَمِيرِ اللِّصَّ»، إذ الأصل: «ضَرْباً مِثْلَ ضَرْبِ الأمِيرِ اللِّصَّ» فحذف الموصوف ثم المضاف، أو ضميره، نحو: «عَبْدَاللَّهِ أَظُنُّهُ جالِساً»، ونحو: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا﴾ [المائدة: ١١٥]، أو إشارةٍ إليه، كـ «ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ»، أو مُرَادِفٍ له، نحو: «شَنِئْتُهُ بُغْضاً» و«أَحْبَبْتُهُ مِقَةً» و«فَرِحْتُ جَذَلاً» وهو بالذال المعجمة مصدر جَذِل بالكسر، أو مشارِك له في مادته، وهو ثلاثة أقسام: اَسْمُ مصدرٍ كما تقدم، واسمُ عَيْنٍ، ومصدرٌ لفعل آخر، نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ۝١٧﴾ [نوح: ١٧]، ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨]، والأصل إِنْبَاتاً وَتَبَتُّلاً، أو دالّ على نوع منه، كـ «قَعَدَ القُرْفُصَاءَ» و«رَجَعَ القَهْقَرَى»، أو دالّ على عدده، كـ «ضَرَبْتُهُ عَشْرَ ضَرَبَاتٍ»، ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، أو على آلته، كـ «ضَرَبْتُهُ سَوْطاً» أو: «عَصاً» أو: «كل»، نحو: ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، وقوله:

٢٤٦ ـ يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أنْ لاَ تَلاقِيَا

أو «بعض» كـ «ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ».

مسألة: المصدرُ المؤكّد لا يُثَنَّى ولا يُجمع باتفاقٍ، فلا يقال: ضَرْبَيْنِ ولا ضُرُوباً، لأنه كَماءٍ وعَسَلٍ، والمختومُ بتاء الوَحْدَة كضَرْبَة بعكسه باتفاقٍ، فيقال: ضَرْبَتَيْنِ وَضَرَبَات، لأنه كَتَمْرَة وكلمة، وَاخْتُلِفَ في النَّوْعِيِّ: فالمشهورُ الجواز، وظَاهِرُ مذهب سيبويه المنعُ، واختاره الشَّلَوْبِين.

فصل: اتفقوا على أنه يجوز لدليل ـ مقالي أو حالي ـ حَذْفُ عامل المصدر غير المؤكِّد، كأن يقال: «مَا جَلَسْتَ» فتقول: «بَلَى جُلُوساً طَويلاً»، أو: «بَلَى جَلْسَتَيْنِ» وتقول لمن قَدِمَ من سفر: «قُدُوماً مُبَاركاً».

وأما المؤكِّدُ فزعَمَ ابنُ مالك أنه لا يُحْذَفُ عاملُه، لأنه إنما جِيءَ به لتقويته وتقرير معناه، والحذفُ مُنَافٍ لهما، وَرَدَّهُ ابْنُهُ بأنه قد حُذِفَ جوازاً في نحو: «أَنْتَ سَيْراً» ووجوباً في: «أَنْتَ سَيْراً سَيْراً» وفي نحو: «سَقْياً وَرَعْياً».

وقد يُقَام المصدرُ مُقَامَ فِعْلِهِ فيمتنع ذكره معه، وهو نوعان:

(١) ما لا فَعْلَ له، نحو: «وَيْلَ زَيْدٍ» و«وَيْحَهُ».

٢٤٧ ـ وبَـلْـهَ الأكُـفِّ. . . . .

فيُقَدَّرُ له عامل من مَعْنَاه على حَدِّ «قَعَدْتُ جُلُوساً».

(٢) وما له فِعْلٌ، وهو نوعان: واقع في الطَّلَبِ، وهو الوارد دُعَاء، كـ «سَقْياً وَرَعْياً، وجَدْعاً»، أو أمراً أو نهياً، نحو: «قِيَاماً لاَ قُعُوداً»، ونحو: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]، وقوله:

٢٤٨ ـ فَـنَـدْلاً زُرَيْـقُ الـمَـالَ نَـدْلَ الـثَّـعَـالِـبِ

كذا أطلق ابنُ مالك، وَخَصَّ ابنُ عصفورٍ الوُجُوبَ بالتكرار، كقوله:

٢٤٩ ـ فَـصَـبْـراً فـي مَـجَـالِ الـمَـوْتِ صَـبْـراً

أو مقروناً باستفهام تَوْبِيخِيٍّ، نحو: «أَتَوَانِياً وَقَدْ جَدَّ قُرَنَاؤُك؟» وقوله:

٢٥٠ ـ أَلُـؤْمـاً لاَ أَبَـا لَـكَ وَاغْـتِـرَابـا؟

وواقع في الخبر، وذلك في مسائل:

إحداها: مصادرُ مَسْمُوعَة كَثُرَ استعمالُها، ودَلَّتِ القرائنُ على عاملها، كقولهم عند تذكر نعمة وشدة: «حَمْداً وَشُكْراً لاَ كُفْراً» و«صَبْراً لاَ جَزَعاً» وعند ظهور أمر معجب «عَجَباً» وعند خطاب مَرْضيٍّ عنه أو مغضوب عليه «أَفْعَلُهُ وَكَرَامَةً وَمَسَرَّةً» و«لاَ أفعله ولا كَيْداً ولاَ هَمًّا».

الثانية: أن يكون تفصيلاً لعاقبة ما قبله، نحو: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤].

الثالثة: أن يكون مكرراً، أو محصوراً، أو مُسْتَفْهَماً عنه، وعامله خَبَرٌ عن اسم

عين، نحو: «أنْتَ سَيْراً سَيْراً» و«مَا أنْتَ إلاّ سَيْراً» و«إنّما أنت سَيْرَ البَرِيدِ» و«أأنْت سَيْراً؟».

الرابعة: أن يكون مؤكداً لنفسه أو لغيره؛ فالأول: الواقع بعد جملة هي نَصٌّ في معناه، نحو: «لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفاً»، أي: اعترافاً، والثاني: الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغَيْرَهُ، نحو: «زَيْدٌ ٱبْنِي حَقًّا» و«هٰذَا زَيْدٌ الحقَّ لاَ البَاطِلَ» و«لا أفْعَلُ كَذَا البَتَّةَ».

الخامسة: أن يكون فعلاً عِلاجيًّا تشبيهيًّا، بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه، كـ «مَرَرْتُ [بزَيْدٍ] فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمارٍ، وَبُكَاءٌ بُكَاءَ ذَاتِ دَاهِيَةٍ».

ويجب الرفع في نحو: «لَهُ ذَكَاءٌ ذَكَاءُ الحُكَمَاءِ» لأنه معنويٌّ لا عَلاَجِيٌّ، وفي نحو: «صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ» لعدم تَقَدُّم جملةٍ، وفي نحو: «فإذا في الدَّارِ صَوْتٌ صَوْتُ حِمَارٍ»، ونحو: «فَإِذَا عَلَيْهِ نَوْحٌ نَوْحُ الحَمَامِ» لعدم تَقَدُّمِ صاحبه، وربما نصب، نحو هذين، لكن على الحال.

تنبيه: مثلُ: «لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمارٍ» قولُه:

٢٥١ ـ مَا إنْ يَمَسُّ الأرْضَ إلاّ مَنْكِبٌ ... مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ، طَيَّ المِحْمَلِ

لأن ما قبله بمنزلة: «لَهُ طَيٌّ»، قاله سيبويه.



هذا باب المفعول به

ويُسَمَّى المفعولَ لأجلِهِ، ومن أجله، ومِثَالُهُ: «جِئْتُ رَغبَةً فِيكَ».

وجميع ما اشترطوا له خمسة أُمُور:

(١) كونه مَصْدراً، فلا يجوز «جِئْتُكَ السَّمْنَ والعَسَلَ» قاله الجمهور، وأجاز يونسُ: «أمّا العَبِيدَ فَذُو عَبِيدٍ» بمعنى مهما يُذْكر شخصٌ لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد، وأنكره سيبويه.

(٢) وكونه قلبيًّا كالرَّغْبَة، فلا يجوز: «جِئْتُكَ قِرَاءَةً لِلْعِلْم» ولا «قَتْلاً للكافر» قاله ابنُ الخَبَّاز وغيره، وأجاز الفارسيُّ: «جِئْتُكَ ضَرْبَ زَيْدٍ»، أي: لتضرب زيداً.

(٣) وكونه عِلّةً: عَرَضاً كان كرَغْبَة، أو غيرَ عَرَضٍ، كـ «قَعَدَ عَنِ الحَرْبِ جُبْناً».

(٤) واتحاده بالمعلّلِ به وَقْتاً، فلا يجوز «تأَهَّبْتُ السَّفَرَ»، قاله الأعلم والمتأخرون.

(٥) واتحادُه بالمعلّل به فاعلاً، فلا يجوز «جِئْتُكَ مَحَبَّتَكَ إِيَّاي»، قاله المتأخرون أيضاً، وخالفهم ابنُ خروف.

ومتى فَقَدَ المعلّلُ شرطاً منها وَجَبَ، عند مَن اعتبر ذلك الشرط، أن يُجَرّ بحرف التعليل، ففاقد الأول، نحو: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ۝١٠﴾ [الرحمٰن: ١٠]، والثاني نحو: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١]، بخلاف: ﴿خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ [الإسراء: ٣١]، والرَّابع(١) نحوُ:

٢٥٢ ـ فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا

وَالخَامِسِ نحوُ:

٢٥٣ ـ وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ

وقد انتفى الاتحادان في: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨].

ويجوز جَرُّ المستوفي للشروط: بكثرة إن كان بأل، وبقلة إن كان مجرداً، وَشَاهِدُ التقليل فيهما قولُه:

٢٥٤ ـ لاَ أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجَاءِ

وقوله:

٢٥٥ ـ مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرْ

وَيَسْتَوِيَانِ في المضاف، نحو: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، ونحو: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤]، قيل: ومثله: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝١﴾ [قريش: ١]، أي: فليعبدوا ربَّ هذا البيت لإيلافهم الرحلتين، والحَرْفُ في هذه الآية واجبٌ عند مَن اشترط اتحاد الزمان.



هذا باب المفعول فيه، وهو المسمى ظَرْفاً

الظرف: ما ضُمِّنَ معنى «في» باطِّرَادٍ: من اسمِ وقتٍ، أو اسم مكان، أو اسمٍ عَرَضَتْ دلالَتُه على أحدهما، أو جارٍ مَجْرَاه.

فالمكان والزمان، كـ«امْكُثْ هُنَا أَزْمُناً».

والذي عَرَضَتْ دلالَتُه على أحدهما أربعة: أسماءُ العددِ المميزة بهما، كـ«سِرْتُ

---

(١) ولم يذكر فاقد الشرط الثالث وهو: كونه علة، لإخراجه بقوله: «ومتى فقد المعلل».

عِشْرِينَ يَوْماً، ثلاثِينَ فَرْسَخاً» وما أفيد به كلية أحدهما أو جُزْئيته، كـ «سِرْتُ جَمِيعَ اليَوْمِ، جَمِيعَ الفَرْسَخِ»، أو «كُلَّ اليَوْمِ كُلَّ الفَرْسَخِ»، أو «بَعْضَ اليَوْمِ، بَعْضَ الفَرْسَخِ»، أو «نِصْفَ اليَوْمِ، نِصْفَ الفَرسَخِ».

وما كان صفة لأحدهما، كـ «جَلَسْتُ طَوِيلاً مِنَ الدَّهْرِ شَرْقِيَّ الدَّارِ».

وما كان مخفوضاً بإضافة أحدهما ثم أُنِيبَ عنه بعد حَذْفه.

والغالبُ في هذا النائب أن يكون مَصْدَراً، وفي المَنُوبِ عنه أن يكون زماناً، ولا بُدَّ من كونه مُعَيَّناً لوقتٍ أو لمقدارٍ، نحو: «جِئْتُكَ صَلاةَ العَصْرِ» أو «قُدُومَ الْحَاجِّ»، و«أَنْتَظِرُكَ حَلْبَ نَاقَةٍ» أو «نَحْرَ جَزُورٍ».

وقد يكون النائبُ اسمَ عينٍ، نحو: «لاَ أُكَلِّمُهُ القَارِظَيْنِ»، والأصلُ: «مُدَّةَ غَيْبَةِ القَارِظَيْنِ».

وقد يكون المنوبُ عنه مكاناً، نحو: «جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ»، أي: مكانَ قُرْبِه.

والجاري مجرى أحدهما: ألفاظٌ مسموعةٌ تَوَسَّعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى «في» كقولهم: «أَحَقًّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ» والأصل أفِي حَقّ، وقد نطقوا بذلك، قال:

٢٥٦ ـ أَفِي الحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكِ هَائِمٌ

وهي جارية مَجْرَى ظرف الزمان دون ظرف المكان، ولهذا تقع خبراً عن المصادر دون الجُثَثِ.

ومثله: «غَيْرَ شَكٍّ» أو «جَهْدَ رَأْيِي» أو «ظَنًّا مِنِّي أَنَّكَ قَائِمٌ».

وخرج عن الحد ثلاثة أمور:

أحدها: نحو: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]، إذا قدر بفي؛ فإن النكاح ليس بواحد مما ذكرنا.

والثاني: نحو: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾ [الإنسان: ٧]، ونحو: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، فإنهما ليسا على معنى: «في» فانتصابهما على المفعول به، وناصبُ «حيث» يَعْلَم محذوفاً؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً.

والثالث: نحو: «دَخَلْتُ الدَّارَ»، و«سَكَنْتُ البَيْتَ» فانتصابهما إنما هو على التوسُّع بإسقاط الخافض، لا على الظرفية، فإنه لا يطرد تَعَدِّي الأفعال إلى الدار والبيت على معنى «في» لا تقول: «صَلَّيْتُ الدَّارَ» ولا «نِمْتُ البَيْتَ».



فصل: وحكمه النَّصْبُ، وناصبُه اللفظُ الدالُّ على المعنى الواقع فيه، ولهذا اللفظ ثلاثُ حالاتٍ:

إحداها: أن يكون مذكوراً، كـ «امْكُثْ هُنَا أَزْمُناً»، وهذا هو الأصل.

والثانية: أن يكون محذوفاً جوازاً، وذلك كقولك: «فَرْسَخَيْنِ» أو «يَوْمَ الجُمُعَةِ» جواباً لمن قال: «كَمْ سِرْتَ»؟ أو «مَتَى صُمْتَ»؟

والثالثة: أن يكون محذوفاً وجوباً، وذلك في ست مسائل، وهي: أي يقع صفة كـ «مَرَرْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُصْنٍ» أو صلة كـ «رَأَيْتُ الَّذِي عِنْدَكَ» أو حالاً كـ «رَأَيْتُ الهِلاَلَ بَيْنَ السَّحَابِ» أو خبراً كـ «زَيْدٌ عِنْدَكَ» أو مُشْتَغَلاً عنه كـ «يَوْمَ الخَمِيسِ صُمْتُ فِيهِ» أو مسموعاً بالحذف لا غَيْرُ كقولهم: «حِينَئِذٍ الآن»، أي: كان ذلك حينئذٍ، واسمع الآن.



فصل: أسماءُ الزمان كلّها صالحةٌ للانتصاب على الظرفية، سواء في ذلك مُبْهَمُهَا كحين وَمُدَّة، وَمُخْتَصُّها كيوم الخميس، وَمَعْدُودها كيومين وأسبوعين.

والصَّالِحُ لذلك من أسماء المكان نوعان:

أحدهما: المبهم، وهو: ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماهُ: كأسماء الجهات نحو أَمَامَ ووَرَاء ويَمين وشِمَال وفَوْق وتَحْت، وشبهها في الشِّيَاعِ كناحية وجانب ومكان، وكأسماء المقادير كمِيلٍ وفَرْسَخ وبريد.

والثاني: ما اتّحدَت مادته ومادة عامله، كـ «ذَهَبْتُ مَذْهَبَ زَيْدٍ»، و«رَمَيْتُ مَرْمَى عَمْرٍو»، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الجن: ٩].

وأما قولهم: «هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ القَابِلَةِ» و«مَزْجَرَ الكَلْبِ» و«مَنَاطَ الثُرَيَّا» فشاذ، إذ التقدير: هو مني مستقر في مقعد القابلة، فعامِلُه الاستقرارُ، ولو أُعمل في المقعد قعد وفي المزجَر زجر وفي المَنَاط ناط لم يكن شاذاً.

فصل: الظرف نوعان:

متصرف، وهو: ما يُفَارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها، كأن يُسْتَعْمل مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليهِ، كاليوم، تقول: «اليَوْمُ يَوْمٌ مُبارَك» و«أَعْجَبَنِي اليَوْمُ» و«أَحْبَبْتُ يَوْمَ قُدُومِكَ» و«سِرْتُ نِصْفَ اليَوْمِ».

وغير متصرف، وهو نوعان: ما لا يُفارق الظرفية أصلاً، كـ «قَطُّ وعَوْضُ»، تقول: «مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ» و«لاَ أَفْعَلُه عَوْضُ» وما لا يخرج عنها إلا بدخول الجار عليه، نحو: قَبْلُ وَبَعْدُ وَلَدُنْ وعِنْدَ، فيحكم عليهن بعدم التصرف مع أن «مِنْ» تدخل عليهن، إذ لم يَخْرُجْن عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها، لأن الظرف والجار والمجرور أخوان.



هذا باب المفعول معه

وهو: اسمٌ، فَضْلة، تَالٍ لواوٍ بمعنى مَعَ، تاليةٍ لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه، كـ «سِرْتُ وَالطَّرِيقَ» و«أَنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ».

فخرج باللفظ الأول نحو: «لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ»، ونحو: «سِرْتُ وَالشَّمْسُ طالِعَةٌ» فإن الواو داخلة في الأول على فعل، وفي الثاني: على جملة، وبالثاني، نحو: «اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو»، وبالثالث، نحو: «جِئْتُ مَعَ زَيْدٍ»، وبالرابع، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرو قَبْلَه، أوْ بَعْدَهُ»، وبالخامس، نحو: «كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُه» فلا يجوز فيه النصبُ، خلافاً للصَّيْمَرِيِّ، وبالسادس، نحو: «هٰذَا لَكَ وَأَبَاكَ» فلا يتكلم به، خلافاً لأبي علي.

فإن قلت: فقد قالوا: «مَا أَنْتَ وَزَيْداً» و«كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْداً».

قلت: أكثرهم يرفع بالعطف، والذين نصبوا قَدَّرُوا الضمير فاعلاً لمحذوف لا مبتدأ، والأصل ما تكون؟ وكيف تصنع؟ فلما حُذِفَ الفعلُ وحده بَرَزَ ضميرُه وانفصل.

والناصبُ للمفعول معه ما سَبَقَهُ من فعل أو شِبْهِهِ، لا الواوُ خلافاً للجُرجَاني، ولا الخِلافُ، خلافاً للكوفيين، ولا محذوفٌ، والتقدير: سِرْتُ وَلاَبَسْتُ النِّيلَ، فيكون حينئذٍ مفعولاً به، خلافاً للزجاج.



فصل: للاسم بعد الواو خَمْسُ حالات:

(١) وجوب العطف، كما في: «كل رجل وَضَيْعَتُه»، ونحو: «اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرو»، ونحو: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو قبله أو بعده» لما بَيَّنَّا.

(٢) ورُجْحَانه، كـ «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو» لأنه الأصل، وقد أَمْكَنَ بلا ضَعْفٍ.

(٣) ووجوبُ المفعولِ معه، وذلك في نحو: «مَا لَكَ وَزَيْداً»، و«مَاتَ زَيْدٌ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ» لامتناع العطف، في الأول: من جهة الصناعة، وفي الثاني: من جهة المعنى.

(٤) ورُجْحانُه، وذلك في نحو قوله:

٢٥٧ ـ فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ

ونحو: «قُمْتُ وَزَيْداً»؛ لِضَعْفِ العطف، في الأول: من جهة المعنى، وفي الثاني: من جهة الصناعة.

وامتناعُهما، كقوله:

٢٥٨ ـ عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِدا

وقوله:

٢٥٩ ـ وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالعُيُونَا

أما امتناعُ العطفِ فلانتفاء المشاركة، وأما امتناعُ المفعولِ معه فلانتفاء المِعيَّة في الأول وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني.

ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفعول به، أي: وَسَقَيْتُهَا ماءً وكَحَّلْنَ العُيُونَا، هذا قول الفارسيِّ والفَرَّاء ومَنْ تبعهما.

وذهب الجَرْمِيُّ والمَازنيُّ والمبَرِّدُ وأبو عُبَيْدَة والأصمعي واليزيدي إلى أنه لا حذف، وأن ما بعد الواو معطوف، وذلك على تأويل العامل المذكور بعامل يصح نصبه عليهما؛ فيؤول زَجَّجْنَ بِحَسَّنَّ وَعَلَفْتُهَا بِأَنَلْتُهَا.



هذا باب المستثنى

للاستثناء أدواتٌ ثمانٍ:

حرفان، وهما: «إلاّ» عند الجميع، و«حَاشَا» عند سيبويه، ويقال فيها: حَاشَ، وحَشَا.

وفعلاَنِ، وهما: «لَيْسَ»، و«لاَ يَكُونُ».

ومُتَرَدِّدَانِ بين الفعلية والحرفية، وهما: «خَلاَ» عند الجميع، و«عَدَا» عند غير سيبويه.

واسْمَانِ، وهما: «غَيْر» و«سِوَى» بلُغَاتها، فإنه يقال: سِوَى كرِضَى، وسُوَى كهُدَى، وسَوَاء كسَمَاء، وسِوَاء كبِنَاء، وهي أَغْرَبُهَا.

فإذا استثني بـ «إلاّ» وكان الكلام غيرَ تامٍّ، وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه، فلا عملَ لـ «إلاّ»، بل يكون الحكم عند وجودها مثلَه عند فَقْدِهَا، ويُسَمَّى استثناء مفرّغاً، وشرطه: كون الكلام غيرَ إيجابٍ، وهو: النَّفْيُ، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، والنَّهْيُ، نحو: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿وَلَا

﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، والاستفهامُ الإنكاريُّ، نحو: ﴿فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، فأما قوله تعالى: ﴿وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢]، فحمل «يأبى» على «لا يريد» لأنهما بمعنًى.

وإنْ كان الكلامُ تامًّا: فإن كان مُوجباً وجب نَصْبُ المستثنى، نحو: ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡۚ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وأما قولُه:

٢٦٠ ـ عَـافٍ تَـغَـيَّـرَ إِلاّ الـنُّـؤْيُ وَالْـوَتِـدُ

فحمل «تَغيَّرَ» على «لَمْ يَبْقَ عَلَى حَالِهِ» لأنهما بمعنًى.

وإن كان الكلامُ غيرَ مُوجَبٍ: فإن كان الاستثناء متصلاً فالأرجحُ إتباعُ المستثنى للمستثنى منه: بَدَلَ بعض عند البصريين، وَعَطْفَ نَسَق عند الكوفيين، نحو: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٞ مِّنۡهُمۡۖ﴾ [النساء: ٦٦]، ﴿وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١]، ﴿وَمَن يَقۡنَطُ مِن رَّحۡمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦]، وَالنَّصبُ عربيٌّ جَيِّدٌ، وقد قرىء به في السبع في: ﴿قليل﴾ و﴿امرأتك﴾.

وإذا تَعَذَّر البدلُ على اللفظ أُبدل على الموضع، نحو: «لا إِلٰهَ إِلاّ اللَّهُ»، ونحو: «مَا فِيهَا مِنْ أَحَدٍ إِلا زَيْدٌ» برفعهما، و«لَيْسَ زيد بشيءٍ إِلاّ شيئاً لاَ يُعْبَأُ به» بالنصب. لأن «لا» الجنسية لا تعمل في معرفة، ولا في مُوجَب، وَمِنْ والباء الزائدتين كذلك. فإن قلت: «لا إِله إِلاّ اللَّهُ وَاحِدٌ» فالرفع أيضاً، لأنها لا تعمل في مُوجَب.

ولا يترجَّحُ النصبُ على الإتباع لتأخُّر صفة المستثنى منه على المستثنى، نحو: «ما فيها رَجُلٌ إِلاّ أَخُوكَ صَالح» خلافاً للمازني.

وإن كان الاستثناء منقطعاً: فإن لم يمكن تَسْليطُ العامل على المستثنى وجب النصبُ اتفاقاً، نحو: «ما زَادَ هٰذَا المالُ إِلاّ ما نَقَصَ» إذ لا يقال: زاد النقصُ، ومثلُه: «مَا نَفَعَ زَيْدٌ إِلاّ مَا ضَرَّ» إذ لا يقال: نَفَعَ الضرُّ.

وإن أمكن تَسْلِيطُهُ فالحجازيون يوجبون النَّصْبَ، وعليه قراءة السبعة: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ﴾ [النساء: ١٥٧]، وتميمٌ تُرَجِّحُه وَتُجِيزُ الإتباع، كقوله:

٢٦١ ـ وَبَـلْـدَةٍ لَـيْـسَ بِـهَـا أَنِـيـسُ إِلاّ الْـيَـعَـافِـيـرُ وَإِلاّ الـعِـيـسُ

وَحَمَلَ عليه الزمخشريُّ: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [النمل: ٦٥].



فصل: وإذا تَقَدَّم المستثنى على المستثنى منه وَجَبَ نَصْبُه مطلقاً، كقوله:

٢٦٢ ـ وَمَـا لِـيَ إِلاّ آلَ أَحْـمَـدَ شِـيـعَـةٌ وَمَـا لِـيَ إِلا مَـذْهَـبَ الـحَـقِّ مَـذْهَـبُ

وبعضهم يُجيزُ غيرَ النصب في المسبوق بالنفي، فيقول: «مَا قَامَ إِلاّ زَيْدٌ أحَدٌ» سمع يونس: «مَا لِيَ إلاّ أبُوكَ نَاصِرٌ»، وقال:

٢٦٣ ـ إِذَا لَمْ يَكُنْ إلاّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ

وَوَجْهُه أن العامل فُرِّغ لما بعد «إلا» وأن المُؤَخّرَ عامٌّ أُرِيد به خاص؛ فصحّ بدله من المستثنى، لكنه بدل كل، وَنَظِيرُهُ في أن المتبوع أُخِّرَ وصار تابعاً «مَا مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ أَحَدٍ».



فصل: وإذا تَكَرَّرَت «إلا» فإن كان التكرار للتوكيد، وذلك إذَا تَلَتْ عاطفاً، أو تلاها اسمٌ مماثل لما قبلها ألغيت؛ فالأول، نحو: «ما جاء إلا زيد وإلا عمرو» فما بعد «إلا» الثانية معطوفٌ بالواو على ما قبلها، و«إلاّ» زائدة للتوكيد، والثاني، كقوله:

لاَ تَمْرُرْ بِهِمْ إلاّ الْفَتَى إلاّ الْعَلاَ

فـ «الْفَتَى» مُسْتَثْنًى من الضمير المجرور بالباء، وَالأَرْجَحُ كونُه تابعاً له في جَرِّهِ، ويجوز كونُه منصوباً على الاستثناء، و«العَلاَ» بدلٌ من الفتى بدل كل من كل، لأنهما مسمّى واحد، و«إلا» الثانية مؤكدة.

وقد اجتمع العطف والبدل في قوله:

ـ مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاّ عَمَلُهْ ... إلاّ رَسِيمُهُ وَإلاّ رَمَلُهْ

فـ «رَسِيمُه» بدلٌ، و«رمَلُه» معطوف، و«إلاّ» المقترنة بكل منهما مؤكدة.

وإن كان التكرار لغير توكيد ـ وذلك في غير بَابَي العَطْفِ والبَدَلِ ـ فإن كان العامل الذي قبل «إلاّ» مُفرَّغاً تَرَكْتَهُ يُؤَثِّرُ في واحدٍ من المُسْتَثْنَيَات، وَنَصَبْتَ ما عدا ذلك الواحِدَ، نحو: «مَا قَامَ إلاّ زَيْدٌ إلاّ عَمْراً إلاّ بَكْراً» رفعت الأول بالفعل على أنه فاعل، ونصبت الباقي، ولا يَتَعَيَّن الأول لتأثير العامل، بل يترجح، وتقول: «مَا رَأَيْتُ إلاّ زيداً إلاّ عمراً إلاّ بَكْراً» فتنصب واحداً منها بالفعل على أنه مفعول به، وتنصب الباقي بإلاّ على الاستثناء.

وإن كان العامل غير مُفرَّغ، فإن تقدمتِ المستثنياتُ على المستثنى منه نُصِبَتْ كلها، نحو: «مَا قَامَ إِلاّ زيداً إلا عمراً إلا بكراً أحَدٌ» وإن تأخرت، فإن كان الكلام موجباً نصبت أيضاً كلها، نحو: «قَامُوا إِلاّ زَيْداً إلاّ عَمْراً إلاّ بَكْراً».

وإن كان غيرَ إيجابٍ أُعْطِيَ وَاحِدٌ منها ما يُعْطَاه لو انْفرَدَ، ونصب ما عداه،

نحو: «مَا قَامُوا إِلاّ زَيْدٌ إِلاّ عَمْراً إِلاّ بَكْراً» لك في واحد منها الرفعُ راجحاً والنصب مرجوحاً ويتعين في الباقي النصب، ولا يتعين الأول لجواز الوجهين، بل يترجحُ.

هذا حكم المستثنيات المكَرَّرَة بالنظر إلى اللفظ.

وأما بالنظر إلى المعنى فهو نوعان: ما لا يُمْكن استثناءُ بَعْضِهِ من بَعْضٍ، كـ «زيد وعمرو وبكر» وما يُمكن، نحو: «لَهُ عِنْدِي عَشَرَةٌ إِلاّ أَرْبَعَةً إِلاّ اثْنَيْنِ إِلاّ وَاحِداً».

ففي النوع الأول: إن كان المستثنى الأول داخلاً ـ وذلك إذا كان مستثنى من غير موجب ـ فما بعده داخل، وإن كان خارجاً ـ وذلك إن كان مستثنى من موجب ـ فما بعده خارج.

وفي النوع الثاني: اختلفوا، فقيل: الحكم كذلك، وإن الجميع مستثنى من أصل العدد، وقال البصريون والكسائي: كلٌّ من الأعداد مستثنًى مما يليه، وهو الصحيح لأن الحمل على الأقرب متعين عند التردد، وقيل: المذهبان محتملان.

وعلى هذا فالمقَرُّ به في المثال ثلاثة على القول الأول، وسبعة على القول الثاني، ومحتَمِلٌ لهما على الثالث، ولك في معرفة المتحصِّل على القول الثاني طريقتان، **إحداهما:** أنْ تُسْقِط الأول وَتَجْبُر الباقي بالثاني وتُسْقِط الثالث، وإن كان معك رابع فإنك تجبر به، وهكذا إلى الأخير. **والثانية:** أن تَحطّ الآخر مما يليه، ثم باقيه مما يليه، وهكذا إلى الأول.



فصل: وأصل «غير» أن يُوصَفَ بها إما نكرةٌ، نحو: ﴿صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧]، أو معرفةٌ كالنكرة، نحو: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، فإن موصوفها (الذين) وهم جنسٌ لا قومٌ بأعيانهم.

وقد تَخْرُجُ عن الصفة وَتُضَمَّن معنى: «إِلاّ» فيستثنى بها اسمٌ مجرور بإضافتها إليه، وَتُعْرَب هي بما يستحقُّه المستثنى بإلا في ذلك الكلام، فيجب نصبها في نحو: «قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ» و«مَا نَفَعَ هٰذَا المَالُ غَيْرَ الضَّرَرِ» عند الجميع، وفي نحو: «مَا فِيهَا أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ» عند الحجازيين، وعند الأكثر في نحو: «مَا فِيهَا غَيْرَ زَيْدٍ أَحَدٌ»، ويترجَّح عند قوم في نحو هذا المثال، وعند تميم في نحو: «ما فيها أحد غير حمار»، وَيَضْعُف في نحو: «مَا قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ»، ويمتنع في نحو: «ما قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ».



فصل: والمستثنى بـ «سِوَى» كالمستثنى بـ «غَيْر» في وجوب الخفض. ثم قال الزجاجيّ وابن مالك. سِوَى كغَيْر معنًى وإعراباً، ويؤيدهما حكايةُ الفَرّاءِ «أَتَانِي سِوَاكَ»

قال سيبويه والجمهور: هي ظرفٌ، بدليل وَصْلِ الموصول بها، كـ «جَاءَ الّذِي سِوَاكَ». قالوا: ولا تخرج عن النصب على الظرفية إلا في الشعر، كقوله:

٢٦٦ ـ وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

وقال الرُّمّاني والعُكْبَري: تستعمل ظرفاً غالباً، وكغير قليلاً، وإلى هذا أذهب.



فصل: والمستثنى بـ«لَيْسَ» و«لا يكون» واجبُ النصبِ، لأنه خبرهما، وفي الحديث: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا، لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفُرَ» وتقول: «أَتَوْنِي لا يَكُونُ زَيْداً».

واسْمُهُمَا ضمير مستتر عائد على اسم الفاعلِ المفهوم من الفعل السابق، أو البعض المدلول عليه بكله السابق، فتقدير: «قَامُوا لَيْسَ زَيْداً»: ليس القَائِمُ، أو ليسَ بعضهم، وعلى الثاني فهو نظير: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾ [النساء: ١١]، بعد تَقَدُّمِ ذكرِ الأولاد.

وجملتا الاستثناء في موضع نصب على الحال، أو مستأنفتان فلا موضع لهما.

فصل: وفي المستثنى بـ«خَلاَ» و«عَدَا» وجهان:

أحدهما: الجرُّ على أنهما حَرْفا جَرٍّ، وهو قليلٌ، ولم يَحْفَظْهُ سيبويه في «عَدَا»، ومن شواهده قوله:

٢٦٦ ـ أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وَأَسْراً عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ

وموضعهما نصب، فقيل: هو نَصْبٌ عن تمام الكلام، وقيل: لأنهما متعلقان بالفعل المذكور.

والثاني: النصب على أنهما فعلان جامدان لوقوعهما مَوْقِع «إلاّ» وفاعلهما ضمير مستتر، وفي مُفَسِّره وفي موضع الجملة البحثُ السابقُ.

وتدخل عليهما «ما» المصدرية فيتعين النصبُ، لتعين الفعلية حينئذٍ، كقوله:

٢٦٧ ـ أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللَّهَ بَاطِلُ

وقوله:

٢٦٨ ـ تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنَّنِي

ولهذا دخلت نونُ الوقاية، وموضعُ الموصولِ وصلتِهِ نَصْبٌ: إما على الظرفية على حذف مضاف، أو على الحالية على التأويل باسم الفاعل، فمعنى: «قَامُوا مَا عَدَا زَيْداً» قاموا وَقْتَ مُجَاوزَتهم زيداً، أو مُجَاوِزِينَ زَيْداً، وقد يَجُرَّانِ على تقدير «ما» زائدة.

فصل: والمستثنى بـ «حَاشَا» عند سيبويه مجرورٌ لا غيرُ، وسمع غيرُه النصب، كقوله: «اللَّهم اغفر لي ولمن يسمع، حَاشَا الشَّيْطانَ وأبا الأصبغ».

والكلامُ في موضعها جارةً وناصبةً وفي فاعلها كالكلام في أُخْتَيْهَا.

ولا يجوز دخول «ما» عليها، خلافاً لبعضهم، ولا دخولُ «إلا» خلافاً للكسائي.



هذا باب الحال

الحالُ نوعان: **مُؤَكِّدَة**، وستأتي، **ومُؤَسِّسَة**، وهي: وَصْفٌ، فَضْلَة، مذكور لبيان الهيئة، كـ «جِئْت رَاكِباً» و«ضَرَبْتُهُ مَكْتُوفاً» و«لَقِيتُهُ رَاكِبَيْن».

وخرج بذكر الوَصْفِ، نحو: «القَهْقَرَى» في «رَجَعْتُ القَهْقَرَى».

وبذكر الفضلة الخَبَرُ في نحو: «زَيْدٌ ضَاحِكٌ».

وبالباقي التمييزُ في نحو: «لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِساً» والنعتُ في نحو: «جَاءَنِي رَجُلٌ رَاكِبٌ» فإنَّ ذِكْرَ التمييز لبيان جِنْسِ المتعجَّب منه، وذِكْرِ النعت لِتَخْصيصِ المنعوت. وإنما وقع بيانُ الهيئة بهما ضمناً لا قصداً.

وقال الناظم:

الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ ... مُفْهِمُ فِي حَالِ كَذَا..........

فالوصف: جنسٌ يشمل الخَبَرَ والنعتَ والحَالَ، وفَضْلَة: مُخْرِج للخبر. ومنتصب. مُخْرِجٌ لنَعْتَي المرفوع والمخفوضِ، كـ «جاءَنِي رَجُلٌ رَاكِبٌ» و«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ» ومُفْهِمُ في الحال كذا: مُخْرِجٌ لنعت المنصوب كـ «رَأَيْتُ رَجُلاً رَاكِباً» فإنه إنما سِيقَ لتقييد المنعوت؛ فهو لا يُفْهِمُ في حال كذا بطريق القَصْدِ، وإنما أفهمه بطريق اللزوم.

وفي هذا الحد نظر؛ لأن النَّصبَ حكم، والحكم فرع التصور، والتصور متوقِّفٌ على الحد، فجاء الدَّوْرُ.



فصل: للحال أربعة أوصاف:

- **أحدها:** أن تكون مُنْتَقِلَة لا ثابتة، وذلك غالبٌ، لا لازمٌ، كـ «جاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً».

وتقع وصفاً ثابتاً في ثلاث مسائل:

إحداها: أن تكون مُؤَكّدة، نحو: «زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفاً» و﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣].

الثانية: أن يَدُلَّ عاملُها على تجدُّدِ صاحبها، نحو: «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا» فـ «يديها»: بدلُ بَعْضٍ، و«أَطْوَلَ»: حال مُلازِمة.

الثالثة: نحو: ﴿قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ﴾ [آل عمران: ١٨]، ونحو: ﴿أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلٗاۚ﴾ [الأنعام: ١١٤]، ولا ضابط لذلك، بل هو موقوف على السماع، ووَهِمَ ابنُ الناظم فمثل بمفصَّلاً في الآية للحال التي تجدَّد صاحبها.

● الثاني: أن تكون مُشْتَقَّةً لا جامدة، وذلك أيضاً غالبٌ، لا لازم.

وتقع جامدة مُؤَوَّلة بالمشتق في ثلاث مسائل:

إحداها: أن تَدُلَّ على تَشْبيه، نحو: «كَرَّ زَيْدٌ أَسَداً» و«بَدَتِ الجَارِيَةُ قَمَراً، وَتَثَنَّتْ غُصْناً»، أي: شُجاعاً ومضيئة وَمُعْتَدِلَةَ، وقالوا: «وَقَعَ المُصْطَرِعَانِ عِدْلَي عَيْرٍ»، أي: مُصْطَحِبَيْن اصطحابَ عِدْلَي حمارٍ حين سقوطهما.

الثانية: أن تَدُلَّ على مُفَاعَلَة، نحو: «بِعْتُهُ يَداً بِيَدٍ»، أي: متقابضين، و«كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ»، أي: متشافهين.

الثالثة: أن تَدُلَّ على ترتيب، كـ «ادْخُلوا رَجُلاً رَجُلاً»، أي: مترتبين.

وتقع جامدة غير مُؤَوَّلة بالمشتق في سبع مسائل، وهي:

أن تكون موصوفة، نحو: ﴿قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا﴾ [يوسف: ٢]، ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرٗا سَوِيّٗا﴾ [مريم: ١٧]، وتسمى حالاً مُوَطِّئَةً.

أو دالة على سِعْرٍ، نحو: «بِعْتُهُ مُدًّا بِكَذا».

أو عدد، نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗۚ﴾ [الأعراف: ١٤٢].

أو طَوْرٍ واقع فيه تفضيل، نحو: «هٰذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً».

أو تكون نَوْعاً لصاحبها، نحو: «هٰذَا مَالُكَ ذَهَباً».

أو فَرْعاً، نحو: «هٰذَا حَدِيدُكَ خَاتماً»، ﴿وَتَنۡحِتُونَ ٱلۡجِبَالَ بُيُوتٗاۖ﴾ [الأعراف: ٧٤].

أو أصلاً له، نحو: «هٰذَا خَاتَمُكَ حَدِيداً»، و﴿ءَأَسۡجُدُ لِمَنۡ خَلَقۡتَ طِينٗا﴾ [الإسراء: ٦١].

* تنبيه: أَكْثَرُ هذه الأنواع وقوعاً مسألةُ التسعيرِ، والمسائلُ الثلاث الأُوَلُ، وإلى ذلك يشير قوله:

وَيَكْثُرُ الجُمُودُ في سَعْرٍ، وَفِي ... مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلاَ تَكَلُّفِ

ويُفْهَمُ منه أنها تقع جامدةً في مواضعَ أُخَرَ بِقِلَّةٍ، وأنها لا تُؤَوَّلُ بالمشتق كما لا تؤول الواقعة في التسعير، وقد بينتها كلها.

وزعم ابنُه أن الجميع مُؤَوَّل بالمشتقِّ، وهو تكلف، وإنما قلنا به في الثلاث الأول؛ لأن اللفظ فيها مراد به غيرُ معناه الحقيقي؛ فالتأويلُ فيها واجبٌ.

الثالث: أن تكون نكرة لا معرفة، وذلك لازم؛ فإن وَرَدَتْ بلفظ المعرفة أُوِّلَتْ بنكرة، قالوا: «جاءَ وَحْدَهُ»، أي: منفرداً و«رَجَع عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِهِ»، أي: عائداً، و«ٱدْخُلُوا الأوَّلَ فَالأوَّلَ»، أي: مترتبين، و«جَاؤوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ»، أي: جميعاً، و«أَرْسَلَهَا العِرَاكَ»، أي: معتركة.

الرابع: أن تكون نَفْسَ صَاحِبِهَا في المعنى، فلذلك جاز: «جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً» وٱمْتَنع «جَاءَ زَيْدٌ ضَحِكاً».

وقد جاءت مصادر أحوالاً، بِقِلّة في المعارف، كـ «جَاءَ وَحْدَهُ»، و«أَرْسَلَهَا العِرَاكَ». وبكثرة في النَّكِراتِ، كـ «طَلَعَ بَغْتَةً»، و«جَاءَ رَكْضاً»، و«قَتَلْتُهُ صَبْراً»، وذلك على التأويل بالوصف، أي: مُبَاغِتاً، ورَاكِضاً، ومَصْبُوراً، أي: محبوساً.

ومَعَ كثرة ذلك فقال الجمهور: لا يَنْقاس مطلقاً، وقاسَهُ المبرد فيما كان نوعاً من العامل، فأجاز: «جَاءَ زَيْدٌ سُرْعَةً» ومنع: «جَاءَ زَيْدٌ ضَحِكاً»، وقاسَهُ الناظمُ وابنهُ بعد «أما»، نحو: «أَمَّا عِلْماً فَعَالِمٌ»، أي: مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم، وبعد خَبَرٍ شُبِّهَ به مبتدؤه، كـ «زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْراً» أو قُرِنَ هو بأل الدال على الكمال، نحو: «أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْماً».



فصل: وأصْلُ صاحب الحال التعريف، ويقع نكرة بِمُسَوِّغٍ، كأن يَتَقَدَّمَ عليه الحال، نحو: «في الدَّارِ جَالِساً رَجُلٌ»، وقوله:

٢٦٩ ـ لِـمَـيَّـةَ مُـوحِـشـاً طَـلَـلُ

أو يكون مخصوصاً إما بوَصْفٍ، كقراءة بعضهم: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ١٠١]، وقول الشاعر:

٢٧٠ ـ نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نُوحاً وٱسْتَجَبْتَ لَهُ ... في فُلُكٍ مَاخِرٍ في اليَمِّ مَشْحُونَا

وليس منه: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾ [الدخان: ٤، ٥]، خلافاً للناظم وابنه، أو بإضافةٍ، نحو: ﴿فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً﴾ [فصلت: ١٠]، أو بمعمولٍ، نحو: «عجبت مِنْ ضَرْبٍ أَخُوكَ شَدِيداً» أو مسبوقاً بنفي، نحو: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴿٤﴾﴾ [الحجر: ٤]، أو نهي، نحو:

لاَ يَـبْـغِ ٱمْـرُؤٌ عَـلَـى ٱمْـرِىءٍ مُـسْـتَـسْـهِـلاً

وقوله:

- لا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ

أو استفهام، كقوله:

٢٧٢ ـ يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِياً فَتَرى

وقد يقع نَكِرَةً بغير مُسَوِّغ، كقولهم: «عَلَيْهِ مِائَةٌ بِيضاً»، وفي الحديث: «**وَصَلَّى وراءه رِجَالٌ قِيَاماً**».

فصل: وللحال مع صاحبها ثلاثُ حالاتٍ:

إحداها ـ وهي الأصل ـ: أن يجوز فيها أن تَتَأَخَّرَ عنه وأن تَتَقَدَّمَ عليه، كـ «جَاءَ زيدٌ ضَاحِكاً»، و«ضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفاً» فلك في: «ضاحكاً» و«مكتوفاً» أن تُقَدِّمهما على المرفوع والمنصوب.

الثانية: أن تتأَخَّرَ عنه وجوباً، وذلك كأن تكون مَحْصورَة، نحو: ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨]، أو يكون صاحبُها مجروراً: إما بحرفِ جر غير زائد، كـ «مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً»، وخَالَفَ في هذه الفارسيُّ وابن جِنِّيٍّ وابن كَيْسان؛ فأجازوا التقديمَ، قال الناظم: وهو الصحيحُ؛ لوروده كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، وقَوْلِ الشاعر:

٢٧٣ ـ تَسَلَّيْتُ طُرّاً عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكُمْ

والحَقُّ أن البيت ضرورة، وأن ﴿كَآفَّةً﴾، حالٌ من الكاف، والتاء للمبالغة، لا للتأنيث، ويلزمه تقديمُ الحال المحصورة، وتَعَدِّي «أَرْسَلَ» باللام، والأولُ: ممتنعٌ، والثاني: خلافُ الأكثر.

وإما بإضَافَةٍ، كـ «أَعْجَبَنِي وَجْهُهَا مُسْفِرَةً».

وإنما تجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضافُ بعضَهُ كهذا المثال، وكقوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا﴾ [الحجر: ٤٧]، ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢]، أو كبعضه، نحو: ﴿مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣]، أو عاملاً في الحالِ، نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤]، و«أَعْجَبَنِي انْطِلاَقُكَ مُنْفَرِداً» و«هٰذَا شَارِبُ السَّوِيقِ مَلْتُوتاً».

الثالثة: أن تَتَقَدَّمَ عليه وجوباً، كما إذا كان صاحبها محصوراً، نحو: «مَا جَاءَ رَاكِباً إِلاَّ زَيْدٌ».



فصل: وللحال مع عاملها ثلاثُ حالاتٍ أيضاً:

إحداها: ـ وهي الأصل ـ: أن يجوز فيها أن تَتَأَخَّرَ عنه وأن تَتَقَدَّمَ عليه، وإنما يكون ذلك إذا كان العامل: فِعْلاً مُتَصَرِّفاً، كـ «ـجَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً»، أو صفةً تشبه الفعل المتصرفَ، كـ «ـزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ مُسْرِعاً»، فلك في «راكباً» و«مسرعاً» أن تُقَدِّمهما على «جاء» وعلى «منطلق»، كما قال الله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧]، وقالت العرب: «شَتَّى تَؤُوبُ الحَلَبَةُ»، أي: متفرقين يَرْجِعُ الحالبونَ، وقال الشاعر:

نَـجَـوْتِ وَهَـذا تَـحْـمِـلِـيـنَ طَـلِـيـقُ

فـ «ـتَحْمِلِينَ» في موضع نَصْبٍ على الحال، وعامِلُهَا: «طليق» وهو صفة مُشَبَّهة.

الثانية: أن تَتَقَدَّمَ عليه وجوباً، كما إذا كان لها صَدْرُ الكلامِ، نحو: «كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ»؟

الثالثة: أن تَتَأَخَّرَ عنه وجوباً، وذلك في ست مسائل: وهي أن يكون العامل فعلاً جامداً، نحو: «مَا أحْسَنَهُ مُقْبِلاً»، أو صفة تشبه الفعل الجامد ـ وهو اسم التفضيل ـ نحو: «هٰذَا أَفْصَحُ النَّاسِ خَطِيباً»، أو مَصْدَراً مقدراً بالفعل وحرف مصدري، نحو: «أَعْجَبَنِي ٱعْتِكَافُ أَخِيكَ صَائماً»، أو اسم فعل، نحو: «نَزَالِ مُسْرِعاً»، أو لفظاً مُضَمَّناً معنى الفعل دون حروفه، نحو: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾ [النمل: ٥٢]، وقوله:

٢٧٤ ـ كَـأَنَّ قُـلُـوبَ الـطَّـيْـرِ رَطْـبـاً وَيَـابِـسـاً

وقولك: «لَيْتَ هِنْداً مُقِيمَةً عِنْدَنَا» أو عاملاً آخر عَرَضَ له مانع، نحو: «لأَصْبِرَ مُحْتَسِباً» و«لأَعْتَكِفَنَّ صَائماً» فإن ما في حَيِّز لام الابتداء ولام القسم لا يتقدم عليهما.

ويُسْتَثْنَى من أفعل التفضيل ما كان عاملاً في حَالَيْنِ لاسمين مُتَّحِدَي المعنى أو مختلفين، وأحَدُهما مُفَضَّل على الآخر؛ فإنه يجب تقديمُ حالِ الفاضِلِ، كـ «ـهٰذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً»، وقولك: «زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَاناً».

ويستثنى من المضمَّنِ معنى الفعل دون حُرُوفه: أن أكون ظرفاً أو مجروراً مخبراً بهما، فيجوز بقلة تَوَسُّطُ الحال بين المخبَرِ عنه والمُخْبَرِ به، كقوله:

٢٧٥ ـ بِـنَـا عَـاذَ عَـوْفٌ وَهْـوَ بَـادِي ذِلَّـةٍ لَـدَيْـكُـمْ ....

وكقراءة بعضهم: ﴿مَا فِى بُطُونِ هَـٰذِهِ ٱلْأَنْعَـٰمِ خَالِصَةً لِّذُكُورِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩]. وكقراءة الحسن: ﴿وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَاتٍ بِيَمِينِهِۦٓ﴾ [الزمر: ٦٧]، وهو قولُ الأخفَشِ، وتبعه الناظمُ.

والحقُّ أن البيت ضرورة، وأن: «خَالِصَةً» و«مَطْوِيَّاتٍ» معمولان لصلة: «ما».

ـ قَبْضَتِهِ»، وأن «السَّماوَات» عطف على ضمير مستترٍ في: «قَبْضَتِهِ» لأنها بمعنى مقبوضته، لا مبتدأ، و«بِيَمِينِهِ» معمولُ الحالِ، لا عاملها.

فصل: ولشبه الحال بالخبر والنعت جاز أن تتعدد، لمفرد، وغيره، فالأول كقوله:

عليَّ إذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ ... زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجْلانَ حَافِيَا

وليس منه، نحو: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾ [آل عمران: ٣٩].

والثاني: إن اتَّحَدَ لَفْظُهُ ومعناهُ ثُنِّيَ أو جمع، نحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ﴾ [إبراهيم: ٣٣]، الأصلُ دائبةً ودائباً، ونحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجومَ مسخراتٍ﴾ [النحل: ١٢]، وإن اختلف فُرِّقَ بغير عطف، كـ «لَقِيتُهُ مُصْعِداً مُنْحَدِراً»، ويقدر الأول للثاني وبالعكس، قال:

٢٧٧ ـ عَهِدْتُ سُعَادَ ذَاتَ هَوًى مُعَنًّى

وقد تأتي على الترتيب إن أُمِنَ اللَّبْسُ، كقوله:

٢٧٨ ـ خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا

ومنع الفارسيُّ وجماعة النوعَ الأولَ، فَقَدَّرُوا نحو قوله: «حَافِياً» صفة أو حالاً من ضمير «رَجْلاَنَ» وَسَلَّموا الجواز إذا كان العاملُ اسمَ التفضيل، نحو: «هٰذا بُسْراً أَطْيَبُ منه رُطَباً».



فصل: الحال ضربانِ:

مؤسِّسة، وهي: التي لا يُسْتَفَاد معناها بدونها، كـ «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً» وقد مَضَتْ.

ومؤكِّدة: إما لعاملها لفظاً ومعنًى، نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، وقوله:

٢٧٩ ـ أَصِخْ مُصِيخاً لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ

أو معنى فقط، نحو: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل: ١٩]، ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النمل: ١٠].

وإما لصاحبها، نحو: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩].

وإما لِمَضْمُونِ جملةٍ معقودة من اسمين معرفتين جامدتين، كـ «زَيْدٌ أَبُوكَ عَطوفاً»

وهذه الحال واجبة التأخير عن الجملة المذكورة، وهي معمولة لمحذوف وجوباً تقديرُهُ أَحُقُّه ونحوه.



فصل: تقع الحال اسْماً مُفْرَداً كما مَضَى.

وظَرْفاً كـ «رَأَيْتُ الهِلاَلَ بَيْنَ السَّحَابِ» وجاراً ومجروراً، نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩]، ويتعلقان بمستقر أو اسْتَقَرَّ محذوفين وجوباً.

وجملة بثلاثة شروط:

أحدُها: كونها خبرية، وَغَلِطَ مَنْ قَال في قوله:

٢٨٠ ـ اُطْلُبْ وَلاَ تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبٍ

إنَّ «لا» ناهية والواو للحال، والصوابُ أنها عاطفة مثل: ﴿وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٣٦].

الثاني: أن تكون غير مُصَدَّرَة بدليل استقبال، وَغَلِطَ مَنْ أعرب ﴿سَيَهْدِينِ﴾، من قوله تعالى: ﴿إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾ [الصافات: ٩٩]: حالاً.

الثالث: أن تكون مرتبطة، إما بالواو والضمير، نحو: ﴿خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، أو بالضمير فقط، نحو: ﴿ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦]. أي: مُتَعَادِينَ، أو بالواو فقط، نحو: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤].

وتجبُ الواوُ قبل «قد» داخلَةً على مضارع، نحو: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ﴾ [الصف: ٥].

وتمتنع في سبع صُوَر:

إحداها: الواقعة بعد عاطِفٍ، نحو: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَـٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤].

الثانية: المؤكِّدة لمضمون الجملة، نحو: «هو الحق لا شك فيه» و﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢].

الثالثة: الماضي التالي إلاّ، نحو: ﴿إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الحجر: ١١].

الرابعة: الماضي المَتْلُوُّ بأوْ، نحو: «لأضرِبَنَّهُ ذَهَبَ أَوْ مَكَثَ».

الخامسة: المضارع المنفي بلا، نحو: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤].

السادسة: المضارعُ المنفيُّ بما، كقوله:

٢٨١ ـ عَهِدْتُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَبِيبَةٌ

السابعة: المضارع المُثْبَتُ، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾ [المدثر: ٦].

وأما نحو قوله:

٢٨٢ ـ عَـلَّـقْـتُـهَـا عَـرَضـاً وَأَقْـتُـلُ قَـوْمَـهَـا

فقيل: ضرورة، وقيل: الواو عاطفة والمضارع مُؤَوَّل بالماضي، وقيل: واوُ حال والمضارعُ خَبَرٌ لمبتدأ محذوف، أي: وأنا أَقْتُلُ.



فصل: وقد يُحْذَف عاملُ الحال: جوازاً، لدليل حاليٍّ، كقولك لقاصد السفر: «راشداً» وللقادم من الحج: «مَأْجُوراً» أو مَقَاليٍّ، نحو: ﴿بَلَىٰ قَـٰدِرِينَ﴾ [القيامة: ٤]، ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩]، بإضمار: تسافر، ورجعت، ونجمعها، وصَلُّوا.

ووُجُوباً قياساً في أربع صُوَر، نحو: «ضَرْبِي زَيْداً قَائماً»، ونحو: «زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفاً» وقد مَضَتا، والتي يُبَيَّنُ بها ازدياد أو نَقْصٌ بتدريج، كـ «تَصَدَّقْ بِدِينار فَصاعِداً»، و«اشْتَرِهِ بدينَار فَسَافِلاً»، وما ذُكِرَ لتوبيخ، نحو: «أَقَائِماً وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ»، «أَتَمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسيًّا أُخْرَى»، أي: أتُوجَدُ، وأتَتَحَوَّل.

وسماعاً في غير ذلك، نحو: «هَنِيئاً لَكَ»، أي: ثبت لك الخير هنيئاً، أو أَهْنَأَكَ هنيئاً.



هذا باب التمييز

التمييز: اسمٌ نكرة، بمعنى مِنْ، مُبَيِّنٌ لإبهام اسم أو نِسْبَةٍ.

فخرج بالفصل الأول: نحوُ: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ».

وقد مضى أن قوله:

صَـدَدْتَ وَطِـبْـتَ الـنَّـفْـسَ يَـا قَـيْـسُ عَـنْ عَـمْـرِو

محمولٌ على زيادة: «أل».

وبالثاني: الحالُ فإنه بمعنى في حال كذا، لا بمعنى من.

وبالثالث: نحو: «لاَ رَجُلَ» ونحو:

٢٨٣ ـ أَسْـتَـغْـفِـرُ الـلَّـهَ ذَنْـبـاً لَـسْـتُ مُـحْـصِـيَـهُ

فإنهما وإن كانا على معنى «مِنْ» لكنها ليست للبيان، بل هي في الأول: للاستغراق، وفي الثاني: للابتداء.

وحُكْمُ التمييز النصبُ، والناصبُ لمبيّن الاسم هو ذلك الاسمُ المبهم، كـ «عِشْرِينَ دِرْهَماً» والناصبُ لمبين النسبة المسندُ من فِعْلٍ أو شبهة، كـ «طَابَ نَفْساً» و«هُوَ طَيِّبٌ أُبُوَّةً»، وعُلِمَ بذلك بُطْلاَنُ عموم قوله:

يُـنْـصَـبُ تَـمْـيِـيـزاً بِـمَـا قَـدْ فَـسَّـرَهْ

فصل: والاسمُ المبهمُ أربعة أنواع:

أحدها: العدد، كـ ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤].

والثاني: المقدارُ، وهو إما مساحَةٌ، كـ «شِبْرٍ أَرْضاً» أو كَيْلٌ، كـ «قَفِيز بُرًّا» أو وزن، كـ «مَنَوَيْنِ عَسَلاً» وهو تثنية مَناً ـ كَعَصاً ـ ويقال فيه: مَنٌّ ـ بالتشديد ـ وتثنيته مَنَّانِ.

والثالث: ما يُشْبه المقدار، نحو: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ [الزلزلة: ٧]، و«نِحْيٌ سَمْناً»، ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٧]، وحُمل على هذا: «إِنَّ لَنَا غَيْرَهَا إِبِلاً».

والرابع: ما كان فرعاً للتمييز، نحو: «خَاتَمٌ حَدِيداً»، فإن الخاتم فرعُ الحديدِ. ومثله: «بَابٌ سَاجاً» و«جُبَّةٌ خَزًّا» وقيل: إنه حال.

والنسبة المبهمة نوعان: نسبة الفعل للفاعل، نحو: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، ونسبته للمفعول، نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢].

ولك في تمييز الاسم أن بجره بإضافة الاسم، كـ «شِبْرِ أَرْضٍ» و«قَفِيزِ بُرٍّ» و«مَنَوَيْ عَسَلٍ»، إلا إذا كان الاسمُ عدداً، كـ «عِشْرِينَ دِرْهَماً» أو مضافاً، نحو: ﴿بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، و﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: ٩١].



فصل: مِنْ مُمَيِّز النسبة الواقعُ بعد ما يُفِيد التعجب، نحو: «أَكْرِمْ بِهِ أَباً»، و«مَا أَشْجَعَهُ رَجُلاً»، و«لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِساً»، والواقعُ بعد اسم التفضيل، وَشَرْطُ نصب هذا كونُهُ فاعلاً معنًى، نحو: «زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالاً» بخلاف: «مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مَالٍ»، وإنما جاز: «هُوَ أَكْرَمُ النَّاسِ رَجُلاً» لتعذر إضافة أَفْعَلَ مرتين.



فصل: ويجوز جر التمييز بِمِنْ، كـ «رِطْلٍ مِنْ زَيْتٍ» إلا في ثلاث مسائل:

إحداها: تمييز العدد، كـ «عِشْرِينَ دِرْهَماً».

الثانية: التمييز المحوَّل عن المفعول، كـ «غَرَسْتُ الأَرْضَ شَجَراً»، ومنه: «مَا أَحْسَنَ زَيْداً أَدَباً» بخلاف: «مَا أَحْسَنَهُ رَجُلاً».

الثالثة: ما كان فاعلاً في المعنى إن كان مُحَوَّلاً عن الفاعل صناعةً، كـ «طَابَ

زيدٌ نفساً»، أو عن مضاف غيره، نحو: «زَيْدٌ أكْثَرُ مَالاً» إذ أصله: «مَالُ زَيْدٍ أكْثَرُ» بخلاف: «لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِساً».

٢٨٤ ـ ... وأبْرَحْتَ جَارَا

فإنهما وإن كانا فاعلين معنى؛ إذ المعنى عَظُمْتَ فارساً وَعَظُمْتَ جاراً، إلا أنهما غير محوّلَيْن، فيجوز دخول «مِنْ» عليهما، ومن ذلك «نِعْمَ رَجُلاً زَيْد» يجوز «نِعْمَ مِنْ رَجُلٍ» قال:

٢٨٥ ـ فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ

فصل: لا يتقدَّمُ التمييزُ على عامله إذا كان ٱسْماً، كـ «رِطْلٍ زَيْتاً» أو فِعْلاً جامداً، نحو: «مَا أَحْسَنَهُ رَجُلاً» وَنَدَرَ تَقَدُّمه على المتصرف كقوله:

٢٨٦ ـ أَنَفْساً تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى

وقاس على ذلك المازنيّ والمبردُ والكسائيُّ.



هذا باب حروف الجر

وهي عشرون حرفاً؛ ثلاثة مَضَتْ في الاستثناء ـ وهي: خَلاَ، وعَدَا، وحاشا ـ وثلاثة شاذَّةٌ:

● **أحدها:** (مَتَى) في لُغة هُذَيل، وهي بمعنى (مِنْ) الابتدائية، سُمِعَ من بعضهم: (أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّهِ)، وقال:

٢٨٧ ـ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

● **والثاني:** (لَعَلَّ) في لُغة عُقَيْل، قال:

٢٨٨ ـ لَعَلَّ اللَّهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا

ولهم في لامها الأولى الإثباتُ والحذفُ، وفي الثّانية الفتحُ والكسرُ.

● **والثّالث:** (كَيْ) وإنّما تجرُّ ثلاثةً:

أحَدُها: (ما) الاستفهامية، يقولون إذا سألوا عن عِلّةِ الشّيء: (كَيْمَهْ)، والأكثر أن يقولوا: (لِمَهْ).

الثاني: (ما) المصدرية وَصِلَتُهَا كقوله:

٢٨٩ ـ يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

أي: للضر والنفع، قاله الأخفش، وقيل: (ما) كافةٌ.

الثالث: (أن) المصدرية وَصِلَتُها، نحو: (جِئْتُ كَيْ تُكْرِمَنِي) إذا قدرت (أنْ) بعدها؛ بدليل ظهورها في الضرورة، كقوله:

٢٩٠ ـ لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

وَالأولَىٰ أنْ تُقَدَّر (كي) مصدريّة فتقدر اللام قبلها؛ بدليل كثرة ظهورها معها، نحو: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣].

والأرْبَعَةَ عَشَرَ الباقية قسمان:

(١) سبعة تجر الظاهر والمضمر، وهي: مِنْ، وإلَىٰ، وعَنْ، وعَلَى، وفي، والباء، واللاّم؛ نحو: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧]، ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [المائدة: ٤٨]، ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [يونس: ٤]، ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [البينة: ٨]، ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [المؤمنون: ٢٢]، ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ﴾ [الذاريات: ٢٠]، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١]، ﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ﴾ [الحديد: ٧]، ﴿وَءَامِنُواْ بِهِۦ﴾ [الأحقاف: ٣١]، ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

(٢) وسبعة تختص بالظاهر، وتنقسم أرْبَعَةَ أقْسام:

ما لا يختصُّ بظاهِرٍ بعينه، وهو: حَتَّى، والكافُ، والواوُ، وقد تدخل الكاف في الضرورة على الضمير، كقول العجاج:

٢٩١ ـ وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

وقول الآخر:

٢٩٢ ـ كَهُ وَلاَ كَهُنَّ إلاَّ حَاظِلا

وما يختصُّ بالزمان، وهو: مُذْ، ومُنْذُ، فأما قولهم: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَهُ) فتقديره: مُذْ زَمَنِ أن الله خَلَقَهُ، أي: مُذْ زَمَنِ خَلْقِ الله إيَّاه.

وما يختصُّ بالنَّكرات، وهو رُبَّ، وقد تدخل في الكلام على ضميرِ غَيْبَةٍ مُلازِم للإفراد، والتذكير، والتفسير بتمييز بعده مُطَابِقٍ للمعنى، قال:

٢٩٣ ـ رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إلَى مَا

وما يختصُّ بالله ورَبِّ مضافاً للكعبة أو لياء المتكلم، وهو التاء، نحو: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، و(تَربِّ الكَعْبَة) و(تَربِّي لأفْعلَنَّ)، ونَدَرَ (تَالرَّحْمٰنِ) و(تَحَيَاتِكَ).

فصل: في ذكر معاني الحروف.

ـ (مِنْ) سبعةُ مَعَانٍ:

أحدها: التبعيض، نحو: ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، ولهذا قُرِئ: ●عض ما تُحِبُّونَ﴾.

والثاني: بيان الجنس، نحو: ﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١].

والثالث: ابتداءُ الغايةِ المكانية باتفاقٍ، نحو: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ ـ: ١]، والزمانية، خلافاً لأكثر البصريين، ولنا قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ ـ: ١٠٨]، والحديثُ: «**فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ**»، وقول الشاعر:

٢٩٤ ـ تُـخُـيِّـرْنَ مِـنْ أَزْمَـانِ يَـوْمِ حَـلَـيـمَـةٍ

والرابع: التنصيص على العموم، أو تأكيد التنصيص عليه، وهي الزائدة، ولها ـة شروط: أن يسبقها نَفْيٌ، أو نَهْيٌ، أو استفهام بِهَلْ، وأن يكون مجرورُهَا ـكرةً، وأن يكون إمّا فاعلاً، نحو: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ﴾ [الأنبياء: ٢]، أو مفعولاً، نحو: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [مريم: ٩٨]، أو مبتدأ، نحو: ﴿هَلْ مِنْ ـ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

والخامس: معنى البَدَل، نحو: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾ ـ: ٣٨].

والسادس: الظرفية، نحو: ﴿مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٠]، ﴿إِذَا نُودِىَ ـ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩].

والسابعُ: التعليلُ، كقوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: ٢٥]، وقال ـرزدق:

يُـغْـضِـي حَـيَـاءً وَيُـغْـضَـى مِـنْ مَـهَـابَـتِـهِ



وللاّمِ اثنا عَشَرَ مَعْنًى:

أحدها: الملك، نحو: ﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ﴾ [لقمان: ٢٦].

والثاني: شِبْهُ الملك، وَيُعَبَّر عنه بالاختصاص، نحو: (السَّرْجُ للدَّابَّةِ).

والثالث: التعدية، نحو: (مَا أَضْرَبَ زَيْداً لِعَمْرٍو).

والرابع: التعليلُ، كقوله:

وَإِنِّـي لَـتَـعْـرُونِـي لِـذِكْـرَاكِ هِـزَّةٌ

والخامس: التوكيد، وهي الزائدة، نحو قوله:

٢٩٥ ـ مــلــكــاً أجــار لــمــســلــم ومــعــاهــد

وأما ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢]، فالظاهر: أنَّه ضُمِّنَ معنى اقترب؛ فهو مثل: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١].

والسادس: تقوية العامل الذي ضَعُفَ: إما بكونه فَرْعاً في العمل، نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، وَإِمَّا بِتَأَخُّرِهِ عَنِ المَعْمُولِ، نحو: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، وليست المقويةُ زائِدَةً محضة، ولا مُعَدِّيةً محضة، بل هي بينهما.

والسابع: انتهاءُ الغاية، نحو: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [فاطر: ١٣].

والثامن: القَسَم، نحو: (لِلّهِ لا يُؤَخَّرُ الأجلُ).

والتاسع: التَّعَجُّبُ، نحو: (لِلّهِ دَرُّكَ!).

والعاشر: الصَّيْرُورة، نحو:

٢٩٦ ـ لِــدُوا لِــلْــمَــوْتِ وَابْــنُــوا لِــلْــخَــرَابِ

والحادي عشر: البَعْدِية، نحو: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، أي: بَعْدَهُ.

والثاني عشر: الاستعلاءُ نحو: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٩]، أي: عليها.



وللباء اثنا عشر معنى أيضاً:

أحدها: الاستعانة، نحو: (كَتَبْتُ بِالْقَلَم).

والثاني: التَّعْدِية، نحو: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]، أي: أَذْهَبَهُ.

والثالث: التّعويض، كـ (بِعْتُكَ هَذَا بِهَذَا).

والرابع: الإِلْصَاقُ، نحو: (أَمْسَكْتُ بِزَيْدٍ).

والخامس: التبعيض، نحو: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، أي: منها.

والسادس: المُصَاحَبَة، نحو: ﴿وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ﴾ [المائدة: ٦١]، أي: معه.

والسابع: المجاوزة نحو: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]، أي: عنه.

والثامن: الظَّرْفية، نحو: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾ [القصص: ٤٤]، أي: فيه. ونحو: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤].

والتاسع: البَدَلُ، كقول بعضهم: (مَا يَسُرُّنِي أَنِّي شَهِدْتُ بَدْراً بِالعَقَبَةِ)، أي: بَدَلَهَا.

والعاشر: الاستعلاءُ، نحو: ﴿مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ﴾ [آل عمران: ٧٥]، أي: على قنطار.

والحادي عَشَرَ: السّببية، نحو: ﴿فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ لَعَنَّٰهُمۡ﴾ [المائدة: ١٣].

والثاني عشر: التّأكيد، وهي الزائدة، نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا﴾ [النساء: ٧٩]، ونحو: ﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ونحو: (بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ)، ونحو: (زيدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ).

ولـ (في) ستةُ مَعَانٍ:

(١) الظرفية حقيقةً مكانيَّةً أو زمانيةً، نحو: ﴿فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الروم: ٣]، ونحو: ﴿فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ﴾ [الروم: ٤].

أو مجازية، نحو: ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

(٢) والسببية، نحو: ﴿لَمَسَّكُمۡ فِي مَآ أَفَضۡتُمۡ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ [النور: ١٤].

(٣) والمصاحبة، نحو: ﴿قَالَ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ﴾ [الأعراف: ٣٨].

(٤) والاستعلاءُ، نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ [طه: ٧١].

(٥) والمُقَايَسَة، نحو: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨].

(٦) وبمعنى الباء، نحو:

٢٩٧ ـ بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الأَبَاهِرِ وَالكُلَىٰ



ولـ(عَلَى) أربعةُ مَعَانٍ:

أحدها: الاستعلاءُ، نحو: ﴿وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [المؤمنون: ٢٢].

والثاني: الظَّرْفِية، نحو: ﴿عَلَىٰ حِينِ غَفۡلَةٖ﴾ [القصص: ١٥]، أي: في حين غفلة.

والثالث: المُجَاوَزَة، كقوله:

٢٩٨ ـ إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرِ

أي: عني.

والرابع: المصاحبة، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغۡفِرَةٖ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلۡمِهِمۡۖ﴾ [الرعد: ٦]، أي: مع ظلمهم.

ولـ (عَنْ) أربعةُ معانٍ أيضاً:

أحدها: المجاوزة، نحو: (سِرْتُ عَنِ البَلَدِ)، و(رَمَيْتُ عَنِ القَوْسِ).

والثاني: البَعْدِية، نحو: ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، أي: حالاً بعد حال.

والثالث: الاستِعْلاء، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [محمد: ٣٨]، أي: عَلَى نفسه، وكقول الشاعر:

٢٩٩ ـ لاهِ ابنُ عمِّكَ لا أفضلتَ في حَسَبٍ عَنِّي ....

أي: عَلَيَّ.

والرابع: التعليل، نحو: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣]، أي: لأجْلِهِ.



وللكاف أربعةُ مَعَانٍ أيضاً:

أحدها: التشْبيه، نحو: ﴿وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾ [الرحمٰن: ٣٧].

والثاني: التعليل، نحو: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، أي: لهدايته إيّاكم.

والثالث: الاستعلاءُ، قيل لبعضهم: كيف أصْبَحْتَ؟ فقال: كخَيْرٍ، أي: عليه. وَجَعَلَ منه الأخفشُ قولَهُم: (كُنْ كمَا أنْتَ)، أي: علىٰ ما أنت عليه.

والرابع: التوكيد، وهي الزائدة، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، أي: ليس شيءٌ مثله.



ومعنى إلى وحتى انتهاءُ الغايةِ، مكانيةً أو زمانيةً، نحو: ﴿مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، ونحو: ﴿أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ونحو: (أكَلْتُ السَّمْكَةَ حَتَّى رَأْسِها)، ونحو: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ ۝٥﴾ [القدر: ٥].

وإنّما يُجَرُّ بحتى في الغالب آخِرٌ أو مُتَّصِلٌ بآخِرٍ، كما مثلنا؛ فلا يقال: (سَهِرْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى نِصْفِهَا).

❋ ❋ ❋

ومعنى كي التعليلُ، ومعنى الواو والتاء القَسَمُ، ومعنىٰ مُذْ ومُنْذُ ابتداءُ الغاية إن كان الزمان ماضياً، كقوله:

٣٠٠ ـ أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ

وقوله:

٣٠١ ـ وَرَبْعٍ عَفَتْ آثارُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ

والظرفيةُ إن كان حاضراً، نحو: (مُنْذُ يَوْمِنَا) وبمعنىٰ مِنْ وإلَى معاً إن كان معدوداً، نحو: (مُذْ يَوْمَيْنِ).



ورُبَّ للتّكثير كثيراً، وللتقليل قليلاً؛ فالأولُ كقوله عليه الصلاة والسلام: «**يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنيا، عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»، وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان: (يَا رُبَّ صَائِمِهِ لَنْ يُصُومَهُ، وَقَائِمِهِ لَنْ يَقُومَهُ)، والثاني كقوله:

٣٠٢ ـ ألا رُبَّ مَـوْلُـودٍ وَلَـيْـسَ لَـهُ أَبٌ وَذِي وَلَـدٍ لَـمْ يَـلْـدَهُ أَبَـوَانِ

يريد بذلك آدم وعيسى عليهما الصلاة والسلام.



فصل: من هذه الحروف ما لَفْظُه مُشْتَرِكٌ بين الحرفية والاسمية، وهو خمسة:

أحدها: الكاف، والأصَحُّ أن اسميتها مخصوصة بالشعر، كقوله:

٣٠٣ ـ يَـضْـحَـكْـنَ عَـنْ كَـالـبَـرَدِ الـمُـنْـهَـمِّ

والثاني والثالث: عَنْ وعَلَىٰ، وذلك إذا دخلت عليهما (مِنْ) كقوله:

٣٠٤ ـ مِـنْ عَـنْ يَـمِـيـنِـي مَـرَّةً وَأَمَـامِـي

وقوله:

٣٠٥ ـ غَـدَتْ مِـنْ عَـلَـيْـهِ بَـعْـدَمَـا تَـمَّ ظِـمْـؤُهـا

والرابع والخامس: مُذ ومُنْذُ، وذلك في موضعين:

أحدهما: أن يَدْخُلاَ على اسم مرفوع، نحو: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ)، أو (مُنْذُ يَوْمُ الجُمْعَةِ) وهما حينئِذٍ مبتدآن، وما بعدهما خبر، وقيل بالعكس، وقيل: ظَرْفَان، وما بعدهما فاعلٌ بكان تامة محذوفة.

والثاني: أن يَدْخُلاَ على الجملة، فعليةً كانت، وهو الغالب، كقوله:

٣٠٦ ـ مَـا زالَ مُـذْ عَـقَـدَتْ يَـدَاهُ إِزارَهُ

أو اسْمِيَّةً، كقوله:

٣٠٧ ـ وَمَـا زِلْـتُ أَبْـغِـي الـمَـالَ مُـذْ أَنَـا يَـافِـعٌ

وهما حينئِذٍ، ظرفان باتفاق.

فصل: تُزَاد كلمة (ما) بعد (مِنْ) و(عَنْ) والباء؛ فلا تَكُفُّهُنَّ عن عمل الجرِّ. نحو: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ [المائدة: ١٣]. وبعد (رُبَّ) والكاف؛ فيبقى العَمَلُ قليلاً، كقوله:

٣٠٨ ـ رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ

وقوله:

٣٠٩ ـ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

والغالبُ أن تَكُفَّهُمَا عن العمل، فيدخلان حينئذٍ على الجمل، كقوله:

٣١٠ ـ كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ

وقوله:

٣١١ ـ رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ

والغالِبُ على (رُبَّ) المكفوفةِ أن تَدْخُلَ على فعلٍ ماضٍ كهذا البيت.

وقد تدخل على مضارع مَنَزَّلٍ منزلَةَ الماضي لتحقُّقِ وُقُوعه، نحو: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر: ٢].

وَنَدَرَ دخولُها على الجملة الاسمية، كقوله:

٣١٢ ـ رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ

حتى قال الفارسي: يجب أن تُقَدَّر (ما) اسماً مجروراً بـ (رُبَّ) بمعنىٰ شيء، و(الجامل) خبراً لضميرٍ محذوفٍ، والجملة صفة لما، أي: رُبَّ شيء هو الجاملُ المُؤَبَّلُ.



فصل: تُحْذَف (رُبَّ) ويبقى عَمَلُهَا، بعد الفاء كثيراً؛ كقوله:

٣١٣ ـ فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ

وبعد الواو أكثر، كقوله:

٣١٤ ـ وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ

وبعد (بَلْ) قليلاً، كقوله:

٣١٥ ـ بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهِ

وبدونهنَّ أقلُّ، كقوله:

٣١٦ ـ رَسْـــمِ دَارٍ وَقَـــفْـــتُ فِـــي طَـــلَـــلِـــهْ

وقد يُحْذَفُ غيرُ (رُبَّ) ويبقىٰ عمله، وهو ضربان:

(١) سَمَاعِيٌّ، كقول رُؤبة: (خَيْرٍ وَالْحَمْدُ لِلّهِ) جواباً لمن قال له: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟

(٢) وَقِيَاسيٌّ، كقولك: (بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ) أي: بِكَمْ مِنْ دِرْهَمٍ؟ خلافاً للزجاج، في تقديره الجرَّ بالإضافة، وكقولهم: (إنَّ فِي الدَّارِ زَيْداً وَالْحُجْرَةِ عَمْراً)، أي: وفي الحجرة، خلافاً للأخفش؛ إذ قَدَّرَ العطف، على معمولي عاملين، وقولهم: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إلاّ صَالِحٍ فَطَالِحٍ) حكاه يونس، وتقديره: إلاّ أَمُرَّ بصالحٍ، فقد مررتُ بطالحٍ.



هذا باب الإضافة

تَحذِفُ من الاسم الذي تريد إضَافَتَهُ ما فيه من تنوينٍ ظاهرٍ أو مُقَدَّرٍ، كقولك: في ثوبٍ ودَرَاهِمَ: (ثَوْبُ زَيْدٍ) و(دَرَاهِمُهُ) ومن نُونٍ تَلي علامَةَ الإعراب، وهي نون التثنية وشبهها؛ نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]، و(هَذَان اثْنَا زَيْدٍ) ونونُ جمع المذكَّر السالم وشبهه، نحو: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥]، و(عِشْرُو عَمْرو) ولا تحذف النون التي تليها علامَةُ الإعراب، نحو: (بَسَاتِينُ زَيْدٍ)، و﴿شَيَـٰطِينَ ٱلْإِنسِ﴾ [الأنعام: ١١٢].

ويُجَرُّ المضاف إليه بالمضاف، وفاقاً لسيبويه، لا بمعنىٰ اللاّم، خلافاً للزجاج.



فصل: وتكون الإضافة على معنى اللاّم بأكْثَرِيَّةٍ، وعلى معنى (مِنْ) بكثرة، وعلى معنى (في) بقِلَّةٍ.

وَضَابِطُ التي بمعنىٰ (في): أن يكون الثاني ظَرْفاً للأول، نحو: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ [سبأ: ٣٣]، و﴿يَـٰصَـٰحِبَىِ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف: ٣٩ و ٤١].

والتي بمعنىٰ (مِنْ): أن يكون المضاف بَعْضَ المضاف إليه وصالحاً للإخبار به عنه، كـ (خَاتَمَ فِضَّةٍ)، ألا ترىٰ أن الخاتم، بعض جنس الفضة، وأنّه يقال: هذا الخاتم فضة.

فإن انتفى الشرطان معاً، نحو: (ثَوْبُ زَيْدٍ) و(غُلامَه)، و(حَصِير المَسْجِدِ)، و(قِنْدِيله)، أو الأوّل فقط، نحو: (يَوْم الْخَمِيس)، أو الثاني فقط، نحو: (يَدُ زَيْدٍ)، فالإضافة بمعنى لام الملك والاختصاص.



فصل: والإضافة على ثلاثة أنْوَاع:

(١) نوع يفيد تَعَرُّفَ المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة، كـ (غُلاَمِ زَيْدٍ)، وتَخَصُّصَهُ به إن كان نكرة، كـ (غُلاَمِ امْرَأَةٍ)، وهذا النّوع، هو الغالب.

(٢) ونوع يفيد تخصُّصَ المضاف دون تعرفه، وضابطه: أن يكون المضاف مُتوَغِّلاً في الإبهام كغير ومِثْل إذا أُريد بهما مُطْلَق المماثلة والمغايرة، لا كَمالُهُما؛ ولذلك صَحَّ وصف النكرة بهما في نحو: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ) أو (غَيْرِكَ).

وتُسمىٰ الإضافة في هذين النّوعين مَعْنَوِيّة؛ لأنّها أفادت أمراً معنوياً ومَحْضَة، أي: خالصة من تقدير الانفصال.

(٣) ونوع لا يفيد شيئاً من ذلك، وضابطه: أن يكون المضاف صفة تُشْبِه المضارع في كونها مُرَاداً بها الحالُ أو الاستقبال، وهذه الصّفة ثلاثة أنْوَاع: اسم فاعل، كـ (ضَارِب زَيْدٍ)، و(رَاجِينا)، واسم المفعول، كـ (مَضْرُوب الْعَبْدِ) و(مُرَوَّع القَلْبِ) والصّفة المشبّهة، كـ (حَسَن الْوَجْهِ) و(عَظِيم الأمَلِ) و(قَليل الْحِيَلِ).

والدليلُ على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً: وَصْفُ النكرة به في نحو: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، ووُقُوعُهُ حالاً في نحو: ﴿ثَانِىَ عِطْفِهِۦ﴾ [الحج: ٩]، وقوله:

٣١٧ ـ فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبَطَّناً

ودخولُ (رُبَّ) عليه في قوله:

٣١٨ ـ يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ

والدليلُ على أنّها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك: (ضَارِبُ زَيْدٍ): ضاربٌ زيداً؛ فالاختصاصُ موجودٌ قبل الإضافة، وإنما تفيد هذه الإضافَةُ التخفيف، أو رَفْع القُبْح.

أما التخفيفُ، فبحذفِ التنوين الظاهر، كما في (ضَارِب زَيْدٍ)، و(ضَارِبَات عَمْرٍو) و(حَسَنِ وَجْهِهِ)، أو المُقَدَّر، كما في (ضَوَارِبِ زَيْدٍ) و(حَوَاجِّ بَيْتِ اللّهِ)، أو نون التثنية، كما في (ضَارِبا زَيْدٍ)، أو الجمع، كما في (ضَارِبُو زَيْدٍ).

وأمّا رَفْعُ القُبْح، ففي نحو: (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهِ)؛ فإن في رفع (الوَجْهِ) قُبْحَ خُلُوّ الصفة من ضميرٍ، يعود على الموصوف، وفي نصبه قُبْحَ إجراء وصف القاصر، مُجْرَى وصف المتعدِّي، وفي الجر تخلصٌ منهما. ومن ثَمَّ امتنع (الحَسَن وَجْهِه)، لانتفاء قُبْحِ الرفع، ونحو: (الْحَسَن وَجْهٍ) لانتفاء، قُبْحَ النّصب؛ لأنَّ النكرة تنصب على التمييز.

وَتُسَمَّىٰ الإضافة في هذا النّوع لفظيّة؛ لأنّها أفادت أمراً لفظياً، وغير مَحْضَة؛ لأنها في تقدير الانفصال.



فصل: تختص الإضافة اللفظية بجواز دخول (أل) على المضاف في خمس مسائل:

إحداها: أن يكون المضاف إليه بأل، كـ (الْجَعْد الشَّعَر)، وقوله:

٣١٩ ـ شِفَاءٌ، وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوائِمِ

الثانية: أن يكون مُضَافاً لما فيه (أل)، كـ (الضّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي)، وقوله:

٣٢٠ ـ لَقَدْ ظَفِرَ الزُّوَّارُ أَقْفِيَةِ الْعِدَىٰ

الثالثة: أن يكون مُضَافاً إلى ضمير ما فيه (أل)، كقوله:

٣٢١ ـ الْوُدُّ أَنْتِ الْمُسْتَحِقّةُ صَفْوِهِ

الرابعة: أن يكون المضاف مُثَنًّى، كقوله:

٣٢٢ ـ إنْ يَغْنَيا عَنِّيَ الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنِ

الخامسة: أن يكون جَمْعاً اتَّبَعَ سَبِيلَ المثنىٰ، وهو جمع المذكر السالم، فإنه يعرب بحرفين، ويَسْلم فيه بناء الواحد وَيُخْتَمُ بنون زائدة، تحذف للإضافة، كما أن المثنى كذلك، كقوله:

٣٢٣ ـ لَيْسَ الأخِلاّءُ بِالْمُصْغِي مَسَامِعِهِمْ

وجوّز الفَرّاءُ إضافَةَ الوَصْفِ المحلّى بأل إلى المعارف كلها، كـ (الضَّارِب زيدٍ) و(الضَّارِب هَذَا) بخلاف (الضَّارِب رَجُلٍ)، وقال المبرّد والرّماني في (الضَّارِبِك) و(الضَّارِبِكَ): موضِعُ الضمير خَفْض، وقال الأخفش: نصب، وقال سيبويه: الضمير كالظاهر؛ فهو منصوب في (الضاربك) مخفوض في (ضاربك) ويجوز في (الضَّاربَاكَ) و(الضاربوك) الوجهان.

مسألة: قد يكتسب المضافُ المذكَّرُ من المضاف إليه المؤنثِ تأنيثَهُ، وبالعكس، وشَرْطُ ذلك في الصورتين صلاحِيَةُ المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه.

فمن الأول، قولُهم: (قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ)، وقراءةُ بَعْضِهِمْ: ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: ١٠]، وقولُه:

٣٢٤ ـ طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي

ومن الثاني، قولُه:

٣٢٥ ـ إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى

ويحتمله ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، ولا يجوز (قَامَتْ غُلَامُ هِنْدٍ)، ولا (قَامَ امْرَأَةُ زَيْدٍ) لعدم صلاحِيَةِ المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه.

مسألة: لا يضاف اسْمٌ لمُرَادِفِهِ، كـ (لَيْث أَسَدٍ) ولا موصوفٌ إلى صفته، كـ (رَجُل فَاضِلٍ) ولا صفة إلى موصوفها، كـ (فَاضِل رَجُلٍ) فإن سُمِعَ ما يُوهِمُ شيئاً من ذلك، يُؤَوَّل.

فمن الأوّل، قولُهم: (جاءنِي سَعِيدُ كُرْزٍ)، وتأويلُه: أن يُرَادَ بالأوّل: المُسَمَّى، وبالثاني: الاسْمُ، جاءني مُسَمَّى هذا الاسم.

ومن الثاني، قولُهم: (حَبَّةُ الْحَمْقَاءِ)، و(صَلاَةُ الأولى)، و(مَسْجدُ الجامع)، وتأويلُه: أن يُقَدَّرَ موصوفٌ، أي: حَبَّةُ البقلةِ الحمقاء، وصلاة الساعة الأولىٰ، ومسجد المكان الجامع.

ومن الثالث، قولُهم: (جَرْدُ قَطِيفَةٍ)، و(سَحْقُ عمامَةٍ)، وتأويلُه: أن يُقَدَّرَ موصوفٌ أيضاً، وإضافة الصفة إلى جنسها، أي: شَيْءٌ جَرْدٌ من جنس القطيفة، وشَيْءٌ سَحْقٌ من جنس العمامة.



فصل: الغالبُ على الأسماء أن تكون صالحةً للإضافة والإفراد، كـ (غُلاَم) و(ثَوْب).

ومنها ما يمتنع إضافتُه كالمضمرات، والإشارات، وكغير أيٍّ من الموصولات وأسماء الشرط، والاستفهام.

ومنها ما هو واجبُ الإضافة إلى المفرد، وهو نوعان: ما يجوز قَطْعُه عن الإضافة في اللفظ، نحو: (كلّ) و(بَعْضٍ)، و(أيّ)، قال الله تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ

ـسَحُونَ﴾ [يس: ٤٠]، و﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، و﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وما يلزم الإضافة لفظاً، وهو ثلاثة أنواع: ما يُضاف للظاهر والمضمر، نحو: (كِلا) و(كِلْتا) و(عِنْدَ) و(لَدَى) و(قُصَارَى) و(سِوَى)، وما يختص بالظاهر، كـ(أُولي) و(أُولاتِ) و(ذِي) و(ذَاتِ)، قال الله تعالى: ﴿نَحْنُ أُوْلُواْ قُوَّةٍ﴾ [النمل: ٣٣]، ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾ [الطلاق: ٤]، ﴿وَذَا ٱلنُّونِ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، و﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠]، وما يختص بالمضمر، وهو نوعان: ما يُضاف لكل مُضْمَر، وهو (وَحْدَ)، نحو: ﴿إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ﴾ [غافر: ١٢]، وقوله:

٣٢٦ ـ وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلٰهِي وَحْدَكَا

وقوله:

ـ والذِّئْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِي . . . .

وما يختصُّ بضمير المخاطَبِ، وهو مَصَادِرُ مُثَنَّاة لفظاً، ومعناها التَّكْرَار، وهي (لَبَّيْكَ) بمعنىٰ إقامة علىٰ إجابتك بعد إقامة، و(سَعْدَيْكَ) بمعنىٰ إسْعَاداً لك بعد إسْعَادٍ، ولا تستعمل إلا بعد لَبَّيْكَ، و(حَنَانَيْكَ) بمعنىٰ تَحَنُّناً عليك بعد تَحَنُّنٍ، و(دَوَالَيْكَ) بمعنىٰ تَدَاوُلاً بعد تَداوُلٍ، و(هَذَاذَيْكَ) ـ بذالين معجمتين ـ بمعنى: إسْرَاعاً بعد إسْرَاعٍ، قال:

٣٢٨ ـ ضَرْباً هَذَاذَيْكَ وَطَعْناً وَخْضَا

وعامِلُه وعامِلُ لَبَّيْكَ من معناهما، والبواقي من لفظهما.

وتجويزُ سيبويه في (هَذَاذَيْكَ) في البيت، وفي (دَوَالَيْكَ) من قوله:

٣٢٩ ـ دَوَالَيْكَ حَتَّى كُلُّنَا غَيْرُ لَابِسِ

الحاليَّةَ بتقدير نفعلُه مُتَدَاوِلِينَ، وهَاذِّينَ ـ أي: مُسْرِعِين ـ ضعيفٌ للتعريف، ولأن المصدر الموضوع للتَّكثير لم يَثْبُتْ فيه غَيْرُ كونه مفعولاً مطلقاً.

وتجويزُ الأعْلَم في هَذَاذَيْكَ في البيت الوَصْفِيَّةَ مردودٌ لذلك.

وقولُه فيه وفي أخواته: إن الكاف لمجرد الخطاب مثلُها في (ذلك) مردودٌ أيضاً؛ بقولهم: (حَنَانَيْهِ) و(لَبَّي زَيْدٍ) ولحذفهم النونَ، لأجلها، ولم يحذفوها في (ذَانِكَ) وبأنها لا تَلْحَقُ الأسماء التي لا تُشْبه الحرفَ.

وشَذَّت إضافَةُ لَبَّي إلىٰ ضمير الغائب، في نحو قوله:

٣٣٠ ـ لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي

وإلى الظاهر في نحو قوله:

٣٣١ ـ فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

وفيه رَدٌّ على يُونُسَ في زَعْمِهِ أنَّه مفردٌ، وأصله لبًا، فَقُلِبَتْ ألفه ياءً، لأجل الضمير كما في لَدَيْكَ وعَلَيْكَ، وقولُ ابن النَّاظم: إنَّ خلاف يونس في لَبَّيْك وأخواته وَهَمٌ.

ومنها ما هو واجبُ الإضافة إلى الجمل، اسميةً كانت، أو فعليةً، وهو: (إذ)، و(حيث)، فأمَّا (إذْ)، فنحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦]، ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦]، وقد يُحْذَف ما أُضِيفت إليه للعلم به؛ فَيُجاء بالتّنوين عِوَضاً منه، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]، وأما حيث، فنحو (جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ) و(حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ) وربما أُضِيفت إلى المفرد، كقوله:

٣٣٢ ـ بِبِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِمِ

ولا يُقَاسُ عليه، خلافاً للكسائي.

ومنها: ما يختصُّ بالجمل الفعلية، وهو (لَمَّا)، عند مَنْ قال باسميتها، نحو (لَمَّا جَاءَنِي أَكْرَمْتُهُ) و(إذا)، عند غير الأخفش والكوفيين، نحو: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق: ١]، وأما نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾ [الانشقاق: ١]، فمثلُ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، وأمَّا قوله:

٣٣٣ ـ إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ

فعلى إضمار (كان) كما أضمرت هي وضمير الشأن في قوله:

٣٣٤ ـ فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

فصل: وما كان بمنزلة (إذْ) أو (إذَا) ـ في كَوْنِهِ اسمَ زمانٍ مُبْهَم لما مضىٰ أو لما يأتي ـ فإنه بمنزلتهما فيما يُضَافَان إليه؛ فلذلك تقول: (جِئْتُكَ زَمَنَ الْحَجَّاجُ أَمِيرٌ)، أو (زَمَن كَانَ الْحَجَّاجُ أمِيراً) لأنّه بمنزلة (إذ)، و(آتِيكَ زَمَنَ يَقْدَمُ الْحَاجُّ) ويمتنع (زَمَنَ الْحَاجُّ قَادِمٌ) لأنّه بمنزلة إذَا، هذا قولُ سيبويه، ووافقه الناظم في مُشْبِه إذْ دون مُشْبِه إذَا؛ مُحْتَجًّا بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ۝١٣﴾ [الذاريات: ١٣]، وقوله:

وَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ

وهذا ونحوه مما نُزّلَ فيه المستقبلُ لتحقّقِ وُقُوعه منزلَةَ ما قد وقع ومضى.



فصل: ويجوز في الزمان المحمول على (إذا) أو (إذْ) الإعرابُ على الأصل، وبناء حَمْلاً عليهما، فإن كان ما وليه فِعْلاً مبنياً، فالبناءُ أرْجَحُ للتناسب، كقوله:

٣٣٥ ـ عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا

وقوله:

٣٣٦ ـ عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ

وإن كان فعلاً مُعْرَباً أو جملةً اسمية؛ فالإعرابُ أرجحُ عند الكوفيين، وواجبٌ عند البصريين، واعترض عليهم بقراءة نافع: ﴿هَٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ﴾ [المائدة: ١١٩]، بالفتح، وبقوله:

٣٣٧ ـ عَلَى حِينَ التَّوَاصُلُ غَيْرُ دَانِ

فصل: مما يلزم الإضافة (كِلاَ) و(كِلْتَا)، ولا يُضافَان إلا لما استكمل ثلاثة شروط:

أحدها: التَّعْرِيفُ؛ فلا يجوز (كِلاَ رَجُلَيْنِ) ولا (كِلْتَا امْرَأَتَيْنِ) خلافاً للكُوفيين.

والثاني: الدَّلاَلَةُ على اثنين، إما بالنصّ نحو: (كِلاَهُمَا) و﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٣]، أو بالاشتراك، نحو قوله:

٣٣٨ ـ كِلاَنَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ

فإن كلمة (نا) مشتركة بين الاثنين والجماعة. وإنَّما صَحَّ قوله:

٣٣٩ ـ إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ

لأنَّ (ذا) مُثنّاة في المعنى مثلُها في قوله تعالى: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]، أي: وكِلاَ مَا ذُكِر، وبَيْنَ ما ذكر.

والثالث: أن يكون كلمة واحدة؛ فلا يجوز (كِلاَ زَيْدٍ وعَمرو) فأما قولُه:

٣٤٠ ـ كِلاَ أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُداً

فمن نَوادر الضرورات.



ومنها (أيٌّ) وتُضاف للنّكرة مطلقاً؛ نحو: (أيّ رَجُل) و(أيّ رَجُلَيْن) و(أيّ رجال)، وللمعرفة إذا كانت مثناة، نحو: ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ﴾ [الأنعام: ٨١]، أو مجموعة نحو: ﴿أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]، ولا تضاف إليها مفردة إلاّ إن كان بينهما جمعٌ

مُقَدَّر، نحو: (أيُّ زَيْدٍ أحْسَنُ)؛ إذ المعنى أيُّ أجزاءِ زيدٍ أحسن؛ أو عطف عليها مثله بالواو كقوله:

٣٤١ ـ أيِّـــــي وَأيُّـــــكَ فَـــــارِسُ الأحْـــــزَابِ

إذ المعنىٰ أيُّنا.

ولا تضاف (أيّ) الموصولة إلاّ إلى المعرفة، نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]. خلافاً لابن عصفور، ولا (أيّ) المنعوت بها والواقعة حالاً إلاّ لنكرة كـ (مَرَرْتُ بِفَارِسٍ أيِّ فَارِسٍ) و(بزَيْدٍ أيَّ فَارِسٍ).

وأما الاستفهامية والشرطية فيضافان إليهما، نحو: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾ [النمل: ٣٨]، ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨]، ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وقولك (أيَّ رَجُلٍ جاءَكَ فَأَكْرِمْهُ).



ومنها (لَدُنْ) بمعنى عِنْدَ؛ إلا أنَّها تختصُّ بستة أمور:

أحدها: أنها مُلازمة لمبدأ الغايات، فمن ثَمَّ يتعاقَبَانِ في نحو: (جِئْتُ مِنْ عِنْدِه و(مِنْ لَدُنْهُ)، وفي التّنزيل: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]. بخلاف، نحو: (جلستُ عِنْدَهُ)؛ فلا يجوز فيه (جلست لدنه) لعدم معنى الابتداء هنا.

الثاني: أن الغالب استعمالها مجرورة بمِنْ.

الثالث: أنّها مبنية إلا في لغة قَيْس؛ وبلغتهم قُرِىء: ﴿مِن لَدْنِهِ﴾ [النساء: ٤٠].

الرابع: جواز إضافتها إلى الجمل، كقوله:

٣٤٢ ـ لَـــدُنْ شَـــبَّ حَـــتَّـــى شَـــابَ سُـــودُ الـــذَّوَائِـــبِ

الخامس: جواز إفرادها قبل (غُدْوَة) فتنصبها: إما على التمييز، أو على التّشبيه بالمفعول به، أو على إضمار (كان) واسمها، وحكىٰ الكوفيون رَفْعها على إضمار (كان) تامةً، والجرُّ القياسُ والغالبُ في الاستعمال.

السادس: أنها لا تقع إلا فَضْلَةً، تقول: (السَّفَرُ مِنْ عِنْدِ البَصْرَةِ) ولا تقول: (من لَدُنِ البَصْرَةِ).



ومنها (مَعَ) وهو اسمٌ لمكانِ الاجتماعِ، مُعْرَب، إلاّ في لغة ربيعة وغَنْم فَتُبنى على السكون كقوله:

٣٤٣ ـ فَـــرِيـــشِـــي مِـــنْـــكُـــمْ وَهَـــوَايَ مَـــعْـــكُـــمْ

وإذا لقي الساكنةَ ساكنٌ جاز كسرُهَا وفتحُهَا، نحو: (مَعِ القوم)، وقد تفرد بمعنى جميعاً فتنصب على الحال، نحو: (جاؤوا معاً).

ومنها (غيرُ) وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده، وإذا وقع بعد ليس وعُلم المضاف إليه جاز ذكره كـ (قَبَضْتُ عَشْرَةً ليسَ غَيْرُهَا) وجاز حَذْفه لفظاً، فيضم بغير تنوين، ثمّ اختلف، فقال المبرد: ضمة بناء؛ لأنَّها كَقَبْلُ في الإبهام فهي اسم أو خبر، وقال الأخفش: إعراب؛ لأنها اسم ككلّ وبَعْض، لا ظرف كقَبل وبعد، فهي اسم لا خبر، وجَوَّزَهما ابنُ خروف، ويجوز الفتحُ قليلاً مع التنوين ودونه، فهي خبر والحركة إعراب باتفاق، كالضم مع التنوين.

ومنها (قَبْلُ) و(بَعْدُ) ويجب إعرابهما في ثلاث صُوَرٍ:

إحداها: أن يُصَرَّح بالمضاف إليه، كـ (جِئْتُكَ بَعْدَ الظُّهْرِ) و(قبلَ العصرِ) و(مِنْ قبلِه) و(مِنْ بَعْدِه).

الثانية: أن يُحْذَفَ المضافُ إليه ويُنْوَى ثُبوتُ لفظِهِ، فيبقى الإعرابُ وتَرْكُ التنوين كما لو ذكر المضاف إليه، كقوله:

٣٤٤ ـ وَمِـنْ قَـبْـلِ نَـادَى كُـلُّ مَـوْلَـى قَـرَابَـةٍ

أي: ومِنْ قَبلِ ذلكَ، وقُرِىءَ: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾ [الروم: ٤]، بالجر من غير تنوين، أي: من قبل الغَلَبِ ومن بعده.

الثالثة: أن يُحْذَفَ ولا يُنْوَىٰ شيء، فيبقى الإعراب، ولكن يرجع التنوين لزوال ما يعارضه في اللفظ والتقدير، كقراءة بعضهم: ﴿مِن قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾ [الروم: ٤]، بالجر والتنوين، وقوله:

٣٤٥ ـ فَـسَـاغَ لِـيَ الـشَّـرَابُ وَكُـنْـتُ قَـبْـلاً

وقوله:

٣٤٦ ـ فَـمَـا شَـرِبُـوا بَـعْـداً عَـلَـى لَـذَّةٍ خَـمْـرَا

وهما نكرتان في هذا الوجه، لعدم الإضافة لفظاً وتقديراً، ولذلك نُوّنا، ومعرفتان في الوجهين قبله.

فإن نُوِيَ معنى المضاف إليه دون لفظه بُنيا على الضم، نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، في قراءة الجماعة.



ومنها (أَوَّلُ) و(دُونَ) وأسماء الجهات كـ (يَمين) و(شمال) و(وَرَاء) و(أَمَام) و(فوق) و(تحت)، وهي على التفصيل المذكور في قبل وبعد، تقول: (جَاء القومُ وأَخُوكَ خَلْفُ) أو (أمامُ) تريد خلفهم أو أمامَهم، قال:

٣٤٧ ـ لَعَناً يُشَنُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامُ

وقوله:

٣٤٨ ـ عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ

وحكىٰ أبو علي (ابدأ بِذَا مِنْ أَوَّلُ) بالضم علىٰ نية معنى المضاف إليه، وبالخفض على نية لفظه، وبالفتح على نية تركها، ومنعه من الصرف للوَزْنِ والوَصْفِ.



ومنها (حَسْبُ) ولها استعمالان:

أحدهما: أن تكون بمعنى كافٍ، فتستعمل استعمال الصفاتِ، فتكون نَعْتاً لنكرة، كـ (مَرَرْتُ برجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ)، أي: كافٍ لك عن غيره، وحالاً لمعرفة، كـ (هذَا عبدُاللّهِ حَسْبَكَ مِنْ رَجُلٍ) واستعمالَ الأسماء، نحو: ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾ [المجادلة: ٨]، ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٢]، (بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ) وبهذا، يُرَدُّ على مَنْ زعم أنّها اسمُ فِعْلٍ، فإنَّ العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاقٍ.

والثاني: أن تكون بمنزلة (لا غير) في المعنىٰ، فتُسْتَعْمَل مُفْرَدة، وهذه هي حَسْبُ المتقدمة، ولكنها عند قطعها عن الإضافة، تجدَّد لها إشرابها هذا المعنىٰ، وملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتدائية، وبناؤها على الضم، تقول: (رأيتُ رَجُلاً حَسْبُ) و(رأيتُ زيداً حَسْبُ).

قال الجوهري: كأَنَّكَ قلت: (حَسْبِي) أو (حَسْبُكَ)، فأضمرت ذلك، ولم تُنَوِّن. انتهىٰ. وتقول: (قَبَضْتُ عَشَرَةً فحسبُ)، أي: فحسبي ذلك.

واقتضى كلامُ ابنِ مالك، أنّها تُعْرَب نصباً إذا نُكِّرَتْ كقَبْلُ وبَعْدُ.

قال أبو حيان: ولا وَجْهَ لنصبها؛ لأَنَّها غير ظرف إلاّ إن نقل عنهم نصبها حالاً إذا كانت نكرة، انتهىٰ.

فإن أراد بكونها نكرةً قَطْعَها عن الإضافة اقتضىٰ أن استعمالها حينئذٍ منصوبةً شائعٌ. وأنها كانت مع الإضافة مَعْرِفَةً، وكلاهما ممنوع، وإن أراد تنكيرها مع الإضافة فلا وجه لاشتراطه التنكيرَ حينئذٍ، لأنها لم تَرِدْ إلا كذلك، وأيضاً فلا وَجْهَ لِتَوَقُّفِه في تجويز انتصابها عَلَى الحال حينئذٍ، فإنّه مشهور، حتى إنّه مذكُور في كتاب الصِّحاح.

تقول: (هذا رَجُلٌ حَسْبُكَ مِنْ رَجُل) وتقول في المعرفة: (هذا عبدُاللّهِ حَسْبَكَ مِن رَجُلٍ) فتنصب حسبك على الحال، انتهىٰ. وأيضاً، فلا وَجْهَ للاعتذار عن ابن مالك بذلك، لأنّ مراده التّنكير الذي ذكره في قَبْلُ وبَعْدُ، وهو: أن تقطع عن الإضافة لفظاً وتقديراً.

وأمّا (عَلُ) فإنّها توافق (فَوْقَ) في معناها، وفي بنائها على الضّمّ، إذا كانت معرفة. كقوله:

٣٤٩ ـ وَأَتَـيْـتُ نَـحْـوَ بَـنِـي كُـلَـيْـبٍ مِـنْ عَـلُ

أي: مِنْ فَوْقِهِمْ، وفي إعرابها إذا كانت نكرة، كقوله:

٣٥٠ ـ كَـجُـلْـمُـودِ صَـخْـرٍ حَـطَّـهُ الـسَّـيْـلُ مِـنْ عَـلِ

أي: من شيءٍ عالٍ.

وتُخالِفُها في أمرين: أنها لا تستعمل إلاّ مجرورة بِمِنْ، وأنّها لا تستعمل مضافة، كما قال جماعة، منهم ابن أبي الرّبيع، وهو الحق، وظاهر ذكر ابن مالك لها في عِدَادِ هذه الألفاظ أنّها يجوز إضافتها، وقد صرّح الجوهري بذلك، فقال: يقال: (أَتَيْتُهُ مِنْ عَلِ الدّار) بكسر اللاّم ـ أي: من عالٍ ـ ومقتضى قوله:

وأَعْـرَبُـوا نَـصْـبـاً إِذَا مَـا نُـكِّـرَا قَـبْـلاً وَمَـا مِـنْ بَـعْـدِهِ قَـدْ ذُكِـرَا

أنّها يجوز انتصابُها على الظّرفيّة، أو غيرها، وما أظُنُّ شيئاً من الأمرين موجوداً.

وإنّما بسطت القول قليلاً في شرح هاتين الكلمتين، لأنّي لم أرَ أحداً وَفَّاهُمَا حقّهما من الشّرح، وفيما ذكرته كفاية والحمد للّه.



فصل: يجوز أن يُحْذَف ما عُلم من مُضَافٍ ومضافٍ إليه.

فإن كان المحذوفُ المضافَ؛ فالغالبُ أن يَخْلُفه في إعرابه المضافُ إليه، نحو: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، أي: أَمْرُ رَبِّك، ونحو: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، أي: أهلَ القرية.

وقد يبقى على جرِّه، وَشَرْطُ ذلك في الغالب: أن يكون المحذوفُ مَعْطُوفاً، على مُضَافٍ بمعناه، كقولهم: (مَا مِثْلُ عَبْدِاللّهِ وَلاَ أَخِيهِ يَقُولاَنِ ذَلِكَ)، أي: ولا مِثْلُ أخيه بدليل قولهم: (يقولان) بالتثنية، وقوله:

٣٥١ ـ أَكُـلَّ آمْـرِىءٍ تَـحْـسَـبِـيـنَ آمْـرأً وَنَـارٍ تَـوَقَّـدُ بِـالـلَّـيْـلِ نَـارا

أي: وكلَّ نَارٍ، لئلاّ يلزم العطفُ على معمولَيْ عاملين.

ومن غير الغالب قراءةُ ابنِ جماز: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ﴾ [الأنفال: ٦٧]، أي: عمـ الآخرة، فإن المضاف ليس معطوفاً، بل المعطوف جملة فيها المضافُ.

وإن كان المحذوفُ المضافَ إليه، فهو على ثلاثة أقسام؛ لأنه تارةً يزول مـ المضاف ما يستحقُّه من إعراب وتنوين وَيُبْنَى على الضمِّ، نحو: (لَيْسَ غَيْرُ)، ونحـ ﴿مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، كما مر، وتارة يبقى إعرابه، ويُرَدُّ إليه تنوينُه، وهـ الغالب، نحو: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [الفرقان: ٣٩]، ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠ـ وتارةً يَبْقَى إعرابُه، وَيُتْرَكُ تنوينه، كما كان في الإضافة، وشَرْطُ ذلك في الغالب ـ يُعْطَفَ عليه اسمٌ عامل في مثل المحذوف، وهذا العامل إما مضافٌ، كقولهم: (خُـ رُبْعَ وَنِصْفَ مَا حَصَلَ)، أو غَيْرُهُ، كقوله:

٣٥٢ ـ بِـمِـثْـلِ أَوْ أَنْـفَـعَ مِـنْ وَبْـلِ الـدِّيَـمْ

ومن غير الغالب قولُهم: (أَبْدَأ بِذَا مِنْ أَوَّلِ) بالخفض من غير تنوين، وقرا بعضهم: ﴿فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٦٩]، أي: فلا خوفُ شيءٍ عليهم.

فصل: زَعَمَ كثيرٌ من النّحويين أنّه لا يفْصَل بين المتضايفين إلاّ في الشعر. والحقُّ أن مسائل الفصل سَبْعٌ، منها ثلاث جائزة في السَّعَةِ:

إحداها: أن يكون المضاف مَصْدَراً والمضاف إليه فاعلَهُ، والفاصل إما مفعولـ كقراءة ابن عامر: ﴿قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، وقول الشاعر:

٣٥٣ ـ فَـسُـقْـنَـاهُـمُ سَـوْقَ الْـبُـغَـاثَ الأَجَـادِلِ

وإما ظَرْفُه، كقول بعضهم: (تَرْكُ يَوْماً نَفْسِكَ وهَوَاهَا).

الثانية: أن يكون المضاف وَصْفاً، والمضاف إليه إما مفعوله الأول، والفاصـ مفعولَه الثاني، كقراءة بعضهم: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾ [إبراهيم: ٤٧]، وقـ الشاعر:

٣٥٤ ـ وَسِـوَاكَ مَـانِـعُ فَـضْـلَـهُ الـمُـحْـتَـاجِ

أو ظَرْفه، كقوله علية الصلاة والسلام: «**هَلْ أَنْتُمْ تارِكُو لِي صَاحِبي**»، وقـ الشاعر:

٣٥٥ ـ كَـنَـاحِـتِ يَـوْمـاً صَـخْـرَةٍ بِـعَـسِـيـلِ

الثالثة: أن يكون الفاصِلُ قَسماً، كقولك: (هَذَا غُلاَمُ وَاللّهِ زَيْدٍ).

والأربع الباقية تختصُّ بالشعر:

إحداها: الفَصْلُ بالأجنبيِّ، ونعني به معمولَ غير المضاف، فاعلاً كان، كقوله:

٣٥٦ ـ ... ـجَـبَ أَيَّـامَ وَالِـدَاهُ بِـهِ ... إذْ نَـجَـلاهُ فَـنِـعْـمَ مَـا نَـجَـلاَ

أو مفعولاً، كقوله:

٣٥٧ ـ تَسْقِي امْتِيَاحاً نَدَى المِسْوَاكِ رِيقَتِهَا

أي: تَسْقي نَدَى رِيقَتِهَا المِسْوَاكَ.

أو ظَرْفاً، كقوله:

٣٥٨ ـ ... ـمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْماً ... يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أوْ يُزِيلُ

الثانية: الفَصْلُ بفاعلِ المضافِ، كقوله:

٣٥٩ ـ وَلاَ عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٌ صَبِّ

ويحتمل أن يكون منه أو من الفَصْلِ بالمفعول قولُه:

٣٦٠ ـ فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٍ حَرَامُ

بدليل أنه يروى بنصب مطرٍ وبرفعه، فالتقدير فإن نكاح مطرٍ إياها أو هي.

والثالثة: الفَصْلُ بِنَعْتِ المضاف، كقوله:

٣٦١ ـ مِنَ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ

الرابعة: الفَصْلُ بالنداء، كقوله:

٣٦٢ ـ ... ـأنَّ بِرْذَوْنَ أَبَا عِصَامِ ... زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ

أي: كأنَّ برذون زيدٍ يا أبا عصام.



فصل: في أحكام المضاف للياء

يجب كَسْرُ آخره كغُلاَمِي، ويجوز فتح الياء وإسكانها.

ويستثنى من هذين الحكمين أربع مسائل، وهي: المقصورُ كفَتًى وقَذًى، والمنقوص كرَامٍ وقَاضٍ، والمثنَّى كابْنَيْنِ وغُلاَمَيْنِ، وجمعُ المذكَّر السالم كَزَيْدِينَ ومسلمين.

فهذه الأربعة آخرها واجب السكون، والياء معها واجبة الفتح، وَنَدَر إسكانُهَا بعد الألف في قراءة نافع: ﴿وَمَحْيَايْ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وكَسْرُهَا بعدها في قراءة الأعمش والحسن: ﴿هِيَ عَصَايِ﴾ [طه: ١٨]، وهو مُطَّردٌ في لغة بني يَرْبُوع في الياء المضاف إليها جمعُ المذكَّر السالم، وعليه قراءة حمزة: ﴿بِمُصْرِخِيِّ إني﴾ [إبراهيم: ٢٢].

وتُدْغَمُ ياء المنقوص، والمثنى، والمجموع في ياء الإضافة، كقَاضِيَّ، ورأيتَ ابْنَيَّ وزَيْدِيَّ، وَتُقْلَبُ واو الجمع ياءً، ثم تُدْغَمُ، كقوله:

٣٦٣ ـ أَوْدى بَـنِـيَّ وَأَعْـقَـبُـونِـي حَـسْـرَةً

وإن كان قبلها ضمةٌ، قلبت كسرةً، كما في بَنِيَّ ومُسْلِمِيَّ، أو فتحةٌ، أبقيَتْ كمُصْطَفَى، وتَسْلَم ألفُ التَّثنية، كمُسْلِمَايَ، وأجازت هُذَيْل في ألف المقصور قَلْبَهَا ياءً، كقوله:

٣٦٤ ـ سَـبَـقُـوا هَـوَيَّ وَأَعْـنَـقُـوا لِـهَـوَاهُـمُ

واتفق الجميع على ذلك في عَلَيَّ ولَدَيَّ، ولا يختصُّ بياء المتكلم، بل هو عامٌّ في كل ضمير، نحو: عَلَيْهِ وَلَدَيْهِ، وَعَلَيْنَا وَلَدَيْنَا، وكذا الحكم في إِلَيَّ.



هذا باب إعمال المصدر، واسمه

الاسْمُ الدالُّ على مُجَرَّد الحَدَث إن كان عَلَماً، كـ (فَجَارِ) و(حَمَادِ) للفَجْرَة والمَحْمِدَة، أو مبدوءاً بميم زائدة لغير المُفَاعلة، كـ(مَضْرَب) و(مَقْتَل)، أو متجاوزاً فعلُه الثّلاثة، وهو بزنة اسم حَدَث الثّلاثي، كـ (غُسْلٍ) و(وُضُوءٍ) في قولك: (اغْتَسَلَ غُسْلاً)، و(تَوَضَّأَ وُضُوءاً) فإنهما بزنة القُرْب والدّخول في (قَرُبَ قُرْباً) و(دَخَلَ دُخولاً)؛ فهو اسم مصدر، وإلاّ فالمصدر.

وَيَعْمَل المصدرُ عَمَلَ فِعْلِهِ، إن كان يحلُّ محلّه فعل، إمّا مع (أنْ)، كـ (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْداً أَمْسِ) و(يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْداً غداً)، أي: أنْ ضَرَبته وأن تَضْرِبه، وإمّا مع (ما) كـ (يُعْجِبُني ضَرْبُكَ زَيْداً الآنَ)، أي: ما تضربه، ولا يجوز في نحو: (ضَرَبْتُ ضَرْباً زَيْداً) كونُ (زيداً) منصوباً بالمصدر، لانتفاء هذا الشرط.

وعملُ المصدر مضافاً أكثرُ، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، ومُنَوَّناً أَقْيَسُ، نحو: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤، ١٥]، وبأل قليلٌ ضعيفٌ، كقوله:

٣٦٥ ـ ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ

واسمُ المصدر إن كان عَلَماً لم يعمل اتفاقاً، وإن كان مِيمِيًّا فكالمصدر اتفاقاً، كقوله:

٣٦٦ ـ أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً

وإن كان غَيْرَهُما لم يعمل عند البصريين، ويعمل عند الكوفيين والبغداديين، كقولِه:

٣٦٧ ـ وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعَا

ويَكْثر أن يضاف المَصْدَرُ إلى فاعله، ثم يأتي مفعوله، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، ويقلُّ عَكْسُه، كقوله:

٣٦٨ ـ قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ

وقيل: يختصُّ بالشعر، ورُدَّ بالحديث: «**وَحِجُّ البَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً**»، أي: وأن يَحُجَّ البيتَ المستطيعُ، وأما إضافته إلى الفاعل ثمّ لا يذكر المفعول وبالعكس فنحو: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠]، ونحو: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، ولو ذُكِرَ لقيل: دعائي إيّاك، ومن دعائه الخيرَ.

وتابعُ المجرور يُجَرُّ على اللّفظ، أو يُحْمَلُ على المحل؛ فيرفع كقوله:

٣٦٩ ـ طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ

أو يُنْصَبُ، كقوله:

٣٧٠ ـ مَخَافَةَ الإفْلاَسِ وَاللَّيَّانَا



هذا باب إعمال اسم الفاعل

وهو: ما دلَّ على الْحَدَثِ والْحُدُوثِ وفَاعِلِهِ.

فخرج بالحدوث، نحو: (أَفْضَل) و(حَسَن) فإنّهما إنّما يَدُلاّنِ على الثبوت، وخرج بذكر فاعلِهِ، نحو: (مَضْرُوب) و(قَامَ).

فإن كان صِلَةً لأل عَمِلَ مطلقاً، وإن لم يكن عمل بشرطين:

أحدهما: كونُه للحال أو الاستقبال، لا الماضي، خلافاً للكسائي، ولا حُجَّة له

في: ﴿بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨]، لأنَّه على حكاية الحال، والمعنى: يَبْسُط ذراعيه. بدليل: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ [الكهف: ١٨]، ولم يقل: وَقَلَّبْنَاهُمْ.

والثاني: اعتماده على استفهام أو نَفْي أو مُخْبَرٍ عنه أو مَوْصُوفٍ، نحو: (أَضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْراً)، و(ما ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْراً)، و(زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمْراً)، و(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبُوهُ عَمْراً).

والاعتمادُ على المُقَدَّرِ كالاعتماد على الملفوظ به، نحو: (مُهِينٌ زَيْدٌ عَمْراً أم مُكْرِمُهُ؟) أي: أَمُهِينٌ، ونحو: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ [النحل: ٦٩]، أي: صِنْفٌ مُخْتَلِفٌ ألوانه. وقوله:

٣٧١ ـ كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَهَا

أي: كَوَعِلٍ نَاطِحٍ، ومنه (يَا طَالِعاً جَبَلاً)، أي: يا رجلاً طالعاً، وقولُ ابن مالك: (إنّه اعتمد على حرف النّداء) سَهْوٌ؛ لأنّه مختصٌّ بالاسم؛ فكيف يكون مُقَرِّباً من الفعل.

فصل: تُحَوَّل صيغةُ فاعلٍ للمبالغة والتكثير إلى: فَعَّال، أو فَعُول، أو مِفْعَال بكثرة، وإلى فَعِيلٍ أو فَعِلٍ، بِقلّةٍ، فيعمل عَمَلَهُ بشروطه، قال:

٣٧٢ ـ أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِلالَهَا

وقال:

٣٧٣ ـ ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا

وحكى سيبويه: (إِنَّهُ لمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا)، وقال:

٣٧٤ ـ فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هِلالاً ....

وقال:

٣٧٥ ـ أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي



فصل: تَثْنِيَةُ اسم الفاعل وجَمْعُه وتثنيةُ أمثلةِ المبالغة وجَمْعُها كَمُفْرَدِهِنَّ في العمل والشُّرُوط، قال الله تعالى: ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وقال تعالى: ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِۦ﴾ [الزمر: ٣٨]، وقال: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ﴾ [القمر: ٧]، قال الشاعر:

٣٧٦ ـ وَالنَّاذِرَيْنِ إذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِي

وقال:

٣٧٧ ـ غُفُرٌ ذَنْبَهُمْ غَيْرُ فُخُرْ

غُفُرٌ: جمع غفور، وذنْبَهُمْ: مفعوله.



فصل: يجوز في الاسم الفَضْلَةِ الذي يَتْلُو الوصفَ العَامِلَ أن يُنْصَب به، وأن يُخفَضَ بإضافته، وقد قرئ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [الطلاق: ٣]، و﴿هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦ﴾ [الزمر: ٣٨]، بالوجهين، وأمّا ما عدا التالي فيجب نَصْبُه، نحو: (خَلِيفَةً) من قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].

وإذا أُتْبِع المجرور فالوَجْهُ جَرُّ التابع على اللَّفظ؛ فتقول: (هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ وعمرٍو)، ويجوز نصبه بإضمار وَصْفٍ منوَّن أو فعل اتفاقاً، وبالعطف على المحل عند بعضهم، وَيَتَعَيَّنُ إضمارُ الفعل إن كان الوَصْفُ غيرَ عاملٍ، فنصْبُ (الشّمس) في: ﴿وَجَاعِلُ ٱلَّيْلِ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ﴾ [الأنعام: ٩٦]، بإضمار جَعَلَ لا غير، إلاّ إن قُدِّر (جاعِل) على حكاية الحال.



هذا باب إعمال اسم المفعول

وهو: ما دَلَّ على حَدَثٍ ومفعوله، كـ (مَضْرُوبٍ) و(مُكْرَم).

ويعمل عَمَلَ فعلِ المفعولِ، وهو كاسم الفاعل؛ في أنه إنْ كان بأَلْ عَمِلَ مطلقاً، وإن كان مُجَرَّداً عَمِلَ بشرط الاعتماد وكَوْنِهِ للحال أو الاستقبال.

تقول: (زَيْدٌ مُعْطًى أبُوهُ دِرْهَماً) الآنَ أو غداً، كما تقول: (زَيْدٌ يُعْطَى أَبُوهُ دِرْهَماً)، وتقول: (الْمُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفِي)، كما تقول: (الَّذِي يُعْطَى أوْ أُعْطِيَ) فالمعطى: مبتدأ، ومفعوله الأول مستتر عائد إلى (أل)، وكفافاً: مفعول ثان، ويكتفي: خبر.

وينفرد اسمُ المفعول عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوعٌ به في المعنى، وذلك بعد تَحْوِيل الإسناد عنه إلى ضميرٍ راجعٍ للموصوف، ونَصْب الاسم على التشبيه.

تقول: (الورع مَحْمُودَةٌ مَقَاصِدُهُ)، ثم تقول: (الوَرِعُ مَحْمُودٌ المَقَاصِدَ) بالنصب، ثم تقول: (الوَرِعُ مَحْمُودُ المَقَاصِدِ) بالجرّ.

هذا باب أبنية مصادِر الثلاثي

اعلم أن للفعل الثلاثي ثَلاَثَةَ أوزانٍ: فَعَلَ - بالفتح - ويكون مُتَعَدِّياً، كـ (ضَرَبَهُ)، وقَاصِراً، كـ (قَعَدَ)، وفَعِلَ - بالكسر - ويكون قاصراً، كـ (سَلِمَ)، ومتعدِّياً، كـ (عَلِمَهُ)، وفَعُلَ - بالضم - ولا يكون إلا قاصراً، كـ (ظَرُفَ).

فأمّا فَعَلَ وفَعِلَ المتعدِّيان فقياسُ مصدرهما الفَعْلُ؛ فالأول: كالأكْلِ والضَّرْبِ والرَّدِّ، والثاني: كالفَهْمِ واللَّثْمِ والأمْنِ.

وأما فَعِلَ القاصِرُ، فقياسُ مصدره الفَعَلُ، كالفَرَحِ، والأشَرِ والْجَوى والشَّلَلِ، إلاّ إن دَلَّ على حِرْفَةٍ، أو وِلاَيَةٍ فقياسُهُ الفِعَالَةُ، كوَلِيَ عليهم وِلاَيَة.

وأما فَعَلَ القاصِرُ، فقياسُ مصدره الفُعُولُ، كالقُعُود، والْجُلُوس، والْخُرُوج، إلاّ إن دَلَّ على امتناع، فقياسُ مصدره الفِعَالُ كالإباءِ والنِّفَارِ، والْجِمَاح، والإبَاقِ، أو على تقلُّبٍ فقياسُ مَصْدَرِهِ الفَعَلاَنُ كالْجَوَلاَنِ، والغَلَيَانِ، أو على داء فقياسُه الفُعَالُ كَمشَى بَطْنُهُ مُشاءً، أو على سَيْرٍ فقياسُه الفَعِيل كالرَّحِيلِ والذَّمِيلِ، أو على صَوْتٍ فقياسُه الفُعَالُ أو الفَعِيلِ كالصُّرَاخِ والعُوَاءِ والصَّهِيلِ والنَّهِيقِ والزَّئِيرِ، أو على حِرْفَةٍ أو وِلاَية فقياسُه الفِعَالَةُ كتَجَرَ تِجَارَةً وخَاطَ خِيَاطَةً، وسَفَرَ بينهم سِفَارَةً إذا أصْلَحَ.

وأما فَعُلَ - بالضّمّ - فقياسُ مصدَره الفُعُولَةُ كالصُّعُوبَةِ والسُّهُولَةِ والعُذُوبَةِ والمُلُوحَةِ، والفَعَالَةُ كالبَلاَغَةِ والفَصَاحَةِ والصَّرَاحَةِ.

وما جاء مخالفاً لما ذكرناه، فبابُه النَّقْلُ.

كقولهم في فَعَلَ المتعدِّي: جَحَدَهُ جُحُوداً، وشَكَرَهُ شُكُوراً وشُكْرَاناً، وقالوا: (جَحْداً) على القياس.

وفي فَعَلَ القاصِرِ: مَاتَ مَوْتاً، وفَازَ فَوْزاً، وحَكَمَ حُكْماً، وشَاخَ شَيْخُوخَةً، ونَمَّ نَمِيمَةً، وذَهَبَ ذَهَاباً.

وفي فَعِلَ القاصرِ: رَغِبَ رُغُوبَةً، ورَضِيَ رِضاً، وبَخِلَ بُخْلاً، وسَخِطَ سُخْطاً - بضم أوّلهما وسكون ثانيهما - وأما البَخَلَ والسَّخَطُ - بفتحتين - فعلى القياس كالرَّغَبِ.

وفي فَعُلَ نحو: حَسُنَ حُسْناً، وقَبُحَ قُبْحاً.

وذكر الزجاجيُّ وابن عصفور أنّ الفُعْلَ قياسٌ في مصدرِ فَعُلَ، وهو خِلاَفُ ما قاله سيبويه.



هذا باب مصادر غير الثلاثي

لا بُدَّ لكلِ فِعْلٍ غَيْرِ ثلاثي من مصدر مَقِيسٍ.

فقياس فَعَّلَ ـ بالتشديد ـ إذا كان صحيحَ اللام التَّفْعِيلُ كالتَّسْلِيم والتَّكْلِيم
[...]طهير، ومُعْتَلُّها كذلك، ولكن تُحْذَف ياءِ التفعيل وتُعَوَّضُ منها التّاء؛ فيصير وزنه
[...] كالتَّوْصِيَةِ والتَّسْمِيَةِ والتَّزْكِيَةِ.

وقياسُ أفْعَلُ إذا كان صحيح العين الإفْعَالُ كالإكْرَام والإحْسَان ومُعْتَلُّها كذلك،
[...] تُقَلُ حركتُهَا إلى الفاء، فتُقْلَبُ ألفاً، ثم تحذف الألِفُ الثانية وتُعَوَّضُ عنها التّاء،
[...] إقَامَةً، وأعَانَ إعَانَةً، وقد تُحْذَف التاء، نحو: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣،
[...] ٣٧].

وقياسُ ما أوّلُه همزةُ وَصْلٍ أن تَكْسِرَ ثَالِثَهُ وتزيد قبل آخره ألفاً، فينقلب مصدراً،
[...] اقْتَدَرَ اقْتِدَاراً، واصْطَفَى اصْطِفَاءً، وانْطَلَقَ انْطِلاقاً، واسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجاً، فإن
[...] استفعل مُعْتَلّ العين عُمِلَ فيه ما عُمِل في مصدر أفْعَلَ المعتلّ العين؛ فتقول:
[...] اسْتِقَامَةً، واستَعَاذَ اسْتِعَاذَةً.

وقياسُ تَفَعْلَلَ وما كان على وَزْنِهِ أن يُضَمَّ رابعهُ؛ فيصير مصدراً كتَدَحْرَجَ
[...]حْرُجاً، وتَجَمَّلَ تَجَمُّلاً، وتَشَيْطَنَ تَشَيْطُناً، وتَمَسْكَنَ تَمَسْكُناً، ويجب إبدال الضّمّة
[...] إن كانت اللاّم ياء، نحو: التَّوَانِي والتَّدَانِي.

وقياسُ فَعْلَلَ وما أُلْحِقَ به: فَعْلَلَةٌ كدَحْرَجَ دَحْرَجَةً، وزَلْزَلَ زَلْزَلَةً، وبَيْطَرَ بَيْطَرَةً،
[...] حَوْقَلَةً، وفِعْلاَلٌ ـ بالكَسر ـ إن كان مضاعفاً كزِلزَالٍ ووِسْوَاسٍ، وهو في غير
[...]ضاعف: سماعي، كسَرْهَفَ سِرْهَافاً، ويجوز فتحُ أول المضاعف، والأكثر أن يُعْنَى
[...] اسمُ الفَاعِلِ، نحو: ﴿مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ﴾ [الناس: ٤]، أي: المُوَسْوِسِ.

وقياس فَاعَلَ كضَارَبَ وخَاصَمَ وقَاتَلَ الْفِعَالُ والمُفَاعَلَةُ، ويمتنع الفِعَالُ فيما فاؤه
[...] نحو: يَاسَرَ وَيَامَنَ، وشَذَّ ياوَمَهُ يِوَاماً.

وما خرج عما ذكرناه فشاذ، كقولهم: كَذَّبَ كِذَّاباً، وقوله:

٣٧٨ ـ فَــهْــيَ تُــنَــزِّي دَلْــوَهَــا تَــنْــزِيَّــا

وقولهم: تَحَمّلَ تِحِمَّالاً، وتَرَامَى القَوْمُ رِمِّيًا، وحَوْقَلَ حِيقَالاً، واقْشَعَرَّ قُشَعْرِيرَةً،
[...]: تَكْذِيباً، وَتَنْزِيَةً، وتَحَمُّلاً، وتَرَامِياً، وحَوْقَلَةً، واقْشِعْرَاراً.



فصل: ويُدَلُّ على المرة من مصدر الفعل الثلاثي بفَعْلَةٍ ـ بالفتح ـ كجَلسَ جَلْسَةً،

ولَبِسَ لَبْسَةً، إلاّ إن كان بناء المصدر العام عليها؛ فيدل على المرة منه بالوصف، كرَحِمَ رَحْمَةً واحدةً.

ويُدَلُّ على الهيئة بِفِعْلَةٍ - بالكسر - كالْجِلْسَة والرِّكْبَة والقِتْلَة، إلاّ إن كان بناء المصدر العامِّ عليها؛ فيُدَلُّ على الهيئة بالصفة ونحوها، كَنَشَدَ الضّالة نِشْدَةً عظيمةً.

والمرة من غير الثلاثي بزيادة التاء على مصدره القياسي كانْطِلاَقَةٍ واسْتِخْرَاجَةٍ فإن كان بناء المصدر العام على التاء دُلَّ على المرة بالوصف، كإقَامَة وَاحِدَة واسْتِقَامَة وَاحِدَة.

ولا يُبْنَىٰ من غير الثلاثي مَصْدَرٌ للهيئة، إلاّ ما شَذَّ من قولهم: اخْتَمَرَتْ خِمْرَةً، وانْتَقَبَتْ نِقْبَةً، وتَعَمَّمَ عِمَّةً، وَتَقَمَّصَ قِمْصَة.



هذا باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المُشَبَّهَات بها

يأتي وَصْفُ الفاعل من الفعل الثّلاثي المجرّد على فاعِلٍ بكثرة في فَعَلَ - بالفتح - متعدّياً كان كضَرَبَه وقَتَلَه، أو لازماً كذَهَب وغَذَا - بالغين والذال المعجمتين - بمعنى سال، وفي فَعِلَ بالكسر متعدياً كأمِنَهُ وشَرِبَهُ ورَكِبَهُ، ويقلُّ في القاصر، كسَلِمَ، وفي فَعُلَ بالضم، كفَرُهَ.

وإنما قياس الوصف من فَعِلَ اللاّزم: فَعِلٌ في الأعْرَاض، كفَرِح وأشِرٍ، وأفْعَل في الألوان والْخِلَق، كأخْضَرَ، وأسْوَدَ، وأكْحَلَ، وألْمَى، وأعْوَرَ، وأعْمَى، وفَعْلان فيما دَلَّ على الامتلاء وحَرَارَة الباطن، كشَبْعَان، ورَيَّان، وعَطْشَان.

وقياسُ الوصف من فَعُلَ - بالضّمّ - فَعِيلٌ كظَرِيف وشَرِيف، ودونه فَعْلٌ كشَهْم وضَخْم، ودونهما أفْعَلُ كأخْطَب إذا كان أحمر إلى الكُدْرَة، وفَعَلٌ كبَطَل وحَسَن، وفَعَال - بالفتح - كجَبَان، وفُعَالٌ - بالضّمّ - كشُجَاع، وفُعُل كجنُب، وفِعْل كعِفْر أي: شُجَاعٌ ماكر.

وقد يَسْتَغْنُونَ عن صيغة فَاعِلٍ من فَعَل - بالفتح - بغيرها كشَيْخٍ وأَشْيَب وطَيِّب وعَفِيفٍ.

تنبيه: جميعُ هذه الصّفاتِ صفاتٌ مُشَبَّهة؛ إلا فَاعِلاً كضَارِب وقَائِم، فإنه اسم فاعِلٍ، إلاّ إذا أُضِيف إلى مَرْفُوعِه، وذلك فيما دَلَّ على الثّبوت - كـ (طَاهِرِ القَلْبِ) و(شَاحِطِ الدَّارِ)، أي: بعيدها - فَصِفَةٌ مشبّهة أيضاً.



فصل: ويأتي وَصْفُ الفاعل من غير الثّلاثي المجرّد بلفظ مضارعه، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكانَ حرفِ المُضارعة، وكسرِ ما قبلَ الآخِرِ مطلقاً، سواء كان مكسوراً في المضارع، كـ (مُنْطَلِق)، و(مُسْتَخْرِج) أو مفتوحاً كـ (مُتَعَلِّم) و(مُتَدَحْرِج).



هذا باب أبنية أسماء المفعولين

يأتي وَصْفُ المفعول من الثلاثي المجرّد على زنة مَفْعُولٍ، كـ (مَضْرُوب المقصود)، و(مَمْرُور به)، ومنه مَبِيعٌ، ومَقُولٌ، ومَرْمِيٌّ، إلاّ أنّها غُيِّرت.

ومن غيره بلفظِ مُضَارعه، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة، وإن شئت فقل: بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الآخر، نحو: المال مُسْتَخْرَجٌ، وزيد مُنطَلَقٌ به.

وقد ينوب فَعِيلٌ عن مفعول، كـ (دَهِين) و(كَحِيلٍ) و(جَرِيح) و(طَرِيح)، ومَرْجِعُه إلى السّماع، وقيل: ينقاس فيما ليس له فَعِيلٌ بمعنى فاعل، نحو: قَدَرَ ورَحِمَ، لقولهم: قَدِير ورَحِيم.



هذا باب إعمال الصفة المشبّهة باسم الفاعل المتعدّي إلى واحد

وهي: الصفةُ التي ٱسْتُحْسِنَ فيها أن تُضَافَ لما هو فاعل في المعنى، كـ (حَسَنِ الوجه) و(نَقِيِّ الثَّغْرِ) و(طَاهِرِ العِرْضِ).

فخرج نحو: (زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ) فإن إضافة الوصف فيه إلى الفاعل ممتنعة؛ لئلا توهم الإضافة إلى المفعول، ونحو: (زيد كاتب أبوه) فإن إضافة الوصف فيه وإن كانت لا تمتنع لعدم اللَّبْسِ، لكنّها لا تحسن؛ لأن الصفة لا تُضَاف لمرفوعها، حتى يُقَدَّرَ تحويلُ إسنادِها عنه إلى ضمير موصوفها، بدليلين، أحدهما: أنه لو لم يقدّر كذلك لزم إضافة الشّيء إلىٰ نفسه. والثاني: أنهم يُؤَنِّثُونَ الصفة في نحو: (هِنْدٌ حَسَنَةُ الوَجْهِ)؛ فهنا حسن أن يقال: (زيد حسن الوجه)؛ لأن مَنْ حَسُنَ وَجْهُهُ حَسُنَ أن يسند (الحَسَنُ) إلى جملته مجازاً، وقَبُحَ أن يقال: (زيد كاتب الأب)؛ لأن مَنْ كَتَبَ أبوه لا يحسن أن تُسْنَدَ الكتابةُ إليه، إلاّ بمجاز بعيد.

وقد تبيّن أن العلم بحسن الإضافة، موقوفٌ على النّظر في معناها، لا على معرفة كونها صفة مُشَبَّهَة، وحينئذٍ فلا دَوْرَ في التّعريف المذكُور كما تَوَهَّمَه ابنُ الناظمِ.



فصل: وتختصُّ هذه الصفةُ عن اسم الفاعل بخمسة أُمُور:

أحدها: أنها تُصَاغ من اللاّزم دون المتعدِّي، كـ (حَسَن) و(جَمِيل)، وهو يُصَاغ منهما، كقَائِم وضَارِب.

الثاني: أنّها للزمن الحاضر الدائم، دون الماضي المنقطع والمستقبل، وهو يكون لأحد الأزمنة الثلاثة.

الثالث: أنها تكون مُجَارِيةً للمضارع في تحركه وسكونه، كـ (طَاهِرِ القَلْبِ) و(ضَامِرِ البَطْنِ) و(مُسْتَقِيم الرَّأْي) و(مُعْتَدِلِ القامَة) وَغَيْرَ مُجَارية له، وهو الغالبُ في المبنية من الثلاثي كـ (حَسَن)، و(جَمِيل)، و(ضَخْم)، و(ملآن) ولا يكونُ اسمُ الفاعل إلاّ مُجَارياً له.

الرابع: أن منصوبها لا يَتَقَدَّمُ عليها، بخلاف منصوبه، ومن ثَمَّ صَحَّ النّصبُ في نحو: (زَيْداً أنَا ضَارِبُه) وامتنع في نحو: (زَيْدٌ أبُوهُ حَسَنٌ وَجْهُهُ).

الخامس: أنَّه يلزم كون معمولها سَبَبِيًّا، أي: متّصلاً بضمير موصوفها، إما لفظاً نحو: (زيد حَسَنٌ وَجْهُه)، وإما مَعْنًى، نحو: (زَيْدٌ حَسَنُ الوَجْهُ)، أي: منه، وقيل: إن (أل) خَلَفٌ عن المضاف إليه، وقولُ ابن النّاظم: (إن جواز نحو: «زَيْدٌ بِكَ فَرِحٌ» مُبْطِلٌ لعموم قوله: إن المعمول لا يكون سببِيًّا مؤخراً). مردودٌ؛ لأنَّ المُرَادَ بالمعمول ما عملُهَا فيه لحقِّ الشَّبَهِ، وإنّما عملُهَا في الظّرف بما فيها من معنى الفعل، وكذا عملها في الحال، وفي التّمييز، ونحو ذلك.



فصل: لمعمول هذه الصفة ثلاثُ حالاتٍ: الرفعُ على الفاعلية، وقال الفارسي: أو على الإبدال من ضميرٍ مستترٍ في الصّفة، والخفضُ بالإضافة، والنصبُ على التّشبيه بالمفعول به، إن كان معرفةً، وعلى التّمييز إن كان نكرة، والصّفة مع كلٍّ من الثّلاثة إما نكرة، أو معرفة، وكلٌّ من هذه الستة للمعمول معه ستُّ حالاتٍ، لأنّه إما بأل كـ (الْوَجْه)، أو مضاف لما فيه أل كـ (وَجْه الأبِ)، أو مضاف للضّمير كـ (وَجْهه)، أو مضاف لمضاف للضّمير كـ (وَجْه أَبِيهِ) أو مجرّد كـ (وَجْه) أو مضاف إلى المجرّد كـ (وَجْه أب)؛ فالصّور ستٌّ وثلاثون، والممتنع منها أربع، وهي: أن تكون الصّفة بأل

والمعمول مجرداً منها ومن الإضافة إلى تاليها، وهو مخفوض، كـ (الْحَسن وَجْهِه) أو (وَجه أَبِيه) أو (وَجْهٍ) أو (وَجْهِ أبٍ).



هذا باب التَّعَجُّبِ

وله عبارات كثيرة، نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، «سُبْحَانَ اللّهِ إنَّ المُؤْمِنَ لاَ يَنْجُس» لِلّهِ دَرُّهُ فَارِساً!

والمُبَوَّبُ له منها في النحو اثنتان:

إحداهما: ما أفْعَلَهُ، نحو: (ما أحْسَنَ زَيْداً).

فأمَّا (ما) فأجمعوا على اسميّتها؛ لأنَّ في (أحْسَنَ) ضميراً يعود عليها، وأجمعوا على أنها مبتدأ؛ لأنها مجردة للإسناد إليها، ثم قال سيبويه: وهي نكرة تامَّةٌ بمعنى شيء، وابْتُدِىء بها لتضمنها معنى التعجب، وما بعدها خبرٌ، فموضعُهُ رَفْعٌ، وقال الأخفش: هي معرفة ناقصة بمعنى الذي، وما بعدها: صِلَة فلا موضع له، أو نكرة ناقصة، وما بعدها صفة فمحله رفع، وعليهما فالخبر محذوف وجوباً، أي: شيء عظيم.

وأما (أفْعَلَ) كأحْسَنَ، فقال البصريون والكسائي: فِعْلٌ؛ للزومه مع ياء المتكلّم نون الوقاية، نحو: (ما أفْقَرَني إلى رَحْمَةِ اللّهِ تعالى) ففتحته بناء كالفتحة في ضَرَبَ من (زيد ضَرَبَ عَمْراً) وما بعده مفعول به، وقال بقية الكُوفيين: اسمٌ؛ لقولهم: (ما أُحَيْسِنَهُ)، ففتحتُه إعرابٌ، كالفتحة في (زَيْدٌ عِنْدَكَ) وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ، تقتضي عندهم نَصْبه، و(أحْسَن) إنما هو في المعنىٰ وَصْفٌ لزيد، لا لضمير (ما)، و(زيد) عندهم مُشَبّه بالمفعول به.

الصيغة الثانية: أفْعِلْ به، نحو: (أحْسِنْ بِزَيْدٍ).

وأجمعوا على فعليّة أفْعِلْ، ثم قال البصريون: لَفْظُه لفظُ الأمر، ومعناه الخبر، وهو في الأصل فعلٌ ماضٍ على صيغة أفْعَلَ بمعنى صار ذا كذا كـ (أغَدَّ البعيرُ)، أي: صار ذا غُدَّةٍ، ثم غُيِّرَتِ الصّيغة، فَقَبُحَ إسناد صيغة الأمر، إلى الاسم الظّاهر، فزيدت الباء في الفاعل، ليصير على صورة المفعول به، كـ (امْرُرْ بِزَيْدٍ) ولذلك التُزِمَت، بخلافها في: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح: ٢٨]، فيجوز تركُها، كقوله:

٣٧٩ ـ كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

وقال الفرّاء، والزجاج، والزمخشري، وابن كَيْسَان، وابن خروف: لفظُهُ ومعناه

الأمر، وفيه ضمير، والباء للتّعدية، ثم قال ابن كيسان: الضّمير للحُسْنِ، وقال غيره: للمخاطَبِ، وإنما التزم إفراده لأنه كلام جَرَىٰ مَجْرَى المثل.

مسألة: ويجوز حَذْفُ المتعجَّبِ منه، في مِثْلِ (ما أَحْسَنَهُ)، إن دَلَّ عليه دليلٌ. كقوله:

٣٨٠ ـ رَبِــيــعَــةَ خَـيْــراً مَـا أَعَـفَّ وَأَكْـرَمَـا

وفي (أَفْعِلْ بِهِ) إن كان أفْعِلْ معطوفاً على آخَرَ مذكورٍ معه مثلُ ذلك المحذوف. نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]، وأمّا قولُه:

٣٨١ ـ حَـمِـيـداً، وَإِنْ يَـسْـتَـغْـنِ يَـوْمـاً فَـأَجْـدِرِ

أي: به، فَشَاذٌّ.



مسألة: وكُلٌّ من هَذين الفعلين ممنوعُ التَّصرُّفِ؛ فالأوّل: نظير تَبَارَكَ، وعَسَى، ولَيْسَ، والثّاني: نظير هَبْ بمعنى اعْتَقِدْ، وتَعَلّمْ بمعنىٰ اعْلَمْ، وَعِلّةُ جمودهما تَضَمُّنُهما معنىٰ حرف التّعجّب الذي كان يستحقُّ الوَضْع.



مسألة: ولعدم تصرف هذين الفعلين، امتنع أن يتقدَّمَ عليهما معمولُهما، وأن يُفْصَل بينهما، بغير ظرف ومجرور؛ لا تقول: (مَا زَيْداً أَحْسَنَ)، ولاَ (بِزَيْدٍ أَحْسِنْ). وإن قيل: إن (بزيد) مفعول، وكذلك لا تقول: (مَا أَحْسَنَ يَا عَبْدَاللّهِ زَيْداً) ولا (أَحْسِنْ لَوْلاَ بُخْلُه بزَيْدٍ).

واختلفوا في الفَصْل بظرف أو مجرور متعلِّقين بالفعل، والصحيحُ الجوازُ. كقولهم: (مَا أَحْسَنَ بالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ، وما أَقْبَحَ به أن يَكْذِبَ)، وقوله:

٣٨٢ ـ وَأَحْـرِ إِذَا حَـالَـتْ بِـأَنْ أَتَـحَـوَّلاَ

ولو تعلّقَ الظرفُ والجار والمجرور بمعمول فعلِ التعجب، لم يَجُزِ الفصلُ به اتّفاقاً، نحو: (مَا أَحْسَنَ مُعْتَكِفاً فِي المَسْجِدِ)، و(أَحْسِنْ بِجَالِسٍ عِنْدَكَ).



فصل: وإنما يُبْنَىٰ هذانِ الفعلانِ ممّا اجتمعت فيه ثمانيةُ شروطٍ:

أحدها: أن يكون فعلاً؛ فلا يُبْنَيَانِ من الْجِلْفِ والحمار، فلا يقال: (مَا أَجْلَفَه). ولا (مَا أَحْمَرَه)، وَشَذّ (مَا أَذْرَعَ المَرْأَةَ)، أي: ما أَخَفَّ يَدَهَا في الغزل، بَنَوْه من

ـ: امرأة ذَرَاعٍ، ومثله (ما أقْمَنه)، و(مَا أجْدَرَهُ بكذا).

الثاني: أنْ يكون ثلاثياً؛ فلا يبنيان من دَحْرَجَ وضَارَب واسْتَخْرَجَ، إلا أفْعَلَ، ـ: يجوز مطلقاً، وقيل: يمتنع مطلقاً، وقيل: يجوز إن كانت الهمزة لغير النَّقْل، ـو: (مَا أظْلَمَ اللَّيْلَ) و(مَا أقْفَرَ هَذَا المكانَ)، وَشَذَّ عَلَى هذين القولين: (مَا أعْطَاهُ ـهم) و(مَا أوْلاَهُ لِلْمَعْرُوفِ)، وعلى كل قول: (مَا أتْقَاهُ)، و(مَا أمْلاَ القِرْبَةَ)، لأنهما ـ وامتلأت، و(مَا أخْصَرَهُ)، لأنه من اخْتُصِرَ، وفيه شذوذ آخر، وسيأتي.

الثالث: أن يكون متصرفاً؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو: نِعْمَ وبِئْسَ.

الرابع: أن يكون معناه قابلاً للتّفاضُل؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو: (فَنِيَ ومَاتَ).

الخامس: أن لا يكون مبنيًّا للمفعول؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو: (ضُرِبَ)، وَشَذَّ (مَا ـرَهُ!) من وجهين، وبعضهم يستثني ما كان ملازماً لصيغة (فُعِلَ)، نحو: (عُنِيتُ ـجَتِكَ) و(زُهِيَ علينا) فيجيز: (مَا أعْنَاه بحاجتك) و(مَا أزْهَاه علينا).

السادس: أن يكون تامًّا، فلا يُبْنَيَانِ من نحو: كَانَ، وظَلَّ، وبَاتَ، وصَارَ، ـ.

السابع: أن يكون مُثْبَتاً؛ فلا يُبْنَيَان من مَنْفِي، سواء كان ملازماً للنفي، نحو: (ما ـ بالدَّوَاءِ) أي: ما انتفع به، أم غير ملازم كـ (مَا قَامَ زيد).

الثامن: أن لا يكون اسمُ فاعلِهِ على أفْعَلِ فَعْلاَءَ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو: (عَرِجَ، ـ، وخَضِرَ الزّرع).



فصل: وَيُتَوَصَّل إلى التّعجّب من الزائد على ثلاثة، ومما وَصْفُه على أفْعَلِ فَعْلاَءَ ـ أشَدَّ) ونَحْوِهِ، وينصب مصدرهما بعده، أو بـ (أشْدِدْ) ونحوه، ويُجَرُّ مصدرهما بالباء؛ فتقول: (ما أشَدَّ ـ أو أعْظَمَ ـ دَحْرَجَتَهُ، أو انْطِلاَقَهُ أوْ حُمْرَتَهُ) و(أشْدِدْ ـ أو ـ ـ بِهَا).

وكذا المنفي والمبني للمفعول، إلاّ أن مصدرهما يكون مُؤَوَّلاً، لا صريحاً، ـ: (ما أكْثَرَ أنْ لاَ يَقُومَ) و(ما أعْظَمَ ما ضُرِبَ) و(أشْدِدْ بهما).

وأما الفعل الناقص؛ فإن قلنا: له مصدر، فمن النوع الأول، وإلاّ فمن الثّاني، ـ: (مَا أشَدَّ كَوْنَهُ جَمِيلاً)، أو (مَا أكْثَرَ مَا كَانَ مُحْسناً!)، و(أشْدِدْ ـ أو أكْثِرْ ـ ـ!).

وأما الجامِدُ والذي لا يتفاوت معناه، فلا يتعجّب منهما البتة.



هذا باب نعم وبئس

وهما فعلان عند البصريين والكسائي؛ بدليل (فَبِهَا وَنِعْمَتْ)، واسمان عند باقي الكوفيين؛ بدليل (ما هي بِنِعْمَ الْوَلَد)، جامدان، رافعان لفاعلَيْنِ مَعَرَّفَيْنِ بأل الجنسية نحو: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠]، و﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ﴾ [الكهف: ٢٩]، أو بالإضافة إلى ما قارنَها، نحو: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل: ٢٩]، أو إلى مُضَافٍ لما قارنها، كقوله:

٣٨٣ ـ فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذَّبِ

أو مُضْمَرَيْنِ مُسْتَتِرَيْنِ مُفَسَّرَيْنِ بتمييز، نحو: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠]، وقوله:

٣٨٤ ـ نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ

وأجاز المبرد وابنُ السَّرَّاج والفارسيُّ أن يُجْمَع بين التمييز والفاعل الظاهر، كقوله:

٣٨٥ ـ نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ

ومنعه سيبويه وَالسِّيرَافِيُّ مطلقاً، وقيل: إن أفاد مَعْنًى زائداً جاز، وإلاَّ فلا، كقوله:

فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِي

واخْتُلف في كلمة (ما) بعد نِعْمَ وبِئْسَ؛ فقيل: فاعل؛ فهي مَعْرِفة ناقصة ـ أي موصولة ـ في نحو: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: ٥٨]، أي: نعم الذي يعظكم به، ومعرفة تامة في نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، أي: فنعم الشيء هي، وقيل: تمييز، فهي نكرة موصوفة في الأول وتامة في الثاني.



فصل: وَيُذْكَر المخصوصُ بالمدح أو الذم بعد فاعل نِعْمَ وبِئْسَ؛ فيقال: (نِعْمَ الرَّجُلُ أبو بَكْرٍ)، و(بِئْسَ الرَّجُلُ أبو لَهَبٍ)، وهو مبتدأ، والجملة قبله خبره، ويجوز أن يكون خَبَراً لمبتدأ واجب الحذف، أي: الممدوحُ أبو بكرٍ، والمذموم أبو لهب.

وقد يتقدَّم المخصوصُ؛ فيتعين كونُه مبتدأ، نحو: (زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ).

وقد يتقدَّمُ ما يُشعر به فيحذف، نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤]، أي: هو وليس منه (العِلْمُ نِعْمَ المُقْتَنى)، وإنما ذلك من التقدم.



فصل: وكلُّ فعلٍ ثلاثي صالح للتعجُّب منه؛ فإنَّه يجوز استعمالُه على فَعُل - بضم العين - إما بالأصالة كـ(ظَرُفَ، وشَرُفَ) أو بالتحويل كـ(ضَرُبَ) و(فَهُمَ)، ثم يجري، حينئذٍ، مُجْرَى نِعْمَ وبِئْسَ: في إفادة المدح والذم، وفي حكم الفاعل، وحُكْمِ المخصوص، تقول في المَدْحِ: (فَهُمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ)، وفي الذم: (خَبُثَ الرَّجُلُ عَمْرٌو).

ومن أمثلته (ساء) فإنّه في الأصل سَوَأ بالفتح؛ فحوّل إلى فَعُل - بالضم - فصار قاصراً، ثُمّ ضُمِّن معنى بئس فصار جامداً، قاصراً، محكوماً له ولفاعله بما ذكرنا، تقول: (ساءَ الرَّجُلُ أَبُو جَهْلٍ) و(ساءَ حَطَبُ النَّارِ أَبُو لَهَبٍ) وفي التّنزيل: ﴿وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [الكهف: ٢٩]، و﴿سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤].

ولك في فاعل فَعُلَ المذكورِ أن تأتي به اسْماً ظاهراً مُجَرَّداً من (أل) وأن تَجُرَّهُ بالباء، وأن تأتي به ضميراً مطابقاً، نحو: (فَهُمَ زَيْدٌ)، وسُمِعَ (مَرَرْتُ بِأَبْيَاتٍ جَادَ بِهِنَّ أَبْيَاتاً) و(جُدْنَ أَبْيَاتاً)، وقال:

٣٨٦ - حُـبَّ بِـالـزَّوْرِ الَّـذِي لاَ يُـرَى

أصله: (حَبُبَ الزَّوْرُ) فزاد الباء، وضَمَّ الحاء؛ لأنَّ فَعُل المذكور، يجوز فيه أن تسكن عينه، وأن تُنْقَلَ حركتُها إلى فائه؛ فتقول: (ضَرْبَ الرَّجُلُ) و(ضُرْبَ).



فصل: ويُقَال في المدح: (حَبَّذَا) وفي الذّم: (لا حَبَّذَا)، قال:

٣٨٧ - أَلاَ حَبَّذَا عَاذِرِي فِي الهَوَى وَلاَ حَبَّذَا الجَاهِلُ العَاذِلُ

ومذهبُ سيبويه أن (حَبَّ) فعلٌ، و(ذا) فاعلٌ، وأنهما باقيان على أصلهما، وقيل: رُكِّبا وغُلِّبت الفِعْلِيَّةُ؛ لتقدّم الفعل، فصار الجميع فعلاً وما بعده فاعل، وقيل: رُكِّبا وغُلِّبت الاسْمِيَّةُ لشَرَف الاسم، فصار الجميع ٱسْماً مبتدأ وما بعده خبراً.

ولا يتغيّر (ذا) عن الإفراد والتّذكير، بل يقال: (حَبَّذا الزَّيْدَانِ وَالهِنْدَانِ)، أو (الزَّيْدُونَ وَالهِنْدَاتُ)؛ لأنَّ ذلك كلام جَرَى مَجْرَى المثل؛ كما في قولهم: (الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ)، يقال لكل أحد بكسر التّاء وإفرادها، وقال ابن كَيْسَانَ: لأن المشار إليه مضاف محذوف، أي: حبَّذَا حُسْنُ هِنْدٍ.

ولا يتقدَّم المخصوص على (حَبَّذَا) لما ذكرنا من أنَّه كلام جرى مجرى المثل،

وقال ابن بابشاذ: لئلاّ يتوهّم أنَّ في (حَبَّ) ضميراً، وأنَّ (ذا) مفعول.

تنبيه: إذا قلت: (حَبَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ) فحبَّ هذه من باب فَعُلَ المتقدم ذكره. ويجوز في حائه الفتح والضمّ، كما تقدّم؛ فإن قلت: (حَبَّذَا) ففتحُ الحاء واجبٌ إن جعلتهما كالكلمة الواحدة.



هذا باب أفعل التفضيل

إنما يُصاغ أفْعَلُ التَّفضيلِ ممّا يُصاغ منه فِعْلا التعجّب؛ فيقال: (هوَ أَضْرَبُ) و(أَعْلَمُ) و(أَفْضَلُ) كما يقال: (مَا أَضْرَبَهُ) و(أَعْلَمَهُ) و(أَفْضَلَهُ) وَشَذَّ بناؤه من وَصْفٍ لا فِعْلَ له؛ كـ (هُوَ أَقْمَنُ به) أي: أحقُّ، و(أَلَصُّ مِنْ شِظاظٍ)، وممّا زاد على ثلاثة كـ (هَذَا الكَلاَمُ أَخْصَرُ مِنْ غَيْرِهِ)، وفي أفعلَ المذاهبُ الثلاثة، وسُمِعَ (هُوَ أَعْطَاهُمْ لِلدَّرَاهِمِ، وَأَوْلاَهُمْ لِلْمعْرُوفِ)، و(هٰذَا المَكَانُ أَقْفَرُ مِنْ غَيْرِهِ)، ومن فِعْل المفعول كـ (هُوَ أَزْهَى مِنْ دِيك) و(أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النِّحْيَيْنِ) و(أَعْنَى بِحَاجَتِكَ).

وما تُوصِّلَ به إلى التعجّب ممّا لا يتعجّب منه بلفظه يُتَوَصَّل به إلى التّفضيل. ويُجَاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزاً؛ فيقال: (هُوَ أَشَدُّ اسْتِخْرَاجاً) و(حُمْرَةً).



فصل: ولاسم التفضيل ثلاثُ حالاتٍ:

إحداها: أن يكون مجرداً من أل والإضافة، فيجب له حكمان:

أحدهما: أن يكون مفرداً مذكراً دائماً، نحو: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ﴾ [يوسف: ٨]. ونحو: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ . . .﴾ [التوبة: ٢٤] الآية، ومن ثَمَّ قيل في (أُخَرَ): إنّه معدول عن آخَرَ، وفي قول ابن هانيء:

٣٨٨ ـ كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا

إنه لَحْنٌ.

والثاني: أن يؤتى بعده بمِنْ جارةً للمفضول، وقد تُحْذَفَانِ نحو: ﴿وَٱلْأَخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ﴿١٧﴾﴾ [الأعلى: ١٧]، وقد جاء الإثبات والحذف في: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]، أي: منك.

وأكثر ما تحذف (مِنْ) إذا كان أفْعَلُ خبراً، وَيَقِلُّ إذا كان حالاً، كقوله:

٣٨٩ ـ دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالبَدْرِ أَجْمَلاَ

أي: دَنَوْتِ أجْمَلَ من البدر، أو صفة كقوله:

٣٩٠ ـ تَـــرَوَّحـــي أَجْـــدَرَ أَنْ تَـــقِـــيـــلـــي

أي: تروَّحي وائتي مكاناً أجْدَرَ من غيره بأن تقيلي فيه.

ويجبُ تقديم (مِنْ) ومجرورِهَا عليه إن كان المجرور استفهاماً؛ نحو: (أنْتَ مِمَّنْ أفضَلُ) أو مضافاً إلى الاستفهام (أنْتَ مِنْ غُلامِ مَنْ أفْضَل)، وقد تتقدم في غير الاستفهام، كقوله:

٣٩١ ـ فَـأَسْـمَـاءُ مِـنْ تِـلْـكَ الـظَّـعِـيـنَـةِ أَمْـلَـحُ

وهو ضرورة.

الحالة الثانية: أن يكون بأل؛ فيجب له حكمان:

أحدهما: أن يكون مُطَابِقاً لموصوفه، نحو: (زَيْدٌ الأفضَلُ) و(هِنْدٌ الفُضْلَى) و(الزَّيْدَانِ الأفْضلاَنِ) و(الزَّيْدُونَ الأفْضَلُونَ) و(الهِنْدَاتُ الفُضْلَياتُ) أو (الفُضَّلُ).

والثاني: ألاّ يُؤْتَى معه بِمِنْ، فأما قولُ الأعشى:

٣٩٢ ـ وَلَـسْـتَ بِـالأَكْـثَـرِ مِـنْـهُـمْ حَـصًـى

فَخُرِّجَ على زيادة (أل) أو على أنَّها متعلّقة بـ (أكثر) نكرة محذوفاً مُبْدَلاً من (أكثر) المذكور.

الثالثة: أن يكون مُضَافاً، فإن كانت إضافته إلى نكرة لزمه أمران: التّذكير، والتوحيد، كما يلزمان المجرَّدَ؛ لاستوائهما في التّنكير، ويلزم في المضاف إليه أن يطابق، نحو: (الزَّيْدَانِ أفضَلُ رَجُلَيْنِ) و(الزَّيْدُونَ أفضَلُ رِجَالٍ) و(هِنْدٌ أَفْضَلُ ٱمْرَأَةٍ)، فأما: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٤١]، فالتّقدير: أوَّلَ فريقٍ كافرٍ.

وإن كانت الإضافة إلى معرفة؛ فإن أُوِّلَ أفْعَلُ بما لا تَفْضِيلَ فيه وَجَبَتِ المطابقةُ، كقولهم: (النَّاقِصُ وَالأشَجُّ أعْدَلاَ بَنِي مَرْوَان)؛ أي: عَادِلاَهُمْ، وإن كان على أصله من إفادة المُفاضلة جازت المُطابقة؛ كقوله تعالى: ﴿أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، ﴿هُمۡ أَرَاذِلُنَا﴾ [هود: ٢٧]، وتركُهَا كقوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٖ﴾ [البقرة: ٩٦]، وهذا هو الغالب، وابن السرّاج يوجبه، فإن قُدِّر (أكابر) مفعولاً ثانياً، و(مجرميها) مفعولاً أول فيلزمه المطابقة في المجرّد.



مسألة: يرفع أفْعَلُ التّفضيل الضّميرَ المستتر في كلّ لُغة، نحو: (زَيْدٌ أفضَلُ)،

والضّميرَ المنفصلَ والاسمَ الظّاهر في لغة قليلة، كـ (مَرَرْتُ برَجُلٍ أفضلَ مِنْهُ أبُوهُ) أو (أنت)، ويَطّرِدُ ذلك إذا حَلَّ محلَّ الفعلِ، وذلك إذا سبقه نفي، وكان مرفوعه أجنبيًا مُفَضَّلاً على نفسه باعتبارين، نحو: (مَا رَأيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ)، فإنه يجوز أن يقال: (ما رَأيْتُ رَجُلاً يَحْسُنُ فِي عَيْنِهِ الكحلُ كَحُسنِهِ في عَيْنِ زَيْد)، والأصلُ أن يقع هذا الظّاهر بين ضميرين، أوّلُهما: للموصوف، وثانيهما: للظاهر، كما مَثّلْنا، وقد يُحذف الضمير الثاني، وتدخل (مِنْ) إمّا على الاسْمِ الظّاهر أو على محله، أو على ذي المحل؛ فتقول: (مِنْ كُحْلِ عَيْنِ زَيْدٍ)، أو (مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ)، أو (مِنْ زَيْدٍ)؛ فتحذف مضافاً، أو مضافين، وقد لا يُؤْتَىٰ بعد المرفوع بشيء؛ فتقول: (ما رَأيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أحْسَنَ فِيهَا الكُحْلُ)، وقالوا: (ما أحَدٌ أحْسَنُ بِهِ الجميلُ مِنْ زَيْدٍ)، والأصلُ: (ما أحَدٌ أحْسَنُ به الجميل مِنْ حُسْن الجميل بزَيْدٍ) ثم إنهم أضافوا الجميل إلى زيد لملابسته إيّاه، ثم حذفوا المضاف؛ ومثلُه في المعنىٰ:

لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ ... أَوْلَى بِهِ الفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ

والأصلُ: (مِنْ وِلَايَةِ الفَضْلِ بالصِّدِّيقِ) ثم (مِنْ فَضْلِ الصِّدِّيقِ) ثم (مِنَ الصِّدِّيقِ).



هذا باب النعت

الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب خمسةٌ: النّعتُ، والتوكيدُ، وعطف البيان، والنَّسَقُ، والبدل.

فالنعت ـ عند النّاظم ـ هو (التابع الذي يُكَمِّلُ متبوعَهُ، بدَلالَته على مَعْنًى فيه، أو فيما يَتَعَلَّقُ به).

فخرجَ بقيد التكميل النَّسَقُ والبدلُ، وبقيد الدَّلالَة المذكورة: البيانُ والتوكيدُ.

والمراد بالمكمّل المُوضِّح للمعرفة، كـ (جَاءَ زَيْدٌ التَّاجِرُ) أو (التَّاجِرُ أبُوهُ)، والمخصِّصُ للنكرة، كـ (جَاءَنِي رَجُلٌ تَاجِرٌ) أو (تَاجِرٌ أبُوهُ).

وهذا الحدُّ غيرُ شاملٍ لأنواع النَّعت؛ فإن النَّعت قد يكون لمجرَّدِ المدح، كـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: ٢]، أو لمجرَّد الذّم، نحو: (أعُوذُ باللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيم) أو للترَحُّمِ، نحو: (اللّهُمَّ أنَا عَبْدُكَ المِسْكِينُ) أو للتّوكيد، نحو: ﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣].



فصل: وتَجِبُ مُوافَقَةُ النعت لما قبله فيما هو موجودٌ فيه من أوْجُهِ الإعراب الثلاثة، ومن التَّعريف والتنكير.

تقول: (جَاءَنِي زَيْدٌ الفَاضِلُ) و(رَأَيْتُ زَيْداً الفَاضِلَ) و(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الفَاضِلِ) و(جاءَنِي رَجُلٌ فَاضِلٌ) كذلك.

وأما الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث؛ فإنْ رَفَعَ الوَصْفُ ضميرَ الموصوفِ المُسْتَتِرَ وَافَقَهُ فيها، كـ (جاءَتْنِي ٱمْرَأَةٌ كَرِيمَة، ورَجُلاَنِ كَرِيمَان، ورِجَالٌ كِرَامٌ) وكذلك: (جاءَتْنِي ٱمْرَأَةٌ كَرِيمَةُ الأبِ) أو (كَرِيمَةٌ أباً) و(جَاءَنِي رَجُلاَنِ كَرِيمَا الأب) أو (كريمَانِ أباً) و(جَاءَنِي رِجَالٌ كِرَامُ الأبِ) أو (كِرَامٌ أباً)؛ لأن الوصف في ذلك كلّه رافعٌ ضمير الموصوفِ المُسْتَتِرَ.

وإن رفع الظاهرَ أو الضميرَ البارزَ أُعْطِيَ حكم الفعل، ولم يُعْتبر حالُ الموصوف.

تقول: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمُّهُ) و(بِامْرَأَةٍ قَائِم أَبُوهَا)، كما تقول: (قَامَتْ أُمُّهُ) و(قَامَ أَبُوهَا) و(مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِم أَبَوَاهُمَا)، كما تقول: (قَامَ أَبَوَاهُمَا)، ومَن قال: (قَامَا أَبَوَاهُمَا) قال: (قَائِمَيْنِ أَبَوَاهُمَا)، وتقول: (مَرَرْتُ بِرِجَالٍ قَائِم آبَاؤُهُمْ)، كما تقول: (قَامَ آبَاؤُهُمْ)، ومَنْ قال: (قَامُوا آبَاؤُهُمْ) قال: (قَائِمِينَ آبَاؤُهُمْ) وجمعُ التّكسير أفصحُ من الإفراد، كـ (قِيَامٍ آبَاؤُهُمْ).



فصل: والأشياءُ التي يُنْعت بها أربعةٌ:

أحدها: المشتق، والمراد ما دَلَّ على حَدَثٍ وصاحبه، كـ (ضارب) و(مضروب) و(حَسَنٍ) و(أفْضَل).

الثاني: الجامدُ المشبه للمشتق في المعنى، كاسم الإشارة، و(ذي) بمعنى صاحب، وأسماء النَّسَبِ، تقول: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هٰذَا) و(بِرَجُلٍ ذي مال) و(بِرَجُلٍ دِمَشْقِيٍّ) لأن معناها الحاضِرُ، وصَاحِبُ مَالٍ، ومنسوبٌ إلى دمشق.

الثالث: الجملة، وللنّعت بها ثَلاَثَةُ شروطٍ: شرطٌ في المنعوت، وهو أن يكون نكرةً إما لفظاً ومَعْنًى، نحو: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، أو مَعْنًى لا لفظاً، وهو المُعَرَّفُ بأل الجنسية، كقوله:

٣٩٣ ـ وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي

وشرطان في الجملة؛ أحدُهما: أن تكون مشتملة على ضمير يَرْبِطُهَا بالموصوف، إما ملفوظٍ به كما تَقَدَّم، أو مُقَدَّرٍ كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾

[البقرة: ١٢٣]، أي: لا تجزي فيه، والثاني: أن تكون خَبَرِيَّةً، أي: مُحْتَمِلَةً للصِّدْقِ والكذب؛ فلا يجوز (مَرَرْتُ بِرَجلٍ ٱضْرِبْهُ) ولا (بِعَبْدٍ بِعْتُكَهُ) قاصداً لإنشاء البيع، فإن جاءَ ما ظاهره ذلك يُؤَوَّلُ على إضمار القول كقوله:

٣٩٤ ـ جَاؤوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطّ

أي: جاؤوا بلبن مخلوطٍ بالماء مقولٍ عند رؤيته هذا الكلام.

الرابع: المصدرُ، قالوا: (هٰذَا رَجُلُ عَدْلٌ، ورِضاً، وزَوْرٌ، وفِطْرٌ) وذلك، عند الكوفيين، على التأويل بالمشتق، أي: عَادِل، ومَرْضِيّ، وزائِر، ومُفْطِر، وعند البصريِّين على تقدير مضاف، أيّ: ذُو كذا، ولهذا التُزِمَ إفراده وتذكيره، كما يلتزمان لو صُرِّحَ بذو.



فصل: وإذا تَعَدَّدت النعوتُ: فإن اتَّحد معنى النّعت اسْتُغْني بالتّثنية والجمع عن تفريقه، نحو: (جَاءَنِي رَجُلاَنِ فَاضِلاَنِ) و(رِجَالٌ فُضَلاَءُ) وإن اختلف وَجَبَ التّفريقُ فيها بالعطف بالواو، كقوله:

٣٩٥ ـ عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِ

وقولك: (مَرَرْتُ برجالٍ شاعِرٍ وكاتِبٍ وفقيهٍ).

وإذا تَعَدَّدَت النّعوت واتحد لفظ النّعت؛ فإن اتحد معنى العامل وعملُه جاز الإتباع مطلقاً، كـ (جَاءَ زَيْدٌ وَأَتَى عَمرٌو الظَّرِيفَانِ) و(هٰذَا زَيْدٌ وَذَاكَ عَمْرٌو الْعَاقِلاَنِ) و(رَأَيْتُ زَيْداً وَأَبْصَرْتُ خَالِداً الشَّاعِرَيْنِ)، وَخَصَّ بعضُهم جَوَازَ الإتباع بكون المتبوعين فاعلَيْ فعلين، أو خَبَرَيْ مبتدأين.

وإن اختلفا في المعنى والعمل، كـ (جَاءَ زَيْدٌ وَرَأَيْتُ عَمْراً الفَاضِلَيْنِ)، أو اختلف المعنى فقط، كـ (جَاءَ زَيْدٌ وَمَضَى عَمْرٌو الكَاتِبَانِ) أو العمل فقط كـ (هٰذَا مُؤْلِمُ زَيْدٍ ومُوجِعٌ عَمْراً الشَّاعِرَيْنِ) وَجَبَ القَطْعُ.



فصل: وإذا تَكَرَّرَت النّعوتُ لواحد؛ فإن تعيّن مُسَمَّاهُ بدونها، جازَ إتباعُها وقَطْعُها، والجمع بينهما بشرط تقديم المُتْبَعِ، وذلك، كقول خِرْنِق:

٣٩٦ ـ لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الّذِينَ هُمُ ... سُمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

ويجوز فيه رَفْعُ (النّازلين) و(الطّيبين) على الإتباع لـ (قومي)، أو على القطع بإضمار (هُمْ)، ونصبُهما بإضمار (أمدح) أو (أذكر)، ورَفْعُ الأوّل ونصب الثاني على ما ذكرنا، وعكسه على القطع فيهما.

وإن لم يُعْرَف إلا بمجموعها، وَجَبَ إتباعُها كلّها، لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد، وذلك، كقولك: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ التَّاجِرِ الفَقِيهِ الكاتِبِ) إذا كان هذا الموصوف يُشَاركه في اسمه ثلاثة، أحدهم: تاجر كاتب، والآخر: تاجر فقيه، والآخر: فقيه كاتب.

وإن تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الأوْجُهُ الثلاثة.

وإن كان المنعوت نكرةً تعيّن في الأول من نعوته الإتباعُ، وجاز في الباقي القطع، كقوله:

ويَأْوِي إلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثاً مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي

وحقيقة القطع: أن يُجْعَل النَّعتُ خبراً لمبتدأ، أو مفعولاً لفعل.

فإن كان النعتُ المقطوعُ لمجرّد مَدْح أو ذم أو ترحُّم وَجَبَ حَذْفُ المبتدأ والفعل، كقولهم: (الحمدُ للّهِ الحميدُ) بالرفع بإضمار (هو)، وقوله تعالى: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝٤﴾ [المسد: ٤]، بالنصب بإضمار (أذُمُّ).

وإن كان لغير ذلك جاز ذكره، تقول: (مَرَرْتُ بزَيْدٍ التَّاجِرُ) بالأوْجه الثلاثة، ولك أن تقول: (هو التاجر) و(أعني التاجر).



فصل: ويجوز بكثرة حذفُ المنعوت إن عُلِمَ، وكان النَّعت إمَّا صالحاً لمباشرة العامل نحو: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ: ١١]، دُرُوعاً سَابِغَاتٍ، أو بعضَ اسم مُقَدَّمٍ مخفوض بمِنْ أو في.

فالأول كقولهم: (مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أقَامَ)، أي: مِنَّا فريقٌ ظَعَنَ، ومِنَّا فريقٌ أقَامَ.

والثاني، كقوله:

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيثَمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمِ

أصله (لَوْ قُلْتَ: مَا فِي قَوْمِهَا أَحَدٌ يَفْضُلُهَا لَمْ تَأْثَمْ) فحذف الموصوف وهو (أحد)، وكسر حرف المضارعة من تأثم، أبدلَ الهمزة ياء، وقدَّمَ جواب لو فاصلاً بين الخبر المُقَدَّمِ، وهو الجار والمجرور، والمبتدأ وهو (أحد) المحذوف.



ويجوز حذف النعت إن عُلِمَ، كقوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]، أي: كلَّ سفينةٍ صالحةٍ، وقول الشاعر:

٣٩٩ ـ فَلَمْ أُعْطَ شَيْئاً وَلَمْ أُمْنَعِ

أي: شَيْئاً طَائِلاً وقوله:

٤٠٠ ـ مُهَفْهَفَةٌ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدُ

أي: فَرْعٌ فاحمٌ وجِيدٌ طويلٌ.



هذا باب التوكيد

وهو ضربان: لفظيٌّ وسيأتي، ومعنويٌّ وله سبعة ألفاظ:

الأوّل والثاني: النَّفْسُ والعَيْنُ، ويُؤكَّد بهما لرفع المجاز عن الذّات، تقول: (جَاءَ الْخَلِيفَةُ) فيحتمل أن الجائي خَبَرُهُ أو ثَقَلُه، فإذا أكدت بالنفس أو بالعين أو بهما ارتفع ذلك الاحتمالُ.

ويجب اتّصالهما بضمير مُطَابِقٍ للمؤكَّدِ، وأن يكون لفظهما طِبْقَهُ في الإفراد والجمع، وأمَّا في التّثنية فالأصَحُّ جَمْعُهما على أفْعُل، ويترجّح إفرادهما على تثنيتهما عند الناظم، وغَيْرُه بعكس ذلك.

والألفاظ الباقية: كِلاَ وكِلْتَا للمثنى، وكُلٌّ وجميع وعَامَّةٌ لغيره.

ويجب اتصالهُنَّ بضمير المؤكَّدِ؛ فليس منه ﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]، خلافاً لمن وَهِمَ، ولا قراءةُ بعضهم: ﴿إِنَّا كُلًّا فِيهَآ﴾ [غافر: ٤٨]، خلافاً للفراء والزمخشري، بل (جميعاً) حالٌ، و(كُلاًّ) بَدَلٌ، ويجوز كونُه حالاً من ضمير الظرف.

ويُؤكَّدُ بهنَّ لرفع احتمال تقدير بعض مضافٍ إلى متبوعهن؛ فمن ثَمَّ جاز (جَاءَنِي الزَّيْدَانِ كِلاَهُمَا) و(الْمَرْأَتَانِ كِلْتَاهُمَا) لجواز أن يكون الأصل، جاء أحد الزيدين أو إحدى المرأتين، كما قال تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴿٢٢﴾﴾ [الرحمٰن: ٢٢]، بتقدير يخرج من أحدهما، وامتنع على الأصح (اخْتَصَمَ الزَّيْدَانِ كِلاَهُمَا) و(الهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا) لامتناع التقدير المذكور، وجاز (جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ) و(اشْتَرَيْتُ العَبْدَ كُلَّهُ) وامتنع (جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ).

والتوكيدُ بجميع غَرِيبٌ، ومنه قول امرأة:

٤٠١ ـ فِدَاكَ حَيُّ خَوْلاَنْ … جَمِيعُهُمْ وَهَمْدَانْ

وكذلك التوكيد بعامَّة، والتّاء فيها بمنزلتها في النافلة؛ فتصلح مع المؤنث والمذكر؛ فتقول: (اشْتَرَيْتُ العَبْدَ عَامَّتَهُ)، كما قال تعالى: ﴿وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ [الأنبياء: ٧٢].



فصل: ويجوز ـ إذا أريد تقوية التوكيد ـ أن تُتْبِعَ كُلَّهُ بأجْمَع، وكُلَّها بجَمْعَاء، وكلهم بأجمعين، وكلهنَّ بجُمَع، قال الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠﴾ [الحجر: ٣٠].

وقد يُؤَكَّد بهن وإن لم يتقدّم كل، نحو: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢]، ﴿لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٤٣]، ولا يجوز تثنية أجمع ولا جمعاء استغناءً بكِلاَ وكِلْتَا، كما استغنوا بتثنية سِيٍّ عن تثنية سَوَاء، وأجاز الكوفيون والأَخْفَشُ ذلك؛ فتقول: (جَاءَنِي الزَيْدَانِ أجْمَعَانِ) و(الهِنْدَانِ جَمْعَاوَانِ).

وإذا لم يُفِدْ توكيدُ النكرة لم يَجُزْ باتفاق، وإن أفاد جاز عند الكوفيين، وهو الصحيح، وتحْصُلُ الفائدةُ بأن يكون المؤكَّدُ محدوداً والتوكيد من ألفاظ الإحاطة، كـ (اعْتَكَفْتُ أسْبُوعاً كُلَّهُ) وقوله:

٤٠٢ ـ يَـا لَـيْـتَ عِـدَّةَ حَـوْلٍ كُـلِّـهِ رَجَـبُ

ومَنْ أنشد (شهر) مكان حول فقد حَرَّفه، ولا يجوز (صُمْتُ زَمَناً كُلّهُ) ولا (شَهْراً نَفْسَهُ).



فصل: وإذا أُكِّد ضميرٌ مرفوعٌ متصل، بالنّفس أو بالعين، وجب توكيده أولاً بالضمير المنفصل، نحو: (قُومُوا أنْتُمْ أنْفُسُكُمْ) بخلاف (قَامَ الزَّيْدُونَ أنْفُسُهُمْ) فيمتنع الضمير، وبخلاف (ضَرَبْتُهُمْ أنْفُسَهُمْ)، و(مَرَرْتُ بِهِمْ أنْفُسِهِمْ)، و(قَامُوا كُلُّهُمْ)، فالضمير جائز لا واجب.



وأما التوكيد اللفظي فهو: اللفظ المكرر به ما قبله.

فإن كان جملة فالأكثر اقترانها بالعاطف، نحو: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝٥﴾ [النبأ: ٤، ٥]، ونحو: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ۝٣٤ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰٓ ۝٣٥﴾ [القيامة: ٣٤، ٣٥]، وتأتي بدونه، نحو قوله ﷺ: «**وَاللهِ لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشاً**» ثلاثَ مَرَّاتٍ، ويجب الترك عند إيهام التعدد، نحو: (ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرَبْتُ زَيْداً).

وإن كان اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً منصوباً فواضح، نحو: (فَنِكاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ) وقوله:

٤٠٣ ـ فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ

وإن كان ضميراً منفصلاً مرفوعاً، جاز أن يُؤَكِّدَ به كلُّ ضميرٍ متصل، نحو: (قُمْتَ أَنْتَ) و(أَكْرَمْتُكَ أَنْتَ) و(مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ).

وإن كان ضميراً متصلاً وُصِلَ بما وُصِلَ به المؤكَّد، نحو: (عَجِبْتُ مِنْكَ مِنْكَ).

وإن كان فعلاً أو حرفاً جوابياً فواضح، كقولك: (قَامَ قَامَ زَيْدٌ) وقوله:

٤٠٤ ـ لاَ لاَ أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا

وإنْ كان غَيْرَ جوابيٍّ، وجب أمران: أن يُفْصَلَ بينهما، وأن يُعَادَ مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد إن كان مضمراً، نحو: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ۝٣٥﴾ [المؤمنون: ٣٥]، وأن يُعَاد هو أو ضميره إن كان ظاهراً، نحو: (إِنَّ زَيْداً إِنَّ زَيْداً فَاضِلٌ) أو (إِنَّ زَيْداً إِنَّهُ فَاضِلٌ) وهو الأَوْلىٰ، وَشَذَّ اتِّصال الحرفين، كقوله:

٤٠٥ ـ إِنَّ إِنَّ الكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ

وأَسْهَلُ منه قولُه:

٤٠٦ ـ حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنْ

لأن المؤكَّد حَرْفَان؛ فلم يَتَّصِل لفظٌ بمثله، وأشَذُّ منه قوله:

٤٠٧ ـ وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ

لكون الحرف على حرف واحد.

وأَسْهَلُ منه قولُه:

٤٠٨ ـ فَأَصْبَحَ لاَ يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ

لأن المؤكَّد على حرفين، ولاختلاف اللَّفظين.



هذا باب العطف

وهو ضربان: عَطْفُ نَسَقٍ، وسيأتي، وعَطْفُ بَيَان، وهو (التَّابعُ المُشْبِهُ للصّفة في

توضيح مَتْبُوعه، إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة).

والأول: مُتَّفَقٌ عليه، كقوله:

٤٠٩ ـ أَقْسَمَ بِاللّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ

والثاني: أَثْبَتَهُ الكوفيون وجماعة وجَوَّزوا أن يكون منه، ﴿أَوْ كَفَّرَةٌ طَعَامُ مَسَكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥]، فيمن نَوَّنَ كفارة، ونحو: ﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]، والباقون يُوجِبُونَ في ذلك البَدَلِيّة، ويَخُصُّون عطف البيان بالمعارف.

ويُوافق متبوعَهُ في أربعة من عشرة أوْجُهِ الإعراب الثلاثة والإفراد والتّذكير والتكير وفروعهن، وقولُ الزمخشري: إنَّ ﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، عطفٌ على ﴿ءَايَٰتٌ بَيِّنَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٩٧]، مُخَالِفٌ لإجماعهم، وقولُه وقولُ الْجُرْجَاني يُشْتَرط كونه أوضح من متبوعه مخالِفٌ لقول سيبويه في: (يا هذا ذا الْجُمَّة) إنَّ (ذا الجمة) عطفُ بيان مع أنَّ الإشارة أوضح من المضاف إلىٰ ذي الأداة.

ويَصِحُّ في عطف البيان أن يُعْرَب بَدَلَ كُلٍّ، إلاّ إنِ امتنع الاستغناء عنه، نحو: (هِنْدٌ قَامَ زَيْدٌ أَخُوهَا) أو إحْلالُه محلّ الأول، نحو: (يَا زَيْدُ الْحارِثُ) وقوله:

٤١٠ ـ أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلاَ

وقوله:

٤١١ ـ أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ

وتجوز البَدَلِيَّةُ في هذا عند الفَرَّاء؛ لإجازته (الضَّارِبُ زَيْدٍ)، وليس بمَرْضِيٍّ.



هذا باب عطف النسق

وهو (تابع يَتَوَسَّطُ بينه وبين متبوعه أحَدُ الأحْرُفِ الآتي ذِكْرُهَا).

وهي نوعان: ما يقتضي التَّشْرِيكَ في اللَّفظ والمعنى، إما مطلقاً، وهو **الواو** والفاء و(ثمّ) و(حتى)، وإمّا مُقَيّداً، وهو (أو) و(أم)؛ فشرطُهُما أن لا يَقْتَضِيَا إضراباً، وما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى، إما لكونه يُثْبِت لما بعد ما انْتَفَى عَمَّا قبله، وهو (بَلْ) عند الجميع، و(لَكِنْ) عند سيبويه وموافقيه، وإمّا لكونه بالعكس، وهو (لا) عند الجميع، و(لَيْسَ) عند البغداديين، كقوله:

٤١٢ ـ إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلْ

فصل: أما الواو فلِمُطْلَق الجمع؛ فتَعْطِفُ متأخِّراً في الحكم، نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦]، ومتقدِّماً، نحو: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشورى: ٣]، ومُصَاحباً، نحو: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥].

وتنفرد الواو بأنها تعطف اسْماً على اسم لا يكتفى بالكلامُ به كـ (اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو) و(تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو) و(اصْطَفَّ زَيْدٌ وَعَمْرٌو) و(جَلَسْتُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو) إذ الاختصام والتضاربُ والاصطفافُ والبَيْنِيَّةُ من المعاني النِّسْبِيَّة التي لا تقومُ إلا باثنين فصاعداً، ومِنْ هُنَا قال الأصمعي: الصّوابُ أن يقال:

٤١٣ ـ بَيْنَ الدَّخُولِ وَحَوْمَلِ

بالواو؛ وَحُجَّة الجماعة أنَّ التّقدير: بين أماكن الدّخول فأماكن حَوْمَل؛ فهو بمنزلة: (اخْتَصَمَ الزَّيْدُونَ فالعمرون).



وأما الفاء فللترتيب والتَّعْقِيب، نحو: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١]، وكثيراً ما تقتضي أيضاً التّسبُّب إن كان المعطوف جملة، نحو: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]. واعْتُرِض على الأوّل بقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤]، ونحو: (تَوَضّأ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ) الحديث، والجواب: أنَّ المعنى أردنا إهلاكها، وأراد الوضوء. وعلى الثاني قوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً﴾ [الأعلى: ٥]، والجواب أنَّ التقدير: فَمَضَتْ مُدَّة فجعله غُثَاء، أو بأن الفاء نابت عن ثمَّ كما جاء عكسه وسيأتي.

وتختصُّ الفاء بأنّها تَعْطِف على الصِّلَةِ ما لا يَصِحُّ كونُه صِلَةً لخلوه من العائد، نحو: (اللَّذانِ يَقُومَانِ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ أَخَوَاكَ)، وعكسه، نحو: (الّذِي يَقُومُ أَخَوَاكَ فَيَغْضَبُ هُوَ زَيْدٌ)، ومثلُ ذلك جَارٍ في الخبرِ والصفة والحال، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]، وقوله:

٤١٤ ـ وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ المَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو..................



وأما (ثُمَّ) فللتَّرْتِيب والتَّرَاخِي، نحو: ﴿فَأَقْبَرَهُۥ ۝٢١ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ۝٢٢﴾ [عبس ٢١، ٢٢]، وقد تُوضَعُ موضع الفاء، كقوله:

٤١٥ ـ جَرَى فِي الأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ



وأما (حَتَّى) فالعطفُ بها قليلٌ، والكوفيون يُنْكِرونه، وشروطُهُ أربعة أُمُور:

أحدها: كون المعطوف اسماً.

والثاني: كونه ظاهراً؛ فلا يجوز (قَامَ النَّاسُ حَتَّى أَنَا) ذكرهُ الْخضْرَاوِي.

والثّالث: كونه بعضاً من المعطوف عليه، إما بالتحقيق، نحو: (أَكَلْتُ السمكة حَتَّى رَأْسَهَا) أو بالتأويل، كقوله:

ـ أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ   وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

فيمن نصب (نَعْلَه)، فإنَّ ما قبلها في تأويل ألقىٰ ما يُثْقِلُه، أو شبيهاً بالبعض، كقولك: (أَعْجَبَتْنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى كَلاَمُهَا) ويمتنع (حَتَّى وَلَدُهَا) وضابِطُ ذلك أنَّه إنْ حَسُنَ الاستثناء حَسُنَ دخولُ حتى.

والرابع: كونه غاية في زيادة حِسِّيَّة، نحو: (فُلاَنٌ يَهَبُ الأَعْدَادَ الكَثِيرَةَ حَتَّى الأُلُوفَ) أو مَعْنَوِية، نحو: (مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأنبياءُ، أو الملوكُ)، أو في نَقص كذلك، نحو: (الْمُؤْمِنُ يُجْزَىٰ بِالْحَسَنَاتِ حَتَّى مِثْقَالِ الذَّرَّةِ)، ونحو: (غَلَبَكَ النَّاسُ حَتَّى الصِّبْيَانُ، أو النِّسَاءُ).

وأما (أَمْ) فضربان: منقطعة وستأتي، ومتصلة وهي الْمَسْبُوقة إمَّا بهمزة التسوية، وهي الداخلة على جملة في محلِّ المصدر، وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين، نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، أو اسميتين، كقوله:

٤١٧ ـ أَمَوْتِيَ نَاءٍ أَمْ هُوَ الآنَ وَاقِعُ

أو مختلفتين، نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]، وإمَّا بهمزة يُطْلب بها وبأم التَّعيين، وتقع بين مفردين متوسِّطٍ بينهما ما لا يُسْأَل عنه، نحو: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [النازعات: ٢٧]، أو متأخراً عنهما، نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، وبين فعليتين، كقوله:

٤١٨ ـ فَقُلْتُ أَهِيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ

لأن الأرْجَحَ كونُ (هي) فاعلاً بفعل محذوف، واسميتين، كقوله:

٤١٩ ـ شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرِ

الأصلُ (أَشُعَيْثٌ) فحذفت الهمزة والتنوين منهما.

والْمُنْقَطِعَة هي الخالية من ذلك، ولا يُفَارِقها معنى الإضراب، وقد تقتضي مع ذلك استفهاماً: حقيقيًا نحو: (إنّها لإبلٌ أَمْ شَاءٌ)، أي: بل أَهِيَ شَاءٌ، وإنّما قَدَّرْنَا بعدها متبدأ، لأنها لا تدخل على المفرد، أو إنكاريًا، كقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ﴾ [الطور: ٣٩]، أي: أَلَهُ البنات، وقد لا تَقْتَضِيهِ البتة، نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ

﴿وَٱلنُّورُۗ﴾ [الرعد: ١٦]، أي: بل هل تستوي؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام، وكقول الشاعر:

٤٢٠ ـ هُـنَـالِـكَ أَمْ فِـي جَـنَّـةٍ أَمْ جَـهَـنَّـمِ

إذ لا معنىً للاستفهام.

وأما (أَوْ) فإنها بعد الطلب للتخيير، نحو: (تَزَوَّجْ زَيْنَبَ أَوْ أُخْتَهَا) أو للإباحة نحو: (جَالِسِ العُلَماء أو الزُّهَّاد) والفَرْقُ بينهما امْتِنَاعُ الجمع بين المتعاطفين في التخيير، وَجَوَازُهُ في الإباحة.

وبعد الخبر للشك، نحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍۚ﴾ [الكهف: ١٩]، أو للإبهام نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [سبأ: ٢٤]، وللتفصيل، نحو: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٥]، أو للتّقسيم، نحو: (الكَلِمَةُ اسْمٌ أَوْ فِعْلٌ أَوْ حَرْفٌ)، وللإضراب عند الكوفيين وأبي عليّ، حكىٰ الفَرَّاء: (اذْهَبْ إِلَى زَيْدٍ أَوْ دَعْ ذَلِكَ فَلاَ تَبْرَح اليَوْمَ)، وبمعنى الواو عند الكوفيين، وذلك عند أَمْنِ اللَّبس، كقوله:

٤٢١ ـ مَـا بَـيْـنَ مُـلْـجِـمِ مُـهْـرِهِ أَوْ سَـافِـعِ

وزعم أَكْثَرُ النحويين: أَنَّ (إمّا) الثّانية في الطَّلَبِ والْخَبرِ ـ نحو: (تَزَوَّجْ إِمَّا هِنْداً وَإِمَّا أُخْتَهَا) و(جَاءَنِي إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو) ـ بمنزلة (أو) في العَطْف والمعنىٰ، وقال أبو عليّ وابنا كَيْسَان وبرْهَان: هي مثلُهَا في المعنى فقط، وَيُؤَيِّدُهُ قولُهم: إنَّها مُجَامعة للواو لزوماً، والعاطفُ لا يدخل على العاطف، وأما قولُه:

٤٢٢ ـ أَيْـمَـا إِلَـى جَـنَّـةٍ أَيْـمَـا إِلَـى نَـارِ

فشاذٌّ، وكذلك فَتْحُ همزتها وإبدال ميمها الأولى.

وأما (لَكِنْ) فعاطفة خلافاً ليونس، وإنما تَعْطف بشروط: إفرادِ معطوفها، وأن تُسْبَق بنفي أو نهي، وأن لا تقترن بالواو، نحو: (مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ، لَكِنْ طَالِحٍ)، ونحو: (لاَ يَقُمْ زَيْدٌ، لَكِنْ عَمْرٌو) وهي حرف ابتداء إنْ تَلَتْهَا جملة، كقوله:

٤٢٣ ـ إِنَّ ابْـنَ وَرْقَـاءَ لاَ تُـخْـشَـىٰ بَـوَادِرُهُ ... لَـكِـنْ وَقَـائِـعُـهُ فِـي الْـحَـرْبِ تُـنْـتَـظَـرُ

أو تَلَتْ واواً، نحو: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، أي: ولكن كان رسول الله، وليس المنصوب معطوفاً بالواو؛ لأنَّ مُتَعَاطِفَي الواو المفردين لا يختلفان بالسَّلْبِ والإيجاب، أو سُبِقَت بإيجاب، نحو: (قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو لَمْ يَقُمْ) ولا يجوز (لَكِنْ عَمْرٌو) على أنّه معطوف، خلافاً للكوفيّين.

وأما (بَلْ) فَيُعْطَف بها بشرطين، إفرادِ معطوفها، وأن تُسْبَق بإيجاب أو أمر أو

نفي أو نهي، ومعناها بعد الأوَّلَيْنِ سَلْبُ الحكم عما قبلها وجَعْلُه لما بعدها، كـ (قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو)، و(لِيَقُمْ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو)، وبعد الأخِيرَيْنِ تَقْرِيرُ حكم ما قبلها وَجَعْلُ ضدِّه لما بعدها، كما أن لكن كذلك، كقولك: (مَا كُنْتُ فِي مَنْزِلِ رَبِيعٍ بَلْ فِي أَرْضٍ لاَ يُهْتَدَىٰ بِهَا)، و(لاَ يَقُمْ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو) وأجاز المبرد كونَهَا ناقلة معنىً النَّفي والنَّهي لما بعدها؛ فيجوز على قوله: (مَا زَيْدٌ قَائِماً بَلْ قَاعِداً) على معنى بل ما هو قاعداً، ومَذْهَبُ الجمهور أنَّها لا تفيد نَقْلَ حكم ما قبلها لما بعدها إلا بعد الإيجاب والأمر، نحو: (قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو)، و(اضْرِبْ زَيْداً بَلْ عَمْراً).



وأما (لاَ) فَيُعْطَفُ بها بشروطٍ: إفرادِ معطوفها، وأن تُسْبَقَ بإيجابٍ أو أمْرٍ اتفاقاً، كـ (هَذَا زَيْدٌ لاَ عَمْرٌو)، و(ٱضْرِبْ زَيْداً لاَ عَمْراً)، أو نداء، خلافاً لابن سَعْدَان، نحو: (يَا ابْنَ أَخِي لاَ ابْنَ عَمِّي) وأن لا يَصْدُقَ أحَدُ متعاطفيها على الآخر، نَصَّ عليه السُّهَيْلي، وهو حقّ؛ فلا يجوز (جَاءَنِي رَجُلٌ لاَ زَيْدٌ)، ويجوز (جَاءَنِي رَجُلٌ لاَ ٱمْرَأَةٌ).
وقال الزجَّاجيُّ: وأن لا يكون المعطوفُ عليه معمولَ فعلٍ ماضٍ؛ فلا يجوز (جَاءَنِي زَيْدٌ لاَ عَمْرٌو) ويردُّه قولُه:

٤٢٤ ـ عُقَابُ تَنُوفِي لا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ

فصل: يُعْطَفُ على الظاهر والضمير المنفصل والضّمير المُتَّصِل المنصوب بلا شرط، كـ (قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو) و(إِيَّاكَ وَالأَسَدَ)، ونحو: ﴿جَمَعْنَٰكُمْ وَٱلْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ٣٨].

ولا يَحْسُن العَطْفُ على الضَّمير المَرْفُوعِ المُتَّصِلِ بارزاً كان أو مستتراً إلا بعد توكيده بضمير منفصل، نحو: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٤]، أو وجود فاصل، أيِّ فاصلٍ كان بين المتبوع والتّابع، نحو: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣]، أو فصلٍ بـ (لا) بين العاطف والمعطوف، نحو: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وقد اجتمع الفَصْلاَنِ في نحو: ﴿مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ﴾ [الأنعام: ٩١]، ويَضْعُفُ بدون ذلك، كـ (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالعَدَمُ)، أي: مُسْتَوٍ هُوَ وَالعَدَمُ، وهو فشٍ في الشعر، كقوله:

٤٢٥ ـ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالاَ

ولا يكثر العطف على الضّمير المخفوض إلا بإعادة الخافض، حرفاً كان أو اسماً، نحو: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ [فصلت: ٢٢]، ﴿قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾ [البقرة: ١٣٣]، وليس بلازم، وفاقاً ليونُسَ والأخفش والكوفيين، بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١]، وحكايةِ قطرب (مَا فِيهَا غَيْرُهُ

وَفَرَسِهِ)، قيل: ومنه: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]
إذْ ليس العطف على السّبيل؛ لأنه صلة المصدر، وقد عُطِف عليه (كفر) ولا يُعْطَف
على المصدر حتى تكمل معمولاته.



ويُعْطَف الفعلُ على الفعل بشرط اتّحاد زمانيهما، سواء اتّحد نوعاهما، نحو: ﴿لِّنُحْـِۧىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ﴾ [الفرقان: ٤٩]، ونحو: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦]، أم اختلفا، نحو: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [هود: ٩٨]، ونحو: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ﴾ [الفرقان: ١٠] الآية.
ويُعطَف الفعل على الاسم المُشْبِهِ له في المعنى، نحو: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ﴾ [العاديات: ٣، ٤]، ونحو: ﴿صَـٰٓفَّـٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩]، ويجوز العكس كقوله:

٤٢٦ ـ أُمَّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجِ

وجَعَلَ منه الناظم: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]
وقدّرَ الزّمخشريُّ عطفَ (مُخْرِج) على (فَالِق).



فصل: تختصُّ الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما بدليل، مثالُه في الفاء: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنۢبَجَسَتْ﴾ [الأعراف: ١٦٠]، أي: فضرب فانبجست.
وهذا الفعلُ المحذوف معطوف على (أوحينا)، ومثالُه في الواو قولُه:

٤٢٧ ـ فَما كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِماً ... أَبُو حَجَرٍ إلاّ لَيَالٍ قَلائِلُ

أي: بين الخير وبيني، وقولهم: (رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ)، أي: والناقةُ.

وتختصُّ الواو بجواز عَطْفِها عامِلاً قد حذف وبقي معموله، مرفوعاً كان، نحو: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، أي: وليسكن زَوْجُك، أو منصوباً، نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَـٰنَ﴾ [الحشر: ٩]، أي: وَأَلِفُوا الإيمانَ، أو مجروراً، نحو: (مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً وَلاَ بَيْضَاءَ شَحْمَةً)، أي: ولا كلّ بيضاء.
وإنما لم يُجْعَل العطفُ فيهنَّ على الموجود في الكلام لئلاّ يلزم في الأوّل: رفع فعل الأمر للاسم الظَّاهر، وفي الثّاني: كونُ الإيمان مُتبوَّأً، وإنما يُتبَوَّأ المنزل، وفي الثالث: العَطْفُ على معمولَيْ عاملين، ولا يجوز في الثاني أن يكون الإيمان مفعولاً معه؛ لعدم الفائدة في تقييد المهاجرين بمصاحبة الإيمان؛ إذ هو أمر معلوم.

ويجوز حذفُ المعطوف بالفاء والواو؛ فالأول كقول بعضهم: (وَبِكَ وَأَهْلاً وسهلاً) جواباً لمن قال له: مَرْحَباً، والتقدير: ومرحباً بك وأهلاً، والثاني نحو: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا﴾ [الزخرف: ٥]، أي: أنهملكم فنضرب، ونحو: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ [سبأ: ٩]، أي: أَعَمُوا فلم يَرَوْا.

❁ ❁ ❁

هذا باب البدل

وهو: (التابعُ، المقصودُ بالحكم، بلا وَاسِطَة).

فخرج بالفصل الأول النعتُ والبيانُ والتّأكيدُ، فإنها مُكَمِّلاَتٌ للمقصود بالحكم.

وأما النَّسَق فثلاثة أنواع:

أحدها: ما ليس مقصوداً بالحكم، كـ (جَاءَ زَيْدٌ لاَ عَمْرٌو) و(مَا جَاءَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو) أو (لَكِنْ عَمْرٌو)، أما الأول: فواضح؛ لأن الحكم السابق مَنْفِيٌّ عنه، وأما الآخران: فلأن الحكم السابق هو نفي المجيء، والمقصود به إنما هو الأول.

النوع الثاني: ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فَيَصْدُق عليه أنّه مقصود بالحكم لا أنه المقصود، وذلك كالمعطوف بالواو، نحو: (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو) و(مَا جَاءَ زَيْدٌ وَلاَ عَمْرٌو).

وهذان النوعان خارجان بما خرج به النّعت والتّوكيدُ والبيانُ.

النوع الثالث: ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله، وهذا هو المعطوف بِبَلْ بعد الإثبات، نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو).

وهذا النوع خارج بقولنا: (بلا واسطة) وسَلِمَ الحدُّ بذلك للبدل.

وإذا تَأَمَّلْتَ ما ذكرتهُ في تفسير هذا الحد وما ذكرهُ الناظم وابنه ومَنْ قَلَّدَهُما علمت أنهم عن إصابة الغرض بمَعْزِلٍ.

وأقسام البدل أربعة:

الأول: بدل كلّ من كلّ، وهو بدل الشيء مما هو طِبْقُ معناه، نحو: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧]، وَسَمَّاهُ النّاظم البَدَل المُطَابِقَ؛ لوقوعه في اسم الله تعالى، نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١، ٢]، فيمن قرأ بالجرِّ، وإنما يُطْلَق (كلّ) على ذي أجزاء، وذلك ممتنع هنا.

والثاني: بدل بَعْض من كلّ، وهو بدل الجزء من كله، قليلاً كان ذلك الجزء أو مساوياً، أو أكثر، كـ (أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ، أو نِصْفَهُ، أو ثُلُثَيْهِ).

ولا بُدَّ من اتِّصاله بضمير، يرجع على المبدَلِ منه: مذكورٍ كالأمثلة المذكورة، وكقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١]، أو مُقَدَّر، كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، أي: منهم.

الثّالث: بدل الاشتمال، وهو بدلُ شيء من شيءٍ يشتمل عامله على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال، كـ (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُه، أو حُسْنُه) و(سُرِقَ زَيْدٌ ثَوْبُه، أو فَرَسُهُ).

وأَمْرُه في الضمير كأمر بدل البعض؛ فمثالُ المذكور ما تَقَدَّمَ من الأمثلة، وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ومثالُ المُقَدَّر قولُه تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴿٤﴾ النَّارِ﴾ [البروج: ٤، ٥]، أي: النار فيه، وقيل: الأصل (ناره) ثم نابت أل عن الضمير.

والرابع: البدل المُبَاين، وهو ثلاثة أقسام؛ لأنّه لا بُدَّ أن يكون مقصوداً كما تقدم في الحدِّ:

ثم الأولُ إن لم يكن مقصوداً البتة، ولكن سَبَقَ إليه اللسانُ، فهو بَدَلُ الغلط، أي: بدلٌ عن اللّفظ الذي هو غَلَطٌ، لا أنَّ البدل نَفْسَه هو الغلط، كما قد يُتَوَهَّمُ.

وإن كان مقصوداً؛ فإن تَبَيَّنَ بعد ذكره فسادُ قَصْدِهِ، فبدلُ نِسْيَانٍ، أي: بدلُ شيءٍ ذُكِرَ نسياناً.

وقد ظهر أن الغلط متعلّق باللّسان، والنسيان متعلق بالْجَنَانِ، والناظم وكثير من النحويين لم يُفَرِّقوا بينهما فَسَمَّوا النَوعين بدلَ غلط.

وإن كان قَصْدُ كل واحد منهما صحيحاً فبدل الإضراب، ويُسَمَّى أيضاً بدل البَدَاءِ.

وقولُ الناظم: (خُذْ نَبْلاً مُدَى) يحتمل الثلاثة، وذلك باختلاف التقادير، وذلك لأنَّ النَّبْل اسمُ جَمْعٍ للسَّهْمِ، والمُدَى: جمع مُدْيَة، وهي السكِّين.

فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المُدَىٰ، فسبقهُ لسانُهُ إلى النّبل، فبدل غلط.

وإن كان أراد الأمر بأخذ النَّبْل، ثم تبيّن له فساد تلك الإرادة، وأنّ الصواب الأمر بأخذ المُدَىٰ فبدل نسيان.

وإن كان أراد الأول، ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المُدَىٰ وجعل الأوّل في حكم المتروك فبدل إِضْرَابٍ وَبَدَاءٍ.

والأَحْسَن فيهنَّ أن يؤتى ببل.



فصل: يُبْدَلُ الظاهرُ من الظاهر كما تقدم.

ولا يُبْدَلُ المضمرُ من المضمر، ونحو: (قُمْتَ أَنْتَ) و(مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ) توكيدٌ ... وكذلك نحو: (رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ) عند الكوفيين والناظم.

ولا يُبْدَلُ مضمرٌ من ظاهر، ونحو: (رَأَيْتُ زَيْداً إِيَّاهُ) من وضع النّحويين، وليس ... .

ويجوز عكسه: مطلقاً إن كان الضّميرُ لغائب، نحو: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ ... ٣]، في أحد الأوْجه، أو كان لحاضر بشرط أن يكون بَدَلَ بعض، كـ (أَعْجَبْتَنِي ...)، وقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ ... ٱلْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١]، أو بدل اشتمال، كـ (أَعْجَبْتَنِي كَلامُكَ) وقول الشاعر:

٤٢٨ ـ بَلَغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا

أو بَدَلَ كلّ مفيدٍ للإحاطة، نحو: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤].

ويمتنع إن لم يُفِدْ؛ خلافاً للأخفش؛ فإنه أجاز (رَأَيْتُكَ زَيْداً)، و(رَأَيْتَنِي عَمْراً).

فصل: يُبْدَل كل من الاسم، والفعل، والجملة، من مثله؛ فالاسم كما تقدم، ... كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩]، ... كقوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۝١٣٢ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ۝١٣٣﴾ [الشعراء: ١٣٢، ...]. وقد تُبْدَل الجملة من المفرد، كقوله:

... لِلَّهِ أَشْكُو بِالمَدِينَةِ حَاجَةً ... وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

أبدل (كيف يلتقيان) من (حاجة وأخرى)، أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين ... التقائهما.



فصل: وإذا أبدل اسمٌ من اسم مُضَمَّن معنى حرف استفهام، أو حرف شرط، ... ذلك الحرفُ مع البدل، فالأول، كقولك: (كَمْ مَالُكَ أَعِشْرُونَ أَمْ ثَلاثُونَ) و(مَنْ ... أَزَيْداً أَمْ عَمْراً) و(مَا صَنَعْتَ أَخَيْراً أَمْ شَرًّا)، والثاني: نحو: (مَنْ يَقُمْ إِنْ زَيْدٌ، ... عَمْرٌو أَقُمْ مَعَهُ) و(مَا تَصْنَعْ إِنْ خَيْراً وَإِنْ شَرًّا تُجْزَ بِهِ) و(مَتَى تُسَافِرْ إِنْ غَداً وَإِنْ ... غَدٍ أُسَافِرْ مَعَكَ).



هذا باب النداء
وفيه فصول

الفصل الأول
في الأحْرُفِ التي يُنَبَّه بها المنادىٰ، وأحكامها

وهذه الأحْرُف ثمانية: الهمزة، وأيْ ـ مقصورتين، وممدودتين ـ ويا، وأيا، وهيا، ووا.

فالهمزة المقصورة للقريب إلاّ إن نُزِّلَ مَنْزِلَةَ البعيدِ؛ فله بقية الأحْرُف كما أنها للبعيد الحقيقي.

وَأَعَمُّهَا (يا) فإنها تدخل على كل نداء، وتتعين في نداء اسم الله تعالى، وفي باب الاستغاثة، نحو: (ياللّهِ لِلمُسْلِمِينَ) وتتعين هي أو (وا) في باب النُّدْبَةِ، و(وا) أكثر استعمالاً، منها في ذلك الباب، وإنما تدخل (يا) إذا أُمِنَ اللَّبس؛ كقوله:

٤٣٠ ـ وَقُـمْـتَ فِـيـهِ بِـأَمْـرِ الـلّـهِ يَـا عُـمَـرَا

ويجوز حذف الحرف، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴿٣١﴾﴾ [الرحمٰن: ٣١]، ﴿أَنْ أَدُّوٓاْ إِلَيَّ عِبَادَ ٱللَّهِ﴾ [الدخان: ١٨]، إلاّ في ثمانِ مسائل: المندوب، نحو: (يا عُمَرَا)، والمستغاثِ، نحو: (ياللّهِ)، والمنادىٰ البعيد؛ لأن المراد فيهن إطالةُ الصَّوْتِ، والحذفُ ينافيه، واسم الجنس غير المعَيَّنِ؛ كقول الأعمىٰ: (يَا رَجُلاً، خُذْ بِيَدِي)، والمضمر، ونداؤه شاذ، ويأتي على صيغتي المنصوب والمرفوع، كقول بعضهم: (يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ)، وقول الآخر:

٤٣١ ـ يَـا أَبْـجَـرُ بْـنَ أَبْـجَـرٍ يَـا أَنْـتَـا

واسم الله تعالى إذا لم يُعَوَّض في آخره الميمُ المُشَدَّدَة، وأجازه بعضهم، وعليه قولُ أُمَيَّةَ بن أبي الصَّلْت:

٤٣٢ ـ رَضِـيـتُ بِـكَ الـلَّـهُـمَّ رَبًّـا فَـلَـنْ أُرَىٰ ... أديـنُ إِلـٰهـاً غَـيْـرَكَ الـلّـهُ ثَـانِـيَـا

واسمِ الإشارة، واسم الجنس لمعين، خلافاً للكوفيين فيهما، احتجُّوا بقوله:

٤٣٣ ـ بِـمِـثْـلِـكَ هٰـذَا لَـوْعَـةٌ وَغَـرَامُ

وقولهم: (أَطْرِقْ كَرَا) و(افْتَدِ مَخْنُوقُ) و(أَصْبِحْ لَيْلُ) وذلك عند البصريين ضرورة وشذوذ.

الفصل الثاني
في أقسام المنادىٰ، وأحكامه

المنادى على أربعة أقسام:

● **أحدها**: ما يجب فيه أن يُبْنَىٰ على ما يُرْفَع به لو كان معرباً، وهو ما اجتمع فيه أمران:

أحدهما: التَّعريف، سواء كان ذلك التعريف سابقاً على النداء، نحو: (يَا زَيْدُ)، أو عارضاً في النداء بسبب القَصْد والإقبال، نحو: (يا رَجُلُ) تريد به مُعَيَّناً.

والثاني: الإفراد، ونعني به أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به؛ فيدخل في ذلك المركَّبُ المَزْجِيُّ، والمثنى، والمجموع، نحو: (يَا مَعْدِي كَرِبُ) و(يَا زَيْدَانِ) و(يا زَيْدُونَ) و(يا رَجُلاَنِ) و(يا مُسْلِمُونَ) و(يا هِنْدَانِ).

وما كان مبنيًّا قبل النداء، كـ (سِيبَوَيْهِ) و(حَذَامِ) في لغة أهل الحجاز قُدِّرَت فيه الضمة، ويظهر أثرُ ذلك في تابعه؛ فتقول: (يا سيبويه العالمُ) برفع (العالم) ونصبه، كما تفعل في تابع ما تَجَدَّدَ بناؤه، نحو: (يَا زَيْدُ الفَاضِلُ) والمحكيُّ كالمبني تقول: (يا تَأَبَّطَ شَرًّا المِقْدَامُ) أو (المِقْدَامَ).

● **الثاني**: ما يجب نَصْبُه؛ وهو ثلاثة أنواع:

أحدها: النكرة غير المقصودة، كقول الواعظ: (يا غَافِلاً، والمَوْتُ يَطْلُبه)، وقول الأعمى: (يا رَجُلاً، خُذْ بِيَدِي)، وقول الشاعر:

٤٣٤ ـ فَـيَـا رَاكِـبـاً إِمَّـا عَـرَضْـتَ فَـبَـلِّـغَـنْ

وعن المازني أنه أحَالَ وجودَ هذا القسم.

الثاني: المضاف، سواء كانت الإضافة مَحْضَةً؛ نحو: (رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا) أو غير مَحْضَة، نحو: (يا حَسَنَ الْوَجْه) وعن ثعلب إجازة الضم في غير المحضة.

الثالث: الشَّبيهُ بالمضاف، وهو: ما اتَّصَلَ به شيء من تمام معناه، نحو: (يا حَسَناً وَجْهُهُ) و(يا طَالِعاً جَبَلاً) و(يا رَفِيقاً بِالعِبَادِ) و(يا ثَلاَثَةً وَثَلاَثِينَ) فيمن سَمَّيته بذلك، ويمتنع إدخالُ (يا) على (ثلاثين) خلافاً لبعضهم؛ فإن ناديت جماعةً هذه عدتها؛ فإن كانت غير معينة نصبتهما أيضاً، وإن كانت معينة؛ ضممت الأوّل، وَعَرَّفْتَ الثاني بأل ونصبته أو رفعته، إلاّ إن أُعيدت معه (يا) فيجب ضمه وتجريده من أل، ومنع ابن خروف إعادة (يا) وتخييرُهُ في إلحاق (أل) مردودٌ.

● **والثالث**: ما يجوز ضَمُّه وفتْحُه، وهو نوعان:

أحدهما: أن يكون عَلَماً مفرداً موصوفاً بابن متصل به مضافٍ إلى عَلَم، نحو:

(يا زَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ) والمختارُ عند البصريين ـ غير المبرّد ـ الفتحُ، ومنه قوله:

٤٣٥ ـ يَـا حَـكَـمُ بْـنَ الْـمُـنْـذِرِ بْـنِ الْـجَـارُودْ

ويتعين الضَّمُّ في نحو: (يا رَجُلُ ابْنَ عَمْرو)، و(يا زَيْدُ ابْنَ أَخِينَا)؛ لانتفاء علمية المنادىٰ في الأولى، وعَلَمِيَّة المضاف إليه في الثانية، وفي نحو: (يا زَيْدُ الفَاضِلَ ابن عَمْرو)؛ لوجود الفصل، وفي نحو: (يا زَيْدُ الفَاضِلَ) لأن الصفة غير (ابن) ولم يشترط ذلك الكوفيون، وأنشدوا:

٤٣٦ ـ بِـأَجْـوَدَ مِـنْـكَ يَـا عُـمَـرَ الْـجَـوَادَا

بفتح (عُمَر)، والوصفُ بابْنَةٍ كالوصف بابْنٍ، نحو: (يا هِنْدُ ابنة عمرو) ولا أثر للوصف ببنت، فنحوُ: (يا هِنْدُ بِنتَ عَمْرٍو) واجبُ الضم.

الثاني: أن يُكَرَّر مضافاً، نحو: (يا سَعْدُ سَعْدَ الأوْسِ)؛ فالثاني واجب النصب، والوجهان في الأول؛ فإن ضَمَمْتَه فالثاني بيانٌ، أو بَدَل أو بإضمار (يا) أو أعْنِي، وإن فَتَحْتَهُ فقال سيبويه: مضافٌ لما بَعْدَ الثاني، والثاني مُقْحَم بينهما، وقال المبرّد: مُضَافٌ لمحذوفٍ مُمَاثِلٍ لما أُضِيفَ إليه الثّاني، وقال الفرّاء: الاسْمَانِ مضافان للمذكور، وقال بعضهم: الاسمان مركبان تركيب خَمْسَةَ عَشَرَ ثم أُضِيفا.

● **الرابع**: ما يجوز ضمه ونصبه وهو المنادىٰ المستحق للضَّمِّ إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه، كقوله:

٤٣٧ ـ سَـلَامُ الـلّـهِ يَـا مَـطَـرٌ عَـلَـيْـهَـا

وقوله:

٤٣٨ ـ أَعَـبْـداً حَـلَّ فِـي شُـعَـبَـىٰ غَـرِيـبـاً

واختار الخليل وسيبويه الضَّمَّ، وأبو عَمرٍو وعيسى النصبَ، ووافق الناظم والأعلم سيبويه في العَلَم، وأبا عمرو وعيسىٰ في اسم الجنس.



فصل: ولا يجوز نداء ما فيه (أل) إلا في أربع صُوَر:

إحداها: اسم الله تعالى، أجْمَعُوا على ذلك، تقول: (يا الله) بإثبات الألفين، و(يالله) بحذفهما، و(يالله) بحذف الثانية فقط، والأكْثَرُ أن يحذف حرف النداء، ويُعَوَّض عنه الميم المشدّدة، فتقول: (اللّهُمَّ) وقد يجمع بينهما في الضّرورة النّادرة؛ كقوله:

٤٣٩ ـ أَقُـولُ يَـا الـلَّـهُـمَّ يَـا الـلَّـهُـمَّـا

الثانية: الْجُمَلُ المَحْكِيَّة، نحو: (يا المُنْطَلِقُ زَيْدٌ) فيمن سُمِّي بذلك، نَصَّ على ذلك سيبويه، وزاد عليه المبرّد ما سُمِّي به من موصول مبدوء بأل؛ نحو: الذي والتي، وصوّبه الناظم.

الثالثة: اسم الجنس المُشَبَّهُ به، كقولك: (يا الْخَلِيفَةُ هَيْبَةً) نَصَّ على ذلك ابن سعدان.

الرابعة: ضرورة الشّعر، كقوله:

٤٤٠ ـ عَبَّاسُ يَا المَلِكُ المُتَوَّجُ وَالَّذِي

ولا يجوز ذلك في النثر، خلافاً للبغداديين.

الفصل الثالث
في أقسام تابع المنادىٰ المبني وأحكامه

وأقسامُهُ أربعة:

• أحدها: ما يجب نَصْبُه مراعاةً لمحلِّ المنادىٰ؛ وهو ما اجتمع فيه أمران:

أحدهما: أن يكون نعتاً أو بياناً أو توكيداً.

الثاني: أن يكون مضافاً مجرَّداً من (أل)، نحو: (يا زَيْدُ صَاحِبَ عمرو) و(يا زَيْدُ أبا عبدِاللّٰهِ) و(يا تميمُ كُلَّهُمْ، أو كُلَّكُمْ).

• الثاني: ما يجب رَفْعُه مراعاةً للفظ المنادىٰ، وهو نعت (أيِّ) و(أيّةِ) ونعت اسم الإشارة إذا كان اسمُ الإشارة وُصْلَةً لندائه، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ٢١]، ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ﴾ [الفجر: ٢٧]، وقولك: (يا هذا الرَّجُلُ)، إن كان المراد أوّلاً نداء الرجل؛ ولا يُوصَف اسم الإشارة أبداً إلاّ بما فيه أل، ولا تُوصَف أيّ وأية في هذا الباب إلاّ بما فيه (أل)، أو باسم الإشارة نحو: (يا أيُّهذا الرَّجُلُ).

• والثالث: ما يجوز رَفْعُهُ ونَصْبُه، وهو نوعان:

أحدهما: النعتُ المضافُ المقرونُ بأل؛ نحو: (يا زَيْدُ الْحَسَنُ الْوَجْهِ).

والثاني: ما كان مفرداً من نعتٍ، أو بيانٍ أو توكيدٍ أو كان معطوفاً مقروناً بألْ، نحو: (يا زَيْدُ الْحَسَنُ) و(الْحَسَنَ) و(يا غُلامُ بِشْرٌ) و(بِشْراً) و(يا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ) و(أجْمَعِينَ)، وقال الله تعالى: ﴿يا جِبالُ أَوِّبِي مَعَهُ والطَّيْرُ﴾ [سبأ: ١٠]، قرأه السبعة بالنصب، واختارهُ أَبو عَمْرو وعيسىٰ، وقُرِىءَ بالرفع؛ واختارهُ الخليل، وسيبويه، وقدّروا النصبَ بالعطف على (فَضْلاً) من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا﴾ [سبأ:

١٠]، وقال المبرّد: إن كانت أل للتعريف مثلها في (الطّير) فالمختار النصب، أو لغير مثلها في (اليَسَع) فالمختار الرفع.

● والرابع: ما يُعْطَىٰ تابعاً ما يستحقّه إذَا كان منادى مستقلاً، وهو البدل والمنسوق المجرّد من (أل) وذلك لأنّ البدل في نيّة تكرار العامل، والعاطف كالنائب عن العامل؛ تقول: (يا زَيْدُ بِشْرُ) بالضمِّ، وكذلك: (يا زَيْدُ وَبِشْرُ)، وتقول: (يا زَيْدُ أَبَا عَبْدِاللّهِ)، وكذلك: (يا زَيْدُ وَأَبَا عَبْدِاللّهِ) وهكذا حكمهما مع المنادىٰ المنصوب.



الفصل الرابع
في المنادىٰ المضاف للياء

وهو أربعة أقْسَام:

أحدها: ما فيه لُغة واحدة، وهو المعتلُّ؛ فإنَّ ياءه واجبة الثّبوت والفتح، نحو (يا فَتَايَ) و(يا قَاضِيَّ).

والثاني: ما فيه لُغتان، وهو الوَصفُ المُشْبِهُ للفعل، فإِنَّ ياءه ثابتة لا غير، وهي إمّا مفتوحة أو ساكنة؛ نحو: (يا مُكْرِمِي) و(يا ضَارِبِي).

الثالث: ما فيه ست لُغات، وهو ما عدا ذلك وليس أباً ولا أماً؛ نحو: (يا غُلاَمِي)، فالأكثر حذفُ الياء والاكتفاء بالكسرة، نحو: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، ثم ثبوتها ساكنةً، نحو: ﴿يَٰعِبَادِىْ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ [الزخرف: ٦٨]، أو مفتوحة، نحو ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ﴾ [الزمر: ٥٣]، ثم قلبُ الكسرة فتحةً والياءَ ألفاً، نحو: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾ [الزمر: ٥٦]، وأجاز الأخفشُ حذفَ الألف والاجتزاء بالفتحة، كقوله:

٤٤١ - بِـلَـهْـفَ وَلاَ بِـلَـيْـتَ وَلاَ لَـوَانِّـي

أصله بقولي: يَا لَهْفَا، ومنهم مَنْ يكتفي من الإضافة بنيّتها، ويُضمّ الاسم كما تُضَمُّ المفردات، وإنما يفعل ذلك، فيما يكثر فيه، أن لا يُنَادَىٰ إلا مُضَافاً، كقول بعضهم: (يا أُم لاَ تَفْعَلِي)، وقراءة آخر: ﴿رَبُّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣].

الرابع: ما فيه عَشْرُ لُغَاتٍ، وهو الأب والأم؛ ففيهما مع اللغات الست: أن تُعَوِّضَ تاء التأنيث عن ياء المتكلم، وتكسرها، وهو الأكْثَر، أو تفتحها وهو الأقْيَس أو تَضُمّها على التشبيه، بنحو: ثُبَةٍ وَهِبَةٍ، وهو شاذ، وقد قُرِىءَ بهن، وربما جمع بين التاء والألف، فقيل: (يا أَبَتَا) و(يا أُمَّتَا) وهو كقوله:

أَقُـولُ يَـا الـلَّـهُـمَّ يَـا الـلَّـهُـمَّـا

وسبيلُ ذلك الشّعرُ، ولا يجوز تعويضُ تاء التّأنيث عن ياء المتكلم إلا في النداء، فلا يجوز (جَاءَنِي أَبَتُ) ولا (رَأَيتُ أَمَّتَ).

والدّليلُ علىٰ أنّ التّاء في (يا أبت)، و(يا أُمَّتِ) عِوَضٌ من الياء أنّهما لا يكَادان يجتمعان، وعلى أنّها للتّأنيث أنّه يجوز إبدالها في الوقت هاء.



فصل: وإذا كان المنادىٰ مضافاً إلى مُضَافٍ إلى الياء، فالياء ثابتة لا غير، كقولك: (يا ابْنَ أَخِي) و(يا ابْنَ خَالِي) إلاّ إن كان (ابن أمّ) أو (ابن عمّ)، فالأكثر الاجتزاء بالكسرة عن الياء، أو أن يفتحا للتركيب المزجي، وقد قُرِىءَ: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، بالوجهين، ولا يكادون يُثْبِتُونَ الياء والألف إلاّ في الضرورة، كقوله:

٤٤٢ ـ يَـا ابْـنَ أُمِّـي وَيَـا شُـقَـيِّـقَ نَـفْـسِـي

وقال:

٤٤٣ ـ يَـا ابْـنَـةَ عَـمَّـا لاَ تَـلُـومِـي وَاهْـجَـعِـي



هذا باب في ذكر أسماء لازمت النّداء

منها (فُلُ) و(فُلَةُ) بمعنىٰ رَجُل وامْرأَة، وقال ابن مالك وجماعة: بمعنى زيد وهندٍ ونحوهما، وهو وَهَمٌ، وإنّما ذلك بمعنىٰ فلان وفلانة، وأمّا قوله:

٤٤٤ ـ فِـي لَـجَّـةٍ أَمْـسِـكْ فُـلاَنـاً عَـنْ فُـلِ

قال ابن مالكٍ: هو فُلُ الخاصُّ بالنّداء استعمل مجروراً للضّرورة، والصواب أن أصل هذا (فلان) وأنّه حُذِفَ منه الألف والنون للضرورة، كقوله:

٤٤٥ ـ دَرَسَ الـمَـنَـا بِـمُـتَـالِـعٍ فَـأَبَـانِ

أي: دَرَسَ المَنَازِلُ.

ومنها: (لُؤْمَانُ) بضم أوله وهمزة ساكنة ثانية، بمعنىٰ كثير اللُّؤْم، و(نَومَانُ) بفتح أوله وواو ساكنة ثانية، بمعنى كثير النَّوْم، وفُعَلُ كغُدَرٍ وفُسَقٍ، سَبًّا للمذكر، واختار ابن عصفور كونه قياسياً، وابنُ مالك كَوْنَه سَمَاعِيًّا، وفَعَالِ كفَسَاقِ وخَبَاثِ، سَبًّا للمؤنّث، وأمّا قوله:

٤٤٦ ـ إِلَـى بَـيْـتٍ قَـعِـيـدَتُـهُ لَـكَـاعِ

فاستعمله خبراً ضرورةً، وينقاس هذا وفَعَالِ بمعنىٰ الأمْرِ كنَزَالِ من كلّ فعل، ثلاثي تام، مُتَصَرِّف، فخرج، نحو: دَحْرَجَ، وكَانَ، ونِعْمَ، وبئس، والمبرّد لا يقيس فيهما.



هذا باب الاستغاثة

إذا اسْتُغِيث اسمٌ منادىٰ وجب كونُ الحرف (يا) وكَوْنُهَا مذكورةً، وغلب جرّه بلام واجبة الفتح، كقول عمر رضي الله تعالى عنه: (يَا لَلّهِ) وقول الشاعر:

٤٤٧ ـ يَـا لَـقَـوْمِـي وَيَـا لأمْـثَـالِ قَـوْمِـي

إلاّ إن كان مَعْطُوفاً ولم تُعَدْ معه (يا) فتكسر، ولامُ المستغاثِ له مكسورةٌ دائماً كقوله: (يا للّهِ لِلْمُسْلِمِينَ)، وقول الشاعر:

٤٤٨ ـ يَـا لَـلْـكُـهُـولِ وَلِـلـشُّـبَّـانِ لِـلْـعَـجَـبِ

ويجوز أن لا يُبْدَأَ المستغاث باللام؛ فالأكْثَرُ حينئذٍ أن يُختم بالألف، كقوله:

٤٤٩ ـ يَـا يَـزِيـدَا لآمِـلٍ نَـيْـلَ عِـزٍّ

وقد يَخْلُو منهما، كقوله:

٤٥٠ ـ ألاَ يَـا قَـوْمِ لِـلْـعَـجَـبِ الـعَـجِـيـبِ

ويجوز نداءُ المتعجَّب منه؛ فيُعَامل مُعَامَلَةَ المستغاثِ، كقولهم: (يا لَلْمَاءِ) و(يا لَلدَّوَاهِي)، إذا تَعَجَّبُوا من كَثْرتِهما.



هذا باب النُّدبة

حُكْمُ المندوب ـ وهو المُتَفَجَّعُ عليه أو المُتَوَجَّعُ منه ـ حكم المنادىٰ؛ فيُضَمُّ في نحو: (وَا زَيْدَا) ويُنصب في نحو: (وَا أميرَ المؤمنين) إلاّ أنّه لا يكون نكرة كرجل، ولا مبهماً، كأي واسم الإشارة والموصول؛ إلا ما صِلَتُه مشهورة فيندب، نحو: (وَا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ) فإنّه بمنزلة (وَا عَبْدَ المُطَّلِبَاهْ) إلاّ أنَّ الغالب، أن يُختم بالألف، كقوله:

وَقُـمْـتَ فِـيـهِ بِـأَمْـرِ الـلّـهِ يَـا عُـمَـرَا

ويُحْذَفُ لهذه الألف ما قبلها: من ألف، نحو: (وَا مُوسَاهْ) أو تنوين في صلةٍ، نحو: (وَا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ)، أو فِي مضافٍ إليه، نحو: (وَا غُلامَ زَيْدَاهْ)، أو في محكيٍّ، نحو: (وَا قَامَ زَيْدَاهْ) فيمن اسمه قام زيد، ومن ضمّة، نحو: (وَا زَيْدَاهْ)، أو كسرةٍ، نحو: (وَا عَبْدَ المَلِكَاهْ)، و(وَا حَذَامَاهْ) فإن أوقع حذفُ الكسرة أو الضمة في لَبْس [illegible]، وجُعِلت الألفُ ياء بعد الكسرة، نحو: (وَا غُلامَكِي) وواواً بعد الضَّمَة، نحو: (وَا غلامَهو) أو (وَا غُلامَكُمُو)، ولك في الوقف زيادةُ هاءِ السَّكْتِ بعد أحْرُف المد.



فصل: وإذا نُدِبَ المضاف للياء فعلى لُغة مَن قال: (يا عَبْدِ) بالكسر، أو (يا عبدُ) بالضم، أو (يا عَبْدَا) بالألف، أو (يا عَبْدِي) بالإسكان، يقال: (وَا عَبْدَا) وعلى من قال: (يا عَبْدِيَ) بالفتح، أو (يا عَبْدِي) بالإسكان، يقال: (وَا عَبْدِيَا) بإبقاء الفتح على الأول، وباجتلابه على الثاني، وقد تبيّن أن لمن سكن الياء أن يحذفها أو يفتحها، والفتحُ رأيُ سيبويه، والحذفُ رأيُ المبرد.

وإذا قيل: (يا غُلامَ غُلامِي) لم يجز في الندبة حذف الياء؛ لأن المضاف إليها غير منادى.



هذا باب الترخيم

يجوز ترخيم المنادىٰ ـ أي: حَذْفُ آخره تخفيفاً ـ وذلك بشرط كونِهِ معرفةً، غيرَ مستغاثٍ، ولا مندوب، ولا ذي إضافة، ولا ذي إسناد؛ فلا يُرَخَّم نحو قول الأعمى: (يا [illegible] خُذْ بِيَدِي)، وقولُكَ: (يا لَجَعْفَر) و(وَاجَعْفَرَاه) و(يا أميرَ المؤمنين) و(يا تَأَبَّطَ شَرًّا).

وعن الكوفيين إجازة ترخيم ذي الإضافة بحذف عجز المضاف إليه، تمسُّكاً بنحو قوله:

٤٥١ ـ أَبَـا عُـرْوَ لاَ تَـبْـعَـدْ فـكُـلُّ ابْـنِ حُـرَّةٍ

وزعم ابنُ مالكٍ: أنّه قد يُرَخَّم ذو الإسناد، وأنَّ عَمْراً نَقَلَ ذلك، وعَمْرو هذا هو سيد النحويين رحمه الله وسِيبَوَيْهِ لَقَبه، وكنيته أبو بِشْرٍ.

ثم إن كان المنادى مختوماً بتاء التَّأنيث جاز ترخيمه مطلقاً، فتقول في هِبَةٍ عَلَماً: (يا هِبَ) وفي جارية لمعيَّنَة: (يا جَارِيَ)، قال:

٤٥٢ ـ جَـارِيَ لاَ تَـسْـتَـنْـكِـرِي عَـذِيـرِي

وإذا كان مجرداً من التاء، ٱشْتُرِط لجواز ترخيمه: كونُه علماً، زائداً على ثلاثة كـ (جَعْفَرَ)، و(سُعَاد)، ولا يجوز ذلك في نحو إنسان لمعين، ولا في نحو: زيد ولا في نحو: حَكَم، وقيل: يجوز في مُحَرَّك الوسط دون ساكنِهِ، وقيل: يجوز فيهما



فصل: والمحذوف للترخيم إمَّا حَرْفٌ، وهو الغالب، نحو: (يا سُعا)، وقراءة بعضهم: ﴿يا مَالِ﴾ [الزخرف: ٧٧].

وإما حرفان، وذلك، إذا كان الذي قبل الآخر من أحْرُفِ اللين، ساكناً، زائداً مكمِّلاً أربعةً فصاعِداً، وقبله حركة من جنسه لفظاً أو تقديراً، وذلك نحو: مَرْوَان وسَلْمَان، وأَسْمَاء، ومَنْصُور، ومِسْكِين عَلَماً، قال:

٤٥٣ ـ يَـا مَـرْوَ إنَّ مَـطِـيَّـتِـي مَـحْـبُـوسَـةٌ

وقال:

٤٥٤ ـ يَـا اسْـمُ صَـبْـراً عَـلَـى مَـا كَـانَ مِـنْ حَـدَثٍ

بخلاف، نحو: (شَمْأَلٍ) عَلَماً؛ فَإنَّ زائده ـ وهو الهمزة ـ غيرُ حرفِ لين، ونحو (هَبَيَّخ، وقَنَوَّر) علمين؛ لتحرُّك حرف اللين، ونحو: (مُخْتَارٍ، ومُنْقَاد) علمين؛ لأصالة الألِفَيْنِ، ونحو: (سَعِيد وثَمُود وعِمَاد)؛ لأنَّ السَّابق على حرف اللين اثنان، وبخلاف نحو: (فِرْعَوْنَ وغُرْنَيْق) عَلَماً؛ لعدم مجانسة الحركة، ولا خلافَ في نحو: (مُصْطَفَوْنَ) و(مُصْطَفَيْنَ) علمين؛ لأنَّ أصلهما (مُصْطَفيُونَ) و(مُصْطَفيينَ) فالحركة المجانسة مقدَّرة.

وإما كلمة برأسها، وذلك في المركّب المَزْجِيِّ، تقول في معد يكَرِبَ: (يا مَعْدِي).

وإمَّا كلمة وحرف، وذلك في (اثنا عشر) تقول: (يا اثْنَ)؛ لأنَّ عَشَرَ في موضع النون؛ فنزلت هي والألف منزلَةَ الزيادة في (اثنان) عَلَماً.



فصل: الأكثر أن يُنْوَىٰ المحذوفُ، فلا يُغَيَّر ما بقي؛ تقول في جعفر: (يا جَعْفَ) بالفتح، وفي حَارِثٍ: (يا حَارِ) بالكسر، وفي منصور: (يا مَنْصُ) بتلك الضمة وفي هِرَقْلَ: (يا هِرَقْ) بالسّكون، وفي ثَمُود، وعَلاَوَة، وكَرَوان: (يا ثَمُو، ويا عَلاَ ويا كَرَوَ).

ويجوز أن لا يُنْوَىٰ فيجعل الباقي كأنَّه آخِرُ الاسم في أصل الوضع؛ فتقول: (يا جَعْفُ، ويا حَارُ، يا هِرَقُ) بالضم فيهن، كذلك تقول: (يا مَنْصُ) بضمة حادثة للبناء

تقول: (يا ثَمِي) بإبدال الضمة كسرة، والواو ياء، كما تقول في جَرْوٍ، ودَلْوٍ: لاجْرِي، والأدْلِي، لأنّه ليس في العربية اسمٌ معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها، يخرج بالاسم الفعلُ، نحو: (يَدْعُو) وبالمعرب الْمَبْنِيُّ، نحو: (هُوَ)، وبذكر الضم، نحو: (دَلْو وغزْو) وباللّزوم، نحو: (هٰذَا أَبُوك)، وتقول: (يا عَلاَءُ) بإبدال الواو همزةً؛ لتطرّفها بعد ألف زائدة كما في كِسَاء، وتقول: (يا كَرَا) بإبدال الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في العَصَا.



فصل: يُخْتَصُّ ما فيه تاء التأنيث بأحكام:

ومنها: أنه لا يُشْتَرَط لترخيمه عَلَمية ولا زيادة على الثلاثة كما مَرَّ.

وأنه إذا حُذِفت منه التاء تَوَفَّر من الحذف، ولم يَسْتَتْبع حذفُهَا حذفَ حرفٍ قبلها؛ فتقول في عَقَنْباة: (يا عَقَنْبا).

وأنه لا يُرَخّم إلاّ على نية المحذوف، تقول في مُسْلِمة، وحَارِثَة، وحَفْصَة: (يا مُسْلِمَ، ويا حَارِثَ، ويا حَفْصَ) بالفتح؛ لئلا يلتبس بنداء مذكّر لا ترخيم فيه، فإن لم يُخَفْ لَبْسٌ جاز، كما في نحو: هُمَزَة، ومَسْلمة.

ونداؤه مرخماً أكثرُ من ندائه تامًّا، كقوله:

٤٥٥ ـ أَفَاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هٰذَا التَدَلُّلِ

لكن يُشاركه في هذا، مالِك وعامِر وحارِث.



فصل: ويجوز ترخيمُ غير المنادىٰ بثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون ذلك في الضرورة.

الثاني: أن يصلح الاسم للنداء؛ فلا يجوز في نحو: (الغلام).

الثالث: أن يكون إما زائداً على الثلاثة، أو بتاء التأنيث، كقوله:

٤٥٦ ـ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرْ

ولا يمتنع على لُغة مَنْ يَنتظر المحذوفَ، خلافاً للمبرد، بدليل:

٤٥٧ ـ وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أَمَامَا



هذا باب المنصوب على الاختصاص

وهو: اسم معمول لأَخُصُّ واجبَ الحذفِ.

فإن كان (أيُّهَا) أو (أيَّتُهَا) استعملا كما يستعملان في النّداء؛ فَيُضَمَّان ويُوصَفان لزوماً باسم لازم الرفع محلّى بأل، نحو: (أنَا أفعلُ كَذَا أيُّها الرَّجُلُ) و(اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيَّتُهَا العِصَابَةُ).

وإن كان غَيْرَهُمَا نصب نحو: «**نَحنُ مَعَاشِرَ الأنْبِيَاءِ لاَ نُورَثُ**».



وَيُفَارِق المنادىٰ في أحكام:

أحدها: أنه ليس معه حرف نداء لا لفظاً ولا تقديراً.

الثاني: أنه لا يقع في أول الكلام، بل في أثنائه كالواقع بعد (نَحْنُ) في الحديث المتقدم، أو بعد تمامه، كالواقع بعد (أنا) و(نا) في المثالين قبله.

والثالث: أنَّه يشترط أن يكون المتقدم عليه اسماً بمعناه، والغالبُ كونُه ضمير تكلم، وقد يكون ضميرَ خطابٍ، كقول بعضهم: (بِكَ اللّهَ نَرْجو الفَضْلَ).

والرابع والخامس: أنَّه يقلُّ كونُه عَلَماً، وأنه ينتصب مع كونه مفرداً، كما في هذا المثال.

والسادس: أنّه يكون بأل قياساً، كقولهم: (نَحْنُ العُرْبَ أَقْرَىٰ النَّاسِ لِلضَّيْفِ).



هذا باب التحذير

وهو: تَنْبِيهُ المخاطب على أمرٍ مكروه ليجتنبه.

فإن ذُكِرَ المحذّر بلفظ (إيّا)، فالعامل محذوف لزوماً، سواء عَطَفْتَ عليه، أم كَرَّرْته، أم لم تعطف ولم تكرّر، تقول: (إيَّاكَ والأسَدَ) الأصل: (احْذَرْ تَلاَقِيَ نَفْسِكَ وَالأسَدَ)، ثم حُذِفَ الفعل وفاعله، ثم المضاف الأوّل، وأُنيب عنه الثّاني، فانتصب، ثم الثّاني، وأُنيب عنه الثّالث فانتصب وانفصل.

وتقول: (إيَّاكَ مِنَ الأسَدِ)، والأصل: (بَاعِدْ نَفْسَكَ مِنَ الأسَدِ)، ثم حُذِف باعد وفاعله والمضاف، وقيل: التَّقدير (أحذّرك من الأسد)، فنحو: (إيّاكَ الأسَدَ) ممتنع على التّقدير الأوّل، وهو قول الجمهور، وجائز على الثّاني، وهو رأيُ ابن النّاظم، ولا

خلاف في جواز (إيَّاك أَنْ تَفْعَلَ) لصلاحيته لتقدير من.

ولا تكون (إيّا) في هذا الباب لمتكلم، وَشَذّ قولُ عُمَرَ رضي الله عنه: (لِتُذَكِّ لَكُمُ الأَسَلُ وَالرِّمَاحُ وَالسِّهَامُ، وَإِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الأَرْنَبَ) وأصله إيّاي باعدوا عن حذف الأرنب، وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب، ثم حذف من الأول: المحذور، ومن الثاني: المحذَّر.

ولا يكون لغائب، وَشَذّ قولُ بعضهم: (إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِّ) والتقدير: فَلْيَحْذَرْ تَلاقِيَ نَفْسِه وأنفس الشّوابِّ، وفيه شذوذان، أحدهما: اجتماع حذف الفعل، وحذف حرف الأمر، والثاني: إقامة الضّمير، وهو (إيّا) مُقَامَ الظّاهر، وهو الأنفس، لأنَّ المستحق للإضافة إلى الأسماء الظاهرة، إنما هو المظهر لا المضمر.

وإن ذكر المحذّرُ بغير لفظ (إيّا) أو اقْتُصِرَ على ذكر المحذّر منه، فإنما يجب الحذفُ إن كَرَّرْتَ أو عَطَفْتَ، فالأوّل نحو: (نَفْسَكَ نَفْسَكَ)، والثّاني نحو: (الأَسَدَ الأَسَدَ) و﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس: ١٣]، وفي غير ذلك يجوز الإظهار، كقوله:

٤٥٨ ـ خَلِّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي المَنَارَ بِهِ



هذا باب الإغراء

وهو: تَنْبِيهُ المخاطَبِ على أمرٍ محمودٍ ليفعله.

وحُكْمُ الاسم فيه حُكْمُ التَّحذير الذي لم يُذْكَر فيه (إيّا)؛ فلا يلزم حَذْفُ عامله إلاّ في عطف أو تكْرار، كقولك: (المُرُوءَةَ وَالنَّجْدَةَ) بتقدير: الزم، وقوله:

٤٥٩ ـ أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ

ويُقَال: (الصَّلاَةَ جَامِعَةً)، فتنصب (الصَّلاَةَ) بتقدير احْضُرُوا، و(جَامعةً) على الحال، ولو صُرِّح بالعامل لجاز.



هذا باب أسماء الأفعال

اسمُ الفعلِ: ما نَابَ عن الفعل مَعْنًى واستعمالاً، كـ (شَتَّانَ)، و(صَهْ) و(أَوَّهْ).

والمرادُ بالاستعمال كونُهُ عاملاً غيرَ معمول؛ فخرجَتِ المصادرُ والصفات في

نحو: (ضَرْباً زَيْداً) و(أقَائِمٌ الزَّيْدَانِ) فإنَّ العوامل تدخل عليها.

ووُرُودُه بمعنى الأمر كثير، كـ (صَهْ)، و(مَهْ)، و(آمِينَ) بمعنىٰ: اسْكُتْ، وانْكَفِفْ، واسْتَجِبْ، ونَزَالِ، وبابه، وبمعنىٰ الماضي والمضارع قليلٌ، كـ (شَتَّانَ)، و(هَيْهَاتَ)، بمعنىٰ افْتَرَقَ وَبَعُدَ، و(أَوَّهْ) و(أُفٍّ) بمعنىٰ أتوجَّعُ وأتضجَّرُ، و(وَا)، و(وَيْ)، و(وَاهاً) بمعنى أعجب، كقوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص ٨٢]، أي: أَعْجَبُ لعدم فَلَاحِ الكافرين، وقول الشاعر:

٤٦٠ ـ وَا بِـأَبِـي أَنْـتِ وَفُـوكِ الأَشْـنَـبُ

وقول الآخر:

٤٦١ ـ واهـاً لِـسَـلْـمَـىٰ ثُـمَّ واهـاً واهـا

فصل: اسمُ الفعل ضَرْبَانِ:

أحدهما: ما وضع من أوّل الأمر كذلك، كشَتَّان وصَهْ ووَيْ.

الثّاني: ما نُقِلَ من غيره إليه، وهو نوعان: منقول من ظرف أو جار ومجرور، نحو: (عَلَيْكَ) بمعنى الْزَمْ، ومنه ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، أي: الزَمُوا شأنَ أنفسكم، و(دُونَكَ زيداً) بمعنى خُذْه، و(مَكَانَكَ) بمعنى اثْبُتْ، و(أَمَامَكَ)، بمعنىٰ تَقَدَّمْ، و(وَرَاءَكَ) بمعنى تَأَخَّرْ، و(إِلَيْكَ)، بمعنى تَنَحَّ، ومنقول من مصدر، وهو نوعان: مصدر اسْتُعْمِلَ فعلُه، ومصدر أُهْمِلَ فعلُه؛ فالأول نحو: (رُوَيْدَ زَيْداً) فإنهم قالوا: أَرْوَدَهُ إِرْوَاداً، بمعنى أمهله إمهالاً، ثم صَغَّرُوا الإرواد تصغير التّرخيم، وأقاموه مُقَام فعله، واستعملوه تارة مضافاً إلى مفعوله؛ فقالوا: (رُوَيْدَ زَيْدٍ)، وتارة مُنَوَّناً ناصباً للمفعول، فقالوا: (رُوَيْداً زَيْداً)، ثم إنهم نقلوه وَسَمَّوْا به فعله، فقالوا: (رُوَيْدَ زَيْداً)، والدليل على أنَّ هذا اسمُ فعل: كونه مبنيًّا، والدليلُ على بنائه كونُه غيرَ مُنَوَّنٍ، والثّاني قولهم: (بَلْهَ زَيْداً)، فإنه في الأصل مصدر فعلٍ مُهْمَلٍ مُرَادِفٍ لدَعْ واتْرُكْ، يقال: (بَلْهَ زَيْدٍ)، بالإضافة إلى المفعول، كما يقال: (تَرْكَ زَيْدٍ)، ثم قِيل: (بَلْهَ زَيْداً) بنصب المفعول وبناء (بَلْهَ) على أنه اسمُ فعلٍ.



فصل: يعملُ اسمُ الفعلِ عملَ مُسَمَّاه، تقول: (هَيْهَاتَ نَجْدٌ)، كما تقول: (بَعُدَتْ نَجْدٌ)، قال:

٤٦٢ ـ فَـهَـيْـهَـاتَ هَـيْـهَـاتَ الْـعَـقِـيـقُ وَمَـنْ بِـهِ

وتقول: (شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو)، كما تقول: (افْتَرَقَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو) و(تَرَاكِ زَيْداً)، كما تقول: (اُتْرُكْ زَيْداً).

وقد يكون اسمُ الفعل مشتركاً بين أفعال سُمّيت به؛ فيستعمل على أوْجُهٍ باعتبارها، قالوا: (حَيَّهَلِ الثَّرِيدَ)، بمعنى: ائت الثريدَ، و(حَيَّهَلْ عَلَى الْخَيْرِ)، بمعنى: أقبل على الخير، وقالوا: (إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهَلْ بِعُمَرَ)، أي: أَسْرِعُوا بذكره.

ولا يجوز تقديمُ معمول اسم الفعل عليه، خلافاً للكسائي، وأما: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ [النساء: ٢٤]، وقوله:

٤٦٣ ـ يَـا أَيُّـهَـا الـمَـائِـحُ دَلْـوِي دُونَـكَـا

فَمُؤَوَّلانِ.



فصل: وما نُوِّنَ من هذه الأسماء فهو نكرة، وقد الْتُزِمَ ذلك في (وَاهاً) و(وَيْهاً) كما الْتُزِمَ تنكيرُ، نحو: أحدٍ وعَرِيبٍ ودَيَّارٍ.

وما لم يُنوَّن منها فهو معرفة، وقد الْتُزِم ذلك في (نَزَالِ) و(تَرَاكِ) وبابهما، كما الْتزِمَ التعريفُ في المُضْمَرات والإشارات والموصولات.

وما استعمل بالوجهين فعلىٰ مَعْنَيَيْن، وقد جاء على ذلك: صَهْ ومَهْ وإِيهٍ، وألفاظٌ أخر، كما جاء التعريف والتنكير في نحو: كتاب، ورجل، وفرس.



هذا باب أسماء الأصوات

وهي نوعان: **أحدهما:** ما خُوطِبَ به ما لا يَعْقِلُ مما يُشْبه اسم الفعل، كقولهم في دعاء الإبل لتشربَ: (جِيءْ جِيءْ) مهموزَيْنِ، وفِي دعاء الضأن (حَاحَا)، والمعز (عَاعَا) غير مهموزين، والفِعْلُ منهما حاحَيْتُ وعاعَيْتُ، والمصدر حَيْحاء وعَيْعَاء، قال:

٤٦٤ ـ يَـا عَـنْـزُ هٰـذَا شَـجَـرٌ وَمَـاءُ عَـاعَـيْـتُ لَـوْ يَـنْـفَـعُـنِـي الـعَـيْـعَـاءُ

وفي زَجْر البغل (عَدَسْ)، قال:

عَـدَسْ مَـا لِـعَـبَّـادٍ عَـلَـيْـكِ إِمَـارَةٌ

وقولُنا: (ممّا يشبه اسمَ الفِعْلِ) احترازٌ من نحو قوله:

٤٦٥ ـ يَـا دَارَ مَـيَّـةَ بِـالـعَـلْـيَـاءِ فَـالـسَّـنَـدِ

وقوله:

٤٦٦ ـ أَلاَ أَيُّـهَـا الـلَّـيْـلُ الـطَّـوِيـلُ أَلاَ انْـجَـلِـي

الثاني: ما حُكي به صوتٌ، كـ (غَاقْ) لحكاية صَوْت الغُرَاب، و(طَاقْ) لصوت الضّرْب، و(طَقْ)، لصوت وقع الحجارة، و(قَبْ)، لصوت وقع السيف على الضريبة.

والنوعان مَبْنِيَّانِ، لشبههما بالحروف المهملة في أنها لا عاملة، ولا معمولة، كما أن أسماء الأفعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة في أنّها عاملة غير معمولة، وقد مضى ذلك في أوائل الكتاب الجزء الأول. [باب المعرب والمبني].



هذا باب نوني التوكيد

لتوكيد الفعل نونان: ثقيلةٌ، وخفيفةٌ، نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢].

ويُؤَكَّد بهما الأمْرُ مطلقاً، ولا يُؤَكَّدُ بهما الماضِي مطلقاً.

وأما المضارع فله حالات:

إحداها: أن يكون توكيدُه بهما واجباً، وذلك إذا كان: مُثْبتاً، مُسْتَقْبَلاً، جواباً لقَسَم، غير مفصول من لامه بفاصل، نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

ولا يجوز توكيدُه بهما إن كان مَنْفِيًّا، نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، إذ التقدير: لا تفتأ، أو كان حالاً، كقراءة ابن كثير: ﴿لأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ ۝١﴾ [القيامة: ١]، وقول الشاعر:

٤٦٧ ـ يَـمِـيـنـاً لأُبْـغِـضُ كُـلَّ امْـرِىءٍ

أو كان مفصولاً من اللام، مثل: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ۝١٥٨﴾ [آل عمران: ١٥٨]، ونحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ۝٥﴾ [الضحى: ٥].

والثانية: أن يكون قريباً من الواجب، وذلك إذا كان شرطاً، لإنْ المُؤكَّدة بما، نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾ [الأنفال: ٥٨]، ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ﴾ [الزخرف: ٤١]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦].

ومِنْ تَرْكِ توكيده، قولُه:

٤٦٨ ـ يَـا صَـاحِ إِمَّـا تَـجِـدْنِـي غَـيْـرَ ذِي جِـدَةٍ

وهو قليلٌ، وقيل: يختص بالضرورة.

الثالثة: أن يكون كثيراً، وذلك إذا وقع بعد أَداة طلبٍ، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾ [إبراهيم: ٤٢]، وقول الشاعر:

٤٦٩ ـ هَـلاَّ تَـمُـنِّـنْ بِـوَعْـدٍ غَـيْـرَ مُـخْـلِـفَـةٍ

وقول الآخر:

٤٧٠ ـ فَـلَـيْـتَـكِ يَـوْمَ الـمُـلْـتَـقَـى تَـرَيِـنَّـنِـي

وقوله:

٤٧١ ـ أَفَـبَـعْـدَ كِـنْـدَةَ تَـمْـدَحَـنَّ قَـبِـيـلا

الرابعة: أن يكون قليلاً، وذلك بعد (لا) النافية، أو (ما) الزائدة التي لم تُسْبَقْ بـ(إنْ)، كقوله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، وكقولهم:

٤٧٢ ـ وَمِـنْ عِـضَـةٍ مَـا يَـنْـبُـتَـنَّ شَـكِـيـرُهَـا

وقال:

٤٧٣ ـ قَـلِـيـلاً بِـهِ مَـا يَـحْـمَـدَنَّـكَ وَارِثٌ

الخامسة: أن يكون أَقلَّ، وذلك بعد لم، وبعد أداة جزاء غير (إمَّا)، كقوله:

٤٧٤ ـ يَـحْـسَـبُـهُ الْـجَـاهِـلُ مَـا لَـمْ يَـعْـلَـمَـا

وكقوله:

٤٧٥ ـ مَـنْ نَـثْـقَـفَـنْ مِـنْـهُـمْ فَـلَـيْـسَ بِـآئِـبِ



فصل في حكم آخر المؤكّد

اعلم أن هنا أصلين يُسْتثنىٰ من كلّ منهما مسألة:

الأصل الأول: أن آخِرَ المؤكَّدُ يُفتح، تقول: (لِتَضْرِبَنَّ) و(ٱضْرِبَنَّ) ويستثنى [من ذلك] أن يكون مُسْنَداً إلى ضمير ذي لِينٍ؛ فإنّه يحرّك آخره حينئذٍ بحركةٍ تجانس ذلك اللِّين، كما نشرحه.

والأصل الثاني: أن ذلك اللِّينَ يجب حذفه إن كان ياءً أو واواً، تقول: (ٱضْرِبُنَّ

يَا قَوْم) بضم الباء، و(اَضْرِبِنَّ يَا هِنْدُ) بكسرها، والأصل: اضْرِبُونَّ، واضْرِبِينَّ، ثم حُذِفت الواو والياء لالتقاء الساكنين.

ويستثنى من ذلك أن يكون آخر الفعل ألفاً، كـ (يَخْشَى) فإنك تحذف آخر الفعل، وتُثبت الواو مضمومة، والياء مكسورة؛ فتقول: (يا قَوْمِ اخْشَوُنَّ) و(يا هِنْد اخْشَيِنَّ) فإن أسند هذا الفعل إلى غير الواو والياء لم تَحْذف آخِرَه، بل تقلبه ياء فتقول: (لَيَخْشَيَنَّ زَيْدٌ) و(لَتَخْشَيَنَّ يا زيْدُ)، و(لَتَخْشَيَانِّ يا زَيْدَانِ) و(لَتَخْشَيْنَانِّ يا هِنْدَات).



فصل: تنفرد النونُ الخفيفةُ بأربعة أحكام:

أحَدُها: أنها لا تقع بعد الألف، نحو: (قُومَا) و(اقْعُدَا)؛ لئلا يلتقي ساكنان. وعن يونس والكوفيين إجازته، ثم صَرَّحَ الفارسيُ في الحجّة بأنَّ يونس يُبْقِي النون ساكنةً، وَنَظَّرَ ذلك، بقراءة نافع: ﴿وَمَحْيَايْ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وذكر الناظِمُ أنه يكسر النونَ، وحمل على ذلك قراءة بعضهم: ﴿فَدَمِّرَانِّهِمْ تَدْمِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٦]، وجوزه في قراءة ابن ذَكْوَانَ: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩]، بتخفيف النون.

وأما الشَّديدة فتقع بعدها اتفاقاً، ويجب كَسْرُهَا، كقراءة باقي السبعة: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ [يونس: ٨٩].

الثاني: أنَّها لا تُؤكِّد الفعلَ المسندَ إلى نون الإناث، وذلك لأنَّ الفعل المذكور يجب أن يُؤتى بعد فاعله بألفٍ فاصلةٍ بين النُّونَيْنَ، قصداً للتخفيف؛ فيقال: (اضْرِبْنَانِّ) وقد مضى أن الخفيفة لا تقع بعد الألف، وَمَنْ أجاز ذلك فيما تقدم أجازه هنا بشرط كسرها.

الثالث: أنها تحذف قبل الساكن، كقوله:

٤٧٦ ـ لاَ تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ   تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

أصله: (لاَ تُهِينَنْ).

الرابع: أنَّها تُعْطَى في الوقف حكم التنوين؛ فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفاً كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]، ﴿وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢]، وقول الشاعر:

٤٧٧ ـ وَلاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

وإن وقعت بعد ضمّة أو كسرة حُذِفت، ويجب حينئذٍ أن يُرَدَّ ما حذف في الوصل لأجلها؛ تقول في الوصل: (اضْرِبُنْ يا قَوْم) و(اضرِبِنْ يا هِنْدُ) والأصل اضْرِبُونْ واضْرِبِينْ، كما مر، فإذا وَقَفْتَ حذفْتَ النُّون لشبهها بالتنوين في نحو: (جَاء

زيد) و(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) ثم ترجع بالواو والياء لزوال السّاكنين؛ فتقول: (اضْرِبُوا) و(اضْرِبِي).

❋ ❋ ❋

هذا باب ما لا ينصرف

الاسم إنْ أَشْبَهَ الحرفَ بُنِيَ كما مر، وَسُمِّيَ غير متمكن، وَإلاّ أُعرب، ثم المعرب إنْ أَشْبَهَ الفعلَ مُنع الصرف كما سيأتي، وَسُمِّيَ غير أمكن، وإلاّ صُرِفَ، وسُمِّيَ أَمْكَنَ.

والصّرْفُ: هو التنوينُ الدالُّ علىٰ مَعْنًى يكون الاسم به أَمْكَنَ، وذلك المعنى هو عدم مشابهته للحرف وللفعل، كـ (زَيْدٍ) و(فَرَسٍ).

وقد علم من هذا أنَّ غير المنصرف هو الفاقد لهذا التنوين، ويستثنىٰ من ذلك، نحو: (مُسْلِمَاتٍ) فإنّه منصرفٌ مع أنّه فاقدٌ له؛ إذ تنوينُه لمقابلة نون جمع المذكر السالم.

❋ ❋ ❋

ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان:

● **أحدهما:** ما يمتنع صَرْفُه لعلة واحدة، وهو شيئان:

أحدهما: ما فيه ألفُ التأنيثِ مطلقاً، أي: مقصورةً كانت أو ممدودةً، ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع، أي: سواء وقع نكرة كـ (ذِكْرَىٰ) و(صَحْرَاء)، أم معرفة كـ (رَضْوَى) و(زَكَرِيَّاء)، أم مفرداً كما تقدم، أم جمعاً كـ (جَرْحَى) و(أَنْصِبَاء)، أم اسماً كما تقدم، أم صفة كـ (حُبْلَى) و(حَمْرَاء).

والثاني: الجمع المُوَازن لِمفَاعِلَ، أو مَفَاعِيلَ؛ كـ (دَرَاهم) و(دنانير).

وإذا كان مَفَاعل منقوصاً فقد تُبدل كسرتُه فتحةً؛ فتنقلب ياؤه ألفاً؛ فلا يُنَوَّن، كـ (عَذَارَى) و(مَدَارَىٰ)، والغالبُ أن تبقى كسرته؛ فإذا خلا من (أل)، والإضافة أُجْرِيَ في الرفع والجرِّ مُجْرَى قاضٍ وسارٍ في حذف يائه وثبوت تنوينه، نحو: ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١]، ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢﴾ [الفجر: ١، ٢]، وفي النصب مَجْرَىٰ دراهم في سلامة آخره وظهور فتحته، نحو: ﴿سِيرُوا۟ فِيهَا لَيَالِيَ﴾ [سبأ: ١٨].

و(سَرَاوِيلُ) ممنوع من الصّرفِ مع أنه مفرد؛ فقيل: إنَّه أعجمي حُمِلَ عَلَى مُوَازنه

من العربي، وقيل: إنه منقول عن جمع سِرْوَالة، ونقل ابنُ الحاجب أنَّ من العرب مَن لا يصرفه، وأنكر ابنُ مالك عليه ذلك.

وإن سُمِّيَ بهذا الجمع أو بما وَازَنَهُ من لفظ أعجمي، مثل: سَرَاوِيل وشَرَاحِيل أو بلفظ اْرْتُجِلَ للعلمية، مثل: كَشَاجِم، مُنع الصَّرف.



● **النوع الثاني**: ما يمتنع صرفه بعلّتين، وهو نوعان:

* **أحدهما**: ما يمتنع صرفه نكرةً ومعرفةً، وهو ما وُضع صفة، وهو إما مَزِيد في آخره ألف ونون، أو مُوازِن للفعل، أو مَعْدُول.

ـ أما ذو الزيادتين فهو فَعْلَان بشرط أن لا يقبل التاء؛ إما لأن مؤنثه فَعْلَى كـ (سَكْرَان وغَضْبَان وعَطْشَان)، أو لكونه لا مؤنث له كـ (لَحْيَان)، بخلاف، نحو: مَصَّان للئيم، وسَيْفَان للطويل، وأَلْيَان لكبير الألْيَة، ونَدْمَان: من المنادمة لا مِنَ النَّدم؛ فإن مؤنثاتها فَعْلَانَة.

ـ وأما ذو الوزن فهو أفْعَلُ بشرط أن لا يقبل التاء، إما لأن مؤنثه فَعْلاء كـ (أحْمَر)، أو فُعْلَى كـ (أفْضَل)، أو لكونه لا مؤنث له، كـ (أَكْمَرَ) و(آدَر)، وإنما صُرِفَ أرْبَعٌ في نحو: (مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أرْبَع) لأنه وضع اسماً؛ فلم يُلْتَفَتْ لما طرأ به من الوصفية، وأيضاً فإنه قابل للتاء، وإنّما منع بعضُهم صرفَ باب أبْطَح وأَدْهَم للقيد وأَسْوَد وأَرْقَم للحَيَّة ـ مع أنّها أسماء ـ لأنّها وُضعت صفاتٍ؛ فلم يلتفت إلى ما طرأ لها من الإسْمِيَّة، وربَّما اعتدَّ بعضُهم باسميَّتها فَصَرَفَهَا، وأمّا أجْدَلٌ للصقر، وأخْيَلٌ لطائر ذي خِيلَانٍ، وأَفْعًى للحَيَّة، فإنّها أسماء في الأصل والحال؛ فلهذا صرفت في لغة الأكْثَر، وبعضُهم يمنع صرفها لِلَمْح معنى الصفة فيها، وهي القوة والتلون والإيذاء قال:

٤٧٨ ـ فِـراخُ الـقَـطـا لاقَـيْـنَ أجْـدَلَ بَـازِيَـا

وقال:

٤٧٩ ـ فَـمَـا طَـائِـرِي يَـوْمـاً عَـلَـيْـكَ بِـأَخْـيَـلا

ـ وأما ذو العَدْل فنوعان:

أحدهما: مُوَازِن فُعَال ومَفْعَل، من الواحد إلى الأربعة باتّفاق، وفي الباقي على الأصَحِّ، وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررةً؛ فأصلُ (جَاءَ القَوْمُ أُحَادَ): جاؤوا واحداً واحداً، وكذا الباقي، ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نُعُوتاً، نحو: ﴿أُوْلِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [فاطر: ١]، أو أحوالاً، نحو: ﴿فَٱنكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ

﴿مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: ٣]، أو أخباراً، نحو: (صَلاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى) وإنّما كرر لقصد التوكيد، لا لإفادة التكرير.

الثاني: (أُخَرُ) في نحو: (مَرَرْتُ بِنِسوَةٍ أُخَرَ) لأنّها جمع الأخْرَى، والأخرىٰ أنثى آخَر - بالفتح - بمعنى مغاير، وآخَرُ من باب اسم التفضيل، واسمُ التفضيل قياسُه أن يكون في حال تجرُّده من أل والإضافة مفرداً مذكراً، نحو: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾ [يوسف: ٨]، ونحو: ﴿قُلۡ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ﴾ - إلى قوله سبحانه -: ﴿أَحَبَّ إِلَيۡكُم﴾ [التوبة: ٢٤]، فكان القياسُ أن يقال: (مَرَرْتُ بامْرَأَةٍ آخَرَ) و(بنساءٍ آخر) و(برِجالٍ آخَرَ) و(بِرَجُلَيْنِ آخَرَ) ولكنّهم قالوا: أُخْرَى، وأُخَرَ، وآخَرُونَ، وآخَرَان، قال الله تعالى: ﴿فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعۡتَرَفُواْ﴾ [التوبة: ١٠٢]، ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ﴾ [المائدة: ١٠٧].

وإنّما خصَّ النحويون أُخَرَ بالذكر، لأنَّ في أُخْرَىٰ ألفَ التأنيث، وهي أوْضَحُ من العدل، وآخرونَ وآخَرَانِ مُعْرَبَان بالحروف فلا مَدْخَلَ لهما في هذا الباب، وأما آخَرُ فلا عدلَ فيه، وإنما العَدْلُ في فروعه، وإنّما امتنع من الصرف للوصف والوزن.

وإن كانت أخرى بمعنى آخِرة، نحو: ﴿وَقَالَتۡ أُولَىٰهُمۡ لِأُخۡرَىٰهُمۡ﴾ [الأعراف: ٣٩]، جُمعت على أُخَرٍ مصروفاً؛ لأنَّ مذكرها آخِرٌ - بالكسر - بدليل ﴿وَأَنَّ عَلَيۡهِ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰ ٤٧﴾ [النجم: ٤٧]، ﴿ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأٓخِرَةَۚ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، فليست من باب اسم التَّفضيل.

وإذا سُمِّي بشيء من هذه الأنواع، بقي على منع الصّرف؛ لأنَّ الصفة لَمَّا ذهبت بالتسمية خَلَفَتْهَا العلمية.



* النوع الثاني: ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرةً، وهو سبعة:

أحدها: العَلَمُ المركّب تركيبَ المَزْج، كـ (بَعْلَبَكّ)، و(حَضْرَمَوْتَ) وقد يضاف أول جُزْأَيهِ إلىٰ ثانيهما، وقد يُبْنَيَان على الفتح، وعلى اللغات الثلاث، فإن كان آخِرُ الأول معتلاً كـ (مَعْد يَكرِبَ) و(قَالي قَلا) وجب سكونه مطلقاً.

الثاني: العَلَم ذو الزيادتين كـ (مَرْوَانَ، وعِمْرَانَ، وعُثْمَانَ، وغَطَفَانَ، وَأَصْبهَانَ).

الثالث: العَلَم المؤنّث، ويتحتَّم مَنْعُه من الصرف إن كان بالتّاء كـ (فَاطِمَةَ وطَلْحَةَ)، أو زائداً على ثلاثة كـ (زَيْنَبَ)، و(سُعَادَ)، أو مُحَرَّك الوسط كـ (سَقَرَ)، و(لظى)، أو أعجميًّا كـ (مَاهَ)، و(جُورَ)، أو منقولاً من المذكَّر إلى المؤنّث كـ (زَيْدَ) اسم امرأةٍ - ويجوز في نحو: (هِنْد) و(دَعْد) الصرفُ وتركه، وهو أوْلَىٰ، والزجَّاج يوجبه، وقال عيسى وَالْجُرْمِيُّ والمبرّد في نحو: (زَيد) - اسمَ امرأة - إنَّه كهند.

الرابع: العَلَم الأعجميُّ، إن كانت علميته في اللغة العجمية، وزاد على ثلاثة كـ (إبْرَاهِيمَ)، و(إسْمَاعِيلَ) وإذا سُمِّيَ بنحو: (لِجَام) و(فِرِنْد) صُرِفَ؛ لحدوث علميته ونحوُ: (نُوحٍ) و(لُوطٍ) و(شَتَر) مصروفة، وقيل: السّاكنُ الوسطِ ذو وجهين، والمُحرّكه مُتَحَتِّمُ المنعِ.

الخامس: العَلَم المُوَازن للفعل، والمعتَبرُ من وَزْن الفعل أنْوَاعٌ:

ـ أحدها: الوزن الذي يَخُصُّ الفعلَ، كـ (خَضَّمَ) لمكان، و(شَمَّرَ) لفرس و(دُئِل) لقبيلة، وكـ (انْطَلَقَ) و(اسْتَخْرَجَ) و(تَقَاتَلَ) أعلاماً.

ـ الثاني: الوزن الذي به الفعلُ أوْلىٰ؛ لكونه غالباً فيه، كـ (إثْمِد)، و(إصْبَع) و(أُبْلُم) أعلاماً؛ فإن وجود مُوَازنها في الفعل أكْثَرُ كالأمر من ضرب، وذهب، وكتب.

ـ الثالث: الوزنُ الذي به الفعلُ أوْلىٰ؛ لكونه مبدوءاً بزيادة تدلُّ في الفعل ولا تدلُّ في الاسم، نحو: أَفْكَل وأَكْلُب؛ فإنَّ الهمزة فيهما لا تدل، وهي في مُوَازنهما من الفعل، نحو: أذْهَبُ وأَكْتُبُ دالة على المتكلم.

ثم لا بد من كون الوزن لازماً باقياً غير مخالف لطريقة الفعل؛ فخرج بالأول نحو: (امْرُؤ) علماً؛ فإنَّه في النَّصب نظير اذْهَب، وفي الجر نظير اضْرِبْ؛ فلم يبْقَ على حالة واحدة، وبالثاني نحو: (رُدَّ) و(قِيلَ) و(بِيعَ) فإنَّ أصلها فُعِلَ ثم صارت بمنزلة قُفْلٍ ودِيكٍ فوجب صرفها، ولو سميت بضُرْبَ مخفّفاً من ضُرِبَ انصرف اتِّفاقاً ولو سميت بضُرِبَ ثم خَفَّفْته انصرف أيضاً عند سيبويه، وخَالَفَهُ المبرّدُ لأنه تغيير عارض، وبالثالث نحو: (ألْبُب) ـ بالضم ـ جمعَ لُبٍّ علماً؛ لأنَّه قد بَايَنَ الفعلَ بالفك قاله أبو الحسن، وخُولف لوجود الموازنة.

ولا يؤثر وزن هو بالاسم أولى، ولا وَزْنٌ هو فيهما على السواء، وقال عيسى إلاّ أن يكونا منقولين من الفعل كالأمر من ضَارِبَ، وتَضَارَبَ، ودَحْرَجَ، أعلاماً واحتجَّ بقوله:

٤٨٠ ـ أَنَـا ٱبْـنُ جَـلاَ وَطَـلاَّعُ الـثَّـنَـايَـا

وأجيب بأنه يحتمل أن يكون سُمِّيَ بـ (جَلا) من قولك: (زَيْدٌ جَلا)؛ ففيه ضمير، وهو من باب المحكيّات، كقوله:

نُـبِّـئْـتُ أَخْـوَالِـي بَـنِـي يَـزِيـدُ

وأن يكون ليس بعَلَم، بل صفة لمحذوفٍ، أي: ابنُ رَجُلٍ جَلاَ الأمُورَ.

السادس: العَلَم المختومُ بألف الإلْحَاق المقصورة، كـ (عَلْقَى)، و(أرْطَى) عَلَمين.

السابع: المعرفة المعدولة، وهي خمسة أنواع:

ـ أحدها: فُعَل في التوكيد، وهي: جُمَعُ، وكُتَعُ، وبُصَعُ، وبُتَعُ، فإنّها معارف بنيّة الإضافة إلى ضمير المؤكّد، ومعدولة عن فَعْلاوَات، فإنّ مُفْرَدَاتها: جَمْعَاء، وكَتْعَاء، وبَصْعَاء، وبَتْعَاء، وإنما قياسُ فَعْلاَء إذا كان اسماً أن يُجْمَع على فَعْلاَوَات كصَحْرَاء وصَحْرَاوَات.

ـ الثاني: سَحَرُ إذا أُريد به سَحَرُ يوم بعينه، واستعمل ظرفاً مجرَّداً من أل والإضافة، كـ (جِئْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرَ)؛ فإنّه معرفة معدولة عن السَّحر، وقال صدرُ الأفاضل: مبني لتضمنه معنى اللام.

وَاحْتُرِزَ بالقيد الأوّل من المبهم، نحو: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤]، وبالثاني من المعيّن المستعمل غيرَ ظرفٍ؛ فإنّه يجب تعريفُه بأل أو الإضافة، نحو: (طَابَ السَّحَرُ سَحَرُ لَيْلَتِنَا)، وبالثّالث من نحو: (جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ السَّحَرَ، أو سَحَرَه).

ـ الثالث: فُعَلُ علماً لمذكّر؛ إذا سُمِعَ ممنوعَ الصرفِ وليس فيه عِلّة ظاهرة غير العلمية، نحو: (عُمَر) و(زُفَر) و(زُحَل) و(جُمَح)؛ فإنّهم قَدَّرُوه مَعْدولاً؛ لأنَّ العلمية لا تستقلّ بمَنْع الصّرف مع أنَّ صيغة فُعَل قد كثر فيها العدل، كـ (غُدَر، وفُسَق)، وكـ (جُمَع، وكُتَع)، وكـ (أُخَر).

وأما (طُوًى) فَمَنْ منع صرفه فالمعتبر فيه التّأنيث باعتبار البقعة، لا العدل عن طاوٍ؛ لأنّه قد أمكن غيره فلا وَجْهَ لتكلفه، ويؤيّده أنَّهُ يصرف باعتبار المكان.

ـ الرابع: فَعَالِ عَلَماً لمؤنّث، كـ (حَذَام)، و(قَطَام) في لُغة تميم؛ فإنّهم يمنعون صرفَه، فقال سيبويه: للعلمية والعدل عن فاعلة، وقال المبرّد: للعلمية والتأنيث المعنوي كـ (زَيْنَب)، فإن خُتِمَ بالراء كـ (سَفَارِ) اسماً لماءٍ، وكـ (وَبَار) اسماً لقبيلةٍ، بنَوْهُ على الكسر، إلاّ قليلاً منهم، وقد اجتمعت اللغتان في قوله:

٤٨١ ـ أَلَـمْ تَـرَوْا إرَمـاً وَعَـادَا ... أَوْدَىٰ بِـهَـا الـلّـيْـلُ وَالـنَّـهَـارُ
وَمَـرَّ دَهْـرٌ عَـلَـىٰ وَبَـارِ ... فَـهَـلَـكَـتْ جَـهْـرَةً وَبَـارُ

وأَهْلُ الحجاز يَبْنُون البابَ كلّه على الكسر؛ تشبيهاً له بنَزَالِ، كقوله:

٤٨٢ ـ إذَا قَـالَـتْ حَـذَامِ فَـصَـدِّقُـوهَـا ... فَـإِنَّ الـقَـوْلَ مَـا قَـالَـتْ حَـذَامِ

ـ الخامس: (أَمْسِ) مُرَاداً به اليومُ الذي يليه يومُك، ولم يُضَف، ولم يُقْرَن بالألف واللام، ولم يقع ظرفاً، فإنَّ بعض بني تميم تمنع صرفه مطلقاً؛ لأنّه مَعْدُول عن الأمْسِ، كقوله:

٤٨٣ ـ لَـقَـدْ رَأَيْـتُ عَـجَـبـاً مُـذْ أَمْـسَـا

وجمهورُهم يخصُّ ذلك بحالة الرَّفع، كقوله:

٤٨٤ ـ اعْتَصِمْ بِالرَّجَاءِ إنْ عَنَّ بَأْسٌ وَتَنَاسَ الَّذِي تَضَمَّنَ أَمْسُ

والحجازيون يَبْنُونه على الكسر مطلقاً، على تقديره مُضَمَّناً معنى اللام، قال:

٤٨٥ ـ وَمَضَى بِفَضْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ

وَالقَوَافِي مجرورة.

فإن أردتَ بأَمْسِ يوماً من الأيام الماضية مُبْهَماً، أو عَرَّفته بالإضافة، أو بالأداة فهو مُعْرَبٌ إجماعاً، وإن استعملت المجرَّدَ المرادَ به معينٌ ظرفاً، فهو مَبْنِيٌّ إجماعاً.



فصل: يَعْرِضُ الصرفُ لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب:

الأول: أن يكون أحدُ سَبَبَيْهِ العلميّةَ ثم ينكَّرُ؛ تقول: (رُبَّ فَاطِمَةٍ وَعِمْرَانٍ وَعُمَرٍ وَيَزِيدٍ وَإِبْرَاهِيم وَمَعْدِ يَكَرِبٍ وَأرطى).

ويستثنىٰ من ذلكَ ما كان صفة قبل العلمية، كـ (أَحْمَر) و(سَكْرَان) فسيبويه يُبقيه غير منصرفٍ، وخَالَفَهُ الأخْفَشُ في الحواشي، ووافَقَهُ في الأوسط.

الثاني: التَّصغير المُزيلُ لأحد السببين، كـ (حُمَيْد) و(عُمَيْر) في أحمد وعمر، وعكْسُ ذلك، نحو: (تِحْلِىء) عَلَماً؛ فإنه ينصرفُ مُكَبَّراً ولا ينصرف مُصَغَّراً؛ لاستكمال العلتين بالتصغير.

الثالث: إرادةُ التناسب، كقراءة نافع والكسائي: ﴿سَلَاسِلًا﴾ [الإنسان: ٤]، و﴿قواريراً﴾ [الإنسان: ١٥]، وقراءة الأعمش: ﴿وَلَا يَغُوثاً ويَعُوقاً وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣].

الرابع: الضرورة، كقوله:

٤٨٦ ـ وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ

وعن بعضهم اطِّرَادُ ذلك في لُغة.

وأجاز الكوفيون، والأخفَشُ والفارسيُّ للمضطَرِّ أن يمنعَ صرفَ المنصرفِ، وأباه سائر البصريين، واحْتُجَّ عليهم، بنحو قوله:

٤٨٧ ـ طَلَبَ الأَزَارِقِ بِالكَتَائِبِ؛ إِذْ هَوَتْ بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورُ

وعن ثعلب أنَّه أجاز ذلك في الكلام.



فصل: المنقوص المستحِقُّ لمنع الصّرف؛ إن كان غير علم حُذفت ياؤه رفعاً وجرًا، ونُوِّنَ باتِّفاقٍ، كـ (جَوَارٍ) و(أُعَيْمٍ)، وكذا إن كان عَلَماً كـ (قَاضٍ)، عَلَمَ امْرَأَةٍ، وكـ (يَرْمي) عَلَماً، خلافاً ليونس وعيسى والكسائي؛ فإنّهم يُثْبتون الياء ساكنة رفعاً ومفتوحة جَرًّا كما في النَّصب، احتجاجاً بقوله:

٤٨٨ ـ قَـدْ عَـجِـبَـتْ مِـنِّـي وَمِـنْ يُـعَـيْـلِـيَـا

وذلك عند الجمهور ضرورةٌ، كقوله في غير العلم:

٤٨٩ ـ وَلَـكِـنَّ عَـبْـدَاللَّـهِ مَـوْلَـى مَـوَالِـيَـا



هذا باب إعراب الفِعْلِ

رافعُ المضارع تجرُّده من الناصب والجازم وِفَاقاً للفَرَّاء، لا حُلُولُه محلَّ الاسم خلافاً للبصريّين؛ لانتقاضه نحو: (هَلاّ تَفْعَلُ).

وناصبه أربعة:

أحدها: (لن) وهي لنفي (سَيَفْعَلُ)، ولا تقتضي تأبيدَ النفي ولا تأكيدَه، خلافاً للزمخشري، ولا تَقَعُ دُعَائِيَّةً، خلافاً لابن السَّرَّاج، وليس أصْلُها (لا) فأبدلت الألف نوناً، خلافاً للفَرَّاء، ولا (لا أنْ) فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للسَّاكِنَيْنِ، خلافاً للخليل والكسائي.

الثاني: (كَيْ) المصدرية، فأمّا التعليلية فجارةٌ والناصب بعدها (أنْ) مُضْمَرَة، وقد تَظْهر في الشعر، وتتعيَّن المصدريةُ إن سبقتها اللام، نحو: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]، والتعليلية إن تأخّرَت عنها اللامُ أو أنْ، نحو قوله:

٤٩٠ ـ كَـيْ لِـتَـقْـضِـيـنِـي رُقَـيَّـةُ مَـا وَعَـدَتْـنِـي غَـيْـرَ مُـخْـتَـلَـسِ

وقوله:

٤٩١ ـ ... كَـيْـمَـا أنْ تَـغُـرَّ وَتَـخْـدَعَـا

ويجوز الأمْرَانِ في نحو: ﴿كَىۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ﴾ [الحشر: ٧]، وقوله:

٤٩٢ ـ أَرَدْتَ لِـكَـيْـمَـا أنْ تَـطِـيـرَ بِـقِـرْبَـتِـي



الثالث: (أنْ) في نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِى﴾ [الشعراء: ٨٢]، وبعضُهُمْ يُهْملِهَا حَمْلاً على (ما) أُخْتِهَا، أي: المصدرية، كقراءة ابن مُحَيْصن ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وكقوله:

٤٩٣ ـ أَنْ تَـقْـرَآنِ عَـلَـى أَسْـمَـاءَ وَيْـحَـكُـمَـا

وتأتي (أنْ) مُفَسِّرَة، وزائدةً، ومُخَفَّفَةً من أَنَّ؛ فلا تنصب المضارع.

فالمُفسِّرَة هي: المَسْبُوقة بجملة فيها معنىٰ القول دون حُرُوفه، نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ﴾ [ص: ٦].

والزائدة هي: التالية لـ (لَمَّا)، نحو: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦] والواقعة بين الكاف ومجرورها، كقوله:

كَـأَنْ ظَـبْـيَـةٍ تَـعْـطُـو إلَـى وَارِقِ الـسَّـلَـمْ

أو بين القسَم ولو؛ كقوله:

٤٩٤ ـ فَـأُقْـسِـمُ أَنْ لَـوِ الْـتَـقَـيْـنَـا وَأَنْـتُـمُ

والمُخَفَّفَة من أنَّ هي: الواقعة بعد عِلْم، نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، ونحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾ [طه: ٨٩]، أو بعد ظَنٍّ، نحو: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونُ﴾ [المائدة: ٧١]، ويجوز في تالية الظن أن تكون ناصبةً، وهو الأرْجَحُ، ولذلك أجمعوا عليه في: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ٢]، واختلفوا في: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تكونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]، فَقَرَأَهُ غيرُ أبي عمرو والأخوَيْن بالنَّصب.



الرابع: (إذَنْ) وهي حرف جوابٍ وجزاءٍ، وشرطُ إعمالها ثلاثة أُمُور:

أحَدُها: أن تَتَصَدَّرَ، فإن وقعت حَشْواً أهملت، كقوله:

٤٩٥ ـ وَأَمْـكَـنَـنِـي مِـنْـهَـا إذَنْ لاَ أُقِـيـلُـهَـا

وأما قوله:

٤٩٦ ـ إنِّـــي إذَنْ أَهْــلِــكَ أَوْ أَطِــيــرَا

فضرورةٌ، أو الْخَبَرُ محذوفٌ، أي: إنِّي لا أستطيع ذلك.

وإن كان السابق عليها واواً أو فاءً جاز النّصبُ، وقد قرىء: ﴿وَإِذَنْ لَا يَلْبَثُوا﴾ [الإسراء: ٧٦]، ﴿فإذاً لَا يُؤْتُوا﴾ [النساء: ٥٣]، والغالبُ الرفعُ، وبه قرأ السَّبعة.

الثاني: أن يكون مستقبلاً؛ فيجب الرفع في نحو: (إذَنْ تَصْدُقُ) جواباً لمن قال:

أحبُّ زيداً).

الثالث: أن يَتَّصِلاَ، أو يَفْصِل بينهما القَسَمُ؛ كقوله:

٤٩٧ ـ إِذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ

فصل: يُنْصَبُ المضارع بـ (أَنْ) مضمرةً وُجُوباً في خَمْسَةِ مواضع:

أحدها: بعد اللام إن سُبقت بكَوْن ناقص ماضٍ منفي، نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]؛ وتُسَمَّىٰ هذه اللاّمُ لامَ الجحود.

الثاني: بعد (أو) إذا صَلَحَ في موضعها (حَتَّى)؛ نحو: (لأَلْزَمَنَّكَ أوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي)، وكقوله:

٤٩٨ ـ لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَىٰ

أو (إلاّ)، نحو: (لأَقْتُلَنَّهُ أَوْ يُسْلِمَ)، وقوله:

٤٩٩ ـ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أو تَسْتَقِيمَا

الثالث: بعد (حَتَّى) إن كان الفعل مستقبلاً باعتبار التكلم، نحو: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ﴾ [الحجرات: ٩]، أو باعتبار ما قبلها، نحو: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤].

ويُرْفَعُ الفعلُ بعدها إن كان حالاً مُسَبَّباً فَضْلَة؛ نحو: (مَرِضَ زيد حَتّى لا يرجونه) ومنه: ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، في قراءة نافع؛ لأَنَّه مُؤَوَّل بالحال، أي: حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك.

ويجب النصب في مثل: (لأَسِيرَنَّ حَتّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ) و(مَا سِرْتُ حتى أدْخُلَهَا) و(أسِرْتَ حتى تَدْخُلَهَا) لانتفاء السَّببيّة؛ بخلاف (أَيُّهُمْ سَارَ حتى يَدْخُلُهَا) فإنَّ السير ثابت، وإنّما الشك في الفاعل، وفي نحو: (سَيْرِي حتى أدْخُلُهَا) لعدم الفَضْلِيَّةِ، وكذلك: (كَانَ سَيْرِي أَمْسِ حتى أدْخُلُهَا) إن قُدِّرت كان ناقصة، ولم تقدّر الظّرف خبراً.

الرابع والخامس: بعد فاء السببية وواو المعيَّة، مَسْبُوقَيْن بنفي أو طلب محضين، نحو: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ﴾ [فاطر: ٣٦]، ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣]، ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ﴾ [الأنعام: ٢٧]، ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١]، وقوله:

٥٠٠ ـ لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ

وقوله:

٥٠١ ـ يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحَا إِلَىٰ سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

وقوله:

٥٠٢ ـ فَقُلْتُ ٱدْعِي وَأَدْعُوَ إِنَّ أَنْدَىٰ

وقد اجتمع الطلب والنفي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم﴾ [الأنعام: ٥٢] الآية؛ لأنَّ (فَتَطْرُدَهُم)؛ جوابُ النفي، و(فتكون) جوابُ النهي.

واحترز بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريراً، والمَتْلو بنفي والمنتقض بإلاّ، نحو: (أَلَمْ تَأْتِنِي فَأُحْسِنُ إليك) إذا لم تُرِد الاستفهام الحقيقي، ونحو: (مَا تَزَالُ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنا) و(مَا تَأْتِينَا إلاَّ وَتُحَدِّثُنَا).

ومن الطَّلَبِ باسم الفعل، وبما لَفْظُه الخبَرُ، وسيأتي.

وبتقييد الفاء بالسَّبَبية والواو بالمعيَّة من العاطفتين على صريح الفعل، ومن الاستئنافيتين، نحو: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ٣٦﴾ [المرسلات: ٣٦]؛ فإنَّها للعطف؛ وقوله:

٥٠٣ ـ أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ

فإنَّها للاستئناف؛ إذ العطفُ يقتضي الجزم، والسببية تقتضي النَّصب.

وتقول: (لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ) بالرّفع إذا نَهَيْتَه عن الأوَّل فقط، فإن قدّرْت النّهيَ عن الجمع نَصَبْتَ، أو عن كلٍّ منهما جَزَمْتَ.

وإذا سقطت الفاء بعد الطلب وقُصِد معنى الجزاءِ جُزم الفعل جواباً لشرط مُقَدَّر لا للطلب لتضمُّنه معنىٰ الشرط خِلافاً لزاعمي ذلك، نحو: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]، بخلاف، نحو: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ٥ يَرِثُنِي﴾ [مريم: ٥، ٦]، في قراءة الرفع؛ فإنّه قَدَّرَهُ صفة لوليّا لا جواباً لِهَبْ؛ كما قَدَّرَهُ مَنْ جَزَم.

وشَرَطَ غيرُ الكسائيِّ لصحّة الجزم بعد النهي صِحَّة وقوع (إنْ لا) في موضعه، فمن ثمّ جاز (لا تَدْنُ من الأسد تَسْلَمْ) بالجزم، ووجب الرّفع في نحو: (لاَ تَدْنُ من الأسَدِ يَأْكُلُكَ)، وأمَّا (فَلاَ يَقْرَبْ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا) فالجزمُ على الإبدال لا الجواب.



وَأَلْحَقَ الكسائيُّ في جواز النَّصب بالأمر ما دَلَّ على معناه: من اسم فعل، نحو: (نَزَالِ فَنُكْرِمَكَ) أو خبر، نحو: (حَسْبُكَ حَدِيثٌ فَيَنَامَ النَّاسُ) ولا خلاف في جواز الجزم بعدهما إذا سقطت الفاء، كقوله:

٥٠٤ ـ مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

وقولهم: (اتّقى اللّه ٱمْرُؤٌ فَعلَ خَيراً يُثَبْ عَلَيْهِ)، أي: لِيَتَّقِ اللّه وَلْيَفْعَلْ، وألْحقَ الترجّيَ بالتمني بدليل قراءة حفص: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٧] بالنّصب.



فصل: ويُنْصَب بـ (أَنْ) مضمرة جوازاً بعد خمسة أيضاً:

أحدها: اللام إذا لم يَسْبقها كونٌ ناقصُ ماض منفي، ولم يقترن الفعل بلا، نحو: ﴿لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١]، ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾﴾ [الزمر: ١٢].

فإن سُبقت بالكَوْنِ المذكور وجب إضمار (أَنْ) كما مرَّ.

وإن قُرِن الفعلُ بلا نافيةً أو مؤكّدةً وجب إظهارُها، نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ حُجَّةٌ﴾ [البقرة: ١٥٠]، ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩].

والأربعة الباقية: أوْ، والواو، والفاء، وثُمَّ؛ إذا كان العطفُ على اسم ليس في تأويل الفعل، نحو: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] في قراءة غير نافع بالنّصب عطفاً على (وَحْياً)، وقوله:

٥٠٥ ـ وَلُـبْـسُ عَـبَـاءَةٍ وَتَـقَـرَّ عَـيْـنِـي

وقوله:

٥٠٦ ـ لَـوْلاَ تَـوَقُّـعُ مُـعْـتَـرٍّ فَـأُرْضِـيَـهُ

وقوله:

٥٠٧ ـ إنِّـي وَقَـتْـلِـي سُـلَـيْـكـاً ثُـمَّ أَعْـقِـلَـهُ

وتقول: (الطّائر فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبابُ)، بالرفع وجوباً؛ لأنّ الاسم في تأويل الفعل، أي: الذي يطير.

ولا يُنْصَبُ بـ (أَنْ) مضمرةً في غير هذه المواضع العشرة إلاّ شاذاً كقول بعضهم: (تَسْمَعَ بالمُعَيْديّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَراهُ)، وقول آخر: (خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ)، وقراءة بعضهم: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغَهُ﴾.



فصل: وجازمُ الفعل نوعانِ: جازمٌ لفعل واحد، وهو أربعة:

(لا) الطلبية، نَهْياً كانت، نحو: ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣]، أو دُعاءً، نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وجَزْمُها فِعْلَي المتكلم مبنيين للفاعل نادِرٌ، كقوله:

٥٠٨ ـ لاَ أَعْـرِفَـنْ رَبْـرَبـاً حُـوراً مَـدَامِـعُـهـا

وقال:

٥٠٩ ـ إذَا مَـا خَـرَجْـنَـا مِـنْ دِمَـشْـقَ فَـلاَ نَـعُـدْ



ويكثر (لاَ أُخْرَجْ) و(لاَ نُخْرَجْ) لأنَّ المنهيَّ غيرُ المتكلم.

واللام الطلبية، أمراً كانت، نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق: ٧]، أو دعاء نحو ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، وَجَزْمُهَا فِعْلَي المتكلم مبنيين للفاعل قليل، نحو «قُومُوا فَلأُصَلِّ لَكُم»، ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، وأقَلُّ منه جزْمُهَا فعل الفاعل المخاطب، نحو: ﴿فَبِذَٰلِكَ فلتفرحوا﴾ [يونس: ٥٨]، فِي قراءةٍ، ونحو: «لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ»، والأكْثَرُ الاستغناءُ عن هذا بفعل الأمر.

و(لَمْ) و(لَمَّا) ويشتركان في: الحرفيّة، والنفي، والجزم، والقلب للمضي.

وتنفرد (لَمْ) بمصاحبة الشّرط، نحو: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧]، وبجواز انقطاع نفي منفيها، ومن ثَمَّ جاز (لم يكن ثم كان) وامتنع فِي: (لَمَّا).

وتنفرد (لَمَّا) بجواز حذف مجزومها، كـ (قَارَبْتُ المَدِينَةَ وَلَمَّا)، أي: ولما أدْخُلْهَا، فأما قوله:

٥١٠ ـ يَـوْمَ الأَعَـازِبِ إنْ وَصَـلْـتَ وَإنْ لَـمِ

فضرورة، وبتوقع ثبوته، نحو: ﴿لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ [ص: ٨]، ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، ومن ثم امتنع (لما يجتمع الضدان).



وجازمٌ لفعلين، وهو أربعة أنواع:

حرفٌ باتفاق، وهو (إنْ).

وحرفٌ على الأصح، وهو (إذْ مَا).

واسمٌ باتفاق، وهو: مَنْ، ومَا، ومتَى، وأيٌّ، وأيْنَ، وأيَّانَ، وأنَّى، وحَيْثُما.

واسمٌ علىٰ الأصح، وهو (مَهْمَا).

وكلٌّ منهنَّ يقتضي فعلين يسمّىٰ أولهما: شرطاً، وثانيهما: جواباً وجزاء، ويكونان مضارعين، نحو: ﴿وَإِن تَعُودُوا۟ نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩]، وماضيين، نحو: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨]، وماضياً فمضارعاً، نحو: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْـَٔاخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٠]. وعكسه، وهو قليل، نحو: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إيمَاناً وَاحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ»، ومنه: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ﴾ [الشعراء: ٤]، لأن تابع الجواب

جواب، ورد الناظم بهذين ونحوهما على الأكثرين؛ إذ خَصُّوا هذا النَّوع بالضرورة.

ورَفْعُ الجوابِ المسبوقِ بماضٍ أو بمضارعٍ منفيٍّ بـ (لم) قويٌّ، كقوله:

ـ وإنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مسألةٍ   يقولُ: لاَ غائبٌ مالي ولاَ حَرِمُ

ونحو: (إنْ لَمْ تَقُمْ أقُومُ) ورَفْعُ الجوابِ في غير ذلك ضعيفٌ، كقوله:

٥١٢ ـ ... مَنْ يأتِها لاَ يَضِيرُها

وعليه قراءة طلحة بن سليمان: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨].



فصل: وكلُّ جوابٍ يمتنع جَعْلُه شرطاً، فإنّ الفاء تجب فيه، وذلك الجملةُ الاسْمِيَّة، نحو: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، والطلبيةُ، نحو: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١]، وقد اجتمعتا في قوله: ﴿وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا الَّذِي يَنصُرُكُم مِّنْ بَعْدِهِ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، والتي فِعْلُها جامِدٌ، نحو: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝ فَعَسَى رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٩، ٤٠]، أو مَقْرُونٌ بقَدْ، نحو: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ﴾ [يوسف: ٧٧]، أو تَنْفِيس، نحو: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٢٨]، أو (لن)، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن تُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥]، أو (ما)، نحو: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾ [يونس: ٧٢]، وقد تحذف في الضَّرورة، كقوله:

٥١٣ ـ مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللّهُ يَشْكُرُها

وقوله:

ـ ومَنْ لاَ يَزَلْ يَنْقَادُ لِلْغَيِّ والصِّبَا   سَيُلْفَى عَلَى طُولِ السَّلاَمَةِ نَادِمَا

ويجوز أن تُغْنِيَ (إذا) الفُجَائيّة عن الفاء، إن كانت الأداة (إنْ) والجوابُ جملةً اسمية غير طلبية، نحو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].



فصل: وإذا انقضت الجملتان، ثم جئت بمضارع مَقْرُون بالفاء أو الواو فلك جزمه بالعطف، ورفْعُه على الاستئناف، ونَصْبُه بأن مضمرة وُجُوباً، وهو قليل، قرأ عاصم وابن عامر: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] بالرفع، وباقيهم بالجزم، وابن عباس بالنّصب، وقُرِىء بهن أيضاً في قوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦].

وإذا تَوَسَّطَ المضارعُ المقرون بالفاء أو بالواو بين الجملتين، فالوَجْهُ الجزم،

ويجوز النصب، كقوله:

٥١٥ ـ وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ



فصل: ويجوز حَذْفُ ما عُلِمَ من شَرْطٍ، إنْ كانت الأداة (إنْ) مقرونة بـ (لا)، كقوله

٥١٦ ـ وَإلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ

أي: وإلا تُطَلِّقْهَا يَعْلُ.

وما عُلِم من جواب، نحو: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا﴾ [الأنعام: ٣٥] الآية.

ويجب حذفُ الجواب، إن كان الدالُّ عليه ما تَقَدَّم ممّا هو جواب في المعنى نحو: (أنْتَ ظَالِمٌ إنْ فَعَلْتَ) أو تأخر من جوابِ قَسَمٍ سابق، نحو: ﴿لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ... وَٱلْجِنُّ﴾ [الإسراء: ٨٨].

كما يجب إغْنَاءُ جوابِ الشرطِ عن جواب قَسَم تأخَرَ عنه، نحو: (إنْ تَقُمْ وَاللّه أَقُمْ

وإذا تَقَدَّمَهُمَا ذو خَبَرٍ، جاز جَعْلُ الجواب للشرط مع تأخره، ولم يجب، خلافاً لابن مالك، نحو: (زَيْدٌ وَاللّه إنْ يَقُمْ أَقُمْ)، ولا يجوز إن لم يتقدّمهما، خلافاً للفَرَّاء، وقولُه:

٥١٧ ـ لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتَهُ الْيَوْمَ صَادِقاً أَصُمْ فِي نَهارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِ

ضرورةٌ، أو اللام زائدة.

وحيث حُذِف الجوابُ اشْتُرِط في غير الضرورة مُضِيُّ الشرط؛ فلا يجوز (أنْتَ ظَالِمٌ إنْ تَفْعَلْ) ولا (وَاللّه إنْ تَقُمْ لأَقُومَنَّ).



فصل في لو

لـ (لَوْ) ثلاثَةُ أَوْجُهٍ:

أحدها: أن تكون مصدريَّةً؛ فتُرادف (أنْ) وأكْثَرُ وقوعها بعد (وَدَّ)، نحو: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾ [القلم: ٩] أو (يَوَدُّ)، نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦]، ومن القليل قولُ قُتَيْلَة

٥١٨ ـ مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ، وَرُبَّمَا مَنَّ الْفَتَىٰ وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحْنَقُ

وإذا وليها الماضي بقي علىٰ مُضِيِّهِ، أو المضارعُ تخلّص للاستقبال، كما أنَّ (أنْ) المصدريَّةَ كذلك.

الثاني: أن تكون للتعليق في المستقبل؛ فترادف (إنْ) كقوله:

٥١٩ ـ وَلَـوْ تَـلْـتَـقِـي أَصْـدَاؤُنَـا بَـعْـدَ مَـوْتِـنَـا

وإذا وليها ماضٍ أُوِّلَ بالمستقبل، نحو: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟﴾ [النساء: ٩]، مضارعٌ تخلَّص للاستقبال، كما في (إن) الشرطية.

الثالث: أن تكون للتعليق في الماضي، وهو أغلبُ أقسام لَوْ، وتقتضي امتناع شرطها دائماً، خلافاً للشلوبين، لا جوابها، خلافاً للمعربين، ثم إن لم يكن لجوابها سببٌ غيرُهُ، لزمَ امتناعه، نحو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦]، وكقولك: (لو كانت الشَّمْسُ طالعةً كان النَّهارُ موجوداً) وإلاّ لم يلزمْ، نحو: (لو كانتِ الشَّمْسُ طالعةً كان الضوءُ موجوداً)، ومنه: (لَوْ لَمْ يَخفِ اللّهَ لَمْ يَعْصِهِ) وإذا وَلِيَهَا مضارعٌ أُوِّلَ بالماضي، نحو: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات: ٧].

وتختصُّ (لو) مطلقاً بالفعل، ويجوز أن يليها قليلاً اسمٌ معمول لفعل محذوف يفسره ما بعده، كقوله:

٥٢٠ ـ أَخِـلاَّيَ لَـوْ غَـيْـرُ الْـحِـمَـامِ أَصَـابَـكُـمْ

وكثيراً (أنَّ) وصلتُها، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟﴾ [الحجرات: ٥]، فقال سيبويه وجمهور البصريين: مبتدأ، ثم قيل: لا خَبَرَ له وقيل: له خبر محذوف، وقال الكوفيون والمبرّد والزّمخشري: فاعلٌ بثبَتَ مقدراً كما قال الجميع فِي (ما) وصلتها في (لا أُكَلِّمُهُ مَا أَنَّ في السَّمَاءِ نَجماً).

وجوابُ (لو) إمَّا ماضٍ مَعْنًى، نحو: (لَوْ لَمْ يَخفِ اللّهَ لَمْ يَعْصِهِ) أو وضعاً، وهو إما مُثْبَتٌ فاقترانُه باللام، نحو: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا﴾ [الواقعة: ٦٥]، أكْثَرُ من تركها، نحو: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠]، وإمَّا منفيّ فالأمر بالعكس، نحو: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وقوله:

٥٢١ ـ وَلَـوْ نُـعْـطَـى الْـخِـيَـارَ لَـمَـا افْـتَـرَقْـنَـا

قيل: وقد تُجَاب بجملة اسمية، نحو: ﴿لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]؛ وقيل: الجملة مستأنفة، أو جوابٌ لقسمٍ مُقدَّر، وإنَّ (لو) فِي الوجهين للتمني فلا جواب لها.



فصل في أمّا

وهي حرفُ شرطٍ وتوكيد دائماً، وتفصيلٍ غالباً.

يدلُّ على الأول مجيءُ الفاء، بعدها.

وعلى الثالث استقراءُ مواقعها، نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾ [الضحى: ٩]، ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥﴾ [الليل: ٥] الآيات، ومنه: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ [آل عمران: ٧] الآية، وَقَسِيمُهُ في المعنى قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] الآيةَ؛ فالوقف دونه، والمعنى: وأمّا الراسخون فيقولون، وذلك علىٰ أن المراد بالمتشابه ما استأثر اللّه تعالىٰ بعلمه.

ومِنْ تَخَلُّفِ التفصيل، قولُك: (أمَّا زَيْدٌ فمنطلق).

وأمَّا الثاني فذكره الزمخشري فقال: أمَّا حرفٌ يعطي الكلام فَضْلَ توكيدٍ، تقول: (زيد ذاهب) فإذا قَصدْتَ أنّه لا مَحالَة ذاهب، قلت: (أمّا زيد فذاهب) وزعم أن ذلك مستخرج من كلام سيبويه.

وهي نائبة عن أداة شرطٍ وجملته، ولهذا تُؤَوَّل بمهما يكن من شيءٍ، ولا بدّ من فاء تالية لتاليها، إلاّ إنْ دَخَلَتْ على قول قد طُرِحَ استغناءً عنه بالمَقُول؛ فيجب حذفها معه، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾ [آل عمران: ١٠٦]، أي: فيقال لهم: أكفرتم، ولا تُحْذَف في غير ذلك إلاّ في ضرورة، كقوله:

٥٢٢ ـ فَـأَمَّـا الْـقِـتَـالُ لاَ قِـتَـالَ لَـدَيْـكُـمْ

أو نُدُورٍ، نحو: «أمَّا بَعْدُ مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْترِطُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللّهِ؟»



فصل في لَوْلاَ ولَوْمَا

لـ (لَوْلاَ) و(لَوْمَا) وجهان:

أحدهما: أن يَدُلاَّ على امتناع جوابهما لوجود تاليهما؛ فيختصَّانِ بالجمل الإسْمِيَّة، نحو: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١].

والثاني: أن يَدُلاَّ على التَّحضيض؛ فيختصَّانِ بالفعلية، نحو: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الفرقان: ٢١]، ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [الحجر: ٧]، ويساويهما في التَّحضيض والاختصاص بالأفعال: هَلاَّ، وألاَ، وألاَّ، وقد يَلي حرفَ التَّحضيض اسمٌ مُعلَّق بفعلٍ إمَّا مضمرٍ، نحو: «**فَهَلاّ بِكْراً تُلاعِبُهَا وَتُلاعِبُكَ؟**»، أي: فَهَلاّ تَزَوَّجْت بِكراً، ومُظهرٍ مُؤَخّرٍ؛ نحو: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾ [النور: ١٦]؛ أي: هَلاَّ قلتم إذ سمعتموه.



باب الإخبار بالذي وفروعه، والألف واللاّم

ويسميه بعضُهم بابَ السَّبْك، وهو بابٌ وَضَعَهُ النّحويّون للتدريب في الأحكام النحوية، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد التصريفية، والكلامُ فيه في فصلين:

الفصل الأول: في بيان حقيقته

إذا قيل لك: كيف تخبر عن زيد من قولنا: (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) بالذي؟

فاعمدْ إلى ذلك الكلام فاعمل فيه أربعة أعمال؛ **أحدها**: أن تبتدئه بموصول مطابق لزيدٍ في إفراده وتذكيره، وهو الذي، **الثاني**: أن تؤخر زيداً إلى آخر التركيب، **الثالث**: أن ترفعه على أنه خبر للذي، **الرابع**: أن تجعل في مكانه الذي نَقَلْته عنه ضميراً مطابقاً له في معناه وإعرابه؛ فتقول: (الذي هو منطلق زَيْدٌ) فالذي: مبتدأ، و(هو منطلق): مبتدأ وخبر، والجملة صلة للذي، والعائد منها الضميرُ الذي جعلته خلفاً عن زَيْدٍ الذي هو الآن كمال الكلام.

وقد تبين بما شَرَحْنَاه أن زيداً مُخْبَر به، لا عنه، وأنَّ الذي بالعكس، وذلك خلافُ ظَاهِرِ السّؤال؛ فَوَجَبَ تأويلُ كلامهم على معنى أخْبِرْ عن مُسَمَّى زيد في حال تعبيرك عنه بالذي.

وتقول في نحو: (بَلَّغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إلى العَمْرِينَ رِسَالَةً) - إذا أخبرت عن التاء بالذي - (الّذِي بَلّغَ مِنْ أَخَوَيْكَ إلى العَمْرِينَ رِسَالَةً أنا)، فإن أخبرت عن أخويك قلت: (اللّذَانِ بَلّغْتُ مِنْهُمَا إلى العَمْرِينَ رِسَالَةً أَخَوَاكَ)، وعن العَمْرِينَ قلت: (الّذِينَ بَلّغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إلَيْهِمْ رِسَالَةً العَمْرُونَ) أو عن الرّسالة قلت: (الّتِي بَلّغْتُهَا مِنْ أَخَوَيْكَ إلى العَمْرِينَ رِسَالَةٌ) فَتُقَدِّم الضميرَ وَتَصِلُه؛ لأَنَّه إذا أمْكَنَ الوَصْلُ، لم يجز العدولُ إلى الفَصْلِ، وَحِينئذٍ فيجوز حذفه؛ لأنَّه عائد متَّصل منصوب بالفعل.

الفصل الثاني: في شروط ما يخبر عنه

اعلم أنَّ الإخبار إن كان بـ (الذي) أو أحد فروعه اشْتُرِطَ للمخبر عنه سبعة شروط:

أحدها: أن يكون قابلاً للتّأخير؛ فلا يُخْبَرُ عن (أيّهم) من قولك: (أَيُّهُمْ فِي الدّار) لأنك تقول حينئذٍ: الذي هو في الدار أَيُّهُمْ؛ فتزيل الاستفهامَ عن صَدْرِيَّتِه، وكذا القولُ في جميع أسماء الاستفهام والشّرط، وكم الخبرية، وما التعجُّبية، وضمير الشأن، لا يخبر عن شيء منها؛ لما ذكرنا.

وفي التسهيل أنَّ الشّرط أن يقبل الاسمُ أو خَلَفُه التّأخير؛ وذلك لأنّ الضّمير المتصلة كالتاء من (قُمْت) يُخْبَر عنها مع أنَّها لا تتأخر، ولكن يتأخّر خَلَفُها، وهو الضمير المنفصل؛ فتقول: (الّذِي قَامَ أَنَا).

الثاني: أن يكون قابلاً للتعريف؛ فلا يُخْبَر عن الحال والتمييز؛ لأنَّك لو قلت في (جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً): الذي جاء زَيْدٌ إيَّاهُ ضَاحِكٌ، لكنت قد نصبت الضمير على الحال وذلك ممتنع؛ لأنَّ الحال واجبُ التنكير، وكذا القول في نحوه، وهذا القيد لم يذكر في التّسهيل.

الثالث: أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالأجنبي؛ فلا يُخبر عن الهاء من نحو (زَيْدٌ ضَرَبْتُه)؛ لأنَّها لا يُسْتَغْنىٰ عنا بالأجنبي، كـ (عمرو) و(بكر). وإنّما امتنع الإخبار عمّا هو كذلك لأنَّك لو أخبرت عنه، لقلت: (الّذِي زَيْدٌ ضَرَبْتُه هُوَ) فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلاً بالفعل قبل الإخبار، والضمير المتصل الآنَ خَلَفٌ عن ذلك الضمير الذي كان متصلاً ففصلته وأَخَّرْتَهُ، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطاً للخبر بالمبتدأ الذي هو زيد بقي الموصولُ بلا عَائِدٍ، وإن قَدَّرْته عائداً علىٰ الموصول بقي الخبر بلا رابط.

الرابع: أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالمُضمَر؛ فلا يخبر عن الاسم المجرور بـ (حَتَّى) أو بـ (مُذْ) أو (مُنْذُ) لأنَّهُنَّ لا يجررن إلاَّ الظاهر، والإخبار يستدعي إقامة ضميرٍ مُقام المخبر عنه، كما تقدّم، فإذا قيل: (سَرَّ أبا زَيْدٍ قُرْبٌ من عَمْرو الكَريم) جاز الإخبار عن (زيد) وامتنع الإخبار عن الباقي؛ لأنَّ الضمير لا يخلفهن: أَمَّا الأب فلأنَّ الضمير لا يضاف، وأمّا القُرْبُ فلأن الضمير لا يتعلّق به جار ومجرور، ولا غيره، وأما (عمرو الكريم) فلأنَّ الضمير، لا يوصف ولا يوصف به؛ نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معاً فأخّرْت ذلك وجعلت مكانه ضميراً جاز، فتقول في الإخبار عن المتضايفين: (الّذِي سَرَّهُ قُرْبٌ مِنْ عَمرو الكَريمِ أَبُو زَيْدٍ) وكذا الباقي.

الخامس: جواز وروده في الإثبات، فلا يُخْبَر عن (أَحَدٍ) من نحو: (ما جاءني أحد) لأنَّه لو قيل: (الذي ما جاءَني أَحَدٌ) لزم وقوع (أحد) في الإيجاب.

السادس: كونه في جملة خبرية، فلا يُخْبَر عن الاسم في مثل (اضرب زيداً) لأنَّ الطلب لا يقع صِلةً.

السابع: أن لا يكون في إحدى جملتين مستقلتين، نحو: (زيد) من قولك: (قام زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرٌو)، بخلاف: (إنْ قَامَ زَيْدٌ قَعَدَ عَمْرٌو).



وإن كان الإخبار بالألف واللاَّم، اشترط عَشْرَةُ أُمور: هذه السبعة، وثلاثة أُخَر.

وهي: أن يكون المخبر عنه من جملة فعلية، وأن يكون فعلها متصرفاً، وأن يكون مقدّماً؛ فلا يُخْبَر بأل عن (زيد) من قولك: (زيدٌ أخوك)، ولا من قولك: (عَسَىٰ زيدٌ أن يَقُوم)، ولا من قولك: (ما زال زَيْدٌ عالماً).

ويُخْبَر عن كُلٍّ من الفاعل والمفعول في نحو قولك: (وَقَى اللّهُ البَطَلَ)؛ فتقول: (الوَاقِي البَطَلَ اللّهُ) و(والوَاقِيهِ اللّهُ البَطَلُ)، ولا يجوز لك أن تحذف الهاء؛ لأنَّ عائد الألف واللام لا يُحْذَف إلا في ضرورة الشعر، كقوله:

مَا الْمُسْتَفِزُّ الْهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ

فصل: وإذا رَفَعَتْ صلةُ (أل) ضميراً راجعاً إلى نفس (أل) استتر في الصلة ولم يبرز؛ تقول في الإخبار عن التاء من (بَلَّغْتُ) في المثال المتقدم (المُبَلِّغُ مِنْ أَخَوَيْكَ إلى العَمْرِينَ رِسَالَةً أَنَا) ففي (المبلغ) ضمير مستتر لأنه في المعنى لأل؛ لأنه خلف عن ضمير المتكلم، و(أل) للمتكلم؛ لأن خبرها ضمير المتكلم، والمبتدأ نفس الخبر.

وإن رَفَعَتْ صِلَةُ (أل) ضميراً لغير (أل) وجب بُرُوزُه وانفصالُه، كما إذا أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال؛ تقول في الإخبار عن الأخوين: (المُبَلِّغُ أَنَا مِنْهُمَا إلى العَمْرِينَ رِسَالَةً أَخَوَاكَ) وعن العمرين: (المُبَلِّغُ أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَيْهِمْ رِسَالَةً العَمْرُونَ) وعن الرسالة: (المُبَلِّغُهَا أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ إلى العَمْرِينَ رِسَالَةٌ) وذلك لأن التبليغ فعلُ المتكلمِ، و(أل) فيهن لغير المتكلم؛ لأنها نَفْسُ الخبَرِ الذي أخّرته.



هذا باب العدد

اعلم أنَّ الواحد والاثنين يُخَالفان الثلاثة والعشرةَ وما بينهما في حكمين:

أحدهما: أنَّهما يُذَكَّرَان مع المذكّر؛ فتقول: واحدٌ، واْثنان، وَيُؤَنَّثَانِ مع المؤنَّث؛ فتقول: واحدة، واثنتان، والثَّلاثةُ وأخواتُهَا تَجْرِي على العكس من ذلك، تقول: ثَلاثَةُ رجالٍ، بالتَّاء، وثلاثُ إمَاءٍ، بتَرْكها، قال الله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧].

والثاني: أنَّهما لا يُجْمعَ بينهما وبين المعدود، لا تقول: واحدُ رجلٍ، ولا اثنا رجلَيْنِ، لأنَّ قولك: (رجل) يفيدُ الجِنْسِيَّةَ والوَحْدَة، وقولك: (رَجُلاَنِ) يُفيدُ الجنسية وشَفْع الواحد، فلا حاجة إلى الجمع بينهما، وأما البواقي فلا تستفاد العِدَّة والجنس إلاَّ من العدد والمعدود جميعاً، وذلك لأنَّ قولك: (ثلاثة) يُفيد العِدَّة دون الجنس، وقولك:

(رجال) يُفيد الْجِنْسَ دون العِدَّةِ، فإن قصدت الإفادتين، جَمَعْتَ بين الكلمتين.



فصل: مُمَيِّزُ الثَّلاثة والعشرة وما بينهما إن كان اسمَ جنس، كـ (شَجَرٍ) و(تمر) أو اسمَ جمع كـ (قَوْم) و(رَهْط) خُفِضَ بِمِنْ، تقول: (ثَلاَثَةٌ مِنَ التَّمْرِ) و(عَشَرَةٌ مِنَ القَوْمِ)، قال الله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وقد يخفض بإضافة العدد، نحو: ﴿وَكَانَ فِى ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨]، وفي الحديث: «**لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ**»، وقال الشَّاعر:

٥٢٣ ـ ثَلاَثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلاَثُ ذَوْدٍ

وإن كان جمعاً خُفِضَ بإضافة العدد إليه، نحو: (ثَلاَثَةُ رِجَالٍ).

ويُعْتَبَرُ التذكير والتأنيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما، فَيُعْطَى العدد عَكْسَ ما يستحقّه ضميرهما، فتقول: (ثَلاَثَةٌ مِنَ الغَنَم) بالتاء، لأنك تقول: (غنم كثير) بالتذكير، و(ثَلاَثٌ مِنَ البَطِّ) بترك التاء، لأنّك تقول: (بط كثيرة) بالتّأنيث، و(ثلاثَةٌ من البَقَرِ) أو (ثلاث) لأنَّ في البقر لغتين، التذكير والتأنيث، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠] وقُرِىء: ﴿**تشابهت**﴾.

وَيُعْتَبران مع الجمع بحال مفرده فلذلك تقول: (ثَلاثَةُ إِصْطَبْلاَتٍ) و(ثَلاثَة حَمَّامَاتٍ) بالتاء فيهما اعتباراً بالإصطبل والحمام، فإنهما مذكران، ولا تقول: (ثلاث) بتركها اعتباراً بالجمع، خلافاً للبغداديِّين.

ولا يُعْتَبر من حال الواحد حالُ لفظه حتى يقال: (ثلاثُ طلحاتٍ) بترك التَّاء ولا حالُ معناه، حتى يقال: (ثَلاَثُ أَشْخُصٍ) بتركها تريد نسوة، بل يُنْظَر إلى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره؛ فيعكس حكمه في العدد، فكما تقول: (طَلْحَةُ حَضَرَ) و(هِنْدٌ شَخْصٌ جَمِيل) بالتذكير فيهما تقول: (ثلاثَةُ طَلَحَاتٍ) و(ثلاثَةُ أشْخُصٍ) بالتاء فيهما، فأمَّا قوله:

٥٢٤ ـ ثَلاَثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ

فضرورة، والذي سَهَّل ذلك قوله: (كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ) فاتَّصل باللفظ ما يُعَضِّد المعنى المراد، ومع ذلك فليس بقياس، خلافاً للناظم.

وإذا كان المعدود صفةً فالمعتبر حالُ الموصوف المنويِّ، لا حالها، قال الله تعالى: ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] أي: عَشْرُ حَسَنَات أمثالها، ولولا ذلك لقيل: (عشرة)، لأنَّ المِثْل مذكر، وتقول: (عِنْدِي ثَلاَثَةُ رَبْعَاتٍ) بالتاء إن قدرت رجالاً

يتركها إن قدرت نساء، ولهذا يقولون: (ثلاثةُ دَوَابَّ) بالتاء إذا قصدوا ذكوراً؛ لأنَّ الدابة صفة في الأصل، فكأنهم قالوا: ثلاثة أحْمِرَةٍ دَوَابَّ، وسمع (ثلاثُ دَوَابَّ ذُكُور) بترك التاء؛ لأنّهم أجروا الدَّابة مجرىٰ الجامد؛ فلا يجرونها على موصوف.



فصل: الأعْدَادُ التي تُضَاف للمعدود عشرة، وهي نوعان:

● أحدهما: الثلاثة والعشرة وما بينهما، وحقُّ ما تُضَاف إليه أن يكون: جمعاً، مكسّراً، من أبنية القلة، نحو: (ثلاثةُ أفْلُسٍ) و(أربعةُ أعْبُدٍ) ﴿سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧]، وقد يتخلّف كلُّ واحدٍ من هذه الأمور الثلاثة.

فيضاف للمفرد، وذلك إن كان مائة، نحو: (ثلاثُ مِائَةٍ) و(تِسْعُ مِائَةٍ) وشذَّ في الضرورة، قوله:

٥٣٥ ـ ثَـلاثُ مِـئِـيـنَ لِـلْـمُـلُـوكِ وَفَـى بِـهَـا

وَيُضَاف لجمع التصحيح في مسألتين:

إحداهما: أن يُهْمَلَ تكسيرُ الكلمةِ، نحو: ﴿سَبْعَ سَمَوَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٩]، و(خَمْسُ صَلَوَاتٍ) و﴿سَبْعَ بَقَرَٰتٍ﴾ [يوسف: ٤٣].

والثانية: أن يُجَاوِر ما أهمل تكسيره، نحو: ﴿وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ﴾ [يوسف: ٤٣]، فإنّه في التنزيل مجاور لـ ﴿سَبْعَ بَقَرَٰتٍ﴾ [يوسف: ٤٣].

وَيُضاف لبناء الكثرة في مسألتين:

إحداهما: أن يُهْمَلَ بناءُ القلّةِ، نحو: (ثلاثُ جَوَارٍ) و(أربعةُ رِجَالٍ) و(خمسةُ دَرَاهِمَ).

والثانية: أن يكون له بناءُ قلّةٍ، ولكنه شاذ قياساً أو سماعاً فَيُنَزَّلُ لذلك منزلة المعدوم؛ فالأوّل نحو: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فإن جَمْع قَرْءٍ بالفتح على أقْرَاء شاذ، والثاني نحو: (ثَلاثَةُ شُسُوعٍ) فإن أشْسَاعاً قليل الاستعمال.



● النَّوع الثاني: المائة والألف، وحَقُّهما أن يضافا إلى مفرد، نحو: ﴿مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]، و﴿أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦].

وقد تُضَاف المائة إلى جمع كقراءة الأخوين: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةِ سِنِينَ﴾، وقد تُمَيَّز بمفرد منصوب، كقوله:

٥٣٦ ـ إذا عَـاشَ الْـفَـتَـى مِـائَـتَـيْـنِ عَـامـاً



فصل: إذا تَجَاوَزْتَ العشرة جئت بكلمتين، الأولىٰ: النَّيِّفُ، وهو التسعة فـ[...] دونها، وحكمت لها في التذكير والتأنيث بما ثَبَتَ لها قبل ذلك؛ فأجريت الثلا[...] والتسعة وما بينهما على خلاف القياس، وما دون ذلك على القياس، إلا أنّك تأتي بأَحَدٍ وإحْدَى مكان واحد وواحدة، وتَبْنِي الجميع على الفتح، إلا (اثنين) و(اثنتي[...] فَتُعْرِبُهُما كالمُثنّىٰ، وإلاّ (ثماني) فلك فتح الياء وإسكانها، ويقلُّ حَذْفُها مع بقاء كـ[...] النون ومع فتحها، والكلمة الثانية: (العشرة) وتَرْجع بها إلى القياس التذكير مع المذكَّ[...] والتأنيث مع المؤنّث، وَتَبْنيها على الفتح مطلقاً، وإذا كانت بالتاء سكّنت شينها في لغة الحجازيين وكسرتها في لغة تميم، وبعضهم يفتحها.

وقد تبيّن مما ذكرنا أنّك تقول: (أَحَدَ عَشَرَ عَبْداً) و(اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً) بتذكيرهـ[...] و(ثَلاثَةَ عَشَرَ عَبْداً) بتأنيث الأول وتذكير الثاني، وتقول: (إِحْدَى عَشْرَةَ أَمَةً) و(اثـ[...] عَشْرَةَ جارِيَةً) بتأنيثهما، و(ثلاثَ عَشْرَةَ جارِيَةً) بتذكير الأول، و«تأنيث الثاني».

فإذا جاوزت التسعة عشر في التذكير والتسع عشرة في التأنيث اسْتَوىٰ لفظ المذكَّ[...] والمؤنث؛ تقول: (عِشْرُونَ عَبْداً) و(ثَلاثُونَ أَمَةً).

وتمييز ذلك كله مفرد منصوب، نحو: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣]، وأما قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]، فـ (أسباطاً) بدل من (اثنتي عشرة) والتمييز محذوف، أي: اثنتي عشرة فِرْقَةً. ولو كان (أسباطاً) تمييزاً لذُكِّرَ العددان؛ لأنَّ السِّبْطَ مذكر، وزعم الناظم أنه تمييز، و[...] ذكر (أمماً) رَجَّحَ حكم التّأنيث كما رَجّحه ذكر (كاعبان ومعصر) في قوله:

ثَــلاثُ شُــخُــوصٍ كَــاعِــبَــانِ وَمُــعْــصِــرُ



فصل: ويجوز في العدد المركب ـ غير (اثْنَيْ عشر) و(اثنتي عشرة) ـ أن يضاف إلى مُسْتَحِقّ المعدود؛ فيستغنىٰ عن التمييز، نحو: (هٰذِهِ أَحَدَ عَشَرَ زَيْدٍ) ويجب عنـ[...] البصريين بقاءُ البناء في الجزأين.

وحكىٰ سيبويه الإعرابَ في آخر الثاني كما في بعلبك، وقال: هي لغة رديئة.

وحكىٰ الكوفيون وَجْهاً ثالثاً، وهو أن يضاف الأول إلىٰ الثاني كما في عبدالله[...] نحو: (مَا فَعَلَتْ خَمْسَةُ عَشْرِكَ).

وأجازوا أيضاً هذا الوَجْهَ دون إضافة استدلالاً بقوله:

- كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهْ ... بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ



فصل: ويجوز أن تَصُوغ من اثنين وعشرة وما بينهما. اسمَ فاعلٍ. كما تصُوغه من فعَل؛ فتقول: ثَانٍ، وثَالِثٌ، ورابع ـ إلىٰ العاشر. كما تقول: ضارب وقاعد، يجب فيه أبداً أن يُذكّر مع المذكّر ويُؤنّث مع المؤنّث، كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه، فأمَّا ما دون الاثنين فإنَّه وضع على ذلك من أول الأمر، فقيل: واحد وواحدة.

ولك في ٱسم الفاعل المذكور أن تستعمله ـ بحسب المعنى الذي تريده ـ علىٰ سبعة أوجه:

أحدها: أن تستعمله مفرداً، ليفيد ٱلاتِّصَافَ بمعناه مجرداً، فتقول: ثالث، ورابع، قال:

٥٢٨ ـ لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامُ سَابِعُ

الثاني: أن تستعمله مع أصله. ليفيد أنَّ الموصوف به بعضُ تلك العِدَّةِ المعينة لا غير، فتقول: (خَامِسُ خَمْسَةٍ)، أي: بعضُ جماعةٍ منحصرة في خمسة. ويجب حينئذٍ إضافتُهُ إلى أصله. كما يجب إضافة البعض إلى كله. قال الله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠]، وقال تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]، وزعم الأَخْفَشُ وقُطْرُبٌ والكسائي وثعلب أنه يجوز إضافة الأول إلىٰ الثاني ونَصْبُه إياه، كما يجوز في (ضَارِب زَيْدٍ)، وزعم الناظم أنَّ ذلك جائز في (ثانٍ) فقط.

الثالث: أن تستعمله مع ما دون أصله ليفيد معنى التّصيير؛ فتقول: (هَٰذَا رَابِعُ ثَلاثَةٍ)، أي: جاعل الثّلاثةِ بنفسه أربعةً، قال الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، ويجوز حينئذٍ إضافتُهُ وإعمالُهُ، كما يجوز الوجهان في جاعل ومُصَيِّر ونحوهما، ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثَانٍ؛ فلا يقال: (ثاني وَاحِدٍ) ولا (ثَانٍ وَاحِداً) وأجازه بعضُهم، وحكاه عن العرب.

الرابع: أن تستعمله مع العشرة؛ ليفيد الاتِّصَاف بمعناه مقيّداً بمصاحبة العشرة، فتقول: (حَادِيَ عَشَرَ) بتذكيرهما، و(حَادِيَةَ عَشَرَةَ) بتأنيثهما، وكذا تصنع في البواقِي: تذكر اللفظين مع المذكّر، وتؤنّثهما مع المؤنّث، فتقول: (الْجُزءُ الْخَامِسَ عَشَرَ) و(الْمَقَامَةُ السَّادِسَةَ عَشْرَةَ).

وحيث استعملتَ الواحِدَ أو الواحدة مع العشرة أو مع ما فوقها كالعشرين، فإنَّك

تقلب فاءهما إلى مَوْطِنِ لامهما، فتصيرها ياءً، فتقول: حادٍ وحادية.

الخامس: أن تستعمله معها، ليفيد معنى ثاني اثنين، وهو انحصار العِدَّةِ في ذكر، ولك في هذه الحالة ثلاثة أوْجُهٍ:

ـ **أحدها** ـ وهو الأصل ـ: أن تأتي بأربعة ألفاظ: أولُها الوصف مركّباً مع العشرة، والثالث ما اشتق منه الوصف مركّباً أيضاً مع العشرة، وتضيف جملة التركيب الأول إلىٰ جملة التركيب الثاني، فتقول: (ثَالِثَ عَشَرَ ثَلاثَةَ عَشَرَ).

ـ **الثاني**: أن تحذف عشر من الأول استغناء به في الثاني، وتعرب الأول لزوال التركيب، تضيفه إلى التركيب الثاني.

ـ **الثالث**: أن تحذف العقد من الأول والنَّيِّفَ من الثاني، ولك في هذا الوجه وجهان، **أحدهما**: أن تعربهما لزوال مقتضىٰ البناء فيهما، فتجري الأول بمقتضى حكم العوامل وتجرّ الثاني بالإضافة، **والوجه الثاني**: أن تعرب الأول وتبني الثاني، حكى الكسائي وابن السِّكِّيت وابنُ كَيْسَان، ووجهه أنّه قَدَّرَ ما حُذف من الثاني فبقي البناء بحاله، ولا يُقَاس على هذا الوجه لقلّته، وزعم بعضهم أنّه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محلَّ المحذوف من صاحبه، وهذا مردود؛ لأنَّه لا دليل حينئذٍ على أنَّ هذين الاسمين مُنْتَزَعَانِ من تركيبين، بخلاف ما إذا أعرب الأول، ولم يذكر الناظم وابنُه هذا الاستعمالَ الثالثَ، بل ذكرا مكانه أنَّك تقتصر على التركيب الأول باقياً بناء صدره، وذكر أن بعض العرب يعربه، والتحرير ما قدمته.

السادس: أن تستعمله معها لإفادة معنى رابع ثلاثة؛ فتأتي أيضاً بأربعة ألفاظ، ولكن يكون الثالث منها دون ما اشْتُقَّ منه الوصف، فتقول: (رَابِعَ عَشَرَ ثَلاثَةَ عَشَرَ) أجاز ذلك سيبويه، ومنعه بعضهم، وعلى الجواز فيتعيّن بالإجماع أن يكون التركيب الثاني في موضع خفض، ولك أن تحذف العشرة من الأول، وليس لك مع ذلك أن تحذف النيّفَ من الثاني للإلباس.

السابع: أن تستعمله مع العشرين وأخواتها، فتقدمه، وتعطف عليه العقد بالواو.



هذا باب كنايات العدد

وهي ثلاثة: كَمْ، وكأيٍّ، وكَذَا.

أما (كَمْ) فتنقسم إلى: استفهامية بمعنىٰ أيِّ عَدَدٍ، وخبرية بمعنىٰ كثير.

ويشتركان في خمسة أمور: كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس والمقدار

وكونهما مبنيين، وكون البناء على السكون، ولزوم التَّصْدِير، والاحتياج إلى التمييز.

ويفترقان أيضاً في خمسة أمور أيضاً:

أحدها: (أن) كم الاستفهامية، تُمَيَّز بمنصوب مفردٍ، نحو: (كَمْ عَبْداً مَلَكْتَ)، ويجوز جرّه بِمِنْ مضمرة جوازاً إن جُرَّتْ كم بحرف، نحو: (بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ) وَتُمَيَّزُ الخبرية بمجرور مفردٍ أو مجموعٍ، نحو: (كَمْ رِجَالٍ جَاؤوكَ) و(كم امْرَأَةٍ جَاءَتْكَ) والإفراد أكثر وأبلغ.

والثاني: أنَّ الخبرية، تختص بالماضي كرُبَّ، لا يجوز (كم غلمان سأملكهم)، كما لا يجوز (رُبَّ غلمان سأملكهم) ويجوز (كَمْ عَبْداً سَتَشْتَرِيهِ).

والثالث: أن المتكلم بها لا يستدعي جواباً من مخاطَبِهِ.

والرابع: أنَّه يتوجَّه إليه التصديق والتكذيبُ.

والخامس: أن المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام، تقول: (كَمْ رِجَالٍ فِي الدَّارِ عِشْرُونَ بَلْ ثلاثون)، ويقال: (كم مَالُكَ أَعِشْرُونَ أم ثلاثون؟).

تنبيه: يروىٰ قولُ الفرزدق:

٢٥٩ـ كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

بجرِّ (عمّة) و(خالة) علىٰ أن كم خبرية، وبنصبهما، فقيل: إنّ تميماً تجيز نصبَ مميز الخبرية مفرداً، وقيل: على الاستفهام التهكمي، وعليهما فهي: مبتدأ، و(قد حلبت) خبر، والتاء للجماعة، لأنّهما عمّات وخالات وبرفعهما على الابتداء. و(حَلَبَتْ) خبر للعمّة، أو الخالة، وخبر الأخرىٰ محذوف. وإلاّ لقيل: (قد حلبتا) والتاء في (حلبت) للوَاحِدَةِ؛ لأنهما عمّة واحدة وخالة واحدة. و(كم) نَصْبٌ على المصدريّة أو الظرفية، أي: كم حَلْبَةً أو وقتاً.



وأما (كأيِّ) فبمنزلة (كَمْ) الخبرية: في إفادة التكثير، وفي لزوم التصدير، وفي انجرار التمييز، إلاّ أنَّ جرّه بمن ظاهرة لا بالإضافة، قال الله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾ [العنكبوت: ٦٠]، وقد ينصب كقوله:

٢٦٠ـ اطْرُدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيِّ آلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

وأما (كَذَا) فيكنى به عن العدد القليل والكثير، ويجب في تمييزها النَّصْبُ، وليس لها الصَّدْرُ؛ فلذلك تقول: (قَبَضْتُ كَذَا وَكَذَا دِرْهَماً).



هذا باب الحكاية

حكاية الْجُمَلِ مُطَّردةٌ بعد القَوْلِ، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، ويجوز حكايتها على المعنىٰ، فتقول في حكاية (زَيْدٌ قائم): (قَالَ عَمْرٌو قائمٌ زيد) فإن كانت الجملة ملحونةً تعيّن المعنىٰ على الأصَحِّ.

وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم: (لَيْسَ بِقُرَشِيًّا) رَدًّا على مَن قال: (إِنَّ في الدَّارِ قُرَشِيًّا).

وأمّا في الاستفهام فإن كان المسؤول عنه نكرةً والسؤال بأيٍّ أو بمَنْ حُكي في لفظ: (أيّ)، وفِي لفظ: (مَنْ) ما ثبت لتلك النّكرة المسؤول عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع.

تقول لمَن قال: (رَأَيْتُ رَجُلاً، وَامْرَأَةً، وَغُلامَيْنِ، وَجَارِيَتَيْنِ، وَبَنِينَ، وَبَنَاتٍ): أَيًّا، وَأَيَّةً، وَأَيَّيْنِ، وَأَيَّتَيْنِ، وَأَيِّينَ، وَأَيَّاتٍ، وكذلك تقول فِي: (مَنْ)، إلاّ أنَّ بينهما فرقاً من أربعة أوجه:

أحدها: أن أيًّا عامّة في السؤال، فيسأل بها عن العاقل كما مَثَّلْنَا، وعن غيره كقول القائل: (رأيت حماراً) أو (حمارين) و(مَنْ) خاصة بالعاقل.

الثاني: أنَّ الحكاية في (أيّ) عامة في الوقف والوصل. يقال: (جَاءَنِي رَجُلاَنِ). فتقول: (أَيَّانْ) أو (أَيَّانِ يَا هٰذَا) والحكايةُ فِي (مَنْ) خاصةٌ بالوقف، تقول: (مَنَانْ) بالوقف والإسكان. وإن وصلت قلت: (مَنْ يَا هٰذَا) وبطلت الحكاية، فأمَّا قولُهُ:

٥٣١ ـ أَتَــوْا نَــارِي فَــقُــلْــتُ: مَــنُــونَ أَنْــتُــمْ؟

فنادِرٌ في الشّعر، ولا يُقَاس عليه، خلافاً ليونس.

الثالث: أنَّ (أيًّا) يُحْكَىٰ فيها حركاتُ الإعرابِ غير مُشْبَعَةٍ؛ فتقول: (أيٌّ) و(أيًّا) و(أيٍّ) ويجب في (مَنْ) الإشباعُ؛ فتقول: (مَنُو) و(مَنَا) و(مَنِي).

الرابع: أن ما قبل تاء التأنيث في (أيّ) واجبُ الفتح، تقول: (أَيَّةٌ) و(أَيَّتَانِ) ويجوز الفتح والإسكان في (مَنْ)، تقول: (مَنَهْ) و(مَنْت) و(مَنْتَانِ) و(مَنَتَانِ) والأرجح الفتحُ في المفرد، والإسكان في التثنية.

وإن كان المسؤول عنه عَلَماً لمَن يَعْقِل، غير مقرون بتابع، وأداةُ السّؤال (مَنْ) غير مقرونة بعاطف، فالحجازيّون: يُجيزون حكاية إعرابه، فيقولون: (مَنْ زيداً) لمَن قال: (رأيتُ زيداً) و(مَنْ زَيْدٍ) بالخفض لمَن قال: (مررت بزيد) وتبطل الحكاية في نحو: (ومن زيد) لأجل العاطف، وفي نحو: (مَنْ غُلاَمُ زيد) لانتفاء العلميّة، وفي

نحو: (مَنْ زَيْدٌ الفَاضِلُ) لوجود التابع، ويستثنىٰ من ذلك أن يكون التابع ابناً متصلاً بعلم كـ (رأيت زيد بن عمرو) أو علماً معطوفاً كـ (رأيتُ زيداً وعمراً) فتجوز فيهما الحكاية، على خلاف في الثانية.



هذا باب التأنيث

لمَّا كان التأنيثُ فرعَ التذكيرِ احتاج لعلامةٍ، وهي إمّا تاء محركة، وتختص بالأسماء، كـ (قائمة) أو تاء ساكنة، وتختص بالأفعال، كـ (قَامَتْ) وإمَّا ألف مفردة، كـ (حُبْلى) أو ألف قبلها ألف فتقلب هي همزة كـ (حَمْرَاء) ويختصان بالأسماء.

وقد أنَّثوا أسماء كثيرة بتاء مُقدَّرة، ويُسْتَدَل على ذلك بالضَّمير العائد عليها، نحو: ﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الحج: ٧٢]، ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد: ٤]، ﴿وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١]، وبالإشارة إليها، نحو: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ﴾ [يس: ٦٣]، وبثبوتها في تصغيره، نحو: (عُيَيْنَةٌ) و(أُذَيْنَةٌ) أو فعله، نحو: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلْعِيرُ﴾ [يوسف: ٩٤]، وبسقوطها من عدده، كقوله:

٥٣٢ ـ وَهْـــيَ ثَـــلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْـــبَـــعُ



فصل: الغالبُ في التاء أن تكون لفَصْل صفة المؤنث من صفة المذكَّر، كـ (قائمة) و(قائم).

ولا تدخل هذه التاء في خمسة أوزان:

أحدها: فَعُول بمعنىٰ فاعل كـ (رَجُل صَبُور) و(امْرَأَة صَبُور)، ومنه: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨]، أصله بَغُوياً، ثـمّ أدغم، وأمّا قولهم: (امرأة مَلُولَة) فالتَّاء للمبالغة، بدليل: (رَجُلٌ مَلُولَة) وأمّا (امرأة عَدُوَّة) فشاذ محمول على صَدِيقَة، ولو كان فَعُول بمعنىٰ مفعول لحقته التَّاء، نحو: (جَمَلٌ رَكُوبٌ) و(ناقَةٌ ركوب).

والثاني: فَعِيل بمعنى مفعول، نحو: (رَجُلٌ جَرِيح) و(امرأة جَريح) وشذّ (مِلْحفة جَدِيدة)، فإن كان (فَعيل) بمعنىٰ فاعل لحقته التاء، نحو: (امرأة رَحِيمَة) و(ظَرِيفَة)، فإن قلت: (مررت بِقَتيلَةِ بني فلان) ألحقت التَّاء خشية الإلباس؛ لأنَّك لم تذكر الموصوف.

والثالث: مِفْعَال كمِنْحَار، وشذّ: (مِيقَانَةٌ).

والرابع: مِفْعِيل، كمِعْطِير، وَشَذَّ (امرأة مِسْكِينَة) وسمع (مِسْكِين) على القياس.

والخامس: مِفْعَلٌ كمِغْشَمٍ، وَمِدْعَسٍ.



وتأتي التاء لفَصْلِ الواحد من الجنس كثيراً كتَمْرَة، ولعَكْسه في جَبْأة وكَمْأة خَاصَّةً، وعوضاً من فاء كعِدَةٍ، أو من لام كسَنَة أو من زائد لمعنًى، كأشْعَثِيّ وأشاعِثة أو من زائد لغير معنىً، كزنْدِيق وزنَادِقَة، وللتَّعريب كمَوازِجَة، وللمبالغة كرَاوِيَة ولتأكيدها كنَسَّابَة، ولتأكيد التأنيث كنَعْجَة.

فصل: لكل واحدٍ من ألفي التأنيث أوْزَانٌ نادرة، ولا نتعرض لها في هذا المختصر، وأوْزَانٌ مشهورة.

فمشهورُ أوزانِ المقصورة ٱثْنَا عَشَرَ:

أحدها: فُعَلَىٰ ـ بضم الأول وفتح الثاني ـ كأُرَبَىٰ للداهية، وأُدَمىٰ وَشُعَبَى لموضعين، قال:

أَعَــبْــداً حَــلَّ فِــي شُــعَــبَــى غَــرِيــبــاً

وزعم ابن قتيبة أنّه لا رابع لها، ويَرِد عليه أُرَنَى ـ بالنون ـ لحبٍّ يُجَبَّنُ به اللّبن وجُنَفَىٰ لموضع، وجُعَبَى لعظام النّمل.

وقد تبيّن أنَّ عَدَّ الناظم لفُعَلَىٰ في الأَوزان المشهورة مشكل.

الثاني: فُعْلَى ـ بضم الأول وسكون الثاني ـ ٱسْماً كان كبُهْمَى، أو صِفَةً، كحُبْلَى وطُولَى، أو مصدراً كرُجْعَى.

الثالث: فَعَلَى ـ بفتحتين ـ ٱسْماً كان كبَرَدَى لنهر بدمشق، أو مصدراً، كمَرَطَى لمشية، أو صفة كحَيَدَى.

الرابع: فَعْلَى ـ بفتح أوله وسكون ثانيه ـ بشرط أن يكون إمَّا جمعاً كقَتْلَى وجَرْحَى، أو مصدراً كدَعْوَى، أو صفة كسَكْرَى وسَيْفَىٰ مُؤَنَّثي سَكْرَان، وسَيْفَان للطويل.

فإن كان فَعْلَى ٱسْماً كأرْطَى وعَلْقَى ففي ألفه وجهان.

الخامس: فُعَالَى ـ بضم أوله ـ كحُبَارَى وسُمَانىٰ لطائرين، وفي الصحاح أنَّ ألف حُبَارَىٰ ليست للتأنيث، وهو وهم، فإنّه قد وافق على أنّه ممنوع الصرف.

السادس: فُعَّلَى ـ بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً ـ كسُمَّهَى للباطل.

السابع: فِعَلَّى ـ بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه ـ كسِبَطْرَىٰ ودِفَقَّى لضرب من المشي.

الثامن: فِعْلَى ـ بكسر أوّله وسكون ثانيه ـ إمّا مصدراً كذِكْرَى، أو جمعاً وذلك

(حِجْلَى) جمعاً للحَجَل ـ بفتحتين ـ آسْماً لطائر، و(ظِرْبَى) ـ بالظّاء المشالة ـ جمعاً ظَرِبَان ـ بفتح أوله وكسر ثانيه ـ آسْماً لدويبة، ولا ثالث لهما في الجموع.

التاسع: فِعِّيلَى ـ بِكَسر أوله وثانيه مشدداً ـ نحو: (حِثِّيثَى) و(خِلِّيفَى) وحكى الكسائيّ: هو من خِصِّيصَاء قومه ـ بالمدّ ـ وهو شاذ.

العاشر: فُعُلَّى ـ بضم أوّله وثانيه وتشديد ثالثه ـ ككُفُرَّى، لوعاء الطَّلْع، و(حُذُرَّى) و(بُذُرَّىٰ) من الحذر والتّبذير.

الحادي عشر: فُعَّيْلَى ـ بضم أوله وفتح ثانيه مشدّداً ـ كخُلَّيْطَى للاختلاط، و(قُبَّيْطَى) للنّاطف.

الثاني عشر: فُعَّالَى ـ بضم أوله وتشديد ثانيه ـ نحو: (شُقَّارَىٰ وخُبَّازَى) لنبتين، و(خُضَّارَى) لطائر.

تنبيه: نحو: جُنَفَى، وَخِلِّيفَى، وَخُلَّيْطَى، ليس من الأوزان المختصة بالمقصورة، بدليل: عُرَوَاء، وَفِخِّيرَاء، وَدُخَيْلاَء.



ومشهور أوزان الممدودة سَبْعَةَ عَشَرَ:

أحدها: فَعْلاَء ـ بفتح أوّله وسكُون ثانيه ـ آسْماً كان كصَحْرَاء، أو مصدراً كرَغْبَاء، أو صِفة كحَمْرَاء، و(دِيمَةٌ هَطْلاَء) أو جمعاً في المعنىٰ، كَطَرْفَاء.

والثاني والثالث والرابع: أفْعَلاَء ـ بفتح العين ـ وأفْعِلاَء ـ بكسرها ـ وأفْعُلاَء ـ بضمها ـ كقولهم: يوم الأرْبُعَاء، سمع فيه الأوزان الثلاثة.

الخامس: فَعْلَلاَء ـ كعَقْرَبَاء لمكان.

السادس: فِعَالاَء ـ بكسر الفاء ـ كقِصَاصَاء للقصاص.

السابع: فُعْلُلاَء ـ بضم الأول والثالث ـ كقُرْفُصَاء.

الثامن: فَاعُولاَء ـ بضم الثالث ـ كعَاشُورَاء.

التاسع: فَاعِلاَء ـ بكسر الثالث ـ كقَاصِعَاء، لأحد جِحَرَة اليربوع.

العاشر: فِعْلِيَاء ـ بكسر الأول وسكون الثاني ـ نحو: كِبْرِيَاء.

الحادي عشر: مَفْعُولاَء، كمَشْيُوخَاء.

الثاني عشر: فَعَالاَء ـ بفتح أوله وثانيه ـ نحو: بَرَاسَاء، بمعنىٰ الناس، يقال: ما أدري أيُّ البَرَاسَاء هو، وبَرَاكَاء، بمعنى البُرُوكِ.

الثالث عشر: فَعِيلاَء ـ بفتح أوله وكسر ثانيه ـ نحو: قَرِيثَاء وكَرِيثَاء، نوعان من البُسْرِ.

الرابع عشر: فَعُولاَء ـ بفتح أوله وضم ثانيه ـ نحو: دَبُوقَاء.

الخامس عشر: فَعَلاء ـ بفتحتين ـ كخَفَقَاء لموضع، قاله ابنُ الناظم، وإنما هو بالجيم والنّون والفاء، ولا نظير له إلا دَأَثَاء للأمة، وقَرَمَاء لموضع، وعلى هذا فعد النّاظم لذلك في المشهور مشكلٌ، وفي المحكم أنَّ جَنَفَى بالجيم والنّون والفاء والقَصْرِ موضع، وأنَّه بالمد أيضاً موضع.

السادس عشر: فِعَلاَء ـ بكسر أوله وفتح ثانيه ـ نحو: سِيَرَاء.

السابع عشر: فُعَلاَء ـ بضم أوّله وفتح ثانيه ـ كخُيَلاَء.

هذا باب المقصور والممدود

قَصْرُ الأسماء وَمَدُّهَا ضربان، قياسيٌّ: وهو وظيفة النَّحوي، وسماعيّ: وهو وظيفة اللّغوي، وقد وَضَعُوا في ذلك كتباً.

وضابطُ الباب عند النحويين أنَّ الاسم المعتل بالألف ثَلاَثَةُ أقْسَام:

أحدها: ما لَهُ نظيرٌ من الصحيح يجب فتحُ ما قبل آخره، وهذا النوع مقصور بقياس، وله أمثلة:

منها: كونه مَصْدَر فَعِلَ اللازم، نحو: جَوِيَ جَوًى، وهَوِيَ هَوًى، وعَمِيَ عَمًى فإنَّ نظيرها من الصحيح فَرِحَ فَرَحاً، وأَشِرَ أَشَراً.

قال ابنُ عُصْفور وغيره: وَشَذَّ الغِرَاء بالمَدِّ مَصْدَرَ غَرِيَ، وأنشدوا:

٥٣٣ ـ إذَا قُلْتُ مَهْلاً غَارَتِ العَيْنُ بالبُكَى غِـرَاءً وَمَـدَّتْـهَـا مَـدَامِـعُ نُـهَّـل

وفيما قالوه نظر، لأنَّ أبا عُبيدة حكىٰ غَارَيْتُ بين الشيئين غِرَاءً، أي: وَالَيْتُ، ثم أنشده، وعلىٰ هذا: فالمدُّ قياسي، كما سيأتي، لأنَّ غاريت غِرَاءً مثلُ قاتلت قتالاً، وغاريت: فَاعَلْتُ من غَرِيتُ به، وأنشد (أسْلُو) بدل: (مَهْلاً) و(فَاضَتْ) بدل: (غَارَتْ) و(حُفَّل) بدل: (نُهَّل).

ومنها: فِعَلٌ ـ بكسر أوله وفتح ثانيه ـ جمعاً لِفِعْلة ـ بكسر أوله وسكون ثانيه ـ نحو: فِرْيَة وفِرى، ومِرْيَة ومِرًى، فإنَّ نظيره: قِرْبَة وقِرَب.

ومنها: فُعَلٌ ـ بضم أوله وفتح ثانيه ـ جمعاً لفُعْلة ـ بضم أوله وسكون ثانيه ـ نحو: دُمْيَةٍ ودُمًى، ومُدْية ومُدى، وزُبْيَة وزُبًى، وكُسْوَة وكُسًى، فإنَّ نظيره: حُجَّة وحُجَجٌ، وقُرْبَة وقُرَبٌ.

ومنها: اسم مفعول ما زاد على ثلاثة، نحو: مُعْطًى ومُسْتَدْعًى، فإنَّ نظيره مُكْرَم ومُسْتَخْرَج.



الثاني: أن يكون له نظير من الصحيح يجبُ قبلَ آخره ألفٌ، وهذا النَّوع ممدود بقياس، وله أمثلة:

ومنها: أن يكُون الاسم مصدراً لأفْعَل أو لِفعْل أولُه همزةُ وَصْلٍ. كأعْطَىٰ إعْطَاءً، وارْتَأى ارْتِئَاءً، واسْتَقْصى اسْتِقْصَاءً، فإنَّ نظير ذلك أكرم إكراماً، واكْتَسَب اكْتِسَاباً. واسْتَخْرج اسْتِخْراجاً.

ومنها: أن يكُون مفرداً لأفْعِلة، نحو: كِسَاءٍ وأكْسِيَة. ورِدَاءٍ وأرْدِيَة. فإنَّ نظيره حِمَار وأحْمِرَة، وسِلاَح وأسْلِحَة، ومن ثَمَّ قال الأخفشُ: أرْحِيَةٌ وأقْفِيَةٌ من كلام المولّدِين؛ لأنَّ رَحًى وقَفًى مقصوران. وأمَّا قوله:

٥٣٤ ـ فِـي لَـيْـلَـةٍ مِـنْ جُـمَـادَى ذَاتِ أَنْـدِيَـةٍ

والمفرد نَدًى ـ بالقصر ـ فضرورة. وقيل: جُمع نَدًى على نِدَاءٍ، كجمَل وجِمَال، ثم جُمع نِدَاء على أنْدِية، ويُبْعدهُ أنَّه لم يُسْمَع نِدَاء جمعاً.

ومنها: أن يكُون مصدراً لفَعَلَ ـ بالتخفيف ـ دَالاًّ على صوت، كالرُّغَاء والثُّغَاء، فإنَّ نظيرهُ الصُّرَاخ، أو علىٰ دَاءٍ، نحو: المُشَاء، فإنَّ نظيره الدُّوَار، والزُّكَام.

الثالث: أن يكون لا نظير له؛ فهذا إنّما يُدْرَك قَصْره ومَدُّه بالسَّماع.

فمن المقصور سماعاً: الفَتَى وَاحِد الفِتْيَان، والسَّنَا الضوء، والثَّرى التراب، والحِجَا العقل.

ومن المدود سماعاً: الفَتَاء لِحَدَاثة السِّن، والسَّنَاء للشّرف، والثَّرَاء لكثرة المال، والحِذَاء للنّعل.



أجمعوا على [جواز] قَصْر الممدود للضرورة، كقوله:

٥٣٥ ـ لاَ بُـدَّ مِـنْ صَـنْـعَـا وَإِنْ طَـالَ الـسَّـفَـرْ

وقوله:

٥٣٦ ـ وَأَهْـلُ الْـوَفَـا مِـنْ حَـادِثٍ وَقَـدِيـم

واختلفوا في جَوَاز مَدِّ المقصور للضرورة، فأجازهُ الكوفيون متمسكين، بنحو قوله:

٥٣٧ ـ فَـــلاَ فَـــقْـــرٌ يَـــدُومُ وَلاَ غِـــنَـــاءُ

وَمَنَعَهُ البصريون، وقدّروا الغِنَاءَ في البيت مصدراً لغَانَيْتُ لا مصدراً لغَنِيتُ، وهو تَعَسُّفٌ.



هذا باب كيفية التثنية

الاسم على خمسة أنْوَاع:

أحدها: الصحيح، كرَجُلٍ وامْرَأة.

الثاني: المُنَزَّلُ منزلة الصحيح، كظَبْيٍ ودَلْو.

الثالثُ: المعتلُّ المنقوص، كالْقَاضِي.

وهذه الأنواع الثّلاثة يجب أن لا تُغيّر في التثنية؛ تقول: (رَجُلاَن، وامْرَأتَان، وظَبْيَان، ودَلْوَان، والقَاضِيَانِ) وَشَذَّ فِي ألْيَة وخُصْيَة: ألْيَان وخُصْيَان، وقيل: هما تثنية ألْيٍ وخُصْيٍ.

الرابع: المعتلُّ المقصور، وهو نوعان:

أحدهما: ما يجب قلبُ ألِفِهِ ياء، وذلك في ثلاث مَسَائل؛ **إحداها**: أن تَتَجَاوَز ألفه ثلاثةَ أحْرُف، كحُبْلَى وحُبْلَيَانِ، ومَلْهًى ومَلْهَيَان. وَشَذّ قولهم: في تثنية قَهْقَرى وخَوْزَلَى: قَهْقَرَانِ، وخَوْزَلاَنِ، بالحذف. **الثانية**: أن تكون ثالثةً مُبْدَلَةً من ياءٍ كَفَتًى قال الله تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ﴾ [يوسف: ٣٦]، وَشَذّ في حِمًى حِمَوَانِ، بالواو. **الثالثة**: أن تكون غير مُبْدَلَةٍ، وقد أُمِيلت كمَتَى، لو سَمَّيْت بها قلت في تثنيتها: مَتَيَان.

والثّاني: ما يجب قلبُ ألِفِهِ واواً، وذلك في مسألتين؛ **الأولى**: أن تكون مُبْدَلَة من الواو، كعَصاً، وقَفاً، ومَناً، وهو لُغة في المَنِّ الذي يُوزَنُ به، قال:

٥٣٨ ـ عَـــصَـــاً فِـــي رَأْسِـــهَـــا مَـــنَـــوَا حَـــدِيـــدِ

وَشَذّ قولهم في رِضاً: رِضَيَانِ، بالياء مع أنَّه من الرِّضْوَان. **الثَّانية**: أن تكون غير مُبْدَلة، ولم تُمَلْ، نحو: لَدَى وإذا، تقول، إذا سَمَّيْت بهما، ثم ثنيّتهما، لَدَوَان وإذَوَان.



الخامس: المدود، وهو أربعة أنواع:

أحدها: ما يجب سلامةُ همزته، وهو ما همزته أصلية كقُرَّاء ووُضَّاءٍ، تقول: قُرَّاءَانِ ووُضَّاءَانِ، والقُرَّاء: النَّاسك، والوُضَّاء: الْوَضِيءُ الوجه.

الثاني: ما يجب تغيير همزته بقلبها واواً، وهو ما همزته بَدَلٌ من ألف التأنيث، كحَمْرَاء وحَمْرَاوَان، وزعم السِّيرَافيُّ أنه إذا كان قبل ألفه وَاوٌ وجَبَ تصحيح الهمزة، لئلا يجتمع وَاوَانِ ليس بينهما إلاّ ألف؛ فتقول في عَشْوَاء: عَشْوَاءَان، بالهمز، وَجَوَّز الكوفيون، في ذلك، الوجهين.

وَشَذَّ حَمْرَايَان، بقلب الهمزة ياءً وقُرْفُصَان وخُنْفُسَان وعَاشُورَان، بحذف الألف والهمزة معاً.

الثالث: ما يترجَّحُ فيه التَّصحيح على الإعلال، وهو ما همزته بدلٌ من أصل، نحو: كِسَاءٍ وحَيَاء، أصلهما كِسَاوٌ وحَيَايٌ، وَشَذَّ كِسَايان.

الرَّابع: ما يترجَّحُ فيه الإعلال على التصحيح، وهو ما همزته بدل من حرف الإلحاق، كعِلْبَاء وقُوبَاء، أصلهما عِلْبَاي وقُوبَاي، بياء زائدة فيهما لتُلْحِقهما بِقِرْطَاس وقُرْنَاس، ثم أبدلت الياء همزة، وزعم الأخفش، وتبعه الْجُزُولي أنَّ الأرجح في هذا الباب أيضاً التَّصحيح، وسيبويه إنَّما قال: إنَّ القلب في عِلْبَاء أكثر منه في كِسَاء.



هذا باب كيفية جمع الاسم المذكّر السَّالم

وَيُسَمَّىٰ الجمعَ الذي على هِجَاءَين، والجمعَ الذي على حدِّ المثنّى، لأنَّه أُعرب بحرفين، وَسَلِمَ فيه بناء الواحد، وَخُتِمَ بنون زائدة تحذف للإضافة.

اعلم أنه يحذف لهذا الجمع ياءُ المنقوص وكسرتُها، فتقول: (القَاضُونَ) و(الدَّاعُونَ) وألفُ المقصور دون فتحتها، فتقول: (المُوسَوْنَ)، وفي التنزيل: ﴿وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ﴾ [ص: ٤٧]، وَيُعْطَى الممدودُ حكمه في التثنية، فتقول في وُضَّاء: وُضَّاؤُون، بالتصحيح، وفي حَمْرَاءَ علماً لمذكّر: حَمْرَاوُونَ بالواو، ويجوز الوجهان في نحو: عِلْبَاءٍ وَكِسَاءٍ علمين لمذكّرين.



هذا باب كيفية جمع الاسم المؤنَّث السَّالم

يَسْلَم فِي هذا الجمع ما سَلِمَ في التثنية، فتقول فِي جمع هِنْدٍ: (هِنْدَات) كما تقول

في تثنيتها: (هِنْدَان) إلاّ ما خُتِمَ بتاء التأنيث، فإنَّ تاءه تحذف في الجمع، وتسلم في التثنية، تقول في جمع مُسْلِمَة: (مُسْلِمَات) وفي تثنيتها: (مُسْلِمَتَان) ويتغيّر فيه ما تغيّر في التثنية، تقول: (حُبْلَيَات) بالياء، و(صَحْرَاوَات) بالواو، كما تقول في تثنيتهما: (حُبْلَيَان) و(صَحْرَاوَان) وإذا كان ما قبل التاء حرف علّة، أجْرَيْتَ عليه بعد حذف التاء ما يستحقّه لو كان آخراً في أصل الوضع، فتقول في نحو: ظَبْيَة وَغَزْوَة: (ظَبَيَات) و(غَزَوَات) بسلامة الياء والواو، وفي نحو: مُصْطَفَاة وَفَتَاة: (مُصْطَفَيَات) و(فَتَيَات) بقلب الألف ياء، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ﴾ [النور: ٣٣]، وفي نحو قَنَاة: (قَنَوَات) بالواو، وفي نحو: نَبَاءَة: (نَبَاءَات)، و(نَبَاوَات)، وفي نحو قُرَّاءَة: (قُرَّاءَات) بالهمز لا غير.



فصل: إذا كان المجموع بالألف والتاء اسماً، ثلاثياً، ساكن العين، غير معتلها، ولا مدغمها، فإن كانت فاؤه مفتوحة لزم فتحُ عينه، نحو: سَجْدَة ودَعْد، تقول: (سَجَدَات) و(دَعَدَات)، قال الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٧]، وقال الشّاعر:

٥٣٩ ـ بِـالـلّـهِ يَـا ظَـبَـيَـاتِ الْـقَـاعِ قُـلْـنَ لَـنَـا

وأمّا قولُه:

٥٤٠ ـ وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا   وَمَا لِي بِزَفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ

فضرورة حَسَنَة؛ لأنَّ العين، قد تسكّن للضرورة، مع الإفراد والتَّذكير، كقوله:

٥٤١ ـ يَـا عَـمْـرُو يَـا ابْـنَ الأَكْـرَمِـيـنَ نَـسْـبَـا

وإن كان مضمومَ الفاء ـ نحو: خُطْوَة وَجُمْل ـ أو مكسورَهَا ـ نحو: كِسْرَة وَهِنْد ـ جاز لك في عينه الفتحُ والإسكانُ مطلقاً، والإتباعُ إن لم تكن الفاء مضمومة واللام ياء كدُمْيَة وَزُبْيَة، ولا مكسورة واللام واو كذِرْوَة وَرِشْوَة. وَشَذّ جِرِوَات ـ بالكسر ـ.



ويمتنع التَّغيير في خمسة أنواع:

أحدها: نحو: زَيْنَبَات وَسُعَادَات؛ لأنهما رباعيان لا ثلاثيان.

الثاني: نحو: ضَخْمَات وَعَبْلَات؛ لأنهما وَصْفَان لا اسمان. وَشَذّ كَهَلَات ـ بالفتح ـ ولا ينقاس، خلافاً لقُطْرب.

الثالث: نحو: شَجَرَات، وَثَمَرَات، وَنَمِرَات؛ لأنهن مُحَرَّكَات الوسط. نعم

يجوز الإسكان في نحو: سَمُرَات وَنَمِرَات، كما كان جائزاً في المفرد. لا أنَّ ذلك حكم تجَدَّدَ حالَةَ الجمع.

الرابع: نحو: جَوْزَات وَبَيْضَات، لاعتلال العين، قال الله تعالى: ﴿فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ﴾ [الشورى: ٢٢]، وَهُذَيل تحرّك نحو ذلك، وعليه قراءة بعضهم: ﴿ثَلَٰثُ عَوَرَاتٍ لَّكُمْ﴾ [النور: ٥٨]، وقول الشاعر:

٥٤٢ ـ أَخُــو بَــيَــضَــاتٍ رَائِــحٌ مُــتَــأَوِّبٌ

واتّفق جميعُ العرب الفتح في عِيَرَات ـ جمع عِيرٍ ـ وهي الإبل التي تَحْمِلُ الميرَةَ، وهو شاذ في القياس، لأنَّه كَبِيعَةٍ وبيعات، فحقُّهُ الإسكانُ.

الخامس: نحو: حَجَّات وَحِجَّات وَحُجَّات، لإدغام عينه، فلو حُرِّك انْفَكَّ إدغامه، فكان يثقل [فتضيع] فائدة الإدغام.



هذا باب جمع التكسير

وهو: ما تغيّرت فيه صيغة الواحد، إمّا بزيادة كصِنْوٍ وَصِنْوَان، أو بنقص كتُخَمَة وَتُخَم، أو بتبديل شَكْلٍ كأَسَد وَأُسْد، أو بزيادة وتبديل شكل كرِجَالٍ، أو بنقص وتبديل شكل، كرُسُل، أو بهنَّ كغِلْمَان.

وله سبعة وعشرون بناءً: منها أربعة موضوعة للعدد القليل، وهو من الثلاثة إلىٰ العشرة، وهي أفْعُل، كأَكْلُبٍ، وَأَفْعَالٌ، كأَحْمَالٍ، وَأَفْعِلَةٌ، كأَحْمِرَةٍ، وَفِعْلَةٌ، كصِبْيَةٍ، وثلاثة وعشرون للعدد الكثير، وهو ما تجاوز العشرة، وسيأتي.

وقد يُسْتَغنى ببعض أبنية القلّة عن بناء الكثرة كأَرْجُل وَأَعْنَاق وَأَفْئِدَة، وقد يعكس كرِجَالٍ وَقُلوب وَصِرْدَان، وليس منه ما مَثَّلَ به النَّاظم وابنه من قولهم في جمع صَفَاة ـ وهي الصّخرة الملساءُ ـ صُفِيٌّ، لقولهم: أَصْفَاءٌ، حكاه الجوهري وغيره.

● **الأوَّل:** من أبنية القلّة: أَفعُلٌ ـ بضمّ العين ـ وهو جمع لنوعين:

أحدهما: فَعْلٌ، ٱسْماً، صحيح العين، سواءٌ صحّت لامه أم اعتلّت بالياء أم بالواو، نحو: كَلْب، وَظَبْي، وَجَرْوٍ، بخلاف، نحو: ضَخْم فإنَّه صفة، وإنَّما قالوا: أَعْبُدٌ لغلبة الاسمية، وبخلاف، نحو: سَوْط وَبَيْت لاعتلال العين، وَشَذّ قياساً أَعْيُنٌ، وقياساً وسماعاً أَثْوُبٌ وَأَسْيُفٌ، قال:

٥٤٣ ـ لِــكُــلِّ دَهْــرٍ قَــدْ لَــبِــسْــتُ أَثْــوُبَــا

وقال:

٥٤٤ ـ كَـأَنَّـهُـمْ أَسْـيُـفٌ بِـيـضٌ يَـمَـانِـيَـةٌ

الثاني: الاسم، الرباعي، المؤنث، الذي قبل آخره مدة، كعَنَاق، وَذِرَاع، وَعُقَاب، ويمِين، وَشَذَّ في نحو: شِهابٍ وَغُرَابٍ من المذكّر.



● الثاني: أفْعَالٌ، وهو لاسم ثلاثي، لا يستحق أفْعُلَ، إما لأنه على فَعْل، ولكنه معتل العين، نحو: ثَوْب وَسَيْف، أو لأنَّه على غير فَعْل، نحو: جَمَلٍ، وَنَمِر، وَعَضُد، وَحِمْل، وَعِنَب، وَإِبِل، وَقُفْل، وَعُنُق، ولكنّ الغالب في فُعل ـ بضم الأول وفتح الثاني ـ أن يجيء على فِعْلاَنِ ـ كصُرَد، وَجُرَذ، وَنُغر، وَخُرَزٍ ـ وَشَذّ نحو أرطاب، كما شَذّ في فَعْل المفتوح الفاء الصَّحيح العين السّاكنها، نحو: أحْمَال، وَأفْرَاخ، وَأزْنَاد، قال الله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾. وقال الحطيئة:

٥٤٥ ـ مَـاذَا تَـقُـولُ لأفْـرَاخٍ بِـذِي مَـرَخٍ

وقال آخر:

٥٤٦ ـ وَزَنْـدُكَ أَثْـبَـتُ أَزْنَـادِهَـا

● الثالث: أَفْعِلَةٌ. وهو لاسم، مذكّر، رباعي، ـ بمَدَّةٍ قبل الآخر ـ نحو: طَعَام، وَحِمَار، وَغُرَاب، وَرَغِيف، وَعَمُود.

وَالتُزِم في فَعَال ـ بالفتح ـ وَفِعَال ـ بالكسر ـ مُضَعَّفَي اللامِ أو مُعْتَلّيْهَا. فالأوّل كبَتَات وَزِمَام، والثاني: كقَبَاء وَإِنَاء.



● الرابع: فِعْلَةٌ ـ بكسر أوله وسكون ثانيه ـ وهو محفوظ [في] نحو: وَلَد وَفَتًى، ونحو: شَيْخ وَثَوْر، ونحو: ثِنًى، ونحو: غَزَال، ونحو: غُلاَم، ونحو: صَبِيّ وَخَصِيٍّ، ولعدم اطّراده قال أبو بكر: هو اسمُ جمعٍ، لا جمعٌ.



والأوّل: من أبنية الكثرة: فُعْلٌ ـ بضم أوله وسكون ثانيه ـ وهو جمع لشيئين:

ـ أحدهما: أفْعَلُ مقابل فَعْلاَء، كأحْمَر، أو ممتنعة مقابلتُه لها لمانع خَلْقي، نحو: أكْمَر، وَآدَرَ، بخلاف، نحو: آلَى لكبير الألية؛ فإنَّ المانع من أَلْيَاء تخلُّف الاستعمال.

ـ **والثاني:** فَعْلاءُ مقابلة أفعل، كحمراء، أو ممتنعة مقابلتها له لمانع خَلْقي كرَتْقَاءَ وَعَفْلاَءَ، بالعين ـ بخلاف ـ نحو: عَجْزَاءَ لكبيرة العجز.



الثاني: فُعُلٌ ـ بضمتين ـ وهو مطرد في شيئين: في وصف على فَعُول بمعنى فاعل كَصَبُور وَغَفُور، وفي اسم، رباعي، بمَدَّةٍ قبل لام غيرِ معتلة مطلقاً، أو غير مضاعفة إن كانت المَدَّة ألفاً، نحو: قَذَال وَأَتَان، ونحو: حِمَار وَذِرَاع، ونحو: قُرَاد وَكُرَاع، ونحو: قَضِيب وَكَثِيب، ونحو: عَمُود وَقَلُوص، ونحو: سَرِير وَذَلول. وخرج، نحو: كِسَاءٍ وَقَبَاءٍ، لأجل اعتلال اللام، ونحو: هِلاَل وَسِنَان، لأجل تضعيفها مع الألف، وَشَذّ عِنَان وَعُنُنٌ، وَحِجَاج وَحُجُجٌ، ويحفظ في نحو: نَمِر، وَخَشِن، وَنَذِير، وَصَحِيفة.

الثالث: فُعَلٌ ـ بضم أوله وفتح ثانيه ـ وهو مُطّرد في شيئين: في اسم على فُعْلَة كقُرْبة وَغُرْفة وَمُدْية وَحُجَّة وَمُدَّة، وفي الفُعْلَى أنثى أفْعَل كالكُبْرَىٰ والصُّغْرَى، بخلاف حُبْلَى، وشذّ في نحو: بُهْمَةٍ، ونحو: رُؤْيا، نحو: نَوْبَة، ونحو: بَدْرَة، وَلِحْيَة، وَتُخْمَة.



الرابع: فِعَلٌ ـ بكسر أوَّله ـ وفتح ثانيه ـ وهو لاسم على فِعْلَة كحِجَّة، وكِسْرَة، وفِرْية، وهي الكِذْبة، ويحفظ في فَعَلَة، نحو: حَاجَة، ونحو: ذِكْرَى، وقَصْعَة، وذِرْبة، وهِدْم.

الخامس: فُعَلة ـ بضم أوَّله وفتح ثانيه ـ وهو مطّرد في وصف لعاقل على فاعل معتلّ اللام كرَام وقَاضٍ وغازٍ.

السادس: فَعَلة ـ بفتحتين ـ وهو شائع في وصف لمذكّر عاقل صحيح اللام، نحو: كَامِلٍ وسَاحِرٍ وسَافِرٍ وبَارٍّ.



السابع: فَعْلَى ـ بفتح أوله وسكون ثانيه ـ وهو لما دَلَّ على آفة من فَعِيل وَصْفاً للمفعول كجَرِيح وأَسِير، وحُمِلَ عليه ستة أوْزَان ممّا دلَّ على آفةٍ: من فَعِيل وَصْفاً للفاعل كَمَرِيضٍ، وفَعِل كزَمِنٍ، وفَاعِل كهَالِكٍ، وَفَيْعِل كَمَيِّتٍ، وأَفْعَل كَأَحْمَق، وفَعْلاَن كَسَكْرَان.



الثامن: فِعَلَة - بكسر أوّله وفتح ثانيه - وهو كثير في فُعْل ٱسْماً - بضمّ الفاء - نحو: قُرْط وقُرْج وكُوز ودُب، وقليل في اسم على فَعْل - بفتح الفاء - نحو: غَرْد، أو - بكسرها - نحو: قِرْد، وَقَل أيضاً في نحو: ذَكَرٍ وهَادِرٍ.



التاسع: فُعَّل - بضم أوّله وتشديد ثانيه مفتوحاً - وهو لوصف على فاعل أو فاعلة صحيحي اللام، كضارب وصائم، ومؤنثيهما وَنَدَرَ في نحو: غَازٍ وعَافٍ، كما نَدَرَ في نحو: خَرِيدَة ونُفَسَاءَ ورَجُل أعْزَل.



العاشر: فُعَّال - بضم أوله وتشديد ثانيه - وهو لوصف على فاعل صحيح اللاّم، كصائم وقائم وقارىءٍ، قيل: وَنَدَرَ في فاعلة، كقوله:

٥٤٧ - وَقَــدْ أَرَاهُــنَّ عَــنِّــي غَــيْــرَ صُــدَّادِ

والظَّاهر أنَّ الضَّمير للأبصار لا للنّساء، فهو جمع صاد لا صادَّة، وفي المعتلّ، كغُزَّاءٍ، وسُرَّاءٍ.



الحادي عشر: فِعَال - بكسر أوّله - وهو لثلاَثَةَ عَشَرَ وَزْناً:

الأول والثاني: فَعْل وفَعْلة، اسمين أو وصفين، نحو: كَعْبٍ وقَصْعَةٍ وصَعْبٍ وخَدْلَةٍ، وَندَرَ في يائيِّ الفاء، نحو: يَعْرٍ، أو العين، نحو: ضَيْفٍ وضَيْعَةٍ.

الثالث والرابع: فَعَل وفَعَلة غير معتلّي اللاّمّ ولا مضعفيها، كجَمَل وجَبَل، ورَقَبَة وثَمَرَة.

الخامس والسادس: فِعْل كذِئْب وبِئْر، وفُعْل، كدُهْن ورُمْح.

السابع والثامن: فَعِيل بمعنى فاعل ومؤنثهُ، كظَرِيف وكَرِيم وشَرِيف، ومؤنثاتها.

والخمسة الباقية: فَعْلاَن صفة ومُؤَنَّثاه فَعْلَى وفَعْلاَنة، فُعْلاَن صفةً وأنثاه فُعْلاَنَة، كغَضْبَان وغَضْبَى، ونَدْمَان ونَدْمَانة، وخُمْصَان وخُمْصَانة.

والتزموا في فَعِيل وأنثاه إذا كانا وَاويَّيِ العينين صحيحي اللامين، كطَوِيل وطَوِيلة: أن لا يُجْمَعَا إلاّ على فِعَال.

ويحفظ فِعَال في نحو: رَاعٍ وقَائِمٍ وآمٍّ، ومؤنثاتهن وأعْجَف وجَوَاد وخَيْر وبَطْحَاء وقَلُوص.



الثاني عشر: فُعُول ـ بضمّتين ـ ويطّرد في أربعة؛ أحدها: اسم على فَعِل، نحو: كَبِد ووَعِل، وهو فيه كاللازم، وجاء في نحو: نَمِر، نُمُورٌ على القياس ونُمُرٌ، قال:

٥٤٨ ـ فِيهَا عَيَائِيلُ أُسُودٍ وَنُمُرْ

وقد يكون مَقْصُوراً من نُمُور للضرورة، وقالوا: أَنمَار.

والثّلاثة الباقية الاسمُ الثّلاثي السّاكن العين: مفتوح الفاء، نحو: كَعْب وفَلْس، ومكسورها، نحو: حِمْل وضِرْس، ومضمومها، نحو: جُنْد وبُرد، إلاّ في ثلاثة؛ **أحدها**: معتلُّ العين كحُوت، **والثاني**: معتلُّ اللام، كمُدي، وَشَذّ في نُؤْي نُوِيٌّ، قال:

٥٤٩ ـ خَلَتْ إلاّ أَيَاصِرَ أَوْ نُؤِيّا

الثالث: المضاعف، كـ (مُدٍّ) وَشَذّ في حُصّ ـ بالحاء المهملة، وهو الوَرْسُ ـ حُصُوص، ويحفظ في فَعَل، كأسَد، وشَجَن، ونَدَب، وذَكَر.



الثالث عشر: فِعْلاَن ـ بكسر أوّله وسكون ثانيه ـ وَيَطَّرِد أيضاً في أربعة: اسم على فُعَال، كغُلام وغُرَاب، أو على فُعَل، كصُرَد وجُرَذ، أو فُعْل واويَّ العين، كحُوت وكُوز، أو فَعَل، كتَاج وساج وخَال وجَارٍ ونَارٍ وقَاعٍ، وقَلَّ في نحو: صِنْو وخَرِب، وغَزَال وصُوَار، وحائِط وظَلِيم، وخَرُوف.



الرابع عشر: فُعْلاَنٌ ـ بضم أوله وسكون ثانيه ـ ويكثر في ثلاثة: في اسم على فَعْل، كظَهْر وبَطْن، أو فَعَل صحيح العين، كذَكَر وجَذَع، أو فَعِيل، كقَضِيب ورَغِيف وكَثِيب، وَقَلَّ في نحو: رَاكِب وأَسْوَد وزُقَاقٍ.



الخامس عشر: فُعَلاَء ـ بضمّ أوّله وفتح ثانيه ـ وَيَطَّرد في فَعِيل بمعني فاعل، غير مضاعف، ولا معتلّ اللام، كظَرِيف، وكَرِيم، وبَخِيل، وكثر في فاعل دَالاًّ على معنى، كالغريزة، كعَاقِلٍ وصَالِحٍ وشَاعِرٍ، وشَذّ فُعَلاَء في نحو: جَبَان وخَلِيفة وسَمْحٍ ووَدُودٍ.



السادس عشر: ـ أَفْعِلاَء، بكسر ثالثه ـ وهو نائب عن فُعَلاَء، في المضعَّف، كشَدِيد وعَزِيز، وفي المعتلّ، كَوَليّ وغَنِيٍّ، وشذَّ في نحو: نَصِيب، وصَدِيق وهَيِّنٍ.



السابع عشر: فَوَاعِل، وَيَطَّرد في سبعة، في فاعلة اسماً أو صفة، كـ ﴿نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿١٦﴾﴾ [العلق: ١٦]، وفي اسم على فَوْعَل، كجَوْهَر وكَوْثَر، أو فَوْعَلَةٍ، كصَوْمَعة وزَوْبَعَة، أو فَاعَل - بالفتح - كخَاتَم وقَالَب، أو فَاعِلاَء - بالكسر - نحو: قَاصِعَاء ورَاهِطَاء، أو فاعل، كجائز وكاهل، أو في وصف على فَاعِل لمؤنث، كحائِض وطالِقٍ، أو لغير عاقل، كصَاهِلٍ وشَاهِقٍ، وشذ فَوَارِس ونَوَاكِس وسَوَابق وهَوَالِك.

الثامن عشر: فَعَائِل، وَيَطَّرد في كل رباعيّ، مؤنَّث، ثالثه مَدَّة، سواء كان تأنيثه بالتّاء، كسَحَابة وصَحِيفة وحَلُوبة، أو بالمعنى، كشَمَال وعَجُوز وسَعِيد، علم امرأة.



التاسع عشر: فَعَالِي - بفتح أوّله وكسر رابعه - وَيَطَّرد في سبعة، فَعْلاَة، كَمَوْمَاة وفِعْلاَة، كسِعْلاَة، وفِعْلِيَة، كهِبْرِيَة، وفَعْلُوَة، كعَرْقُوَة، وما حُذِف أوّلُ زَائِدَيْهِ من نحو حَبَنْطًى وقَلَنْسُوَة، وفَعْلاَء اسماً، كصَحْرَاء، أو صفةً لا مذكَّر لها، كعَذْرَاء، وذو الألف المقصورة لتأنيثٍ، كحُبْلَى، أو إلحاق، كذِفْرَى.

تمامُ العشرين: فَعَالَى - بفتح أوله ورابعه - ويُشَارِك الفعالِي - بالكسر - في صحراء وما ذكر بعده، وليس لِفَعَالَى ما ينفرد به عن الفعالِي إلاّ وصف.



الحادي والعشرون: فَعَاليّ - بالتّشديد - ويَطَّرد في كلّ ثلاثي آخره ياء مشدّدة غير متجدّدة للنّسب، كبُخْتِيّ وكُرْسِيّ وقُمْرِيّ، بخلاف، نحو: مِصْرِيّ وبَصْرِي، وأمّا أَنَاسِيُّ فجمع إنسان لا إنْسِيَ، وأصله أَنَاسِينُ، فأبدلوا النّون ياءً، كما قالوا: ظَرِبَان وظَرَابِيّ.



الثاني والعشرون: فَعَالِل، وَيَطَّرد في أربعة، وهي: الرّباعي والخماسي مجرّدين ومَزِيداً فيهما؛ فالأوّل: كجَعْفَر وزِبْرِج، والثاني: كسَفَرْجَل وجَحْمَرِش، ويجب حذف خامسه؛ فتقول: سَفَارِج وجَحَامِر، وأنت بالخيار في حذف الرابع أو الخامس إن كان الرابع مُشْبِهاً للحروف التي تزاد: إمَّا بكونه بلفظ أحدها، كخَدَرْنَق، أو بكونه من مَخْرَجه، كفَرَزْدَق، فإنَّ الدّال من مخرج التَّاء، والثالث نحو: مُدَحْرِج ومُتَدَحْرِج، والرابع نحو: قَرَطْبُوس وخَنْدَرِيس، ويجب حذف زائد هذين النّوعين، إلاّ إذا كان ليناً قبيل الآخر، فيثبت، ثم إن كان ياءً صُحِّح، نحو: قِنْدِيل، أو واواً أو ألفاً قلبا ياءَين، نحو: عُصْفُور وسِرْدَاح.



الثالث والعشرون: شبه فَعَالِلَ، ويَطَّرِد في مزيد الثّلاثيّ غير ما تقدم.

ولا تحذف زيادته إن كانت واحدة، كأَفْكَلٍ ومَسْجِدٍ وجَوْهَرٍ وصَيْرَف وعَلْقًى، ويحذف ما زاد عليها؛ فَتُحْذَفُ زيادة من نحو: مُنْطَلق، واثنتان من نحو: مُسْتَخْرِج ومُتَذَكِّر، ويتعيّن إبقاءُ الفاضل، كالميم مطلقاً، فتقول في مُنْطَلق: مَطَالق، لا نَطَالق، وفي مُسْتَدْع: مَدَاع، لا سَدَاع، ولا تَدَاع، خلافاً للمبرّد في نحو: مُقْعَنْسِس، فإنَّه يقول: قَعَاسِس، ترجيحاً لمماثل الأصل، وكالهمزة والياء المصدرتين، كأَلَنْدَد ويَلَنْدَد، تقول: أَلادّ ويَلادّ.

وإذا كان حذف إحدى الزِّيادتين مُغْنياً عن حذف الأخرىٰ بدون العكس تعيّن حذف المغني حَذْفُهَا، كياء حَيْزَبُون، تقول: حَزَابِينَ ـ بحذف الياء، وقلب الواو ياءً، لا حَيَازِين ـ بحذف الواو ـ لأن ذلك مُحْوِج إلى أن تحذف الياء، وتقول: حَزَابِن؛ إذ لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف، أوسطها ساكن، إلاّ وهو معتل.

فإن تكافأت الزّيادتان، فالحاذف مُخيّر، نحو: نوني سَرَنْدَى وعَلَنْدَى وألفيهما، تقول: سَرَاند أو سَرَادٍ، وعَلاَند أو عَلاَدٍ.



هذا باب التصغير

وله ثلاثة أبنية: فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل، كفُلَيْس، ودُرَيْهِم، ودُنَيْنِير.

وذلك لأنّه لا بُدَّ في كلّ تصغيرٍ من ثلاثة أعمال: ضَمِّ الأول، وفتح الثاني، واجتلاب ياء ساكنة ثالثة، ثم إن كان المصغّر ثلاثياً، اقْتُصِرَ على ذلك وهي بنْية فُعَيل، كفُلَيْس ورُجَيْل، ومِنْ ثَمَّ لم يكن، نحو: زُمَّيْل، ولُغَيْزَىٰ تصغيراً، لأنَّ الثاني غير مفتوح، والياء غير ثالثة، وإن كان متجاوزاً للثّلاثة، احتيج إلى عمل رابع، وهو كسرُ ما بعد ياء التَّصغير، ثم إن لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف لين قبل الآخر، فهي بنية فُعَيْعِل، كقولك في جعفر: جُعَيْفِر، وإن كان بعده حرف لين قبل الآخر، فهي بنية فُعَيْعِيل، لأنَّ اللّين الموجود قبل آخر المكبّر، إن كان ياءً، سلمت في التَّصغير، لمناسبتها للكسرة، كقِنْدِيل وقُنَيْدِيل، وإن كان واواً، أو ألفاً، قلبا ياءَين لسكونهما، وانكسار ما قبلهما، كعُصْفُور وعُصَيْفِير، ومِصْبَاح ومُصَيْبِيح.

وَيُتَوَصَّل في هذا الباب إلى مثالَيْ: فُعَيْعِل وَفُعَيْعِيل بما يُتَوَصَّلُ به في باب الجمع إلى مثالَي: فَعَالِل وفَعَالِيل؛ فتقول في تصغير: سَفَرْجَل وفَرَزْدَق ومُسْتَخْرِج، وأَلَنْدَد،

ويَلَنْدَد وحَيْزَبُون: سُفَيْرِج، وفُرَيْزِد أو فُرَيْزِق، ومُخَيْرِج، وأُلَيْد، ويُلَيْد، وحُزَيْبِين، وتقول في سَرَنْدَى وعَلَنْدَى: سُرَيْنِد وعُلَيْنِد أو سُرَيْدٍ وعُلَيْدٍ.

ويجوز لك في بابي التكْسير والتّصغير: أن تعوّض ممّا حذفته يَاءً ساكنة قبل الآخر، إن لم تكن موجودة، فتقول: سُفَيْرِيج وسَفَارِيج، بالتّعويض، وتقول في تكسير أَحْرنْجَام وتصغيره: حَرَاجِيم وحُرَيْجِيم، ولا يمكن التّعويض، لاشتغال محلّه بالياء المنقلبة عن الألف.

وما جاء في البابين مُخَالِفاً لما شرحناه فيهما، فخارجٌ عن القياس، مثالهُ في التّكْسير: جمعُهم مكاناً على أمْكُنٍ، ورَهْطاً وكُرَاعاً: علىٰ أرَاهِط، وأكَارِع، وباطلاً وحديثاً: على أباطيل، وأحاديث، ومثالُه في التَّصغير، تصغيرهم مغْرِباً وعِشَاءً: على مُغَيْربان وعُشَيَّان، وإنْسَاناً ولَيْلَةً: علىٰ أُنَيْسِيَان ولُيَيْلِيَة، ورَجُلاً: علىٰ رُوَيْجِل، وصبية وغِلْمَة وَبنون: على أُصَيْبِيَة وأُغَيْلِمَة وأُبَيْنُون، وعَشِيَّة: على عُشَيْشِيَة.

فصل: واعلم أنه يُسْتَثنىٰ من قولنا: (يكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز الثلاثة) أَرْبَعُ مَسَائل:

إحداها: ما قبل علامة التأنيث، وهي نوعان: تاءٌ، كشَجَرَة، وألف كحُبْلَى.

الثانية: ما قبل المَدَّة الزّائدة قبل ألف التأنيث، كحَمْرَاء.

الثالثة: ما قبل ألف أفْعَال، كَأجْمَال وأفْرَاس.

الرابعة: ما قبل ألف فَعْلاَن الذي لا يُجْمع على فعَالِين، كسَكْرَان وعُثْمَان.

فهذه المسائل الأربع، يجب فيها أن يبقى ما بعد ياء التَّصغير مفتوحاً، أي: باقياً على ما كان عليه من الفتح قبل التَّصغير، تقول: شُجَيْرَةٌ، وحُبَيْلَىٰ، وحُمَيْرَاء، وأُجَيْمَال، وأُفَيْرَاس، وسُكَيْران، وعُثَيْمَان، وتقول في سِرْحَان وسُلْطَان: سُرَيْحِين وسُلَيْطِين؛ لأنَّهم جمعوهما على سَرَاحِين وسَلاَطِين.



فصل: وَيُسْتَثْنى أيضاً من قولنا: (يُتَوَصَّلُ إلى مثال فُعَيْعِل وفُعَيْعِيل) بما يُتوصّل به من الحذف إلى مثال مَفَاعل ومَفَاعيل ثماني مسائل، جاءت في الظّاهر، على غير ذلك، لكونها مختومة بشيءٍ، قُدِّر انفصالُه عن البِنْية، وقُدِّر التّصغير وارداً على ما قبل ذلك الشّيءِ، وذلك ما وقع بعد أربعة أحرف، من ألف التَّأنيث ممدودةً، كقُرْفُصَاء، أو تائه، كحَنْظَلَة، أو علامة نسب، كعَبْقَرِيّ، أو ألف ونون زائدتين، كزَعْفَرَان، وجُلْجُلاَن، أو علامة تثنية، كمُسْلِمَيْنِ، أو علامة جمع تصحيح للمذكّر، كجَعْفَرِينَ، أو للمؤنّث، كمُسْلِمَات، وكذلك عَجُز المضاف، كامرىء القيس، وعَجُز المركّب كبَعْلَبَكّ.

فهذه كلُّها ثابتة في التَّصغير؛ لتقديرها منفصلة، وتقدير التَّصغير واقعاً على ما قبلها، وأمَّا في التَّكسير، فإنّك تحذف، فتقول: قَرَافِص، وحَنَاظِل، وعَبَاقِر، وزَعَافِر، وجَلاَجِل، ولو ساغ تكْسيرُ البواقي، لوجب الحذف، إلاّ أنَّ المضاف يُكَسَّرُ بلا حذف، كما في التَّصغير، تقول: أمَارِئُ القيس، كما تقول: أُمَيْرِئ القيس؛ لأنَّهما كلمتان، كلّ منهما ذات إعراب يَخُصُّها؛ فكان ينبغي للنَّاظم أن لا يستثنيه.

فصل: وتثبت ألف التأنيث المقصورة، إن كانت رابعة، كحُبْلَى، وتحذف إن كانت سادسة، كلُغَّيْزَى، أو سابعة، كبَرْدَرَايا. وكذا الخامسة إن لم يتقدَّمها مَدَّة، كقَرْقَرَى، فإن تقدّمتها مَدَّةٌ، حذفْتَ أيّهما شئت، كحُبَارَى وقُرَيْثَا، تقول: حُبَيْرَى أو حُبَيِّر، وقُرَيْثَا أو قُرَيِّث.



فصل: وإن كان ثاني المصغّر ليناً منقلباً عن لين، رَدَدْتَه إلى أصله؛ فتردّ ثاني، نحو: (قِيمَةٍ، ودِيمةٍ، ومِيزان، وبَاب) إلى الواو، وَيُرَدُّ ثاني، نحو: (مُوقِن، ومُوسِر، ونَاب) إلى الياء؛ بخلاف ثاني، نحو: (مُتَّعد) فإنّه غير لين؛ فيقال: مُتَيْعِد، لا مُوَيْعِد، خلافاً للزّجّاج والفارسيّ، وبخلاف ثاني، نحو: (آدم) فإنّه عن غير لين، فتقلب واواً، كالألف الزّائدة من نحو: ضَارِب والمجهولة الأصل، كصابٍ، وقالوا في عِيدٍ: عُيَيْد، شذوذاً، كراهيةً، لالتباسه بتصغير عُود، وهذا الحكم ثابتٌ في التّكسير الذي يتغيّر فيه الأوّل، كمَوَازين، وأبْوَاب، وأنْيَاب، وأعْوَاد؛ بخلاف، نحو: قِيَمٍ ودِيَمٍ.



فصل: وإذا صُغِّر ما حُذِف أحد أصوله، وجب رَدُّ محذوفِهِ إن كان قد بقي بعد الحذف على حرفين، نحو: كُلْ وخُذ ومُذْ، أعلاماً؛ وسَهٍ ويَدٍ وحِرٍ؛ تقول: أُكَيْل وأُخَيْذ، برَدِّ الفاء، ومُنَيذ وسُتَيْهَة، برَدِّ العين، ويُدَيّة وحُرَيْح، بردِّ اللاّم.

وإذا سُمِّي بما وُضِعَ ثُنَائيًا فإن كان ثانيه صحيحاً، نحو: هَلْ وبَلْ، لم يُزَد عليه شيء حتى يُصَغَّر؛ فيجب أن يضعف، أو يُزَاد عليه ياء؛ فيقال: هُلَيْل أو هُلَيّ، وإن كان معتلاً وجب التّضعيف قبل التّصغير، فيقال في لَوْ وكَيْ ومَا أعلاماً: لَوٌّ وكَيّ ـ بالتَّشديد ـ ومَاء ـ بالمدّ ـ وذلك لأنَّك زِدْتَ على الألف ألفاً؛ فالتقى ألفان، فأبدلت الثانية همزة، فإذا صغّرت أعطيت حكم دَوّ وحَيٍّ ومَاء؛ فتقول: لُوَيٌّ، كما تقول: دُوَيٌّ، وأصلهما: لُوَيْوٌ ودُوَيْوٌ، وتقول: كُيَيٌّ ـ بثلاث ياءات ـ كما تقول: حُيَيٌّ، وتقول: مُوَيٌّ، كما تقول في تصغير الماء المشروب: مُوَيْه، إلاّ أنَّ هذا لامه هاء فَرُدَّ إليها.



فصل: وتصغير الترخيم، أن تعمد إلى ذي الزِّيادة الصَّالحة للبقاء فتحذفها، ثم توقع التّصغير على أصوله، وَمِنْ ثَمَّ لا يتأتّىٰ في نحو: جَعْفَر، وسَفَرْجَلٍ، لتجرُّدهما، ولا في نحو: مُتَدَحْرِجٍ ومُحْرَنْجِم؛ لامتناع بقاء الزّيادة فيهما، لإخلالها بالزِّنَة، ولم يكن له إلاّ صيغتان، وهما: فُعَيْلٌ: كحُمَيْد في أحْمَدَ وحَامِد ومَحْمُود وحَمْدُون وحَمْدَان، وفُعَيْعلٌ كقُرَيْطِس، لا فُعَيْعِيل؛ لأنَّه ذو زيادة.



فصل: وتلحق تاءُ التأنيثِ تصغيرَ ما لا يلبس من مؤنّثٍ عارٍ منها، ثلاثيّ في الأصل وفي الحال، نحو: (دَار وسِنّ وعَيْن وأُذُن)، أو الأصل دون الحال، نحو: (يَدٍ)، وكذا إن عَرَضَتْ ثلاثيتهُ بسبب التّصغير، كسَمَاء مُطلقاً، وحَمْرَاء وحُبْلَىٰ مُصَغَّرين تصغير الترخيم بخلاف، نحو: شَجَر وبَقَر، فلا تلحقهما التَّاء فيمن أنّثهما، لئلاّ يلتبسا بالمفرد، وبخلاف نحو: خَمْس وسِتّ، لئلاّ يلتبسا بالعدد المذكّر، وبخلاف، نحو: زينب وسُعَاد لتجاوُزهما للثّلاثة، وشذّ تَرْكُ التّاءِ في تصغير حَرْب وعَرَب ودِرْع ونَعْل ونحوهِنَّ، مع ثلاثيتهن، وعدم اللّبس، واجتلابُهَا في تصغير وَرَاء وأَمَام وقُدَّام، مع زيادتهنَّ على الثلاثة.



فصل: ولا يصغَّر من غير المتمكن إلاّ أربعة: أفْعَلُ في التَّعجُّب، والمركّب المزجي، كبَعْلَبَكَّ وسِيبَوَيْهِ، في لُغة مَنْ بَنَاهُما، وأمَّا مَن أعربهما فلا إشكال وتصغيرُهما تصغير المتمكّن، نحو: ما أُحَيْسِنَه وبُعَيْلِبَكَّ وسُيَيْبِوَيه، واسم الإشارة، وسمع ذلك منه في خمس كلمات، وهي: ذا، وتاء، وذان، وتان، وأُولاَءِ، والاسم الموصول، وسمع ذلك منه أيضاً في خمس كلمات، وهي: الذي، والتي، وتثنيتهما، وجمع الذي، وَيُوَافِقْنَ تصغيرَ المتمكّن في ثلاثة أُمُور: اجتلابِ الياء السّاكنة، والتزام كون ما قبلها مفتوحاً، ولزوم تكميل ما نقص منها عن الثّلاثة، ويخالفنه في ثلاثة أيضاً: بقاءِ أوّلها على حركته الأصليّة، وزيادةِ ألفٍ في الآخر عوضاً من ضمّ الأوّل. وذلك في غير المختوم بزيادة تثنية أو جمع، وأن الياء قد تقع ثانية، وذلك في: (ذا وتا)؛ تقول: ذَيَّا وتَيَّا، والأصل: ذُيَيَّا وتُيَيَّا فحذفت الياء الأولى، وذَيَّان وتَيَّان، وتقول: أوليَّا ـ بالقصر في لُغة مَنْ قَصَرَ، وبالمد في لُغة مَنْ مدّ ـ وتقول: اللَّذَيَّا، واللَّتَيَّا، واللَّذَيَّانِ، واللَّتَيَّانِ، واللَّذَيُّون، وإذا أردت تصغير (اللاتي)، صغّرت التي فقلت: اللّتيَّا، ثم جمعت بالألف والتّاء، فقلت: اللّتيَّات؛ واستغنوا بذلك عن تصغير اللاّتي واللائي على الأصَحِّ.

ولا يُصَغَّر (ذي) اتّفاقاً، للإلباس، ولا (تي)، للاستغناء بتصغير تا، خلافاً لابن مالك.



هذا باب النّسب

إذا أردتَ النَّسب إلى شيء فلا بُدَّ لك من عملين في آخره، أحدهما: أن تزيد عليه ياء مشدّدة، تَصِيرُ حرفَ إعْرَابِهِ، والثاني: أن تكسره؛ فتقول في النَّسب إلى دِمَشْقَ: دِمَشْقِيٌّ.

وتحذفُ لهذه الياء أمور في الآخر، وأمور متَّصلة بالآخر:

أما التي في الآخر فستة:

● **أحدها:** الياء المشدَّدة الواقعة بعد ثلاثة أحْرُف فصاعداً، سواء كانتا زائدتين، أو كانت إحداهما زائدة والأخرىٰ أصلية.

فالأوّل: نحو: كُرْسي وشَافعي؛ فتقول في النّسب إليهما: كُرْسِيّ وشَافعِيّ، فيَتَّحد لفظُ المنسوبِ، ولفظ المنسوب إليه، ولكن يختلف التّقدير، ولهذا كان بَخَاتِيّ ـ علماً لرجل ـ غيرَ منصرفٍ؛ فإذا نسب إليه انصرف.

والثاني: نحو: مَرْمِيٍّ أصله: مَرْمُويٌ، ثم قلبت الواو ياءً والضمة كسرةً، وأدغمت الياء في الياء، فإذا نسبت إليه قلت: مَرْمِيّ. وبعضُ العرب يحذف الأولى لزيادتها ويُبْقِي الثانية، لأصالتها، ويقلبها ألفاً، ثمّ يقلب الألف واواً، فيقول: مَرْمَوِيٌّ.

وإن وقعت الياء المشدّدة بعد حرفين، حذفت الأولى فقط، وقلبت الثَّانية ألفاً ثم الألف واواً؛ فتقول في أُمَيِّة: أُمَوِيّ.

وإن وقعت بعد حرف، لم تحذف واحدة منهما، بل تفتح الأولى، وتردُّهَا إلى الواو وإن كان أصلها الواو، وتقلب الثانية واواً، فتقول في طَيٍّ وحَيٍّ: طَوَوِيٌّ وحَيَوِيٌّ.

● **الثاني:** تاءُ التأنيثِ، تقول في مَكَّة: مَكِّيٌّ، وَقَوْلُ المتكلّمين، في ذات: ذَاتِي، وَقَوْلُ العامّة في الْخَلِيفَة: خَلِيفَتِي، لحنٌ، وصوابُهما: ذَوَوِي، وخَلِيفي.

● **الثَّالث:** الألف إن كانت متجاوزة للأربعة، أو أربعة متحرّكاً ثاني كلمتها؛ فالأوّل: يقع في ألفِ التأنيث، كحُبَارَى، وألف الإلحاق، كحَبَرْكى، فإنه مُلْحَقٌ بسَفَرْجَل، والألفِ المنقلبة عن أصل كمُصْطَفَى. والثاني: لا يقع إلاّ في ألف التّأنيث، كجَمَزَى. وأما السّاكن ثاني كلمتها، فيجوز فيها القلبُ والحذفُ، والأرْجَحُ في الّتي للتأنيث، كحُبْلَى: الحذفُ، وفي التي للإلحاق كعَلْقًى، والمنقلبةِ عن أصْلٍ، كمَلْهًى القلب، والقلبُ في نحو: مَلْهًى خَيْرٌ منه في نحو: عَلْقًى، والحذفُ بالعكس.

● **الرابع:** ياءُ المنقوص المتجاوزة أربعة، كمُعْتَدٍ ومُسْتَعْلٍ، فأمّا الرابعة كقَاضٍ، فكألف المقصور الرابعة في نحو: مَسْعًى ومَلْهًى، ولكن الحذفُ أرْجَحُ.

وليس في الثالث من ألف المقصور، كفَتًى وعَصًى، وياءِ المنقوص كعَمٍ وشَجٍ إلاّ القلبُ واواً، وحيث قلبنا الياءَ واواً، فلا بُدَّ من تقدّم فتح ما قبلها.

ويجب قلبُ الكَسرة فتحةً في فَعِلٍ، كنَمِرٍ، وفُعْلٍ، كدُئلٍ، وفِعِلٍ، كإِبِلٍ.

● **الخامس والسّادس:** علامة التّثنية، وعلامة جمع تصحيح المذكّر، فتقول في زَيْدَان وزَيْدُون: علمين معربين بالحروف: زَيْدِيّ؛ فأمّا قبل التّسمية، فإنّما يُنْسَب إلى مفردهما، وَمَنْ أَجْرَى زَيْدَان عَلماً مُجرى سَلْمَان وقال:

٥٥٠ ـ أَلاَ يَـــا دِيَـــارَ الْـــحَـــيِّ بِـــالـــسَّـــبُـــعَـــانِ

قال: زَيْدَانِيٌّ ومَن أجرى زَيْدُون ـ عَلَماً ـ مُجرىٰ غِسْلِينٍ، قال: زَيْدِينيٌّ، ومَن أجراه مُجرىٰ هٰارُون ومُجرى عَرْبُون، أو ألزمه الواوَ وفتحَ النّون، قال: زَيْدُونِيٌّ: فنحو: تَمَرَات إن كان باقياً على جمعيّته، فالنّسب إلىٰ مفرده، فيقال: تَمْرِيٌّ بالإسكان. وإن كان علماً، فمَنْ حكىٰ إعرابه، نَسَب إليه على لفظه، وَمَنْ مَنَعَ صرفه، نَزَّل تاءه منزلة تاءِ مكّة، وألفَهُ منزلة ألف جَمَزَى، فحذفهما وقال: تَمَرِيٌّ، وبالفتح. وأمّا نحو: ضَخْمَات، ففي ألفه: القلبُ، والحذفُ؛ لأنّها كألِفِ حُبْلَى، وليس في ألف، نحو: مُسْلِمَات وسُرَادِقَات إلاّ الحذفُ.



وأمّا الأمور المتّصلة بالآخر فستة أيضاً:

الأول: الياء المكْسُورة المدغمة فيها ياء أخرى؛ فيقال في طَيِّب وهَيِّن: طَيْبِيّ وهَيْنِيّ، بحذف الياء الثانية، بخلاف، نحو: هَبَيَّخ، لانفتاح الياء، وبخلاف، نحو: مُهَيِّيم، لانفصال الياء المكْسورة من الآخر بالياء السّاكنةض.

وكان القياسُ أن يقال في طَيِّىء: طَيْئِيّ، ولكنّهم بعد الحذف قلبوا الياء الباقية ألفاً، على غير قياس، فقالوا: طائِيٌّ.

الثاني: ياء فَعِيلَة، كحَنِيفَة وصَحِيفَة، تَحْذف منه تاء التَّأنيث أوّلاً، ثُمَّ تحذف الياء، ثم تقلب الكسرة فتحةً؛ فتقول: حَنَفِيٌّ وصَحَفِيٌّ، وَشَذّ قولهم في السَّليقة: سَلِيقِي، وفي عميرة كلبٍ: عَميرِيّ.

ولا يجوز حذف الياء في نحو: طَوِيلة، لأنَّ العين معتلّة، فكان يلزم قلبها ألفاً لتحرّكها وتحرّك ما بعدها وانفتاح ما قبلها، فيكْثر التّغيير، ولا في نحو: جَلِيلَة؛ لأنّ العين مضعَّفة، فيلتقي بعد الحذف مِثلاَنِ فَيثقل.

الثالث: ياء فُعَيْلَة، كجُهَيْنَة وقُرَيْظَة، تحذف تاء التّأنيث أوّلاً، ثُمّ تحذف الياء، فتقول: جُهَنِيٌّ وقُرَظِيٌّ، وَشَذّ قولهم في رُدَيْنة: رُدَيْنِي، ولا يجوز ذلك في نحو: قلَيْلَة، لأنَّ العين مضعَّفة.

الرَّابع: واو فَعُولة، كشَنُوءَة، تحذف تاء التّأنيث، ثم تحذف الواو، ثم تقلب الضّمة فتحة، فتقول: شَنَئِيّ، ولا يجوز ذلك في قَوُولة، لاعتلال العين، ولا في نحو: مَلُولة، لأجل التَّضعيف.

الخامس: ياء فَعِيل المعتلِّ اللاّم، نحو: غَنِيّ وعَلِيّ، تحذف الياء الأولىٰ، ثم تقلب الكسرة فتحة، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً، ثم تقلب الألف واواً، فتقول: غَنَوِيٌّ وعَلَوِيٌّ.

السادس: ياء فُعَيْل المعتلّ اللاّم، نحو: قُصَيّ، تحذف الياء الأولى، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً، ثم تقلب الألف واواً، فتقول: قُصَوِيّ.

وهذان النوعان مفهومان ممّا تقدم، ولكنَّهما إنما ذُكِرَا هناك استطراداً، وهذا موضعهما.

فإن كان فَعِيل وفُعَيْل صحيحي اللاّم، لم يحذف منهما شيء، وَشَذّ قولهم في ثَقِيف وقُرَيْش: ثَقَفِي وقُرَشِيٌّ.

فصل: حُكْمُ همزة الممدود في النَّسب، كحكمها في التّثنية، فإن كانت للتّأنيث، قلبت واواً، كصَحْرَاوِيّ أو أصلاً سَلِمَتْ، نحو: قُرَّائي، أو للإلحاق، أو بدلاً من أصل فالوجهان، فتقول: كِسَائي وَكِسَاوِيّ، وَعِلْبَاوِيّ وَعِلْبَائي.



فصل: يُنْسَب إلى صَدْر المركّب إن كان التّركيبُ إسنادِيًّا، كتَأَبَّطِيّ وبَرَقِيّ، في تَأَبَّطَ شَرًّا، وَبَرَقَ نَحْرُهُ، أو مَزْجِيًّا، كبَعْلِيٍّ ومَعْدِيّ أو مَعْدَوِيٍّ، في بَعْلَبَكَّ ومَعْدِ يكَرِب، أو إضافيًّا، كامْرِئِي، [أ] ومَرَئِيٍّ، في آمْرِىء القيس، إلاّ إن كان كُنْيَة، كأبي بكر وأمّ كلثوم، أو معرّفاً صَدْرُهُ بعجزه ـ كابْنِ عُمَر وابن الزُّبَيْر ـ، فإنَّك تَنْسب إلى عَجُزِهِ؛ فتقول: بَكْرِيٌّ وكُلْثُومِيّ وعُمَرِيّ، وربّما أُلْحِق بهما ما خيف فيه لَبْسٌ، كقولهم في عَبْد الأشهل: أَشْهَلِيّ، و[في] عبد مناف: مَنَافِيّ.

فصل: وإذا نَسَبْتَ إلى ما حُذِفَتْ لامه، رَدَدْتَها وُجُوباً في مسألتين:

إحداهما: أن تكون العين معتلّة، كشَاةٍ، أَصْلُهَا شَوْهَة، بدليل قولهم: شِيَاه، فتقول: شَاهِيٌّ، وأبو الحسن يقول: شَوْهِي، لأنّه يردُّ الكلمة بعد رَدِّ محذوفها إلى سكونها الأصليّ.

الثانية: أن تكون اللاّم قد رُدَّتْ في تثنية، كأب، وأبَوَان، أو في جمع تصحيح، كسَنَةٍ وسَنَوَات أو سَنَهَات، فتقول: أَبَوِي وسَنَوِي أو سَنَهِي، وتقول في ذُو وذَاتِ:

ذَوَوِيٌّ، لأمرين، اعتلالِ العين، وَرَدِّ اللاَّم في تثنية ذات، نحو: ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ ﴿٤٨﴾﴾ [الرحمٰن: ٤٨]، وتقول في أخت: أَخَوِي، كما تقول في أخ. وتقول في بِنْت: بَنَوِي، كما تقول في ابْن، إذا رددت محذوفهُ، لقولهم: أَخَوَات وبَنَات، بحذف التَّاء والردِّ في صيغة المذكَّر الأصليّة، وَسِرُّه أنَّ الصّيغة كلّها للتأنيث، فوجب ردُّها إلىٰ صيغة المذكَّر، كما وجب حذف التَّاءِ في مَكّيّ وبَصْريّ ومُسْلمات، ويونس يقول فيهما: أُخْتيٌّ وَبِنْتِيٌّ، محتجًا بأن التَّاء لغير التَّأنيث، لأنَّ [ما] قبلها ساكن صحيح، ولأنّها لا تبدل في الوقف هاءً، وذلك مُسَلّم، ولكنّهم عامَلوا صيغتهما معاملة تاءِ التَّأنيث، بدليل مسألة الجمع.

ويجوز ردُّ اللاّم وتركُها، فيما عدا ذلك، نحو: يَدٍ، ودَم، وشَفَةٍ، تقول: يَدَوِيٌّ أو يَدِيّ، ودَمَوِيّ، أو دَمِيّ، وشَفِيّ أو شَفَهِيّ، قاله الجوهريّ وغيره، وقولُ ابن الخبّاز: (إنَّه لم يسمع إلاّ شفهي بالرّد)، لا يَدْفَع ما قلناه، إن سلّمناه؛ فإنَّ المسألة قياسيّة، لا سماعيّة، ومَن قال: (إنَّ لامها واو)، فإنّه يقول إذا رَدَّ: شَفَوِيّ، والصّوابُ: ما قَدَّمناه، بدليل: شَافَهْتُ وَالشِّفَاه.

وتقول في ابن واسم: ٱبْنِيٌّ وَٱسْمِيّ، فإن رددت اللاّم قلت: بَنَوِيّ وَسَمَوِيّ، بإسقاط الهمزة؛ لئلاّ يُجْمع بين العِوَض والمعَوَّض منه.

وإذا نَسَبْتَ إلى ما حُذِفت فاؤُهُ، أو عينه رَدَدْتَهُما وُجُوباً في مسألة واحدة، وهي: أن تكُون اللاّم معتلّةً، كيَرَى علماً، وكشِيَةٍ، فتقول في يرى: يَرَئِيّ، بفتحتين فكَسرة على قول سيبويه في إبقاءِ الحركة بعد الرد، وذلك لأنَّه يصير يَرَأى، بوزن جَمَزَى، فيجب حينئذٍ حذف الألف، وقياس أبي الحسن يَرْئِيّ أو يَرْأَوِي، كما تقول: مَلْهِيٌّ وَمَلْهَوِيٌّ، وتقول في شِية على قول سيبويه: وِشَوِيّ، وذلك، لأنَّك لمّا رددت الواو صار الوِشِي، بكَسرتين كإبِلٍ، فقُلِبت الثانية فتحةً كما تفعل في إبِل، فانقلبت الياء ألفاً، ثمّ الألف واواً، وعلى قول أبي الحسن: وِشْيِيٌّ.

ويمتنع الرّد في غير ذلك، فتقول في سَهٍ وَعِدَةٍ وأصْلُهما سَتَهٌ ووَعْد، بدليل أَسْتَاه والوَعْد: سِهِيّ لا سَتَهِيّ، وعِدِيٌّ لا وَعْدِي؛ لأنَّ لامهما صحيحة.

وإذا سمَّيت بثُنَائيِّ الوَضْع معتلِّ الثَّاني: ضَعَّفْتَه قبل النَّسب، فتقول في لَوْ وكَيْ علمين: لَوّ وكَيّ، بالتّشديد فيهما، وتقول في (لا) علماً: لاَءٌ، بالمدّ؛ فإذا نسبت إليهنّ، قلت: لَوِّيٌّ، وكَيَوِيٌّ، ولائيّ أو لاَوِيّ، كما تقولُ في النَّسب إلى الدَّوِّ والْحَيِّ والكساءِ: دَوِّيٌّ، وحَيَوِيٌّ، وكِسَائيٌّ، أو كِسَاوِيٌّ.

فصل: ويُنْسب إلى الكلمة الدّالة علىٰ جماعة، على لفظها، إن أَشْبَهَتْ الواحد بكونها اسمَ جمع، كقَوْمِيّ ورَهْطِيّ، أو اسمَ جنسٍ كشَجَرِيّ، أو جمعَ تكسيرٍ لا واحد له، كأَبَابِيلِيّ، أو جارياً مَجْرَى العلم كأَنْصَارِيّ، وأما نحو: كِلاَب وأَنْمَار عَلَمين،

فليس ممّا نحن فيه، لأنّه واحد، فالنّسبُ إليه على لفظه، من غير شُبْهة.

وفي غير ذلك يُرَدُّ المكسَّر إلىٰ مفرده، ثمّ ينسب إليه؛ فتقول في النّسب إلىٰ فرائض، وقبائل، وحُمْر: فَرَضِيٌّ وقَبَلِيٌّ، بفتح أوّلهما وثانيهما، وأحْمَري وحَمْرَاوِي.

فصل: وقد يستغنى عن ياءي النّسب بصَوْغ المنسوب إليه على فَعَّال، وذلك غالبٌ في الْحِرَف، كبَزَّار ونَجّار وعَوّاج وعَطّار، وشذّ قوله:

٥٥١ ـ وَلَـيْـسَ بِـذِي سَـيْـفٍ وَلَـيْـسَ بِـنَـبَّـالِ

أي: بِذِي نَبْلٍ، وحملَ عليه قومٌ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، أو على فَاعِلٍ، أو على فَعِلٍ، بمعنى ذي كذا؛ فالأوّل: كتَامِرٍ، ولابِنٍ وطاعِمٍ وكَاسٍ، والثاني: كَطَعِمٍ ولَبِنٍ ونَهِرٍ، قال:

٥٥٢ ـ لَـسْـتُ بِـلَـيْـلِـيٍّ وَلَـكِـنِّـي نَـهِـرْ



فصل: وما خرج عما قَرَّرْنَاه في هذا الباب فَشَاذٌّ، كقولهم: أَمَوِيٌّ، بالفتح، وبِصْرِيٌّ، بالكسر، ودُهْرِيٌّ، للشيخ الكبير بالضم، ومَرْوَزِيّ، بزيادة الزاي، وبَدَوِيّ، بحذف الألف، وجَلُولِيّ وحَرُورِيٌّ، بحذف الألف والهمزة.



هذا باب الوقف

إذا وَقَفْتَ على مُنَوَّنٍ، فأَرْجَحُ اللّغات وأكْثَرُها أن يُحْذَف تنوينُهُ بعد الضمّة والكسرة، كـ (هٰذَا زَيْدْ)، و(مَرَرْتُ بزيدْ)، وأن يُبْدَل ألفاً بعد الفتحة: إعرابيّةً كانت، كـ (رأيتُ زَيْدَا)، أو بنائيّة، كـ (إِيهَا) و(وَيْهَا). وَشَبَّهُوا (إِذَنْ) بالمُنَوَّنِ المنصوب؛ فأبدلوا نونها في الوقف ألفاً، هذا قول الجمهور، وزعم بعضهم أنَّ الوقف عليها بالنون، واختارهُ ابنُ عصفورٍ، وإجماع القُرَّاءِ السّبعة على خلافه.

وإذا وُقِفَ على هاءِ الضمير فإن كانت مفتوحةً، ثبتت صِلَتُهَا، وهي الألف، كـ (رَأَيْتُهَا)، و(مَرَرْتُ بِهَا)، وإن كانت مضمومة، أو مكسورةً، حذفت صِلتها، وهي الواو والياء، كـ (رَأَيْتُهْ)، و(مَرَرْتُ بِهْ) إلاّ في الضّرورة، فيجوز إثباتها، كقوله:

٥٥٣ ـ وَمَـهْـمَـهٍ مُـغْـبَـرَّةٍ أَرْجَـاؤُهُ ... كَـأَنَّ لَـوْنَ أَرْضِـهِ سَـمَـاؤُهُ

وقوله:

٥٥٤ ـ تَجَاوَزْتُ هِنْداً رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ ... إلَى مَلِكٍ أَعْشُو إلَى ضَوْءِ نَارِهِ

وإذا وُقِف على المنقوص، وجب إثبات يائه في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يكون محذوفَ الفاء، كما إذا سَمَّيْتَ بمضارع وَفَى أو وَعَى، فإنك تقول: (هٰذَا يَفي) و(هٰذَا يَعِي) بالإثبات؛ لأنَّ أصلهما يَوْفِي ويَوْعِي فحذفت فاؤهما، فلو حذفت لامهما، لكان إجحافاً.

الثَّانية: أن يكون محذوف العين، نحو: مُرٍ، اسمَ فَاعِلٍ من أرَى، وأصله: مُرْئِيٌ، بوزن مُرْعِي؛ فنُقِلت حركة عينه ـ وهي الهمزة ـ إلى الرّاء، ثمّ أسقطت، ولم يجز حذف الياء في الوقف لما ذكرنا.

الثَّالثة: أن يكون منصوباً: مُنَوَّناً كان، نحو: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا﴾ [آل عمران: ١٩٣]، أو غير مُنَوَّن، نحو: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴿٢٦﴾﴾ [القيامة: ٢٦].

فإن كان مرفوعاً، أو مجروراً، جاز إثبات يائه وحذفها، ولكن الأرْجَحُ في المنوَّن الحذف، نحو: (هٰذَا قَاضْ)، و(مَرَرْتُ بِقَاضْ)، وقرأ ابن كثير: ﴿ولكل قوم هادي﴾ [الرعد: ٧]، ﴿وَمَا لَهُم من دُونِهِ من وَالي﴾ [الرعد: ١١]، وَالأرْجَحُ في غير المنوَّن الإثبات، كـ (هٰذَا القَاضِي)، و(مَرَرْتُ بِالقَاضِي).



فصل: ولك في الوقف على المحرَّك الذي ليس هاء التَّأنيث خمسةُ أوْجُهٍ:

أحدها: أن تقف بالسّكون، وهو الأصل، ويتعيّن ذلك فِي الوقف على تاء التأنيث.

والثاني: أن تقف بالرَّوْم، وهو: إخفاءُ الصّوت بالحركة، ويجوز في الحركات كلّها، خلافاً للفرَّاء في مَنْعِهِ إيّاه في الفتحة، وأكْثَرُ القرّاء على اختيار قوله.

والثالث: أن تقف بالإشمام، ويختصُّ بالمضموم، وحقيقته: الإشارة بالشّفتين إلى الحركة بُعَيْدَ الإسكان، من غير تصويت؛ فإنّما يدركه البصير دون الأعمى.

والرابع: أن تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه، نحو: (هٰذَا خَالدّ)، و(هُوَ يجْعَلّ)، وهو لُغة سَعْدِيّة، وَشَرْطه خمسة أمور، وهي: أن لا يكون الموقوف عليه همزة، كخَطَأ ورَشَأ، ولا ياءً، كالقَاضِي، ولا واواً، كيَدْعُو، ولا ألفاً، كيَخْشَى، ولا تالياً لسكون، كزَيْد وعَمْرو.

والخامس: أن تقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله، كقراءة بعضهم: ﴿وَتَوَاصَوْا بالصَّبِرْ﴾ [العصر: ٣]، وقوله:

٥٥٥ ـ أَنَــا ابْــنُ مَــاوِيَّــةَ إذْ جَــدَّ الــنَّــقُــرْ

وشرطه خمسة أمور [أيضاً] وهي: أن يكون ما قبل الآخر ساكناً، وأن يكون ذلك السّاكن لا يتعذّر تحريكه ولا يستثقل، وأن لا تكون الحركة فتحة، وأن لا يؤدّيَ النقلُ إلى بناء لا نظير له؛ فلا يجوز النّقل في نحو: (هذا جَعْفَر) لتحرّك ما قبله، ولا في نحو: (إنسان) و(يَشُدّ) و(يقول) و(يَبيع) لأنَّ الألف والمدغم، لا يقبلان الحركة، والواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها، تُسْتَثْقل الحركة عليهما، ولا في نحو: (سَمِعْتُ العِلْمَ) لأنَّ الحركة فتحة، وأجاز ذلك الكوفيّون والأخفش، ولا في نحو: (هَذَا عِلْمٌ) لأنّه ليس في العربية فِعُل ـ بكسر أوله وضمّ ثانيه ـ.

ويختصُّ الشرطان الأخيران بغير المهموز، فيجوز النّقل في نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ﴾ [النمل: ٢٥]، وإن كانت الحركة فتحةً، وفي نحو: (هذا رِدْءٌ)، وإن أدّى النقلُ إلى صيغة (فِعُل)، ومَنْ لم يُثبت في أوزان الاسم فُعِل ـ بضمّة فكسرة ـ وزَعَم أن الدُّئِل منقولٌ عن الفعل لم يُجِزْ في نحو: (بِقُفْلٍ) النَّقْلَ، ويجيزه في نحو: (بِبُطْءٍ) لأنَّه مهموز.



فصل: وإذا وُقف على تاء التأنيث التُزِمَت التّاء، إن كانت متَّصلة بحرف كثُمَّت، أو فعل، كقَامَتْ، أو باسم وقبلها ساكن صحيح، كأخْتٍ وَبِنْتٍ. وجاز إبقاؤها وإبدالها إن كان قبلها حركة، نحو: تَمْرَة وَشَجَرَة، أو ساكن معتل، نحو: صَلاَة ومُسْلِمات. لكن الأرجح في جمع التّصحيح، كمُسْلِمَات، وفيما أشبهه، وهو اسم الجمع، وما سمّي به من الجمع تحقيقاً أو تقديراً، فالأوّل: أولاَتُ، والثّاني: كعَرَفَات وَأَذْرِعَات، والثالث: كهَيْهَات، فإنَّها في التَّقدير: جمع هَيْهية ثمّ سمّي بها الفعلُ الوقفُ بالتّاء، ومن الوقف بالإبدال قولهم: كيفَ الإخْوَةُ وَالأخَوَاهْ؟)، وقولهم: (دَفْنُ البَنَاهْ مَنَ المَكْرُمَاه)، وقرأ الكسائيّ والبزي: ﴿هَيْهَاهْ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، والأرجح في غيرهما الوقفُ بالإبدال. ومن الوقف بتركه، قراءةُ نافع، وابن عامر، وحمزة: ﴿إِنَّ شَجَرَتْ﴾ [الدخان: ٤٣]، وقال الشّاعر:

- واللّهُ أنْجاكَ بِكَفّيْ مَسْلَمَتْ ... مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَتْ
كَانَتْ نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ ... وَكَادَتِ الحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ

فصل: ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السّكت، ولها ثلاثة مواضع:

أحدها: الفعلُ المعلُّ بحذف آخره، سواء كان الحذف للجزم، نحو: (لَمْ يَغْزُهْ) و(لَمْ يَخْشَهْ)، و(لَمْ يَرْمِهْ)، ومنه: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، أو لأجل البناء، نحو: (اغْزُهْ)، و(اخْشَهْ)، و(ارْمِهْ)، ومنه: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]، والهاء في ذلك كلّه جائزة، لا واجبة، إلاّ في مسألة واحدة، وهي أن يكُون الفعلُ قد بقي على حرف واحد كالأمر من (وَعَى يَعِي)، فإنَّك تقول: (عِهْ): قال النّاظم: (وكذا إذا بقي على

حرفين، أحدهما: زائد، نحو: يَعِهْ). اهـ. وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾ [مريم: ٢٠]، ﴿وَمَن تَقِ﴾ [غافر: ٩]، بترك الهاء.

الثاني: (ما) الاستفهامية المجرورة، وذلك أنَّه يجب حذف ألفها إذا جُرَّتْ، نحو: عَمَّ، وَفِيمَ، ومَجِيء مَ جِئْتَ، فرقاً بينهما وبين (ما) الخبريّة في مثل: (سألتُ عَمَّا سألْتَ عنه) فإذا وَقَفْتَ عليها، ألْحَقتها الهاء حفظاً للفتحة الدَّالة على الألف، وَوَجبَت إن كان الخافضُ اسماً، كقولك في: (مجيء مَ جئت) و(اقتِضاءَ ما اقتضى): مَجيء مَهْ، وَاقْتِضَاء مَهْ، وترجَّحَت إن كان حرفاً، نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ①﴾ [النبأ ١]، وبها قرأ البزّيّ.

الثَّالث: كلُّ مبنيّ على حركة بناءً دائماً، ولم يُشْبه المعرب، وذلك، كياء المتكلّم، وكهِيَ، وَهُوَ فيمن فتحهن، وفي التّنزيل: ﴿مَا هِيَهْ﴾ [القارعة: ١٠]، و﴿مَالِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨]، و﴿سُلْطَٰنِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٩]، وقال الشّاعر:

٥٥٧ ـ فَـــمَـــا إنْ يُـــقَـــالُ لَـــهُ مَـــنْ هُـــوَهْ

ولا تدخل في نحو: (جاءَ زَيْدٌ)، لأنَّه مُعرب، ولا في نَحو: (اضْرِبْ)، و(لم يضرب) لأنَّه ساكن، ولا في نحو: (لا رَجُلَ) و(يا زيدُ) و(مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) لأنَّ بناءهن عارِضٌ، وشذَّ قوله:

٥٥٨ ـ أَرْمَـضُ مِـنْ تَـحْـتُ وأَضْـحَـى مِـنْ عَـلُـهْ

فَلَحِقَت ما بُنِيَ بناءً عارضاً؛ فإنَّ (عَلُ) من باب (قبلُ وبعدُ) قاله الفارسيّ والنّاظم، وفيه بحث مذكور في باب الإضافة، ولا في الفعل الماضي، كـ (ضرب)، و(قعد)؛ لمشابهته للمضارع في وقوعه صفة وصلة، وخبراً، وحالاً، وشرطاً.



مسألة: قد يُعْطَى الوصلُ حُكْمَ الوقف، وذلك قليل في الكلام، كثير في الشعر: فمن الأول قراءة غير حمزة والكسائي: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ اقْتَدِهْ قُل﴾ [الأنعام: ٩٠]، بإثبات هاء السّكت في الدَّرْج، ومن الثاني قوله:

٥٥٩ ـ مِـثْـلُ الـحَـرِيـقِ وَافَـقَ الـقَـصَـبَّـا

أصله: القَصَبَ ـ بتخفيف الباء ـ فَقَدَّرَ الوقفَ عليها، فشدَّدَهَا، على حد قوله في الوقف: (هٰذَا خَالِدّ) بالتّشديد، ثم أتى بحرف الإطلاق، وهو الألف، وبقي تضعيف الباء.



هذا باب الإمالة

وهي: أن تَذْهَبَ بالفتحة إلى جهة الكسرة؛ فإن كان بعدها ألف ذَهَبْتَ إلى جهة الياء، كالفَتَى، وإلاّ فالمُمَال الفتحةُ وحدها، كنِعْمَة وبِسَحَر.

وللإمالة أسبابٌ تقتضيها، وموانع تُعَارض تلك الأسباب، وموانع لهذه الموانع تَحُول بينها وبين المنع.

أما الأسباب فثمانية:

أحدها: كونُ الألف مبدلة من ياء متطرّفة، مثالُه في الأسماء: الفتى، والهدى، ومثاله في الأفعال: هَدَى واشْتَرَى، ولا يُمَال، نحو: ناب مع أن ألفه عن ياء، بدليل قولهم: أنياب؛ لعدم التطرف، وإنّما أميل، نحو: فَتَاة ونَوَاة، لأنَّ تاء التّأنيث في تقدير الانفصال.

الثاني: كونُ الياء تَخْلُفها في بعضِ التَّصاريف كألف مَلْهَى، وأرْطَى، وحُبْلَى، وغَزَا، فهذه وشبهها تُمَالُ؛ لقولهم في التّثنية: مَلْهَيَان، وأرْطَيَان، وحُبْلَيَان، وفي الجمع حُبْلَيَات، وفي البناء للمفعول: غُزِيَ، وعلى هذا، فيشكل قولُ النّاظم: إنَّ إمالة ألف (تلا) في: ﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا ۝٢﴾ [الشمس: ٢]، لمناسبة إمالة ألف ﴿جَلَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٣]، وقوله وقولُ ابْنِهِ: إنَّ إمالة أَلف ﴿سَجَىٰ﴾ [الضحى: ٢]، لمناسبة إمالة ﴿قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣]، بل إمالتهما لقولك: قُلِيَ، وسُجِيَ.

ويُستثنى من ذلك ما رُجُوعُه إلى الياء مختص بلغة شاذّة، أو بسبب ممازجة الألف لحرف زائد؛ فالأول: كرجوع ألف (عَصاً)، و(قَفاً) إلى الياء في قول هُذَيل، إذا أضافوهما إلى ياء المتكلّم: عَصَيّ وقَفَيّ، والثّاني: كرجوعها إليها إذا صُغِّرَا، فقيل: عُصَيَّة وقُفَيٌّ، أو جُمِعَا على فُعُول، فقيل: عِصِيّ وقِفِيّ.

الثالث: كون الألف مبدلة من عين فعل يؤول عند إسناده إلى التّاء إلى قولك: فِلْتُ ـ بكسر الفاء ـ سواء كانت تلك الألف منقلبة عن ياء، نحو: باع وكال، وهاب، أم عن واو مكسورة، كخَاف، وكَاد، ومَات في لُغة مَن قال: مِتُّ بالكسر، بخلاف، نحو: قَالَ، وطَالَ، ومَاتَ في لُغة الضم.

الرابع: وقوع الألف قبل الياء، كبايعته وسايرته، وقد أهمله النّاظم والأكثرون.

الخامس: وقوعها بعد الياء، متّصلة، كبَيَان، أو منفصلة بحرف كشَيْبَان وجادت بيداه، أو بحرفين أحدهما الهاء، نحو: دخلت بيتها.

السادس: وقوع الألف قبل الكسرة، نحو: عَالِم وكَاتِب.

السابع: وقوعها بعدها منفصلة: إمَّا بحرف، نحو: كتاب وسلاح، أو بحرفين،

أحدهما: هاء، نحو: يريد أن يضربها، أو ساكن، نحو: شِمْلاَل، وسِرْدَاح أو بهذين وبالهاء، نحو: دِرْهَمَاك.

الثامن: إرادة التناسب، وذلك إذا وقعت الألف بعد ألف في كلمتها، أو في كلمة قارنتها قد أميلتا لسبب؛ فالأوّل: كرأيت عماداً، وقرأت كتاباً، والثاني: كقراءة أبي عمرو والأخوين: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١﴾ [الضحى: ١]، بالإمالة مع أنَّ ألفها عن واو الضَّحْوَة لمناسبة ﴿سَجَىٰ﴾ [الضحى: ٢]، و﴿قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣]، وما بعدهما.



وأما الموانع فثمانية أيضاً، وهي: الراء، وأحرف الاستعلاء السبعة، وهي: الخاء، والغين المعجمتان، والصّاد، والضّاد، والطّاء، والظّاء، والقاف.

وَشَرْطُ المنع بالراء أمران: كونُهَا غيرَ مكسورةٍ، واتِّصَالُهَا بالألف: إمّا قبلها، نحو: فِرَاش، ورَاشِد، أو بعدها، نحو: هذا حمار، ورأيت حماراً، وبعضُهم يجعل المؤخّرة المفصولة بحرف، نحو: (هذا كافر) كالمتّصلة.

وَشَرْطُ الاستعلاء المتقدم على الألف أن يتصل بها، نحو: صَالِح، وضَامِن، وطَالِب، وظالِم، وغَالِب، وخَالِد، وقَاسِم، أو ينفصل بحرف، نحو: غنائم، إلاَّ إن كان مكسوراً، نحو: طِلاَب، وغِلاَب، وخِيَام، وصِيَام؛ فإنَّ أهل الإمالة يميلونه، وكذلك السّاكن بعد كسرة، نحو: مِصْبَاح، وإصْلاَح، ومِطْوَاع، ومِقْلاَة ـ وهي التي لا يعيش لها ولد ـ ومن العرب مَنْ لا ينزل هذا منزلة المكسور.

وَشَرْطُ المؤخّر عنها كونُه: إمّا متّصلاً، كسَاخِر، وحَاطِب، وحَاظِل، ونَاقِف، أو منفصلاً بحرْف، كنَافق، ونَافِخ، ونَاعِق، وبَالِغ، أو بحرفين، كمواثِيقَ ومناشِيطَ، وبعضُهم يُميل هذا لتراخي الاستعلاء.

وَشَرْطُ الإمالة التي يَكُفُّهَا المانع: أن لا يكون سببها كسرةً مقدَّرة ولا ياء مقدّرة؛ فإنَّ السّبب المقدّر هنا لكونه موجوداً في نفس الألف أقوىٰ من الظاهر؛ لأنه إمّا متقدّم عليها أو متأخّر عنها، فمن ثَمَّ أميل، نحو: خاف وطاب وحاق وزاغ.



مسألة: يُؤَثِّر مانعُ الإمالة إن كان منفصلاً، ولا يؤثّر سببها إلاّ متّصلاً؛ فلا يُمَال نحو: (أتَى قَاسِمٌ) لوجود القاف، ولا (لزيد مال) لانفصال السَّبب.

هذا ملخص كلام النّاظم وابنه، وعليهما اعتراض من وجهين:

أحدهما: أنّهما مَثَّلاَ بـ (أتى قاسم) مع اعترافهما بأنَّ الياء المقدَّرة لا يؤثِّر فيها المانع، والاستعلاء في هذا النّوع لو اتّصل لم يؤثِّر، والمثال الجيد (كتاب قاسم).

والثاني: أن نصوص النّحويّين مخالفة لما ذكرا من الحكمين.

قال ابن عصفور في مُقَرِّبه ـ بعد أن ذكر أسباب الإمالة ـ ما نصه: وسواء كانت الكسرة متّصلة أم منفصلة، نحو: (لزيد مال) إلاّ أن إمالة المتصلة كائنة ما كانت أقوى. وقال أيضاً: وإذا كان حرفُ الاستعلاء منفصلاً عن الكلمة لم يمنع الإمالة إلاّ فيما أميل لكسرةٍ عارضة، نحو: (بمال قاسم) أو فيما أميل من الألفات التي هي صِلاَتُ الضَّمائِرِ، نحو: (أراد أن يعرفها قبل). انتهى. ولولا ما في شرح الكافية لحملْتُ قوله في النظم:

وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

على هاتين الصّورتين؛ لأشعار (قد يفعل) في عرف المصنفين بالتقليل.



وأما مانع المانع فهو الراء المكسورة المجاورة؛ فإنَّها تمنع المستعلي والراء أن يمنعا، ولهذا، أميل ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾ [البقرة: ٧]، و﴿إِذۡ هُمَا فِى ٱلۡغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، مع وجود الصاد والغين، و﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ﴾ [المطففين: ١٨]، مع وجود الراء المفتوحة، و﴿دَارُ ٱلۡقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩]، مع وجودهما، وبعضُهم يجعل المنفصلة بحرف كالمتصلة، سمع سيبويه الإمالة في قوله:

٥٦٠ ـ عَسَى اللّهُ يُغْنِي عَنْ بِلاَدِ ابْنِ قَادِرِ



فصل: تُمَال الفتحة قبل حرفٍ مِنْ ثلاثة:

أحدها: الألف، وقد مضت، وَشَرْطُها أن لا تكون في حرف، ولا في اسم يُشْبهه؛ فلا تُمَال (إلاّ) لأجل الكسرة، ولا نحو: (عَلى) للرجوع إلى الياء في نحو: (عَلَيْكَ) و(عَلَيْهِ) ولا (إلَى) لاجتماع الأمرين فيها. ويستثنى من ذلك: (ها) و(نا) خاصّة؛ فإنّهم طردوا الإمالة فيهما فقالوا: (مرّ بنا وبها) و(نظر إلينا وإليها). وأمَّا إمالتهم (أَنَّى) و(مَتَى) و(بَلَى) و(لا) في قولهم: (افْعَلْ هذا إمَّا لا) فَشَاذٌّ من وجهين: عدم التّمكن، وانتفاء السَّبب.

والثّاني: الراء، بشرط كونها مكسورة، وكون الفتحة في غير ياء، وكونهما متصلتين، نحو: (من الكبر) أو منفصلتين بساكن غير ياء، نحو: (من عمرو) بخلاف، نحو: (أعوذ بالله من الغِيَرِ، ومن قبح السِّيَرِ، ومن غَيْرِك) واشتراط النّاظم تَطَرُّفَ الرّاء مردود بنصّ سيبويه على إمالتهم فتحة الطّاء من قولك: (رَأَيْتُ خَبَطَ رِيَاح).

والثّالث: هاء التأنيث، وإنّما يكون هذا في الوقف خاصّةً، كَرَحْمَةٍ ونِعْمَة؛ لأنّهم شبهوا هاءَ التّأنيث بألفه لاتفاقهما: في المخرج، والمعنى، والزّيادة، والتطرف،

والاختصاص بالأسماءِ، وعن الكسائي إمالة هاءَ السّكت أيضاً نحو: ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٥] والصحيحُ المنعُ، خلافاً لثعلب وابن الأنباري.

هذا باب التّصريف

وهو: تغييرٌ في بِنْيَة الكلمة لغرض معنويّ أو لفظيّ؛ فالأول: كتغيير المفرد إلى التّثنية والجمع، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف. والثاني: كتغيير قَوْل وغَزْوٍ إلى قَالَ وغَزَا، ولهذين التّغييرين أحكامٌ كالصّحة والإعلال، وتسمى تلك الأحكام علم التّصريف، ولا يدخل التَّصريف في الحروف، ولا فيما أَشْبَهَهَا وهي الأسماءُ المُتَوَغِّلة في البناء والأفعالُ الجامدة؛ فلذلك لا يدخل فيما كان على حرف أو حرفين؛ إذ لا يكون كذلك إلاّ الحرف كباء الجر ولامه، وَقَدْ وَبَلْ، وما أشبه الحرف كتاء قمت و(نا) من (قمنا)، وأما ما وُضِعَ عَلَى أكثر من حرفين ثم حُذف بعضُه فيدخله التَّصريف، نحو: يَدٍ ودَمٍ في الأسماء، ونحو: (قِ زَيْداً) و(قُمْ) و(بِعْ) في الأفعال.



فصل: ينقسم الاسم إلى مُجَرَّدٍ من الزوائد، وأَقَلُّه الثّلاثيُّ كرجل، وغايته الخماسيُّ كسَفَرْجَل، وما بينهما الرّباعيُّ كجَعْفَرٍ، وإلىٰ مَزِيدٍ فيه وغايته سبعة كاسْتِخْرَاج، وأمثلتُه في قول سيبويه لا تليق بهذا المختصر.

وأبنية الثلاثي أحَدَ عَشَرَ، والقسمة تقتضي اثني عشر؛ لأنَّ الأوّل: واجبُ الحركة، والحركاتُ ثلاثٌ، والثّاني: يكُون محرّكاً وساكناً؛ فإذا ضربت ثلاثة أحوال الأوّل في أربعة أحوال الثّاني خرج من ذلك اثنا عشر، وأمثلتها: فَلْسٌ، فَرَسٌ، كَتِفٌ، عَضُدٌ، حِبْرٌ، عِنَبٌ، إبِلٌ، قُفْلٌ، صُرَدٌ، دُئِل، عُنُق، والمهمل منها، فُعِلٌ.

وأمّا قراءة أبي السَّمّال: ﴿والسّماء ذَاتِ الحِبُكِ﴾ [الذاريات: ٧]، بكسر الحاء وضم الباء، فقيل: لم تثبت، وقيل: أتبع الحاء للتاء من ذات، والأصلُ ﴿ٱلْحُبُكِ﴾ بضمتين وقيل: على التداخل في حرفي الكلمة، إذ يقال: حُبُكٌ ـ بضمتين ـ وَحِبِكٌ ـ بكسرتين.

وزعم قومٌ إهمال فُعِلٍ أيضاً، وأجابوا عن دُئِلٍ وَرُئِم بأنَّهما منقولان من الفعل واحتج المثبتون بوُعِلٍ لغة في الوَعِلِ، وإنّما أُهمل أو قلَّ لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول.

والرباعيُّ المجرّدُ مفتوحُ الأوّل والثّالث كَجَعْفَر، ومكْسورهما كزِبْرِج ومضمومهما كدُمْلُج، ومكسور الأوّل مفتوح الثّاني، كفِطَحْل، ومكسور الأوّل مفتوح الثّالث، كدِرْهَم.

وزاد الأخفش والكُوفيّون مضمومَ الأوّل مفتوح الثّالث كجُخْدَب، والمختار أنّه

فرع من مضمومهما، ولم يُسْمَع في شيءٍ إلاّ وسمع فيه الضّمّ، كجُخْدَبٍ، وطُحْلَبٍ، وَجُرْشَع، ولم يسمع في بُرثُن وَبُرْجُد وَعُرْفُط إلاّ الضّمُّ.

وللخماسي المجرّد أربعة، أمثلتها: سَفَرْجَل، جَحْمَرِشٌ، قِرْطَعْبٌ، قُذَعْمِلٌ.

فجملة الأوزان المتّفق عليها عشرون، وما خرجَ عمّا ذكرناه من الأسماء العربيّة الوضع، فهو مُفَرَّعٌ عنها؛ إمّا بزيادة كمُنْطَلق وَمُحْرَنْجِم، أو بنقص أصل، كيدٍ وَدَم، أو بنقص حرف زائد، كـ (عُلَبِطٍ) أصله عُلابِطٌ؛ بدليل أنَّهم نطقوا به، وأنّهم لا يوالون بين أربع محرّكات، أو بتغيير شكل، كتغيير مضموم الأوّل والثّالث: بفتح ثالثه في نحو: جُخْدَب، وبكسر أوّله في نحو: خِرْفُع، وكتغيير مكسورهما بضمّ ثالثه في زئْبُر، وأما سَرَخْسُ وَبَلَخْشُ فأعجميان.



فصل: وينقسم الفعل إلى مُجَرَّد، وأقلّه ثلاثة كضرَبَ، وأكثره أربعة، كدحْرَجَ. وإلىٰ مزيد فيه، وغايته: ستة، كاسْتَخْرَج، وأوزانه كثيرة.

وأوزانُ الثّلاثي ثلاثة: كضرَبَ وَعَلِمَ وَظَرُفَ، وأمّا نحو: ضُرِبَ، بضم أوله وكسر ثانيه ـ فمَن قال: (إنّه وزن أصليّ) مستدلاً بأن، نحو: جُنَّ وبُهِتَ وَطُلَّ دَمُهُ، وَأُهْدِرَ، وَأُولِعَ بكذا، وَعُنِي بحاجتي، بمعنى اعتنىٰ بها، وَزُهِي علينا، بمعنى تكبَّر لم تستعمل إلاّ مبنيّة للمفعول ـ عدَّة رابعاً، ومَن قال: (إنَّه فرعٌ من فعل الفاعل) مستدلاً بترك الإدغام في نحو: سُوِيرَ، لم يَعُدَّهُ.

وللرّباعيّ وزنٌ واحدٌ كدَحْرَجَ، ويأتي في دُحْرِجَ ـ بالضم ـ الخلافُ في فعل المفعول.



فصل: في كيفية الوزن، ويُسَمَّى التمثيل

تقابل الأصول بالفاء، فالعين، فاللام، مُعْطَاةً ما لموزونها من تحرّك وسكُون، فيقال في فَلْس: فَعْل، وفي ضَرَبَ: فَعَل، وكذلك في قامَ وَشَدَّ، لأنَّ أصلهما: قَوَمَ وَشَدَدَ، وفي عَلِمَ: فَعِل، وكذلك في هابَ وَمَنَّ، وفي ظَرُفَ: فَعُل، وكذلك في طَالَ وَحَبّ.

فإن بقي من أصول الكلمة شيءٌ زدت لاماً ثانية في الرّباعي، فقلت في جعفر: فَعْلَل، وثانية وثالثة في الخماسيّ، فقلت في جَحْمَرِش: فَعْلَلِل.

ويقابل الزّائد بلفظه، فيقال في أكرَمَ، وَبَيْطَر، وَجَهْوَرَ: أَفْعَلَ وَفَيْعَل وَفَعْوَلَ، وفي اقْتَدَرَ: افْتَعَلَ، وكذلك في اصْطَبَرَ وَادَّكَرَ، لأنَّ الأصل: اصْتَبَرَ وَاذْتَكَرَ، وفي اسْتَخْرَجَ: اسْتَفْعَلَ.

إلاّ أنَّ الزّائد إذَا كان تكراراً لأصلٍ فإنَّه يقابل عند الجمهور بما قوبل به ذلك الأصل، كقولك في حِلْتِيتٍ، وَسُحْنُونٍ، وَاغْدَوْدَنَ: فِعْلِيل، وَفُعْلُول، وافْعَوْعَل.

وإذا كان في الموزون تحويل، أو حذف، أتيت بمثله في الميزان، فتقول في ناءَ: فَلَعَ، لأنَّه من نأىٰ، وفي الحادي: عالف؛ لأنَّه من الوحدة، وتقول في يَهَبُ: يَعَلُ، وفي بِعْ: فِلْ، وفي قاضٍ: فَاعٍ.



فصل فيما تعرف به الأصول والزوائد

قال النّاظم رحمه الله:

وَٱلْحَرْفُ إنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ، وَالّذي لاَ يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتُذِي

وفي التعريفين نظر، أمّا الأول: فلأن الواو من (كَوْكَبٍ)، والنون من (قَرَنْفُل) زائدتان كما ستعرفه مع أنّهما لا يسقطان.

وأما الثاني: فلأن الفاء من (وَعَدَ) والعين من (قالَ) واللام من (غَزَا) أصول مع سقوطهنّ في: (يَعِدُ) و(قُلْ) و(لَمْ يَغْزُ).

وتحريرُ القول فيما تعرف به الزّوائد أن يقال: اعلم أنّه لا يحكم على حرف بالزّيادة حتى تزيد بقيّة أحرف الكلمة على أصلين، ثم الزّائد نوعان، تكرار لأصلٍ، وغيره.

فالأوّل: لا يختصُّ بأحرف بعينها، وشَرْطُه أن يماثل اللام كجَلْبَبَ وَجِلْبَابٍ أو العينَ: إما مع الاتصال كقَتَّلَ، أو مع الانفصال بزائد كعَقَنْقَل، أو تماثل الفاء والعين كمَرْمَرِيس، أو العينَ واللاَّمَ كصَمَحْمَح، وأمّا الذي يماثل الفاء وحدها كقَرْقَفٍ، وَسُنْدُس، أو العينَ المفصولة بأصل كَحَدْرَدٍ ـ فأصلي.

وإذا بُنِي الرباعي من حرفين فإن لم يصحَّ إسقاطُ ثالثه فالجميع أصل كسِمْسِم، وإن صحّ كلَمْلَمَهُ وَلَمَّه، فقال الكوفيّون: ذلك الثالث زائد مُبْدَلٌ من حرف مماثل للثاني، وقال الزجاج: زائدٌ غير مبدلٍ من شيءٍ، وقال بقيّة البصريين: أصل.

والنوع الثاني: مختص بأحرف عشرة جمعها الناظم في بيت واحد أرْبَعَ مرات فقال:

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ، تَلاَ يَوْمَ أُنْسِهِ نِهَايَةُ مَسْؤُول، أَمَانٌ وَتَسْهِيل

فتزاد الألف بشرط أن تصحب أكثر من أصلين، كضارب، وعِمَاد، وَغَضْبَى وَسُلاَمَى، بخلاف، نحو: قال وغزا.

وتزاد الواو والياء بثلاثة شروط؛ أحدها: ما ذكر في الألف. والثّاني: أن لا تكُون الكلمة من باب سمسم، والثّالث: أن لا تتصدَّر الواو مطلقاً، ولا الياء قبل أربعة أصول في غير مضارع، وذلك نحو: صَيْرَف، وَجَوْهَر، وقضيب، وعجوز، وَجِذْرِيَة، وَعَرْقُوَة، بخلاف، نحو: بَيت، وَسَوْط، ويُؤيُؤ، ووَعْوَعَة، ووَرَنْتَلْ، ويَسْتَعُور.

وتزاد الميم بثلاثة شروط أيضاً، وهي: أن تتصدَّر، ويتأخر عنها ثلاثة أصول فقط، وأن لا تلزم في الاشتقاق، وذلك نحو: مَسْجِد وَمَنْبِج، بخلاف، نحو: ضِرْغَام، وَمَهْد، وَمَرْزَجُوش، وَمِرْعِزٍ، فإنَّهم قالوا: (ثوبٌ مُمَرْعَزٌ) فأثبتوها في الاشتقاق.

وتزاد الهمزة المصدَّرة بالشَّرطين الأوّلين، نحو: أَفكَل وَأَفْضَل، بخلاف، نحو: كُنَأبيل، وأكل، وإسْطَبْل.

وتزاد المتطرفة بشرطين، وهما: أن تسبقهما ألف، وأن تُسْبق تلك الألف بأكثر من أصلين، نحو: حَمْرَاء وَعِلْبَاء وَقُرْفُصَاء، بخلاف، نحو: ماءٍ وشَاءٍ وبنَاءٍ وأبنَاءٍ.

وتزاد النون متأخرة بالشرطين، نحو: عُثْمَان وَغَضْبَان، بخلاف، نحو: أَمَان وَسِنَان.

وتزاد متوسطة بثلاثة شروط: أن يكون توسطها بين أربعة بالسوية، وأن تكون ساكنة، وأن تكون غير مدغمة، وذلك، كَغَضَنْفَر، وَعَقَنْقَل، وَقَرَنْفَل، وَحَبَنْطَى، وورَنْتَل، بخلاف عَنْبَر، وَغُرْنَبْق، وعَجَنَّس.

وتزاد مُصَدَّرَة في المضارع.

وتزاد التاء في التأنيث كقائمة، والمضارع كتقوم، والمطاوع كتعلّم، وتَدَحْرج والاسْتِفْعَال والتَّفعُّل والافْتِعَالِ وفروعهن.

وتزاد السين في الاستفعال، وأهملها الناظم وابنه.

وزيادة الهاء واللام قليلة كأمَّهات وأَهْرَاق، وطَيْسَل للكثير، بدليل سقوطها في الأُمُومة والإراقة والطَّيْس.

وأمّا تمثيلُ الناظم وابنه وكثير من النحويين للهاء، بنحو: (لِمَهْ) و(لم تَرَهْ) وللام بـ (ذلك) و(تلك) فمردودٌ؛ لأنَّ كلاً من هاء السّكت ولام البعد كلمة برأسها، وليست جزءاً من غيرها.

وما خلا من هذه القيود حُكم بأصالته، إلاّ إن قامت حُجَّة على الزّيادة، فذلك حكم بزيادة همزتَيْ شَمْأل واحْبَنْطأ، وميمي دُلاَمِص وابْنُم، ونوني حَنْظَل وَسُنْبُل، وتاءَيْ مَلَكُوت وَعِفْرِيت، وسينَيْ قُدْمُوس وَاَسْطاع، لسقوطها في الشّمول والْحَبَط والدلاصة والبنوة والملك والعَفْر - بفتح أوله وهو التّراب - والقِدَم والطاعة، وفي قولهم: (حَظِلَتِ الإبلُ) إذا آذاها أكل الحَنْظَل، و(أَسْبَلَ الزّرع). وبزيادة نوني نَرْجِس

وهُنْدَلِع، وتاءي تَنْضُب وتُخَيِّب لانتفاء فَعْلِل وفُعْلِلِل وفَعْلُل وفُعُلِّل.



فصل في زيادة همزة الوصل

وهي: همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدَّرْج.

ولا تكون في مضارعٍ مطلقاً، ولا في حرفٍ غير أل، ولا في ماضٍ ثلاثيّ كأمَرَ وأخذ، ولا رباعي، كأكرم وأعطىٰ، بل في الخماسي كانطلق، والسداسي كاسْتَخْرج، وفي أمرهما، وأمر الثلاثي كاضْرِبْ، ولا في اسم إلاّ في مصادر الخماسي والسداسي كالانطلاق والاستخراج.

قالوا: وفي عشرة أسماء محفوظة، وهي: اسْمٌ، وٱسْتٌ، وابن، وٱبْنُم، وٱبْنَة، وامْرُؤ، وامْرَأَة، واثنان، واثْنَتَان، وأيْمُن المخصوص بالقسم؛ وينبغي أن يزيدوا (أل) الموصولة؛ وايْمُ لغة في أيمن، فإن قالوا: هي أَيمن فحذفت اللام، قلنا: وابنم هو ابن فزيدت الميم.

مسألة: لهمزة الوصل بالنسبة إلىٰ حركتها سبعُ حالات، وجوب الفتح في المبدوء بها أل، ووجوب الضم في نحو: ٱنْطُلِق وَاسْتُخْرِج مبنيين للمفعول، وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل، نحو: ٱقْتُلْ، اكتُب، بخلاف امْشُوا اقْضُوا، ورُجْحَان الضم على الكسر فيما عَرَض جعلُ ضمة عينه كسرة من نحو: اغْزِي، قاله ابن الناظم، وفي تكملة أبي عليّ أنه يجب إشمام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاصُ ضمّ الهمزة، وفي التسهيل همزة الوصل تشم قبل الضمة المُشَمَّةِ، ورُجْحان الفتح على الكسر في أيمن وابْنُم، ورجحانُ الكسر على الضم في كلمة اسم، وجوازُ الضم والكسر والإشمام في نحو: اختارَ وانْقَادَ مبنيين للمفعول، ووجوب الكسر فيما بقي، وهو الأصل.

مسألة: لا تحذف همزة الوصل المفتوحة إذا دخلت عليها همزة الاستفهام كما حذفت الهمزة المكسورة، نحو: ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [ص: ٦٣]، ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]، وهو الأصل؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، ولا تُحقَّق، لأنَّ همزة الوصل لا تثبت في الدَّرْج إلاّ ضرورة، كقوله:

٥٦١ ـ أَلاَ لاَ أَرَى اثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيمَةً

بل الوجه أن تُبدَل ألفاً، وقد تُسَهَّلُ مع القصر، تقول: (آلْحَسَنُ عِنْدَكَ) و(آيمُنُ اللّهِ يَمِينُك) بالمد على الإبدال راجحاً، وبالتسهيل مرجوحاً، ومنه قوله:

٥٦٢ ـ أَأَلْحَقَّ إنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ

وقد قرئ بها في نحو: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ﴾ [يونس: ٩١].



هذا باب الإبدال

الأحْرُفُ التي تُبْدَل من غيرها إبدالاً شائعاً لغير إدغام تسعة، يجمعها (هَدَأْتُ مُوطِياً) وخرج بقولنا: (شائعاً) نحو قولهم في: (أُصَيْلَان): تصغير أصيل على غير قياس، وفي: (اضْطَجع)، وفي نحو: (عَليّ) في الوقف: أصيْلال وَالْطَجع، وَعَلجّ، قال:

٥٦٣ ـ وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلالاً أُسَائِلُهَا

وقال:

٥٦٤ ـ مَالَ إِلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ

وقال:

٥٦٥ ـ خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجِّ

وتسمى هذه اللغة عجعَجَةَ قُضاعة.

ومعنى (هدأت) سكنت، و(مُوطياً) من أوطأته جعلته وطيئاً؛ فالياء فيه بدل من الهمزة.

وذكره الهاء زيادة على ما في التَّسهيل؛ إذ جمعها فيه، في: (طويت دائماً)، ثم إنّه لم يتكلم هنا عليها مع عَدِّه إيّاها، ووجهه أنَّ إبدالها من غيرها إنَّما يطرد في الوقف على نحو: رَحْمَة ونِعْمَة، وذلك مذكور في باب الوقف، وأمَّا إبدالها من غير التَّاء فمسموع كقولهم: هِيَّاكَ، وَلَهِنَّكَ قائمٌ، وهَرَقْتُ الماء، وهَرَدْتُ الشَّيء، وهَرَحْتُ الدَّابة.



فصل في إبدال الهمزة

تُبْدَلُ من الواو والياء في أربع مسائل:

إحداها: أن تتطرف إحداهما بعد ألف زائدة، نحو: كِساء وسماء ودُعَاء، ونحو:

بناء وَظِبَاء وَفِنَاء، بخلاف، نحو: قَاوَلَ وَبَايَعَ وَإِدَاوَة وَهِدَايَة، ونحو: غَزْو وَظَبْي، ونحو: واو وآي.

وتشاركهما في ذلك الألف في نحو: حمراء، فإنَّ أصلها حَمْرَىٰ كَسَكْرَى، فزيدت ألف قبل الآخر للمد كألف كتاب وغلام، فأبدلت الثانية همزة.

الثانية: أن تقع إحداهما عيناً لاسم فاعِلِ أعِلَّتْ فيه، نحو: قائل وبائع، بخلاف، نحو: عَيِنَ، فهو عاين، وعَوِرَ فهو عَاوِرٌ.

الثالثة: أن تقع إحداهما بعد ألف مَفَاعِل، وقد كانت مدة زائدة في الواحد، نحو: عجائز وصحائف، بخلاف قَسْوَرة وَقَسَاور، وَمَعِيشة وَمَعَايش، وشذَّ مُصِيبة ومَصَائب، ومَنارة ومَنائر.

ويشارك الواوَ والياءَ في هذه المسألة الألفُ، نحو: قِلاَدَة وقلائد، ورسالة ورسائل.

الرابعة: أن تقع إحداهما ثاني حرفين لَيِّنَيْنِ بينهما ألف مَفَاعِل، سواءٌ كان اللينان ياءَين كنَيَائف جمع نَيِّف، أو واوين، كأوائل: جمع أوَّل، أو مختلفين كسيائد جمع سَيِّد إذ أصله سَيْوِد، وأمَّا قوله:

٥٦٦ ـ وَكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بِالعَوَاوِرِ

فأصله بالعواوير؛ لأنَّه جمع عُوَّار وهو الرَّمَد، فهو مفاعيل، كطواويس، لا مفاعل؛ فلذلك صُحِّح، وعكسه قول الآخر:

فِيهَا عَيَائِيلُ أُسُودٍ وَنُمُرْ

فأبدل الهمزة من ياء مفاعيل؛ لأنَّ أصله مَفَاعِل، لأنَّ عيائيل جمع عَيِّل ـ بكسر الياء ـ واحد العِيَال، والياء زائدة للإشباع مثلها في قوله:

٥٦٧ ـ ... تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

فلذلك أُعِلّ.

وهنا مسألة خاصة بالواو، اعلم أنَّه إذا اجتمع وَاوَانِ وكانت الأولى: مُصَدَّرة، والثانية: إما متحركة، أو ساكنة متأصلة في الواويَّةِ، أُبدلت الواو الأولىٰ همزة؛ فالأُولى نحو: جمع وَاصِلَة ووَاقِيَة، تقول: أَوَاصِل وأَوَاقٍ، وأصلهما: ووَاصِلُ ووَوَاقٍ، والثانية نحو: الأُولى أنثى الأول، أصلها وُولى بواوين، أولاهما: فاء مضمومة، والثانية: عين ساكنة، بخلاف، نحو: ووفِي ووُورِيَ، فإنَّ الثانية ساكنة منقلبة عن ألف «فَاعَلَ»، وبخلاف، نحو: الوُولَى بواوين مُخَفَّفاً من الْوُؤْلَى بواو مضمومة فهمزة، وهي أنثى

الأَوْأَلُ، أَفْعَلَ من وأل إذا لجأ، وخرج باشتراط التّصدير، نحو: هَوَوِيّ ونَوَوِيّ، المنسوب إلىٰ هَوَى ونَوَى.



فصل في عكس ذلك

وهو إبدال الواو والياء من الهمزة، ويقع ذلك في بابين:

أحدهما: باب الجمع الذي على مَفَاعِلَ، وذلك إذا وقعت الهمزة بعد ألفه، وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع، وكانت لام الجمع همزة أو ياء أو واواً.

وخرج باشتراط العروض، نحو: المرآة وَالمَرَائِي؛ فإن الهمزة موجودة في المفرد لأنَّ المرآة مِفْعَلَة من الرُّؤْية، فلا تُغيَّر في الجمع، وخرج باشتراط اعتلال اللام، نحو: صَحَائف وعَجَائز وَرَسَائل؛ فلا تغير الهمزة في شيءٍ من ذلك أيضاً.

وأما ما حَصَل فيه ما شرطناه فيجب فيه عملان: قلبُ كسرة الهمزة فتحة، ثم قلبها ياءً في ثلاث مسائل، وهي: أن تكون لام الواحد همزة، أو ياء أصلية، أو منقلبة عن وَاوٍ. ووَاواً في مسألة واحدة، وهي: أن تكون لام الواحد واواً ظاهرة.

مثال ما لامه همزة خَطَايَا، أصلها خطايىء ـ بياء مكسورة هي ياء خطيئة وهمزة بعدها هي لامها ـ ثم أُبدلت الياء همزة على حد الإبدال في صحائف، فصار خطائىء ـ بهمزتين ـ ثم أبدلت الهمزة الثانية ياءً، لما سيأتي من أنَّ الهمزة المتطرِّفة بعد همزةٍ تبدل ياءً، وإن لم تكُن بعدَ مكْسورةٍ، فما ظنُّك بها بعد المكْسُورة؟ ثم قلبت كسرة الأولى فتحةً للتّخفيف؛ إذ كانوا قد يفعلون ذلك فيما لامه صحيحة، نحو: مَدَارَى وعَذَارى في المَدَارِي والعَذَارِي، قال:

٥٦٨ ـ وَيَـوْمَ عَـقَـرْتُ لِـلْـعَـذَارَى مَـطِـيَّـتِـي

وقال:

٥٦٩ ـ تَـضِـلُّ الـمَـدَارَى فـي مُـثَـنًّـى وَمُـرْسَـلِ

فَفَعْلُ ذلك هنا أوْلى، ثم قُلبت الياء ألفاً؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، فصار خَطَاءَا ـ بألفين بينهما همزة ـ والهمزة تشبه الألف، فاجتمع شِبْهُ ثلاثِ ألفاتٍ، فأُبدلت الهمزة ياءً؛ فصار خطايا بعد خمسة أعمال.

ومثال ما لامه ياء أصلية قَضَايَا، أصلها قضايي ـ بياءين **الأولى**: ياء فَعِيلة، **والثانية**: لام قَضِيَّة ـ ثم أُبدلت الأولىٰ همزة كما في صحائف، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحةً. ثمّ قلبت الياء ألفاً، ثم قلبت الهمزة ياء، فصار قضايا بعد أربعة أعمال.

ومثالُ ما لامه واو قلبت في المفرد ياء مَطيَّة؛ فإنَّ أصلها مَطِيوَة فَعِيلَة من المَطَا، وهو الظَّهْر، ثم أُبدلت الواوُ يَاءً، ثم أُدغمت الياء فيها، وذلك على حد الإبدال والإدغام في سَيْوِد ومَيْوِت؛ إذ قيل فيه: سَيِّد ومَيِّت، وجمعها مَطَايَا، وأصلها مَطَايِوُ، ثم قلبت الواو ياءً لتطرُّفها بعد الكسرة، كما في الغازِي والدَّاعِي، ثم قلبت الياء الأولىٰ همزةً كما في صحائف، ثم أبدلت الكَسرة فتحةً، ثم الياء ألفاً، ثم الهمزة ياء؛ فصار مَطَايَا بعد خمسة أعمال.

ومثالُ ما لامه واو سلمت في الواحد: هِرَاوَة وهَرَاوَى، وذلك أنَّا قلبنا ألف هِراوة في الجمع همزةً على حدّ القلب في رِسَالة ورَسَائل، ثم أبدلنا الواو ياء لتطرفها بعد الكَسرة، ثم فتحنا الكَسرة فانقلبت الياء ألفاً، ثم قلبنا الهمزة واواً؛ فصار هَرَاوَىٰ بعد خمسة أعمال أيضاً.



الباب الثاني
باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة

والذي يُبْدَلُ منهما أبداً هو الثانية، لا الأولىٰ؛ لأنَّ إفراط الثّقل بالثانية حَصَلَ، فلا تخلو الهمزتان المذكورتان من أن تكُون الأولىٰ متحركة والثانية ساكنة، أو بالعكْسِ، أو يكُونا متحركتين.

فإن كانت الأولىٰ: متحرّكة، والثانية: ساكنةً، أبدلت الثانية حرف علّة من جنس حركة الأولى، فتبدل ألفاً بعدَ الفتحة، نحو: آمَنْتُ، ومنه قول عائشة رضي الله تعالى عنها: «وكان يَأْمُرُني أن آتَزِرَ» وهو بهمزة فألف، وعَوَامُّ المحدثين يحرفونه فيقرؤونه بألف وتاء مشددة، ولا وَجْهَ له؛ لأنّه افتعل من الإزار ففاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة، وياءً بعد الكَسرة، نحو: إيمان. وَشَذّت قراءة بعضهم: ﴿إِئْلَافِهِمْ﴾ [قريش: ٢]؛ بالتحقيق، وواواً بعد الضمة، نحو: أوتمِنَ، وأجاز الكَسائِي أن يبتدأ (أؤتمن) بهمزتين، نقله عنه ابنُ الأنباري في كتاب الوقف والابتداء وَرَدَّهُ.

وإن كانت الأولى ساكنةً والثانية متحرّكة؛ فإن كانتا في موضع العين؛ أُدغمت الأولى في الثانية، نحو: سَآل ولآل ورآس. وإن كانتا في موضع اللام أبدلت الثانية ياءً مطلقاً؛ فتقول في مثال قِمَطْر من قَرَأ: قِرَأْيٌ، وفي مثال سَفَرْجَل منه: قَرَأْيَأ ـ بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة.

وإن كانتا متحركتين، فإن كانتا في الطرف أو كانت الثانية مكسورة أبدلت ياء

مطلقاً، وإن لم تكُن طَرَفاً وكانت مضمومة؛ أبدلت واواً مطلقاً.

وإن كانت مفتوحة، فإن انفتح ما قَبلَها أو انضم أبدلت واواً، وإن انكسر أُبدِلَت ياء.

وأمثلة المتطرفة أن تبنيَ من قَرأ مثل: جَعْفَرٍ أو زِبْرِجٍ أو بُرْثُنٍ، وأمثلة المكسورة أن تبني من أمَّ مثل أَصْبع ـ بفتح الهمزة أو كسرها أو ضمها والباء فيهن مكسورة ـ فتقول في الأول: أأْمِمٌ ـ بهمزتين مفتوحة فساكنة ـ تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية قبلها لتتمكَّن من إدغامها في الميم الثانية، ثم تبدل الهمزة ياء، وكذا تفعلُ في الباقي أيضاً وذلك واجب، وأمّا قراءة ابن عامر والكوفيين: ﴿أَئِمَّة﴾ [القصص: ٥] بالتَّحقيق، فمِمَّا يُوقَفُ عنده ولا يتجاوز، وأمثلة المضمومة: أَوُبٌّ، جمع أَبٍّ وهو المَرْعَىٰ، وأن يُبْنىٰ من أمَّ مثل إصْبُع ـ بكسر الهمزة وضمّ الباء ـ أو مثل أُبْلُم؛ فتقول: أَوُم ـ بهمزة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وواو مضمومة ـ وأصل الأوَّل: أأْبُبٌ على وزن أفْلُس، وأصل الثاني والثالث: إئْمُمٌ وأُأْمُمٌ؛ فنقلوا فيهنّ، ثم أبدلوا الهمزة واواً، وأدغموا أحد المثلين في الآخر ومثال المفتوحة بعد مفتوحة أَوَادِم جمع آدم، ومثال المفتوحة بعد المضمومة أُوَيْدِم تصغير آدم، ومثال المفتوحة بعد مكسورة أن تبني من أمَّ على وزن إِصْبَع ـ بكسر الهمزة وفتح الباء ـ.

وإذا كانت الهمزة الأولى من المتحرّكتين همزَةَ مضارعة نحو: أَؤُمُّ وأئِنُّ مضارعَي أَمَمْتُ وأَنَنْتُ جاز في الثانية التَّحقيقُ تشبيهاً لهمزة المتكلّم لدلالتها على مَعْنًى بهمزة الاستفهام، نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦].



فصل في إبدال الياء من أختيها الألف والواو

أما إبدالها من الألف ففي مسألتين:

إحداهما: أن ينكسر ما قبلها؛ كقولك في مِصْبَاح: مَصَابِيح، وفي مِفْتَاح: مَفَاتِيح، وكذلك تصغيرهما.

الثانية: أن تقع قبلها ياء تصغير، كقولك في غُلامٍ: غُلَيِّم.

وأمّا إبدالها من الواو ففي عَشْرِ مَسَائل:

إحداها: أن تقع بعد كسرة، وهي إما طَرَفٌ كرَضِيَ وقَوِيَ وعُفِيَ والغَازِي والدَّاعِي، أو قبل تاء التَّأنيث كشَجِيَة، وأكْسِيَة، وغَازِيَة، وعُرَيْقِيَة في تصغير عَرْقُوَة، وَشَذَّ سَوَاسِوَة فِي جمع سواء، ومَقَاتِوَة بمعنى خُدَّام، أو قَبْلَ الألف والنون الزائدتين، كقولك في مثال قَطِرَان من الغزو: غَزِيَان.

الثانية: أن تقع عيناً لمصدر فعل أُعِلَّتْ فيه ويكُون قبلها كسرة، وبعدها ألف، كصِيَام وانْقِيَاد، واعْتِيَاد، بخلاف، نحو: سِوَارٍ، وسِوَاك؛ لانتفاء المصدرية، ونحو: لاَوَذَ لِوَاذاً وجَاوَرَ جِوَاراً، لصحة عين الفعل، وحَالَ حِوَلاً، وعَادَ المريض عِوَداً، لعدم الألف، وراحَ رَوَاحاً لعدم الكسرة.

وقلَّ الإعلال فيه نحو قوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَماً وَٱرْزُقُوهُمْ﴾ [النساء: ٥]، وقوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَماً لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧]، في قراءة نافع وابن عامر في النساء، وفي قراءة ابن عامر في المائدة.

وشَذَّ التّصحيح مع استيفاء الشّروط في قولهم: نارت الظَّبية نِوَاراً، بمعنى نَفَرَت، ولم يُسْمع له نظير.

الثالثة: أن تقع عيناً لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة. وهي في الواحد: إمَّا مُعَلَّة، نحو: دَارٍ وَدِيَارٍ، وَحِيلَة وَحِيَلٍ، وَدِيمَةٍ وَدِيَم، وَقِيمَةٍ وَقِيَم، وَقامَةٍ وَقِيَم؛ وشذ حاجة وحِوَج، وإمَّا شبيهة بالمعَلة، وهي الساكنة. وشرط القلبَ في هذه أن يكُون بعدها في الجمع ألف، كسَوْطٍ وسِيَاطٍ، وَحَوْضٍ وَحِيَاضٍ، وَرَوْضٍ وَرِيَاضٍ؛ فإن فقدت صحِّحت الواو، نحو: كُوز وكِوَزَةٍ وَعَوْد ـ بفتح أوّله؛ للمسن من الإبل ـ وعِوَدة؛ وشذ قولهم: ثِيَرَة وتُصحَّح الواو إن تحركت في الواحد، نحو: طَوِيل وطِوَال؛ وشذَّ قوله:

٥٧٠ ـ وَأَنَّ أَعِـــزَّاءَ الـــرِّجَـــالِ طِـــيَـــالُـــهَـــا

قيل: ومنه ﴿ٱلصَّٰفِنَٰتُ ٱلْجِيَادُ﴾ [ص: ٣١]، وقيل: جمعُ جَيِّد، لا جَوَاد. أو أُعلَّت لامه كجمع ريَّان وجَوّ ـ بتشديد الواو ـ فيقال: رِوَاء وَجِوَاء، بتصحيح العين، لئلاَّ يتوالىٰ إعلالان، وكذلك ما أشبههما، وهذا الموضع ليس محرراً في الخلاصة ولا في غيرها من كتب الناظم، فتأمَّله.

الرابعة: أن تقع طَرَفاً رابعة فصاعداً؛ تقول: عَطَوْتُ وَزَكَوْتُ؛ فإذا جئت بالهمزة أو التّضعيف قلت: أعْطَيْتُ وَزَكَّيْتُ. وتقول في اسم المفعول: مُعْطَيَان وَمُزَكَّيَانِ، حمول الماضي على المضارع، واسمَ المفعولِ على اسم الفاعل، فإنَّ كلاًّ منهما آخره كسرةٌ. وسأل سيبويه الخليل عن وجه إعلال، نحو: تَغَازَيْنَا وتَدَاعَيْنَا؛ مع أنَّ المضارع لا كسرَ قبل آخره، فأجاب بأنَّ الإعلال ثبتَ قبل مجيء التاء في أوله ـ وهو غَازَيْنَا وَدَاعَيْنَا ـ حملاً على نُغَازِي وَنُدَاعِي، ثم استصحب معها.

الخامسة: أن تلِي كسرَةً، وهِي ساكنةٌ مفردة، نحو: مِيزَان وَمِيقَات، بخلاف، نحو: صِوَان وَسِوَار وَاجْلِوَّاذ وَاعلِوَّاط.

السَّادسة: أن تكون لاماً لفُعْلَىٰ ـ بالضم صفة، نحو: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا﴾ [الصافات: ٦]، وقولك: للمتّقِينَ الدَّرَجة العُلْيا، وأما قول الحجازيين: (القُصْوَىٰ) فشاذٌ

قياساً فصيح استعمالاً، نُبِّه به على الأصل، كما في اسْتَحْوَذَ والقَوَد. فإن كانت فُعْلَى اسماً لم تغير، كقوله:

٥٧١ ـ أَدَاراً بِـحُـزْوَىٰ هِـجْـتِ لِـلْـعَـيْـنِ عَـبْـرَةً

السابعة: أن تلتقِي هي والياء في كلمة؛ والسّابق منهما ساكنٌ متأصِّل ذاتاً وسكوناً، ويجب حينئذٍ إدغام الياء في الياء، مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء سيِّد وميِّت، أصلهما: سَيْوِد ومَيْوِت؛ ومثاله فيما تقدّمت الواو طَيٌّ وَلَيٌّ مصدراً طَوَيْتُ وَلَوَيتُ، وأصلهما: طَوْيٌ وَلَوْيٌ.

ويجبُ التصحيحُ إن كانا من كلمتين، نحو: (يَدْعُو يَاسِر) و(يَرْمِي واعد) أو كان السابق منهما متحركاً، نحو: طويل وغَيُور، أو عارض الذَّات، نحو: رُوية مخفف رُؤْية، أو عارض السكون، نحو: قَوْيَ فإنَّ أصله الكسر، ثم إنه سُكِّن للتخفيف، كما يقال في عَلِم: عَلْم.

وشذ عمّا ذكرنا ثلاثة أنواع: نوع أُعِلَّ، ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم: ﴿إِن كُنتُمْ للرُّيَّا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، بالإبدال والإدغام، ونوعُ صُحِّح مع استيفائها، نحو: ضَيْوَن وأيْوَم، وعَوَى الكلب عَوْيَةً، وَرَجاء بن حَيْوَة، ونوع أُبدِلت في الياء واواً وأدغمت الواو فيها، نحو: عَوَّة ونَهُوٌّ عن المنكر.

واطَّرَد في تصغير ما يكسَّرُ على مَفَاعِل ـ نحو: جَدْوَل وأسْوَد للحيّة ـ الإعلال والتصحيح.

الثامنة: أن تكون لامَ مفعولِ الذي ماضيه على فَعِلَ ـ بكسر العين ـ نحو: رَضِيَه فهو مَرْضِيٌّ وقَوِيَ على زيد فهو مَقْوِيٌّ عليه، وشذَّ قراءة بعضهم: ﴿مَرْضُوَّةً﴾ [الفجر: ٢٨]، فإن كانت عينُ الفعل مفتوحةً وجب التَّصحيح، نحو: مَغْزُوّ، وَمَدْعُوٌّ، والإعلال شاذ؛ كقوله:

٥٧٢ ـ أَنَـا الـلّـيْـثُ مَـعْـدِيًّـا عَـلَـيَّ وَعَـادِيـا

والتّاسعة: أن تكون لامَ فُعُول جمعاً، نحو: عَصاً وعُصِيٍّ وقَفاً وقُفِيّ ودَلْو ودُلِيّ، والتَّصحيح شاذّ؛ قالوا: أُبُوٌّ، وأُخُوٌّ، ونُحُوٌّ جمعاً لِنَحْو وهو الجهة، ونُجُوٌّ ـ بالجيم ـ جمعاً لنَجْو، وهو السَّحاب الذي هَرَاقَ ماءه، وبَهْوٌ وهو المصدر وبُهُوٌّ.

فإن كان فُعُول مفرداً وجب التصحيح، نحو: ﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٢١]، ﴿لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [القصص: ٨٣]، وتقول: نما المَالُ نُموًّا، وَسَمَا زيد سُمُوًّا وقد يُعلُّ نحو: عَتَا الشيخُ عُتِيًّا، وقسا قلبُه قِسِيًّا.

العاشرة: أن تكون عيناً لفُعَّلٍ جمعاً صحيح اللام كصُيَّم وَنُيَّم؛ والأكثر فيه التصحيح؛ تقول: صُوَّم ونُوَّم، ويجب إن اعتلت اللاّم، لئلا يتوالى إعلالان وذلك

كشُوًّى وغُوًّى جمعَيْ شاوٍ وَغاوٍ، أو فُصِلت من العين، نحو: صُوَّام ونُوَّام، لبعدها حينئذٍ من الطَّرَف، وشذ قوله:

٥٧٣ ـ فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إلاّ كَلامُهَا

فصل في إبدال الواو من أختيها الألف والياء

أما إبدالها من الألف ففي مسألة واحدة، وهي أن ينضم ما قبلها، نحو: بُويِعَ وضُورِبَ، وفي التنزيل: ﴿مَا وُۥرِىَ عَنْهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٠].

وأما إبدالها من الياء ففي أربع مسائل:

إحداها: أن تكون ساكنةً مفردة في غير جمع، نحو: مُوقِن ومُوسِر، ويجب سلامتها إن تحركت، نحو: هُيام، أو أدغمت كحُيَّض، أو كانت في جمع ويجب في هذه قلب الضمة كسرة كِهيم وبِيضٍ في جمع أَفْعَلَ أو فَعْلاَء.

الثانية: أن تقع بعد ضمة وهي إما لامُ فِعْلٍ كنهُوَ الرّجل وقَضُو بمعنىٰ ما أنْهَاهُ، أي: أعقله، وما أقْضَاهُ، أو لامُ اسم مختوم بتاء بنيت الكلمةُ عليها كأن تُبنىٰ من الرمي مثل مَقْدُرَة فإنَّك تقول: مَرْمُوَة، بخلاف، نحو: تَوَانَىٰ تَوَانِيَة؛ فإنَّ أصله قبل دخول التّاء تَوَانُياً بالضم كتكاسَلَ تَكاسُلاً، فأبدلت ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب، ثم طرأت التاء لإفادة الوَحْدَة وبقي الإعلال بحاله، أو لام اسم مختوم بالألف والنون كأَن تبني من الرمي على وزن سَبُعَان اسم الموضع الذي يقول فيه ابن الأحمر:

أَلاَ يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبُعَانِ

فإنَّك تقول: رَمُوَانِ.

الثالثة: أن تكُون لاماً لفَعْلَى، ـ بفتح الفاء ـ اسماً لا صفةً، نحو: تَقْوَى وشَرْوَى وفَتْوَىٰ، قال الناظم وابنه: وَشَذّ سَعْيَا لمكان، ورَيَّا للرائحة، وطَغْيَا لولد البقرة الوَحْشِيَّةِ، انتهى؛ فأمّا الأوّل: فيحتمل أنّه منقول من صفة كخَزْيَا وصَدْيَا مؤنثي خَزْيَان وصَدْيان، وأما الثَّاني: فقال النَّحويون: صفة غلبت عليها الإسمية، والأصل: رائحة رَيَّا، أي: مملوءة طِيباً، وأما الثالث: فالأَكْثَرُ فيه ضمّ الطَّاء؛ فلعلّهم استصحبوا التَّصحيح حين فتحوا للتخفيف.

الرابعة: أن تكُون عيناً لِفُعْلَى ـ بالضم ـ اسماً كطُوبَىٰ مصدراً لطاب، أو اسماً للجنة، أو صفة جارية مُجْرَى الأسماءِ وهي فُعْلَىٰ أَفْعَل، كالطُّوبَىٰ والكُوسَىٰ والْخُورَى مؤنّثات أَطْيَب وأَكْيَس وأَخْيَرَ، والذي يدل على أنّها جارية مُجْرَىٰ الأسماءِ أنَّ أفعل التّفضيل يجمع على أفاعل، فيقال: الأفاضل والأكابر، كما يقال في جمع أَفْكَلٍ: أَفاكِل.

فإن كان فُعْلَى صفةً محضةً وجب قلب ضمته كسرة، ولم يسمع من ذلك إلاّ ﴿قِسۡمَةٞ ضِيزَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٢]، أي: جائرة: ومِشْيَة حِيكَى، أي: يتحرك فيها المنكبان هذا كلام النحويين.

وقال النَّاظم وابنه: يجوز في عين فُعْلَى صفةً أن تسلم الضمة فتقلب الياء واواً، وأن تبدل الضمة كسرةً فتسلم الياء؛ فتقول: الطُّوبَىٰ والطِّيبىٰ، والكُوسَىٰ والكِيَسىٰ، والضُّوقَى والضِّيقَىٰ.

❋ ❋ ❋

فصل في إبدال الألف من أختيها الواو والياء

وذلك مشروط بعشرة شروط:

الأول: أن يتحرّكا؛ فلذلك صَحَّتَا في القَوْل والبَيْع لسكونهما.

والثاني: أن تكُون حركتهما أصلية، ولذلك صَحَّتَا في جَيَل وتَوَم مخففي: جَيْأَل وتَوْأَم.

والثالث: أن ينفتح ما قبلهما، ولذلك صَحَّتَا في العِوَض والْحِيَل والسُّوَر.

والرابع: أن تكُون الفتحة مُتَّصِلة، أي: في كلمتيهما، ولذلك صَحَّتَا في ضربَ واحد، وضربَ ياسر.

والخامس: أن يَتَحَرَّك ما بعدهما إن كانتا عينين، وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامَيْن، ولذلك صَحَّت العين في بَيان وطَويل وخَوَرْنَق، واللاَّم في رَمَيَا وغَزَوَا وفَتَيَان وعَصَوَان وعَلَوِي وفَتَوِي، وأُعلت العين في قامَ، وبَاعَ وبَابٍ ونَاب لتحرُّك ما بعدها، واللاّم في غَزَا ودَعَا ورَمَىٰ وبَكَى؛ إذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشدَّدة، وكذلك في يَخْشَوْنَ ويَمْحَوْنَ، وأصلهما يَخْشَيُونَ ويَمْحَوُونَ؛ فقلبتا ألفين، ثم حذفتا للساكنين.

والسادس: أن لا تكُون إحداهما عيناً لفَعِل الذي الوصف منه على أَفْعَلَ، نحو: هَيِفَ فهو أَهْيَفُ، وعَوِرَ فهو أَعْوَرُ.

والسابع: أن لا تكُون عيناً لمصدر هذا الفعل كالْهَيَف.

والثامن: أن لا تكُون الواو عيناً لافْتَعَلَ الدالّ على معنى التَّفَاعُلِ، أي: التشارك في الفاعلية والمفعولية، نحو: اجْتَوَرُوا واشْتَوَرُوا فإنَّه في معنى تجاوَرُوا وتشاوَرُوا. فأمَّا الياء فلا يُشْتَرَط فيها ذلك: لقربها من الألف، ولهذا أُعلت في اسْتَافوا مع أنَّ معناه تَسَايَفُوا.

والتاسع: أن لا تكُون إحداهما مَتْلُوَّة بحرفٍ يستحقُّ هذا الإعلال؛ فإن كانت

كذلك، صحَّت وأُعِلَّتِ الثانية، نحو: الْحَيا، والهَوَى والْحَوَى مصدر: حَوِيَ إذا اسْوَدَّ. وربما عكسوا فأَعَلُّوا الأولى وصححوا الثانية، نحو: آية في أسهل الأقوال.

فإن قلت: لنا أسهل منه، قول بعضهم: إنَّها فَعِلَةٌ كنَبِقَة؛ فإنَّ الإعلال حينئذٍ على القياس، وأمَّا إذا قيل: إنَّ أصلها أَيَيَةٌ ـ بفتح الياء الأولىٰ ـ أو أَيْيَة ـ بسكُونها ـ آيِيَة فاعِلة؛ فإنّه يلزم إعلال الأول دون الثاني، وإعلال الساكن، وَحَذْفُ العينِ لغير مُوجِب.

قلت: ويلزم على الأول تقديم الإعلال على الإدغام، والمعروف العكْس، بدليل إبدال همزة أيمة ياءً لا ألفاً؛ فتأمله.

والعاشر: أن لا يكُون عيناً، لما آخِرُهُ زيادةٌ تختص بالأسماء؛ فلذلك صَحَّتا في نحو: الْجَوَلاَن والهَيَمَان والصَّوَرَى والْحَيَدَى. وَشَذَّ الإعلال فِي مَاهَان ودَارَان.



فصل في إبدال التاء من الواو والياء

إذا كانت الواو والياء فاء للافتعال أبدلت تاءً وأدغمت في تاء الافتعال، وما تصرف منها، نحو: اتَّصَلَ واتَّعَدَ، من الوصل والوَعْد، وَاتَّسَرَ من اليُسْرِ، قال:

٥٧٤ ـ فَــإِنْ تَـتَّـعِــدْنِــي أَتَّــعِــدْكَ بِـمِــثْـلِـهَــا

وقال:

٥٧٥ ـ فَــإِنَّ الْـقَــوَافِــي تَــتَّـلِـجْـنَ مَــوَالِـجَــا

وتقول في افْتَعَلَ من الإزارِ (إيتزَرَ)، ولا يجوز إبدالُ الياء تاءً وإدغامها في التَّاء؛ لأنَّ هذه الياء بدل من همزة، وليست أصليَّة، وَشَذّ قولهم في افْتَعَلَ من الأكل: (اتَّكَل)، وقولُ الجوهري في اتّخذ: (إنَّه افْتَعَلَ من الأخذ) وَهَمٌ، وإنّما التّاء أصل، وهو من تَخِذَ، كاتَّبَعَ من تَبعَ.



فصل في إبدال الطَّاء

تُبْدَل وجوباً من تاء الافتعال الذي فاؤه صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء، وتسمى أَحْرُفَ الإطباق، تقول في افْتَعَلَ من صَبَرَ: اصْطَبَرَ، ولا تدغم؛ لأنَّ الصَّفِيريَّ لا يدغم إلاّ في مثله، ومن ضَرَبَ: اضْطَرَب، وَلا تُدغم؛ لأنَّ الضاد حرف مستطيل، ومن

طَهُرَ: اطْطَهَرَ، ثم يجب الإدغام، لاجتماع المثلين في كلمة، وأولهما ساكن ومن ظَلَمَ: اظْطَلَمَ، ثم لك ثلاثة أوجه: الإظهار، والإدغام مع إبدال الأول من جنسِ الثاني، ومع عَكْسِهِ، وقد روي بهن قوله:

٥٧٦ ـ هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ　　عَفْواً، وَيُظْلَمُ أَحْيَاناً فَيَظَّلِمُ

فصل في إبدال الدال

تُبْدَل وجوباً من تاءِ الافتعال الذي فاؤه دالٌ أو ذالٌ أو زايٌ، تقول في افْتَعَلَ من دَانَ: إدَّانَ، ثم تُدغمُ لما ذكرناه في اطَّهَرَ، ومن زَجَرَ ازْدَجَرَ، ولا تدغمُ لما ذكرناه في اصْطَبَرَ، ومن ذَكَرَ: إذْدَكَرَ، ثم تُبَدَّل المعجمة مهملة وتدغم، وبعضُهم يعكس، وقد قرىء شاذاً: ﴿فَهَلْ مِن مُذَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٥]، بالمعجمة.



فصل في إبدال الميم

أبدلت وُجُوباً من الواو في فَم، وأصله فَوَه، بدليل أَفْوَاه، فحذفوا الهاء تخفيفاً، ثم أبدلوا الميم من الواو، فإن أُضيف رُجِعَ بهِ إلى الأصلِ، فقيل: فُوكَ وربّما بقي الإبدال، نحو: «**لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ**».

ومن النون بشرطين، سكونها ووقوعها قبل الباء، سواء كانا في كلمةٍ أو كلمتين، نحو: ﴿ٱنْبَعَثَ﴾ [الشمس: ١٢]، و﴿مَنْ بَعَثَنَا﴾ [يس: ٥٢]، وشذوذاً في نحو قوله:

٥٧٧ ـ وَكَفِّكِ الْمُخَضَّبِ الْبَنَامِ

وأصله: (البَنَان)، وجاءَ عكْسُ ذلك في قولهم: (أَسْوَدُ قَاتِنٌ) وأصله: قاتم.

هذا باب نقل حركة الحرف المتحرِّك المعتل إلىٰ الساكن الصحيح قبله

وذلك في أربع مسائل:

إحداها: أن يكون الحرف المعتل عيناً لفعل.

ويجب بعد النقل في المسائل الأربع أن يبقى الحرف المعتلّ إن جانس الحركة المنقولة، نحو: يَقُول ويَبِيع، أصلهما يَقْوُلُ مثل: يَقْتُلُ، ويَبْيِعُ مثل: يَضْرِب، وأن تقلبه حرفاً يناسب تلك الحركة إن لم يُجَانسها، نحو: يَخَافُ ويُخِيفُ، أصلهما: يَخْوَفُ كيَذْهَبُ ويُخْوِفُ كيُكْرِمُ.

ويمتنع النَّقل إن كان السّاكن معتلاً، نحو: بَايَعَ، وعَوَّقَ وبَيَّنَ، أو كان فعلَ تَعَجُّبٍ، نحو: ما أَبْيَنَهُ، وأَبْيِنْ بِهِ، وما أَقْوَمَهُ، وأَقْوِمْ بِهِ، أو مضعَّفاً، نحو: ٱبْيَضَّ وٱسْوَدَّ، أو معتلَّ اللاّمِ، نحو: أَهْوَىٰ وأَحْيَا.

المسألة الثانية: الاسم المُشْبه للمضارع في وَزْنِهِ دون زيادته، أو في زيادته دون وزنه؛ فالأول: كمَقَام، أصله مَقْوَم ـ على مثال مَذْهَب ـ فنقلوا وقلبوا، والثاني: كأن تبني من البيع أو من القول ٱسْماً علىٰ مثال تِحْلِيء ـ بكَسر التَّاءِ وهمزة بعد اللاّم ـ فإنَّك تقول تِبِيعٌ ـ بكَسرتين بعدهما ياء ساكنة ـ وتِقِيلٌ، كذلك، وهذه الياء منقلبة عن الواو لسكونها بعد الكَسرة.

فإن أَشْبَهَهُ في الوزن والزّيادة معاً، أو بَايَنَهُ فيهما معاً، وجب التَّصحيح: فالأوّل نحو: أَبْيَض وأَسْوَد، وأمَّا نحو: (يَزيد) علماً فمنقول إلى العلمية بعد أن أُعِلَّ إذ كان فِعلاً، والثَّاني نحو: مِخْيَط، هذا هو الظّاهر، وقال النّاظم وابنه: وكان حقّ مِخْيَط أن يُعَلَّ؛ لأنَّ زيادته خاصة بالأسماء، وهو مشبه لِتَعْلم، أي: بكسر حرف المضارعة في لُغة قوم، لكنَّه حمل على مِخْيَاط لشبهه به لفظاً وَمَعْنًى، انتهى. وقد يُقال: إنّه لو صَحَّ ما قالا للزم أن لا يُعَلَّ تِحلِيء؛ لأنَّه يكون مشبهاً لِتِحْسِب في وزنه وزيادته. ثم لو سُلِّم أنَّ الإعلال كان لازماً لِمَا ذكر لم يلزم الجميعَ، بل مَنْ يكسر حرف المضارعة فقط.

المسألة الثَّالثة: المصدر المُوَازِنُ لإفعال أو استفعال، نحو: إِقْوَام واسْتِقْوَام، ويجب بعد القلب حذف إحدىٰ الألفين لالتقاء الساكنين، والصَّحيح أنَّها الثَّانية؛ لزيادتها، وقُرْبِهَا من الطَّرَفِ. ثم يؤتى بالتَّاء عِوَضاً، فيقال: إقامة، واستقامة. وقد تحذف، نحو: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [النور: ٣٧].

المسألة الرابعة: صيغة مَفْعُول، ويجب بعد النَّقل في ذوات الواو، حَذْفُ إحدى الواوين، والصَّحيح أنَّها الثانية لما ذكرنا، ويجب أيضاً في ذوات الياء الحذفُ، وقلبُ الضّمّة كسرة؛ لئلاّ تنقلب الياء واواً فتلتبس ذَوَاتُ الياء بذوات الواو، مثالُ الواويّ مَقُولٌ ومَصُوغٌ، واليائي مَبِيعٌ ومَدِينٌ.

وبنو تميم تُصَحِّح اليائي، فيقولون: مَبْيُوع ومَخْيُوط، قال:

٥٧٨ ـ وَكَـأَنَّـهَـا تُـفَّـاحَـةٌ مَـطْـيُـوبَـةٌ

وقال:

٥٧٩ ـ وَإِخَـالُ أَنَّـكَ سَـيِّـدٌ مَـعْـيُـونُ

وربما صحح بعض العرب شيئاً من ذوات الواو، سُمِعَ ثوبٌ مَصْوُونٌ، وفرسٌ مَقْوُود.



هذا باب الحذف

وفيه ثلاث مسائل:

إحداها: تتعلق بالحرف الزائد، وذلك أن الفعل إذا كان على وزن أفْعَل فإنَّ الهمزة تُحذفُ من أمثلة مضارعِهِ ومِثَالَيْ وَصْفه، أعني وصفي الفاعل والمفعول، تقول: أُكْرِمُ، وَنُكْرِمُ، وَيُكْرِمُ، وَتُكْرِمُ، وَمُكْرِمٌ، وَمُكْرَمٌ، وشذَّ قوله:

٥٨٠ ـ فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا

المسألة الثانية: تتعلق بفاء الفعل، وذلك أنَّ الفعل إذا كان ثلاثياً واويَّ الفاء مفتوح العين فإنَّ فاءَهُ تحذف في أمثلة المضارع، وفي الأمر، وفي المصدر المبني على فِعْلَة ـ بكسر الفاء ـ ويجب في المصدر تعويض الهاء من المحذوف، تقول: يَعِدُ وَتَعِدُ وَنَعِدُ وَأَعِدُ، ويا زيدُ عِدْ عِدَةً، وأمَّا الوِجْهَة فاسم بمعنىٰ الجِهة لا للتوجه، وقد تترك تاء المصدر شذوذاً، كقوله:

٥٨١ ـ وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذي وَعَدُوا

المسألة الثالثة: تتعلق بعين الفعل، وذلك أنَّ الفعل إذا كان ثلاثياً مكسور العين، وعينه ولامه من جنسٍ واحدٍ، فإنَّه يستعمل في حالة إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه: تاماً، ومحذوف العين بعد نقل حركتها، ومع ترك النقل، وذلك نحو: ظَلَّ، تقول: (ظَلِلْتُ، وظِلْتُ، وظَلْتُ)، وفِي ظَلِلْنَ، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥].

وإن كان الفعل مضارعاً أو أمراً واتصل بنون نسوة، جاز الوجهان الأوّلان، نحو: يَقْرِرْنَ، وَيَقِرْنَ، وَاقْرِرْنَ، وَقِرْنَ.

ولا يجوز في نحو: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ﴾ [سبأ: ٥٠]، ولا في نحو: ﴿فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ﴾ [الشورى: ٣٣]، إلا الإتمام، لأن العين مفتوحة، وقرأ نافع وعاصم: ﴿وَقَرْنَ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، بالفتح، وهو قليل لأنَّه مفتوح، ولأن المشهور قَرَرْتُ في المكان ـ بالفتح ـ أقِرُّ ـ بالكسر ـ وأمّا عكسه ففي قَرِرْتُ عيناً أقَرُّ.



هذا باب الإدغام

يجب إدغام أول المثلين المتحرّكين بأحد عشر شرطاً:

أحدها: أن يكونا في كلمة كشَدَّ ومَلَّ وحَبَّ، أصلهنّ شَدَدَ بالفتح، ومَلِلَ بالكسر، وحَبُبَ بالضم، فإن كانا في كلمتين، مثل: (جَعَلَ لَكَ)، كان الإدغام جائزاً لا واجباً.

الثاني: أن لاَ يتصدَّرَ أولهما كما في دَدَنٍ.

الثالث: أن لا يَتَّصِلَ أولهما بمدغم، كجُسَّس، جمع جاسّ.

الرابع: أن لا يكونا في وزن ملحق، سواء كان الملحق أحد المثلين، كقَرْدَد ومَهْدَد، أو غيرهما كهَيْلَل، أو كليهما، نحو: اقْعَنْسس، فإنَّها ملحقة بجعفر، ودحرج، واحرنجم.

الخامس والسادس والسابع والثامن: أن لا يكونا في اسم على فَعَل بفتحتين كطَلَل ومَدَد، أو فُعُل بضمتين، كذُلُل وجُدُد جمع جَدِيد، أو فِعَل بكسر أوله وفتح ثانيه كلِمَم، وكِلَلٍ أو فُعَل بضم أوله وفتح ثانيه كدُرَر وجُدَد جمع جُدَّة، وهي الطريقة في الجبلِ.

وفي هذه الأنواع السبعة الأخيرة يمتنع الإدغام.

والثلاثة الباقية أن لا تكون حركة ثانيهما عارضة، نحو: اخْصُصَ أبي، واكفُفِ الشرَّ، أصلهما: اخْصُصْ، واكْفُفْ ـ بسكون الآخر ـ ثم نُقلت حركة الهمزة إلى الصاد، وحُرّكت الفاء لالتقاء الساكنين، وأن لا يكون المثلان ياءين، لازماً تحريك ثانيهما، نحو: حَيِيَ، وعَيِيَ، ولا تاءين في افتعل، كاسْتَتَرَ واقْتَتَلَ.

وفي هذه الصور الثلاث يجوز الإدغام والفك، قال تعالى: ﴿وَيَحۡيَىٰ مَنۡ حَيِيَ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢]، ويقرأ أيضاً: ﴿مَنۡ حَيَّ﴾، وتقول: اسْتَتَرَ واقْتَتَلَ، وإذا أردت الإدغام نقلت حركة الأولىٰ إلى الفاء وأسقطت الهمزة للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثمّ أدغمت؛ فتقول في الماضي: سَتَّرَ وقَتَّلَ، وفي المضارع يَسَتِّر ويَقَتِّل، بفتح أولهما، وفي المصدر سِتَّاراً وقِتَّالاً، بكسر أولهما.

ويجوز الوجهان أيضاً في ثلاث مسائل أُخر:

إحداهن: أولى التّاءين الزائدتين في أوّل المضارع، نحو: تَتَجَلّى وتَتَذَكَّرُ. وذكر الناظم في شرح الكافية، وتبعه ابنه، أنَّك إذا أدغمت اجتلبت همزة الوصل، ولم يخلق الله همزة الوصل في أول المضارع، وإنَّما إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء، وبذلك قرأ البزي رحمه الله تعالى في الوصل، نحو: ﴿وَلَا تَّيَمَّمُواْ﴾ [البقرة:

٢٦٧]، ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، و﴿كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾ [آل عمران: ١٤٣]، فإن أردت التخفيف في الابتداء حذفت إحدىٰ التاءَين، وهي الثانية، لا الأولى خلافاً لهشام، وذلك جائز في الوصل أيضاً، قال الله تعالى: ﴿نَارًا تَلَظَّى﴾ [الليل: ١٤]، ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ﴾ [آل عمران: ١٤٣].

وقد يجيءُ هذا الحذف في النّون، ومنه علىٰ الأظهر قراءَة ابن عاصم: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُجِّي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨]، وأصله: نُنَجِّي ـ بفتح النون الثانية ـ وقيل: الأصل: نُنْجي ـ بسكونها ـ فأُدغمت كإجَّاصة وإجَّانة، وإدغام النّون في الجيم لا يكاد يعرف، وقيل: هو من نجا ينجو، ثم ضُعِّفت عينه وأُسند لضمير المصدر ولو كان كذلك لفتحت الياءُ لأنّه فعل ماض.

الثانية والثالثة: أن تكون الكلمة فعلاً مضارعاً مجزوماً، أو فعل أمر، قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فيقرأ بالفك وهو لغة أهل الحجاز، والإدغام وهو لغة تميم، قال الله تعالى: ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩] وقال الشاعر:

٥٨٢ ـ فَغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرِ

والتزم الإدغام في هَلُمَّ، لثقلها بالتركيب، ومن ثم التزموا في آخرها الفتح، ولم يجيزوا فيه ما أجازوه في آخر، نحو: رُدَّ وَشُدّ من الضم للاتباع؛ والكسر على أصل التقاء الساكنين.

ويجب الفكُّ في أفعِلْ في التعجّب، نحو: أَشْدِدْ بِبَيَاضِ وُجُوهِ المتّقين؛ وأَحْبِب إلى الله تعالى بالمحسنين.

وإذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرّفع وجب فكُّ الإدغام في لغة غير بكر بن وائل، نحو: حَلَلْتَ، و﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ﴾ [سبأ: ٥]، ﴿وَشَدَدْنَآ أَسْرَهُمْ﴾ [الإنسان: ٢٨].

وقد يفكُّ الإدغام في غير ذلك شذوذاً؛ نحو: لَحِحَتْ عَيْنُه. وأَلِلَ السّقَاء، أو في ضرورة، كقوله:

٥٨٣ ـ الحمدُ للّهِ العَلِيِّ الأجْلَلِ   الواسعِ الفَضْلِ الوَهُوبِ المُجْزِلِ



فهرس الشواهد الواردة في كتاب «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» لابن هشام

الشاهد		رقم الشاهد
حرف الهمزة		
أنا ابن مزيقيا عمرو وجدي	أبوه منذر ماء السماء	٣٩
....	من لد شولاً فإلى إتلائها	٩٦
وأعلم أن تسليماً وتركاً	للا متشابهان ولا سواء	١٣٦
لا أقعد الجبن عن الهيجاء	ولو توالت زمر الأعداء	٢٥٤
ربما ضربة بسيف صقيل	بين بصرى وطعنة نجلاء	٣٠٨
نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت	رد، التحية نطقاً أو بإيماء	٣٨٥
فلا والله لا يلفى لما بي	ولا للما بهم أبداً دواء	٤٠٧
يا عنز هذا شجر وماء	عاعيت لو ينفعني العيعاء	٤٦٤
إذا عاش الفتى مائتين عاماً	فقد ذهب اللذاذة والفتاء	٥٢٦
سيغنيني الذي أغناك عني	فلا فقر يدوم ولا غناء	٥٣٧
ومهمه مغبرة أرجاؤه	كأن لون أرضه سماؤه	٥٥٣
حرف الباء الموحدة		
أقلي اللوم عاذل والعتابا	وقولي إن أصبت لقد أصابا	١

الشاهد		رقم الشاهد
رب حي عرندس ذي طلال	لا يزالون ضاربين القباب	١٣
على أحوذيين استقلت عشية	فما هي إلا لمحة وتغيب	١٥
أم الحليس لعجوز شهربه	ترضى من اللحم بعظم الرقبه	٧٣
أهابك إجلالاً، وما بك قدرة	عليَّ ولكن ملء عين حبيبها	٧٥
باتت فؤادي ذات الخال سالبة	فالعيش إن حم لي عيش من العجب	٨٩
سراة بني أبي بكر تسامى	على كان المسومة العراب	٩٢
وما الدهر إلا منجنوناً بأهله	وما صاحب الحاجات إلا معذبا	١٠٢
وكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة	بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب	١١٢
فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها	فإنك مما أحدثت بالمجرب	١١٥
وقد جعلت قلوص بني سهيل	من الأكوار مرتعها قريب	١١٩
وأسقيه حتى كاد مما أبثه	تكلمني أحجاره وملاعبه	١٢١
عسى الكرب الذي أمسيت فيه	يكون وراءه فرج قريب	١٢٤
كرب القلب من جواه يذوب	حين قال الوشاة هند غضوب	١٢٦
فمن يك لم ينجب أبوه وأمه	فإن لنا الأم النجيبة والأب	١٤٠
فمن يك أمسى بالمدينة رحله	فإني وقيار بها لغريب	١٤٢
كأن ورديه رشاء خلب		١٥٠
إن الشباب الذي مجد عواقبه	فيه نلذ ولا لذات للشيب	١٥٦
هذا لعمركم الصغار بعينه	لا أم لي إن كان ذاك ولا أب	١٦١
زعمتني شيخاً، ولست بشيخ	إنما الشيخ من يدب دبيبا	١٧٥
كذاك أدبت حتى صار من خلقي	أني وجدت ملاك الشيمة الأدب	١٨٩
بأي كتاب أم بأية سنة	ترى حبهم عاراً علي وتحسب	١٩١
إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه	تقول هزيز الريح مرت بأثأب	١٩٣
وأنت أراني الله أمنع عاصم	وأرأف مستكفى وأسمح واهب	١٩٩
نتج الربيع محاسناً	ألقحنها غر السحائب	٢٠٨
فإما تريني ولي لمة	فإن الحوادث أودى بها	٢١٢
وقالت: متى يبخل عليك ويعتلل	يسؤك، وإن يكشف غرامك تدرب	٢٢٥
وإنما يرضي المنيب ربه	ما دام معنياً بذكر قلبه	٢٢٨
أثعلبة الفوارس أم رياحا	عدلت بهم طهية والخشابا	٢٣٤

الشاهد		رقم الشاهد
لدن بهز الكف يعسل متنه	فيه، كما عسل الطريق الثعلب	٢٣٦
تعفق بالأرطى لها وأرادها	رجال فبزت نبلهم وكليب	٢٤٤
على حين أهلي الناس جل أمورهم	فندلاً زريق المال ندل الثعالب	٢٤٨
أعبداً حل في شعبي غريباً	ألؤماً لا أبا لك واغترابا	٢٥٠
وما لي إلا آل أحمد شيعة	وما لي إلا مذهب الحق مذهب	٢٦٢
أصخ مصيخاً لمن أبدى نصيحته	والزم توقي خلط الجد باللعب	٢٧٩
خلي الذنابات شمالاً كثبا	وأم أوعال كها أو أقربا	٢٩١
ربه فتية دعوت إلى ما	يورث المجد دائباً فأجابوا	٢٩٣
تخيرن من أزمان يوم حليمة	إلى اليوم، قد جربن كل التجارب	٢٩٤
لدوا للموت وابنوا للخراب	فكلكم يصير إلى ذهاب	٢٩٦
أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد	كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه	٣١٠
فلئن لقيتك خاليين لتعلمن	أيي وأيك فارس الأحزاب	٣٤١
صريع غوان شاقهن وشقنه	لدن شب حتى شاب سود الذوائب	٣٤٢
ما إن رأينا للهوى من طب	ولا عدمنا قهر وجد صب	٣٥٩
نجوت وقد بل المرادي سيفه	من ابن أبي شيخ الأباطح طالب	٣٩١
كأن صغرى وكبرى من فقاقعها	حصباء در على أرض من الذهب	٣٨٨
لكنه شاقه أن قيل ذا رجب	يا ليت عدة حول كله رجب	٤٠٢
فإياك إياك المراء؛ فإنه	إلى الشر دعاء، وللشر جالب	٤٠٣
فأصبح لا يسألنه عن بما به	أصعد في علو الهوى أم تصوبا	٤٠٨
أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا	أعيذكما بالله أن تحدثا حربا	٤١٠
كهز الرديني تحت العجاج	جرى في الأنابيب ثم اضطرب	٤١٥
يبكيك ناء بعيد الدار مغترب	يا للكهول وللشبان للعجب	٤٤٨
ألا يا قوم للعجب العجيب	وللغفلات تعرض للأريب	٤٥٠
أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة	سيدعوه داعي ميتة فيجيب	٤٥١
وا، بأبي أنت وفوك الأشنب	كأنما ذر عليه الزرنب	٤٦٠
إذن والله نرميهم بحرب	تشيب الطفل من قبل المشيب	٤٩٧
لولا توقع معتر فأرضيه	ما كنت أوثر أتراباً على ترب	٥٠٦
ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا	ومن دون رمسينا من الأرض سبسب	٥١٩
أخلاي لو غير الحمام أصابكم	عتبت، ولكن ما على الأرض معتب	٥٢٠

حرف التاء المثناة

حرف الجيم

حرف الحاء المهملة

حرف الدال المهملة

الشاهد		رقم الشاهد
وبـات وبـاتـت لـه لـيـلـة	كـلـيـلـة ذي الـعـائـر الأرمـد	٩٠
دعاني أخي والخيل بيني وبينه	فلما دعاني لم يجدني بقعدد	١١٤
وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده	إذا نحن جاوزنا حفير زياد	١٢٢
كادت النفس أن تفيض عليه	إذا غدا حشو ريطة وبرود	١٢٧
أموت أسى يوم الرجام وإنني	يقيناً لرهن بالذي أنا كائد	١٢٩
فإنك موشك ألا تراها	وتعدو دون غاضرة العوادي	١٣١
فقلت عساها نار كأس وعلها	تشكى فآتي نحوها فأعودها	١٣٢
قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا	إلى حمامتنا أو نصفه فقد	١٣٨
شلت يمينك إن قتلت لمسلماً	حلت عليك عقوبة المتعمد	١٤٧
فقام يذود الناس عنها بسيفه	وقال ألا لا من سبيل إلى هند	١٥٩
دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط	فإن اغتباطاً بالوفاء حميد	١٧١
ظننتك إن شبت لظى الحرب صالياً	فعردت فيمن كان عنها معردا	١٧٧
إخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى	يسومك ما لا يستطاع من الوجد	١٨٠
ما للجمال مشيها وئيدا	أجندلاً يحملن أم حديدا؟	٢٠١
تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه	من الوجد شيء قلت بل أعظم الوجد	٢٠٣
لم يعن بالعلياء إلا سيداً	ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى	٢٢٩
إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب	جهاراً فكن في الغيب أحفظ للود	٢٤٥
لما حططت الرحل عنها واردا	علفتها تبناً وماء باردا	٢٥٨
وبالصريمة منهم منزل خلق	عاف تغير إلا النؤي والوتد	٢٦٠
تسليت طراً عنكم بعد بينكم	بذكراكم حتى كأنكم عندي	٢٧٣
وملكت ما بين العراق ويثرب	ملكاً أجار لمسلم ومعاهد	٢٩٥
وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع	وليداً وكهلاً حين شبت وأمردا	٣٠٧
أتاني أنهم مزقون عرضي	جحاش الكرملين لها فديد	٣٧٥
ورب أسيلة الخدين بكر	مهفهفة لها فرع وجيد	٤٠٠
لا لا أبوح بحب بثنة؛ إنها	أخذت علي مواثقاً وعهودا	٤٠٤
يا حكم بن المنذر بن الجارود	سرادق المجد عليك ممدود	٤٣٥
فما كعب بن مامة وابن أروى	بأجود منك يا عمر الجوادا	٤٣٦
يا بن أمي ويا شقيق نفسي	أنت خلَّفتني لدهر شديد	٤٤٢
يا لقومي ويا لأمثال قومي	لأناس عتوهم في ازدياد	٤٤٧

الشاهد		رقم الشاهد
فأبت إلى فهم، وما كدت آئباً	وكم مثلها فارقتها وهي تصفر	١١٨
وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني	ثوبي فأنهض نهض الشارب السكر	١٢٠
لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها	إذاً للام ذوو أحسابها عمرا	١٥٤
بأي بلاء يا نمير بن عامر	وأنتم ذنابى لا يدين ولا صدر	١٦٢
فلا أب وابناً مثل مروان وابنه	إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا	١٦٥
تعلم شفاء النفس قهر عدوها	فبالغ بلطف في التحيل والمكر	١٦٩
وقد زعمت أني تغيرت بعدها	ومن ذا الذي يا عز لا يتغير	١٧٦
وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة	عشية لاقينا جذام وحميرا	١٧٨
أبالأراجيز يا بن اللؤم توعدني	وفي الأراجيز خلت اللؤم والخورا	١٨٥
إذا قلت إني آئب أهل بلدة	وضعت بها عنه الولية بالهجر	١٩٤
غداة أحلت لابن أصرم طعنة	حصين عبيطات السدائف والخمر	٢٠٥
وأحقرهم وأهونهم عليهم	وإن كانا له نسب وخير	٢١٠
جاء الخلافة أو كانت له قدراً	كما أتى ربه موسى على قدر	٢١٩
نبئتهم عذبوا بالنار جارهم	وهل يعذب إلا الله بالنار	٢٢٢
وإني لتعروني لذكراك هزة	كما انتفض العصفور بلله القطر	٢٥٣
من أمكم لرغبة فيكم جبر	ومن تكونوا ناصريه ينتصر	٢٥٥
أفي الحق أن مغرم بك هائم	وأنك لا خل لدي ولا خمر	٢٥٦
أبحنا حيهم قتلاً وأسراً	عدا الشمطاء والطفل الصغير	٢٦٦
بنا عاذ عوف وهو بادي ذلة	لديكم، فلم يعدم ولاء ولا نصرا	٢٧٥
اطلب ولا تضجر من مطلب	فآفة الطالب أن يضجرا	٢٨٠
أقول لها حين جد الرحيـ	ـل: أبرحت ربا وأبرحت جارا	٢٨٤
أنفساً تطيب بنيل المنى	وداعي المنون ينادي جهاراً	٢٨٦
لمن الديار بقنة الحجر	أقوين من حجج ومن دهر	٣٠٠
ما زال مذ عقدت يداه إزاره	فسما فأدرك خمسة الأشبار	٢٠٦
ربما الجامل المؤبل فيهم	وعناجيج بينهن المهار	٣١٢
إنارة العقل مكسوف بطوع هوى	وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا	٣٢٥
والذئب أخشاه إن مررت به	وحدي، وأخشى الرياح والمطرا	٣٢٧
دعوت لما نابني مسورا	فلبى فلبي يدي مسور	٣٣١
ونحن قتلنا الأسد أسد شنوءة	فما شربوا بعداً على لذة خمرة	٣٤٦

الشاهد		رقم الشاهد
أكل امرئ تحسبين أمرأ	ونار توقد بالليل نارا	٣٥١
ضروب بنصل السيف سوق سمانها	إذا عدموا زاداً فإنك عاقر	٣٧٣
فتاتان أما منهما فشبيهة	هلالاً، وأخرى منهما تشبه البدرا	٣٧٤
ثم زادوا أنهم في قومهم	غفر ذنبهم غير فخر	٣٧٧
فذلك إن يلق المنية يلقها	حميداً، وإن يستغن يوماً فأجدر	٣٨١
نعم امرأ هرم، لم تعر نائبة	إلا وكان لمرتاع لها وزرا	٣٨٤
ولست بالأكثر منهم حصى	وإنما العزة للكاثر	٣٩٢
لا يبعدن قومي الذين هم	سم العداة وآفة الجزر	٣٩٦
النازلون بكل معترك	والطيبون معاقد الأزر	
لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً	شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر	٤١٩
يا ليتما أمنا شالت نعامتها	أيما إلى جنة أيما إلى نار	٤٢٢
إن ابن ورقاء لا تخشى بوادره	لكن وقائعه في الحرب تنتظر	٤٢٣
بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا	وإنا لنبغي فوق ذلك مظهرا	٤٢٨
حملت أمراً عظيماً فاصطبرت له	وقمت فيه بأمر الله يا عمرا	٤٣٠
جاري لا تستنكري عذيري	سيري وإشفاقي على بعيري	٤٥٢
يا اسم صبراً على ما كان من حدث	إن الحوادث ملقيّ ومنتظر	٤٥٤
لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره	طريف بن مال ليلة الجوع والخصر	٤٥٦
خل الطريق لمن يبنى المنار به	وأبرز ببرزة حيث اضطرك القدر	٤٥٨
إذا مات منهم سيد سرق ابنه	ومن عضة ما ينبتن شكيرها	٤٧٢
ألم تروا إرماً وعادا	أودى بها الليل والنهار	٤٨١
ومر دهر على وبار	فهلكت جهرة وبار	
طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت	بشبيب غائلة النفوس غدور	٤٨٧
لا تتركني فيهم شطيرا	إني إذن أهلك أو أطيرا	٤٩٦
لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى	فما انقادت الآمال إلا لصابر	٤٩٩
إن وقتلي سليكاً ثم أعقله	كالثور يضرب لما عافت البقر	٥٠٧
لا أعرفن ربرباً حوراً مدامعها	كأن أبكارها نعاج دوار	٥٠٨
فقلت: تحمل فوق طوقك، إنها	مطبعة من يأتها لا يضيرها	٥١٢
فكان مجني دون من كنت أتقي	ثلاث شخوص كاعبان ومعصر	٥٢٤
كم عمة لك يا جرير وخالة	فدعاء قد حلبت عليَّ عشاري	٥٢٩

حرف السين المهملة

حرف الصاد المهملة

حرف الضاد المعجمة

حرف الطاء المهملة

حرف الظاء المعجمة

حرف العين المهملة

الشاهد		رقم الشاهد
بـعـكـاظ يـعـشـي الـنـاظـريـ	ـنَ إذا هـم لـمـحـوا شـعـاعـه	٢٤٢
فـصـبـراً فـي مـجـال الـمـوت صـبـراً	فـمـا نـيـل الـخـلـود بـمـسـتـطـاع	٢٤٩
فـإنـهـم يـرجـون مـنـه شـفـاعـة	إذا لـم يـكـن إلا الـنـبـيـون شـافـع	٢٦٣
إذا أنـت لـم تـنـفـع فـضـر؛ فـإنـمـا	يـراد الـفـتـى كـيـمـا يـضـر ويـنـفـع	٢٨٩
فـقـالـت: أكـل الـنـاس أصـبـحـت مـانـحـاً	لـسـانـك كـيـمـا أن تـغـر وتـخـدعـا	٢٩٠
إذا بـاهـلـي تـحـتـه حـنـظـلـيـة	لـه ولـد مـنـهـا فـذاك الـمـذرع	٣٣٣
ونـبـئـت لـيـلـى أرسـلـت بـشـفـاعـة	إلـيّ، فـهـلا نـفـس لـيـلـى شـفـيـعـهـا	٣٣٤
على حين عاتبت المشيب على الصبا	فـقـلـت: ألـمـا تـصـح والـشـيـب وازع	٣٣٥
أودى بـنـي وأعـقـبـونـي حـسـرة	عـنـد الـرقـاد، وعـبـرة لا تـقـلـع	٣٦٣
سـبـقـوا هـويَّ وأعـنـقـوا لـهـواهـم	فـتـخـرمـوا، ولـكـل جـنـب مـصـرع	٣٦٤
أكـفـراً بـعـد رد الـمـوت عـنـي	وبـعـد عـطـائـك الـمـائـة الـرتـاعـا	٣٦٧
وقـد كـنـت فـي الـحـر ذا تـدرإ	فـلـم أعـط شـيـئـاً ولـم أمـنـع	٣٩٩
أنـا ابـن الـتـارك الـبـكـري بـشـر	عـلـيـه الـطـيـر تـرقـبـه وقـوعـا	٤١١
ولـسـت أبـالـي بـعـد فـقـدي مـالـكـاً	أمـوتـي نـاء أم هـو الآن واقـع	٤١٧
قـوم إذا سـمـعـوا الـصـريـخ رأيـتـهـم	مـا بـيـن مـلـجـم مـهـره أو سـافـع	٤٢١
....	يـا بـنـة عـمـا لا تـلـومـي واهـجـعـي	٤٤٣
أطـوف مـا أطـوف ثـم آوي	إلـى بـيـت قـعـيـدتـه لـكـاع	٤٤٦
لا تـهـيـن الـفـقـيـر عـلـك أن	تـركـع يـومـاً والـدهـر قـد رفـعـه	٤٧٦
أردت لـكـيـمـا أن تـطـيـر بـقـربـتـي	فـتـتـركـهـا شـنـاً بـبـيـداء بـلـقـع	٤٩٢
تـوهـمـت آيـات لـهـا فـعـرفـتـهـا	لـسـتـة أعـوام، وذا الـعـام سـابـع	٥٢٨
أرمـي عـلـيـهـا وهـي فـرع أجـمـع	وهـي ثـلاثـة أذرع وأصـبـع	٥٣٢
لـمـا رأى ألا دعـه ولا شـبـع	مـال إلـى أرطـاة حـقـف فـالْـطـجـع	٥٦٤

حرف الفاء

خـالـط مـن سـلـمـى خـيـاشـيـم وفـا	صـهـبـاء خـرطـومـاً عـقـاراً قـرقـفـا	٦
فـقـالـت: حـنـان، مـا أتـى بـك هـهـنـا؟	أذو نـسـب أم أنـت بـالـحـي عـارف؟	٧٦
بـنـي غـدانـة مـا إن أنـتـم ذهـب	ولا صـريـف، ولـكـن أنـتـم الـخـزف	١٠١
وقـالـوا تـعـرفـهـا الـمـنـازل مـن مـنـى	ومـا كـل مـن وافـى مـنـى أنـا عـارف	١٠٥

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

حرف الياء



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

